



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن

بئر - يطرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً . فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة النوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(اسرار الجناري وسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

طباعة ذات السلسلة الكويت

حقوق الطبع محفوظة لوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

بئر

براءة

انظر : آبار

التعريف :

١ - الباعة لغة : التكاخ ، ^(١) كني به عن الجماع ،
بما أنه لا يكون إلا في المنزل غالباً ، ولأن
الرجل يتبوأ من أهله - أي يستمكن منها - كما
يتبوأ من داره . ^(٢)

بئر بضاعة

انظر : آبار

وفي الحديث : «بئ معسر الشباب ! من
استطاع منكم السنة فلينزوج ، فإنه أعرض
للبصر وأعرض للفرج .» ^(٣) ومن لم يستطع فعليه
بالصوم ، فإنه له وجاءه .



وقال شارح المنهاج : الباعة : مؤن
التكاخ . ^(٤)

(١) لسان العرب ، الجيف مادة وجرأ .

(٢) حديث «بئ معسر الشباب . . .» أخرجه البخاري
والفتح ١١٣/٩ - ط السلفية - مسلم (٢) ١٠١٨ ، ط
الحلبي .

(٣) المصباح المتبرع مادة باءه .

(٤) المحلل على المنهاج بحاشيته طوبوي وصبره ١٠٦/٣ ط
مصطفى الحلبي

الألفاظ ذات الصلة :

ومهم من قال بحرمنه لإخباره بالمرأة^(١)

٢ - أ. الباء : هو الوطء .

وختلف الفقهاء في حكم النكاح بالنسبة لمن

وجد لباؤه ، ولم تنق نفسه للوطء ، منهم من يرى

أن النكاح أفضل^(٢) ، ومنهم من يرى أن التحني

للعباداة أفضل^(٣) ،

ونفصل ذلك كله بذكره الفقهاء في أول

كتاب النكاح .

ب - أهية النكاح : الذبذبة على مؤزیه من

مهر وغيره ، فهي بمعنى الباءة على قول من

فسر الحديث بذلك^(٤) .

الحكم الإجمالي :

٣ - الباءة بمعنى السوطه تنظر أحكامها في

موضوعها (ر : وطء)

أما بمعنى مؤان النكاح فإن من وجدها ،

وكانت نفسه تنسرق إلى السوطه ، ولا يتخشى

الوقوع في المحرم ، استحب له النكاح^(٥) لقوله

ﷺ : وما معشر الشيايب من استطاع منكم الباءة

فلينزوج الحديث .

فإن كان يشقق الوقوع في المحظور ،

فيفترض عليه النكاح ، لأنه يلزم إحصاف

نفسه ، وصونها عن الحرام . فذلك أن عابدين :

ولأن مالا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون

فرضاً^(٦) .

أما إن وجد الأهية ، وكان به مريض كهرم

ونحوه ، فإن من الفقهاء من كره له النكاح^(٧) ،

بادي

انظر : بدو



(١) المعلي على التهاج بحاشي فيسوي ومبيرة ٢/ ٢٠٦ .

والخطب ٤٠٣/٣

(٢) المراجع السابق ، والمعي ١٤٩/٦

(٣) المعني ١٤٩/٦ ، وابن عابدين ٢/ ٢٦٠ ، وشرح التهاج

بحاشية الطليبي ٣/ ٢٠٦

(٤) فتح على التهاج ٢/ ٢٠٧

(١) الفرائد حاشي الخطب ٢/ ١٠٣

(٢) المعني ١٤٩/٦

(٣) المرجع السابق . والمعلي على التهاج ٢/ ٢٠٦

وتفصيل ذلك في أسباب الجنائيات،
والدييات. ^(١)

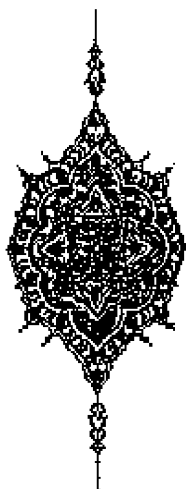
بازلة

باسور

التعريف :

١ - من معاني البزل في اللغة : الشق . يقال :
بزل الرجل الشيء ، يبزله بزالاً : شقه . والبازلة من
الشجاج : هي التي تبزل الجلد ، أي تشقه ،
يقال انبزل للطلع : أي تشق. ^(١)

انظر : أعذار



أما في استعمال الفقهاء : فهي التي تشق
الجلد ويرشح منها الدم . وسماها بعضهم -
ومنهم الحنفية - الدامة ، لفظة ما يخرج منها من
الدم ، تشبهاً بدمع العين ، وسميت أيضاً:
الدامة.

الحكم الإجمالي :

؟ ذهب جمهور الفقهاء إلى أن في البازلة
حكومة عدل في العمد وغيره ، وقال المالكية :
فيها القصاص في العمد .

ولما كانت البازلة من أنواع الجراح في
الجنائيات تكلم الفقهاء عنها في القصاص
والدييات .

(١) الاختيار ٤١ / ٥ ، وحاشية الدسوقي ٢٥١ / ٤ ، وجوامع

الإكليل ٢٥٩ / ٢ . وشرح روض الطالب ٣٢ / ٤ ، وقليوب

١ / ١١٣ ، والفني ٨٩ / ٨ ط المسودة .

(١) لسان العرب مادة : بزل .

باضعة

التعريف :

١ - من معى الصبح في اللغة : انشق . يقال : بضم الرجل الشيء بضمعه : إذا شقق . ومنه الباضعة : وهي الشقة التي تشق اللحم بعد الخلد ، ولا تبلغ العظم ، ولا يسيل بها الدم .^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - الباضعة من أنواع الجراح في الرأس ، وقد تكلم الفقهاء عن حكمها في الجنائيات والذنوب . وتوصلها فيها .

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن فيها حكومة عدل في العمد وغيره ، وهي ما يقتضيه أهل الخبرة بموجباً عن الجنابة ، بما لا يزيد عن دية أصل العصور المصائب .

وقال المالكية : فيها الفصاض في العمد .^(٢)

(٢) بيان العرب في مادة ربيع .

(١) الاختصار ١١/٥ ط دار الشريعة ، وحاشية الشنوموي

١٤١٦/٥ ، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٩ ط الباز ، وشرح

المروزي ٢/٢٠٩ ط المكتب الإسلامي ، والتقليبي

١١٣/٤ ، والمغني ٥/٨ ط الرياض .

باطل

انظر : بطلان

باغي

انظر : مغبة



ولا تختلف معاني هذه الألفاظ في الفقه عنها في اللغة، إلا أن الشافعية يوقعون الطلاق بلفظ وأبنته رجعيًا إن كانت المطلقة مدعولا بها، ونوى بها كل من الثلاث.^(١)

كما أنهم يعبرون عن خلو العقد عن الخيار باليت فيقال: البت على البت.^(٢)

وهو راجع إلى المعنى اللغوي كما لا يخفى. وكذا يعبرون عن المدة التي طلفت ثلاثًا أو فرق بينها وبين زوجها بخيار الحب والمدة وتجرعها بمعدة البت، وهي خلاف الرجعية.^(٣)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب المالكية والحنبلة إلى وقوع الطلاق ثلاثًا، فيس طلق زوجته بقوله: هي بة، لأنه طلق امرأته بلفظ يقتضي البتونة. والبت: هو انقطع، نكأنه قطع التكاثر كله، واحتجوا على ذلك بعمل الصحابة.^(٤)

وعند الحنفية يقع واحدة دائمة، لأنه وصف الطلاق بما يقتضي البتونة.^(٥) وقال الشافعي :

(١) ابن عابد ٤٩٩/٢، وجواهر الإكليل ٣٤٥/١، وشروا ٤٧/٨، ٤٨، وعصر الزمان مع الأم ٧٤/١ ط الأولى، والأم ١٢٢/٩ ط الأولى، والعلوي ٣٢٥/٣، وافي ١٢٨/٧، ٢٣٠/٩ ط ٣
(٢) القسوي ١٦/٢ ط اعني.
(٣) طهر الرق ٢٦٣/١، زاهر عابد ١١٢/٩
(٤) جواهر الإكليل ٣٤٥/١، وافي ١٢٨/٧ ط الأولى.
(٥) ابن عابد ٤٩٩/٢

بتات

التعريف :

١ - البتات في اللغة: انقطع المستأصل يقال: بنت الحبل: أي قطعته قطعاً مستأصلاً. ويقال: طلقها ثلاثاً بنة وبنايا: أي بنة بائة، يعني قطعاً لا عرد فيها. ويقال: الطلقة الواحدة بَتٌّ وبَّتْ، أي قطع عصمة النكاح إذا انقضت المدة، كما يقال: حلف على ذلك بمنا بنة وبنة وثبات: أي بمنا قد أمضاهما.

ومثل البتات: البت، وهو مصدر بت: إذا قطع. يقال: بَتَّ الرجل طلاق امرأته، وبَّتْ امرأته: إذا قطعها عن الرجعة. وأبَّتْ طلاقها كذلك.

ويستعمل المفعولان: بَتَّ وأبَّتْ لأمرين كذلك، فيقال: بَتَّ طلاقها، وأبَّتْ، وطلاقاً بَاتٌ ومبَّتْ، كما يستعمل البت بمعنى الإلزام فيقال: بَتَّ الشافعي الحكم عليه: إذا قطعه، أي كزمه، وبت أثبتة: جزمها.^(١)

(١) فاج الصروس، والمرجع للمصلاحي «الفتاوى»، وهدى الأسلاك والفتاوى، والأساس. وشروا ٣٤١، والمصباح المعرف ١٠٢٥.

يرجع إلى مانواه وهي رواية عند الخنابلة
اختارها أبو الخطاب منهم^(١).

وثم الكلام على ذلك عند كتاب الطلاق.
موطن البحث :

٣ - تعرض الفقهاء لثلاث - ومثله بقية المصادر
والنشقات - في كتاب الطلاق، في الكلام على
ألفاظ الطلاق كما سبق.

كما تعرضوا في كتاب العدة لعدة آيات،
وعل عليها الإجماع^(٢).

وفي الظاهر يذكر أن الثبات يلزم لروجه
إن ظاهر منها زوجها بنقض كسائي، ونوى به
الطلاق، على تفصيل في ذلك^(٣).

وفي الأيمان ذكروا معنى الخلف على البت،
ومقابلته الخلف على العلم، أو على نفي
العلم، ومعنى يخلف الخلف على البت^(٤).

وفي الشهادة ذكروا بينة البت، ومقابلها بينة
السامع، ومعنى تقدم الأولى على الثانية^(٥).
وفي البيع تعرضوا لذكر أربع على اثنتي
باعتباره مقادير للحرج فيه^(٦).

(١) القسوان ٤٧/١، ١٥، ط يحييه. وعنده المرس
٧٤/١ ط الأولى. والام ١٦٢/١ م سدها. والمقي

(٢) البحر الرائق ١١٥/١، وابن عابد بن ١١٧/٢

(٣) الشرح الصغير ١٣٩/٢ ط دار المعارف.

(٤) المشي ٢٣-/٩ ط الثانية. ١١٨/١٢ ط الأولى. وانظر
القليوبي ٢٩٢/٢

(٥) الشرح الصغير ٢٧٨/١ ط دار المعارف

(٦) الموسوي ١١٠/٢

بتر

التعريف :

١ - البتر لغة : استئصال الشيء بالقطع،
يقال : بتر الذنب أو العصور : إذا قصه
وامرأ أصله، كما يطلق على قطع الشيء، دون
تمام، بأن يبقى من العضو شيء.

وقد استعمل اصطلاحاً بهذين المعنيين عند
الفقهاء. وقد يضيق على كل قطع، ومنه قومه :
سبف بنار أي فاطم.

الحكم الإجمالي :

٢ - البتر إما أن يكون عدواً إيجابياً، عما : أو
خطأً، وذلك محرم. وإما أن يكون بحق، كقطع
اليده هذا أو لغيرها. وإما أن يكون من وسائل
العلاج بقطع اليد المصابة بالأكثة لمنع السراية
المبتدئ.

تطهير موضع البتر :

٣ - من قُطعت يده من دون المرفق غسل ما بقي
من محل الفرض. ومن قُطعت من المرفق غسل ما بقي
للعظم الذي هو طرف العضد، لأن غسل

أعضاء الحيوان الميتة :

٦ - ما يتر من أعضاء الحيوان الحي المأكول اللحم حكمه حكم ميتته ، في حل أكله وفي نجاسته أو طهارته . فلو قطع طرف شاة أو فخذها لم يمل ، ولو ضرب سمكة بقطع جزءا منها حل أكله ، لأن ميتتها حلال ، وذلك لقول النبي ﷺ : « ما قطع من البهيمة - وهي حية - فهو كميته »^(١) .

وهذا على خلاف وتفصيل يذكر في موضعه .
(ر: صيد: ذبائح).

وما يتر من أعضاء الإنسان حكمه حكم الإنسان الميت في الجملة ، في وجوب تفسيكه وتكفئته^(٢) ودفعه وفي النظر إليه (ر: جنائز) .



العظمين المتلاقيين من الشراع والمضد واجب ، فإذا زال أحدهما غل الآخر . وإن كان من فوق المرققين سقط الغسل لعدم محله^(٣) .
وللتفصيل ينظر (الوضوء ، والغسل) .

بتر الأعضاء الضرورة :

٤ - يجوز بتر عضو فسد من أعضاء الإنسان ، خوفا على سلامة الجسم من انتشار العلة في الجميع .
والتفصيل في (طب ، وتداوي) .

بتر الأعضاء في الجنائز :

٥ - بتر أعضاء الغير عمدا عدونا يجب فيه التصاص ، بشرطه البينة في مباحث القصاص فيما دون النفس ، وقد يعدل عن القصاص لأسباب معينة تذكر في موضعها . (ر: قصاص - جنائز) .

أما بتر العضو خطأ فتجب فيه المذبة المقدرة لذلك العضو شرعا أو الأرض بالاتفاق . ويختلف مقدارها باختلاف العضو الميتور^(٤) . (ر: ديات) .

(١) حديث : « ما قطع من البهيمة ... وأخرجه أحمد (٥/٦١٨) .
« ط الميمنة » ولحاكم (٤/٢٣٩) - ط الأثر المعارف الجنائز
وصحته ووافقه الذهبي .

(٢) ابن عابدين ١٢٨/١ و ٥٨١ ، وعلسمولي ١/٥١ ،
وقليسي ١/٢٢٨ ، ٢/٢١٢ ، والمضي ١/٧٣ ، ٧٤ ،
١/٥٥٩ ، ٥٥٧ ، وعلسمولي ١/٢٣١ ، ٢٣٢ ، شرح
الروضة ١/١٠٠ ، ١١٠

(١) ابن عابدين ١/٥٥ ، وعلسمولي ١/١٢٢ ط بولاق -
صابر ، وقلوبي ١/١٩ ، ولفي ١/١٢٢
(٢) ابن عابدين ٥/٢٥٣ ، وعلسمولي ١/١٦٥ ، والمضي
١/٧٥٨ ، وعلسمولي ١/٢٥٦ ط دار الفكر

بترء

التعريف :

١ - البتر لغة: القطع، والبترء من الشياء: مقطوعة الذنب على غير تمام، يقال للأش: بترء، وللذكر: أبتء.

واصطلاحاً: لا يختلف معناه عن المعنى اللغوي. (١)

الحكم الإجمالي :

٢ - استعمل العلماء لفظة بترء في الشاء المقطوعة الألية، حيث نكسوا عنها في الهدي والأضحية، فعند الختمة والمالكية والشافعية البتر من العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضحية والهدي.

وأما الخبيلة فلم يحدوا ذلك عيا يصنع الإجزاء (٢) (ر: أضحية، هدي).

(١) الفصيح ولسان العرب ج١ ص ٢٠٦، وبداية المجتهد ١/ ٣٥٠.

(٢) ابن حبان ٢/ ٣٥٦، ٢٠٦/ ٥، وبداية المجتهد ١/ ٣٥٠، والطبر ١٣/ ٣١١، والقبلي ومبر ٤/ ٢٥١، والمغني ١٢٥/ ٨، ٥٥٢/ ٣.

بتع

التعريف :

١ - البتع: لبيذ يتخذ من العسل في اليمن. (١)

الحكم الإجمالي :

٢ - ذهب الجمهور من الفقهاء إلى أن كل مسكر هو حرام، يحرم شربه، ويحرم بيعه، واحتجوا لذلك بعموم الحديث: (كل شراب أسكر فهو حرام) (٢).

وبنونه: (٣) أما أسكر كثيره فقليله حرام (٤).

وبناء على ذلك فالبتع عندهم حرام، لأنه مما يسكر كثيره. (٥)

(١) لسان العرب، والمغرب، وموسد القاري ٢٢/ ٦٩، وما ينشأ طبع المتربة.

(٢) حديث: (كل شراب أسكر فهو حرام، أخرجه البخاري (المص ١٠/ ١١ ط السلفية) ومسلم (٢/ ١٥٨٥ ط الحلبي).

(٣) حديث: (ما أسكر كثيره، فقليله حرام، أخرجه الترمذي (١/ ٢٩٢ ط الحلبي) وابن حجر في التلخيص (٣/ ٢٢).

(٤) ط شركة الطباعة العبة: رجاله ثقات.

(٥) فتح الباري ١٠/ ٢٤، وشرح معاني الآثار للعلاني ٢/ ٣٢٦، فتح المند.

وذهب الخنفية إلى أن الخمر هي التي من ماء العنب إذا غلا واشتد وقذف بالربذ، وأنها هي المحرمة لعينها، لقول رسول الله ﷺ: «حُرِّمَتْ خَمْرُ لَعِينَتِهَا»^(١) دون غيرها من سائر الأشربة.

بتلة

التعريف :

١ - بتل في اللغة: معنى قطع، والمتبئل: المنقطع لعبادة الله تعالى. والبتنة: المنقطعة.

وإذا كان الطلاق قطعاً لحبل الزوج، حيث تصح لمرأته منقطعة عن زوجها، فإنه قد يكنى به عن الطلاق، فيقال: «أنت بتلة أي طالق»^(٢) ولذلك اعتبر الفقهاء قطعاً وبتنة من كتابات الطلاق الظاهرة، ولم يكن صريحاً، لأنه قد يقصد به الانقطاع في غير النكاح.

الحكم الإجمالي :

٢ - اتفق الفقهاء على أن لفظ وبتلة من كتابات الطلاق، وأنه لا يقع بها الطلاق إلا باتباعه، كما هي اللفظة في الكتابات، وأنه إن نوى بها واحدة وقعت واحدة، وإن نوى بها ثلاثاً

بتعة

انظر : بتنة

(١) حديث: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لَعِينَتِهَا» وأخرجها الطبراني في معجمه في المصنف، كما في باب الإربة ١/١١١ - ٣٠٠ ط
العلامة الطبراني، وأخرجها محمد بن الفضل بن محبوب
الدارقطني كونه موقوفاً على ابن عباس، ومن أنكره فعلى
١/١١١ ط دار المحاسن

(٢) صفة لغوي ١/١١١ - ١٦٠

(١) المصباح للشيرازي، ولسان العرب، وأساس البلاغة ص ١١١
ابن، وأخبرني ١/١١١

وقع ثلاث، وإن أطلق فلم يتوعددا، فمنهم من قال: يقع واحدة، ومنهم من قال: يقع ثلاث، وتنصيص ذلك في مصطلح (طلافي) ^(١)

بحر

التعريف :

١ - البحر : الماء الكثير، ملحا كان أو عذبا، وهو خلاف البر، وإنما سمي البحر بحرا لبعته وانيساخته، وقد غلب استعماله في الماء المالح حتى قل في العذب. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النهر :

٢ - النهر : الماء الجاري، يقال : نهر الماء إذا جرى في الأرض، وكل كثير جرى فقد نهر، واستنهر ^(٣)

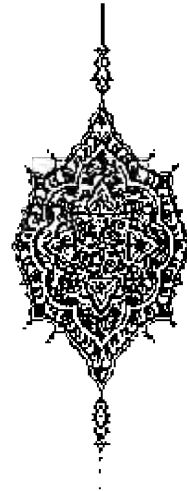
ولا يستعمل النهر غالبا إلا في الماء العذب، خلافا للبحر.

ب - العين :

٣ - العين : ينبوع الماء الذي يسح من الأرض وبحري. ^(٤) وهي من الألفاظ المشتركة، لأنها

ببح

انظر : كلام



(١) لسان العرب والكليات معناه. وبحر ١/٢٩٠، وعاشية

الطحاوي على مرآة الملاح ص ١٤

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، والغريب معناه - بحر

(٣) لسان العرب معناه - عين، والغواصة للمواي ١/٢١٤

(٤) الاختصار ١/١٣٢ - وليس انشأه ٣/٢٨٦، وكشاف

المفتاح ٥/٢٥٦، وآخرشي ١/١٤

ب - صيد البحر :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة صيد جميع حيوانات البحر، سواء كانت سمكة أو غيره .
نقول الله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾^(١) أي مصيده ومطعمه . وقول النبي ﷺ لما سئل عن ماء البحر : « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته » .

واستثنى الشافعية واختابلة : التمساح والضفدع ، لئني عن قتل الضفدع ، فقد ثبت أن النبي ﷺ « نبى عن قتله »^(٢)

وروي عن ابن عمر أنه قال : « لا تقتلوا الضفدع ، فإن نفسها تسبيح »^(٣) .
ولا تستخبات في التمساح ، ولأنه يشقرب بنابه ويأكل الناس .

وزاد الاختابلة : الحية ، وصرح الماوردي من الشافعية بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية ، ونصر الشافعية التحريم على الحية التي تعيش في البحر والسر ، وأما الحية التي لا تعيش إلا في الماء فحلان .

وذهب الحنفية إلى إباحة السمك من صيد

تطلق على معان أخرى : كالجاسوس ، والذهب ، والتمن الباصرة .

الأحكام المتعلقة بالبحر :

يتعلق بالبحر أحكام منها :

أ - ماء البحر :

٤ - اتفق جمهور العلماء على طهورية ماء البحر وجواز التطهر به ، لما روي أبو هريرة رضي الله عنه قال : سأل رجل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به عطشنا . فتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته »^(١) .

وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال ومن لم يطهره ماء البحر فلا طهره الله . ولأنه ماء مالح على أصل خنفته ، تجاز الوضوء به كالغذيب .
وحكي عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو أنهم قالوا في البحر : التيمم نعمت إلينا من رحمة الماوردي عن سعيد بن المسيب :^(٢) أي كانوا لا يرون حوز الوضوء به . (د . طهارة ماء) .

(١) حديث « هو الطهور ماؤه الحِلُّ ميتته » أخرجه المرومي

(٢) ٦٠٩/١ ط الحلي ، وصححه البخاري كما نقله عنه ابن حجر الططيع ٩/١١ شركة طباعة الفنية الجديدة

(٣) سائلة الططيعي عن مراقي العلاج ص ١٢ ، ١٣ ، وحاشية السنوسي ٣٤/١ ، والفوائد الدواب ١٤٤/١ ، ومعي المحتاج ١٧/١ ، وكشاف القناع ٢٦/١ ، والفتاوى

(١) سورة المائدة / ٩٦

(٢) حديث : « من قتل الضفدع » أخرجه أحمد

(٣) ٤٥٣/٢ ط البيهقي ، والبيهقي ٣٢٨/٩ ط دائرة المعارف

العلوية وقرى البيهقي بسند

(٣) أخرجه ابن عمر أخرجه طيهي ٣١٨/٩ ط دائرة

المعارف المغربية ، وصححه البيهقي إسناده .

من حيث الجملة، شريطة أن يكون المصلي مستقبلاً للقبلة عند افتتاح الصلاة، وأن يدور إلى جهة القبلة إن دارت السفينة لغيرها إن أمكنه ذلك، لوجوب الاستقبال. ولا فرق في ذلك بين الفريضة والتافلة يُيسر استقباله.

وخالف الحنابلة في التافلة، وقصروا وجوب الدوران إلى القبلة على الفريضة فقط، ولا يلزمه أن يدور في النفل لتجريح والشفقة، وأجازوا كذلك للملاح: ألا يدور في الفرض أيضاً لحاجته لتسيير السفينة.^(١) ولتتفصيل انظر مصطلح (قبلة).

هـ- حكم من مات في السفينة :

٨- اتفق الفقهاء على أن من مات في سفينة في البحر، وأمكن دفنه أقرب البر، ولا مانع، نزعهم التأخير ليدفنوه فيه، ما لم يخافوا عليه الفساد، وألا غل وكفن وصلي عليه وأنفي في البحر.

وزاد الشافعية: أنه يوضع بعد الصلاة عليه بين لوحين مثلاً يتنفخ، ويطلق ليلته البحر إلى الساحل، لعله يقع إلى قوم يدفنونه. فإن كان أهل الساحل كفاراً نُقل يسي، ليرسب. فإن لم

البحر فقط دون غيره من الحيوانات البحرية.^(٢) ولتتفصيل انظر مصطلح (أطعمة).

جـ- مينة البحر :

٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة مينة البحر، سواء كانت سمكاً أو غيره من حيوانات البحر، لقول الله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾^(٣) وقول النبي ﷺ: «هو الطهور ملاءه الخل ميتة»^(٤)، وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: «كل دابة تموت في البحر فقد ذكاه الله لكم».

ولم يسخ الحنفية إلا مينة السمك الذي مات بآفة، وأما الذي مات حتف أنفه، وكان عبر طاف، فليس بمباح. وحسد الطافي عندهم: ما كان بطنه من فوق. فلو كان ظهره من فوق، فليس بطاف فيؤكل.^(٥)

ولتتفصيل انظر مصطلح (أطعمة).

د- الصلاة في السفينة :

٧- اتفق الفقهاء على حواز الصلاة في السفينة

(١) حاشية ابن عابدس ١٩٤/٥، وحاشية المدسوقي

١١٥/٢٢، وصح المحتاج ١٩٧/١ وما بعدها، وكشاف

الصالح ١٩٣/٦

(٢) سورة المائدة ٩٦

(٣) سيز تحريكه (٤) ١

(٥) حاشية ابن عابدس ١٩٤/٥ وما بعدها، وحاشية المدسوقي

١١٥/٢٢، وصح المحتاج ٢٩٧/٢ وما بعدها، وكشاف

الصالح ١٩٣/٦، والإحصاف ٣٨٤/١٠

(١) حاشية ابن عابدس ١٩٤/١، وحاشية المدسوقي

٢٢٦/١، وصح المحتاج ١١٤/١، وكشاف القناع

٣٠٤/١، وروضة الطيبين ٢١٠/١

يوضع بين لوحين تُقَلَّ بشيء ليتزلزل إلى القرار،
وإلى ثقيله ذهب الخابلة أيضا. ^(١٦)

و- الموت غرقا في البحر :

بخار

التعريف :

١ - البخار لغة واصطلاحاً : ما ينصاعد من الماء
أو الندى كإحدى مدة رطبة تتعرض للحرارة .

ويطلق البخار أيضا على : دخان العود
ونحوه . وعلى : كل رائحة ساطعة من شئ أو
غيره. ^(١٧)

الألفاظ ذات الصلة :

المبخر :

٢ - المبخر هو : الرائحة المنفردة من القم . قال
أبو حنيفة : المبخر : الشئ يكون في القم وغيره ،
وهو البحر وهي بخرا. ^(١٨)

واستعمال الفقهاء للمبخر مخصوص بالرائحة
الكرية في القم فقط .

الأحكام المتعلقة بالمبخر :

للمبخر أحكام خاصة ، فقد يكون طاهراً ، وقد

(١٦) المصباح المنير ، وتاج العروس ، ولسان العرب ، ومن اللغة
واللعمري الوسيط مادة « بخر » . والإصناف ١/ ٣١٩
(١٧) لسان العرب والمصباح المنير .

٩ - ذهب العلماء إلى أنه من مات في البحر
عرفاً ، فإنه شهيد ، لقول النبي ﷺ : « الشهداء
خمس : المظلومون ، والمبطونون ، والغريقون ،
وصاحب الغم ، والشهيد في سبيل الله » . ^(١٩)

وإذا وجد الغريق فإنه يغسل ويكفن ويصلى
عليه كأبي ميت آخر ، وإذا لم يعثر عليه فيصلى
عليه صلاة الغائب عند الشافعية والخابلة ،
وكبرهها المالكية ، ومنها الحنفية لا شراطهم
لصلاة الجنائز حضور الميت أو حضور أكثر بدنه
أو نصفه مع رأسه. ^(٢٠) (و : غسل)

(١٩) حاشية ابن حنبلين ١/ ٥٩٩ وما بعده ، وحاشية السنوسي
١/ ٤٦٩ ، وروضة الطالبين ١/ ٦٤٦ ، وللمزيد لايز فائدة
٥٠٠ / ٢

(٢٠) حديث : « الشهداء خمسة : المظلومون ، ... أخرجه
البخاري (فتح ٢/ ١٣٩ ط السبعة) وصححه ١٥٢١/ ٣٦
ط الحلبي .

(٢١) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٧٧ ، ٦١١ ، وحاشية
الطحاوي على مرآة الملاح ٣٠٩ ، وحاشية السنوسي
١/ ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، وشرح روض الطالب ١/ ٢٩٩ ،
٣١٥ ، ٣٢١ ، وفتح ٢/ ٥١٣ ، ٥٣٦

يكون نجسًا وينبغي عليه جواز أو عدم جواز التطهر بما غاظر من البخار.

النجاسة، هي هو طاهر أم نجس؟
ذهب الحنفية على القتي به، والمالكية في
المعتد، وبعض الحنابلة إلى: أن دخان
النجاسة وبخلها طاهران، قال الحنفية: إن
ذلك على سبيل الاستحسان دفعا للخرج
وبناء على هذا فإن البخار المنبعث من الماء
النجس مظهر بزيل الحدث والنجس.

١- رفع الحدث بما جمع من الندى:

٣- ذهب الفقهاء إلى جواز التطهر بالندى، وهو
المتجمع على أوراق الشجر إذا جمع، لأنه ماء
مطلق.

ودهب الشافعية، وأبو يوسف من الحنفية،
وهو المذهب عند احنابلة إلى: أن دخان
النجاسة نجس كأصلها، وعلى هذا فالبخار
المنبعث يدخان النجاسة نجس لا تصح الطهارة
به، لكن ذهب الشافعية إلى أنه يعفى عن
قليله.^(١)

أما ما ورد عن بعض الفقهاء من أن الندى:
نفس دابة في البحر، ومن ثم فهل هو طاهر أو
نجس؟ فلا يقول عليه.^(٢)

ب- رفع الحدث بما جمع من البخار:

٤- ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التطهر من
الحدث وتطهير النجس بما جمع من بخار الماء
الطاهر الغلي بوقود طاهر، لأنه ماء مطلق، وهو
المعتد عند الشافعية، خلافا لما ذهب إليه
الرافعي منهم إلى أنه لا يرفع الحدث، لأنه
لا يسي ماء بل هو بخار.^(٣)

وأما البخار المنبعث من الحماض وغيرها
كالقنارات الكبرية المتصاعدة من النجاسة - إذا
علقت بالنسب، فإنه لا ينجس على الصحيح
من مذهب الحنفية - فخرج على المريح الخارجة
من الإنسان، فإنها لا ينجس، سواء أكانت
سراويله مبتلة أم لا، وبالمظهر أن بقية المذاهب
لا تخالف مذهب الحنفية في هذا.^(٤)

أما البخار المنبعث من دخان النجاسة فهو يختلف
في طهارته، بناء على اختلاف الفقهاء في دخان

(١) ابن عابدين ١/ ١٢٠، وأخطاب مع السوان سامية
١/ ٥٠، والندسوقي ١/ ٣٦، وحاشية الجبوري على ابن
مقاسم ١/ ٢٧، ومطالع أوي البس ١/ ٣٤، وكشاف
المفتاح ١/ ٢٦، ٢٧
(٢) جوهر الإكليل ١/ ٦، وإيجل ١/ ٢٩، وكشاف المفتاح
٢٦/١
(٣) ابن عابدين ١/ ٢١٦، والحمل ١/ ١٧٩
(٤) ابن عابدين ١/ ٢١٦.

وَأَمَّا مَا كَذَبَ، وَهُوَ ذِي الْحَدَاثَةِ، يَشِيَتْ
عَاجِيزُ الْخِيَارِ، فَتَصِخُ فِي الْكَذَجِ.
وَيُظْهِرُ تَضَعُ الْفُتُولِ فِي ذَلِكَ فِي دَابِ حَيْرِ
أَلَمِيَّتِ فِي السُّرُوحِ، وَيَدُ الْعَبَسِ فِي الْكَذَاجِ
وَأَمَّا إِي أَنْ تَرَى حَيْرَ مَنْ بِهِ بَخْرٌ فِي حَصِيرِ
أَحْمَرِ عَدَابِ وَالْجَمْعِ وَغَدَمِهِ، فَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِي
مَنْ حَيَلًا، حَيْرًا

بخـ

البحر

١ - البحر . السراحة للغيره من البحر من بحر
وغيره . يقال . بحر النجم بحر امين . باب ٥٥٥ .
إِذَا تَنَسَّ وَتَعَبَ رِيحَهُ ، مِمَّا تَجَرَّجَ اسْتَعْمَلَ الْفَقُولُ ،
عَنِ هَذَا الْقَعِي .^(١)

بخس

الحكم الإجمالي :

انظر : بحـ

٢ - لما كان البحر في الإسلام يؤول إلى الدولة
والثاني اعترضه الغضب ، عجباً ، وخلقوا على أنه
من العبدية التي ينشأ بها الخيار في بيع الإمام
وَأَمَّا فِي الْكَذَاجِ : فَمِمَّا تَجَرَّجُوا فِي سَوْتِ الْخِيَارِ
وَالْبَصِغِ بِهِ

فَكَانَ احْتِفَافُ الْخِيَارِ بِهِ ، وَهُوَ الْفُتُولُ الْأَحْمَرِ
أَحْمَرُ الْبَلَدِ لَا يَبْقَى فِي الْأَحْمَرِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْ
الرَّوْحِيِّينَ^(٢)



^(١) نسان العرب والفتح لشهر مائة . بحر .

^(٢) - عاصمين ٢٠٢٠ . ٢٠٢٠ . ٢٠٢٠ . وهو هو الكلب

٢٠٢٠ . ٢٠٢٠ . ٢٠٢٠ . وحسن على سبيل ٢٠٢٠ . ٢٠٢٠ . ٢٠٢٠

لحاج ٢٠٢٠ . والمضى ٢٠٢٠ . ٢٠٢٠ . ط السيرة

تسمى أيضا (المثيرة) لأن عليها مثل عنها وهو
على المثير فاجاب^(١)
وللتفصيل ينظر (الإرث) عند الكلام عن
القول.

البخيلة

التعريف :

١ - البخيلة من مسائل لقول في المبررات ،
سميت بخيلة ؛ لأنها أقل الأصول عولا

وتسمى (المثيرة) لأن عليها رضي الله عنه
مثل عنها على المثير . وهي من سهام المفضل
التي تعول ، وتأتي في المسائلين اللتين يعول فيها
أحد أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين

٢ - المسألة الأولى : هي التي يكون فيها نصف
ومن وثلاثة أسداس ، كزوجة وبنت وأبوين
وبنت بن ، فللزوجة الثمن ، وللبنت النصف ،
ولبنت الابن السدس ، وللأبوين السدسان .

٣ - المسألة الثانية : هي التي يكون فيها مع
الثمن لثمان وسدسان ، كزوجة وبنتين وأبوين ،
فللزوجة الثمن ، وللبنتين الثلثان ، وللأبوين
السدسان ، وبمجموعها من الأربعة والعشرين
سبعة وعشرون .

وكل من هاتين المسألتين تسمى البخيلة لقلة
عولها ، لأنها تعول مرة واحدة . والمسألة الثانية

(١) ابن عابدين ٥٠١/٥ . وحاشية الدررقي ٤٦٥/٦ .
واللهوري ومجيب ١٥٩/٢ . والمقي ١٩٠/٦ ط السونية .
والعذب اعترض ص ١٧٠ ط مصطفى الخليلي

والبديع من أسماء الله تعالى، ومعناه: البديع، لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها.

أما في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفات البدعة وتوسعت، لاختلاف أقطار العلماء في مفهومها ومدلولها.

فمنهم من وسع مدلولها، حتى أطلقها على كل مستحدث من الأشياء، ومنهم من ضيق مائلا عليه، فنقلص بذلك ما يندرج تحيها من الأحكام

وسوخر هذا في اتجاهين.

الاتجاه الأول :

١ - أطلق أصحاب الاتجاه لأول البدعة على كل حادث لم يوجد في الكتاب والسنة، سواء أكان في العادات أم العادات، وسواء أكان مذموما أم غير مذموما.

ومن المثبتين بهذا الإمام الشافعي، ومن أتباعه العزمي، عبد السلام، والنسوي، وأبو شامة. ومن المالكية: القرني، والمزني. ومن الحنابلة: ابن عابدين. ومن الحنابلة: ابن أخويزي. ومن الظاهرية: ابن حزم. ويشمل هذا الاتجاه في تعريف العزمي عبد السلام للبدعة وهو:

«ما فعل ما لم يقم في عهد رسول الله ﷺ».

وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة

بدعة

التعريف :

١ - البدعة لغة: من بدع الشيء ببدعه بدعا، وابتدعه. إذا أنشأ وبدأه.

والبديع : الشيء، الذي يكون أولا، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ﴾^(١) أي لست بأول رسول بعث إلى الناس، بل قد جاءت الرسل من قبل، فما أنا بالأمر الذي لا نظير له حتى تستكروني.

والبدعة : الخديث، وما ابتدع في الدين بعد الإكمال.

وفي لسان العرب: «بديع الذي يأتي أمر على شيء لم يكن، بل ابتدأه هو».

وأبدع وابتدع وبتدع : أمر ببدعة،^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا تَنِيدُ عَلَيْهِمْ﴾ لا تبتدعوا رضوان الله ﷻ^(٣) وبدعه: نسبته إلى البدعة، والبديع: الخديث المحجب، وأبدعت الشيء: أحسنه عنه لأعلى مثال.

١ - سورة الأحقاف : ٩

٢ - لسان العرب والصحاح مادة: بدع.

٣ - سورة الحديد : ٢٧

بدعة، ^(١) وضربوا لذلك أمثلة:

فالبدعة الواجبة: كالأشغال يعلم النحو الذي بهمهم به كلام الله ورسوله، وذلك واجب، لأنه لا بد منه لحفظ الشريعة، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

والبدعة المحرمة من أمثلتها: مذهب القدرية، والجهرية، والفرجية، والخوارج.

والبدعة المنذوية: مثل إحداث المدارس، وبناء المساطر، ومنها صلاة التراويح جماعة في المسجد بإمام واحد.

والبدعة المكروهة: مثل زخرفة المساجد، وتزيين المصاحف.

والبدعة الباحية: مثل لمصافحة عقب الصلوات، ومنها لتوسيع في الغذاء من المأكول والمشروب والملابس. ^(٢)

واستدلوا الرأيه في تقسيم البدعة إلى الأحكام الخمسة بأدلة منها:

(١) قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح جماعة في المسجد في رمضان بنعت

(١) قواعد الأحكام للشيخ عبد السلام ١٧٢/٢ ط لا سقطة، وأخري للبرقي ١/ ٣٩٩ ط محي الدين، وأذيت الأسية واللغات للقرني ٢٢/١ القسم الثاني ط الشريعة، ونجس إيلسي لابن المؤزي ص ١٠ هـ الشريعة، وابن عابدين ١/ ٣٧٦ هـ بولاق، والصامت على إنكار البدع وأحدث أبي شامة ١٣ - ١٥ ط الطبعة العربية

(٢) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، وأخري ١/ ١٩٩

البدعة هذه. ^(١) فقد روي عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي لرجل يصلي بصلاته الرقطة. فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري، واحد لكان أمثل، ثم عزم، فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت مع ليلة أخرى، ولما صلوا فصلوا قارئهم، قال عمر: نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون. يريد آخر الليل. وكان الناس يقومون أوله،

(ب) تسمية ابن عمر صلاة الضحى جماعة في المسجد بدعة، وهي من الأمور المحسنة. روي عن مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناس يصلون في المسجد صلاة الضحى، فسأناه عن صلاتهم. فقال: «بدعة». ^(٢)

(ج) الأحاديث التي تفيد انقسام البدعة إلى الحسنة والسنية، ومنها ما روي مرفوعاً: «من سن سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها»

(١) حديث صدر في التزويج أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٠) - ط الشريعة

(٢) قول ابن عمر في صلاة الضحى أخرجه البخاري: (الفتح ٣٠٩/٣ - ط الشريعة)

بجلائف الاختراع في أمور الدنيا.

الثاني أب: طريقة في الدين محترقة تضاهي الشريعة بقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية.^(١) وهذا التعريف تدخل العادات في البدع إذ ضاهت الطريقة الشرعية، كالتأخر للمعصوم قسماً لا يقصد منعها للتمسك لا يستطاع، والاقتصار في المأكل والملبس على صف دون صف من غير علة.^(٢) وستدل القائلون بدم البدعة مطلقاً بأدلة منها:

(أ) أخبر الله أن الشريعة قد كملت قبل وفاء الرسول ﷺ. فقال سبحانه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عبديكم يعني ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾^(٣) فلا يتصور أن يحج، نسان وتخرج فيها شيئاً، لأن الزيادة عليها تعتبر استمراكاً على الله سبحانه وتعالى. وتوحي بأن التريعة ناقصة، وهذا بخالف ما جاء في كتاب الله.

(ب) وردت آيات قرآنية قدم المبتدعة في الجملة، من ذلك قوله تعالى: ﴿وأن هذا

إلى يوم القيامة، ومن سنن سنة سيئة، فعليه وزرها ويزررها لمن غفل بها إلى يوم القيامة﴾^(٤)

الاتحاد الثاني:

٣- ألح فریق من العلماء إلى ذم البدعة، وفسروا أن البدعة كلها ضلالة، سواء في العادات أو العبادات. ومن القائلين بهذا الإمام مالك، والشافعي والطرطوشي، ومن الحنفية. الإمام الثميني، والعبسي. ومن الشافعية: البيهقي، وابن حجر العسقلاني، وابن حجر الحنفي. ومن الحليانية: ابن رجب، وابن تيمية.^(٥)

وأوضح تعريف يمثل هذا الاتحاد هو تعريف لشافعي، حيث عرف البدعة بتعريفين: الأول أنها: طريقة في الدين محترقة، تضاهي الشريعة، بقصد بالسلوك عنها المألغة في التعبد لله سبحانه. وهذا التعريف لم يدخل العادات في البدعة، بل خصها بالعبادات.

(١) حديث من سنن عنه، أخرجه عبد (٧٠٥٥ ط الحلي)

(٢) الاعتصام للشافعي ١٨/١، ١٩ ط الحجازية، والاعتصام على مذاهب السلف للبيهقي من ١١٤ ط ١٠ معهد الحبيب، والحوادث وطلب العلم لطرطوشي من ١ ط تونس، والاعتصام بحسن ط التفتيم لأبي تيمية من ٢٢٨، ٢٧٨ ط المحمدية، وحاشية بيان العلوم والحكم من ١٦٠ ط الهند، وحررهم الإكليل ١٢/١ ط سفرون، ونسمة لقرني ٣٧/٢٤ ط القزيرة، وفتح الناري ١٨٦/٥ ط الحلي

(١) الاعتصام للشافعي ١٩/١ ط التجارية.
(٢) التصريف الأول للشيخ أبي خضر شيدعة بالاختراع في الدين، بجلائف الأبدع في عمداً لا يسمى بدعة، بهذا الصدد تفصيل العلوم الحاشية للدين عن البدعة، منز على المعرو حروف
(٣) سورة المائدة/ ٢

صراطي مستقيماً فاتَّبِعُوا، وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ
فَتَفْرُقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ»^(١)

(ج) كل ما ورد من أحاديث عن رسول الله
ﷺ في البدعة حاء بينهما، من ذلك حديث
العرمياض بن سارية: «وَعَفَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْونُ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا
الْقُلُوبُ». فقال ثائل: يا رسول الله كأنها مَوْعِظَةٌ
مَوْعِجٌ، فما تَعَسَّدَ الْبَيْتُ. فقال: «أَوْصِيكُمْ
بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لَوْلَاةِ الْأَمْرِ، وَإِنْ
كَانَ عَبْدًا حَشِييًّا، فَإِنَّهُ مِنْ بَعْثِ مَتَكُمْ يَعْلِي
فَسِيرِي الْخِلَافَةِ كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسِتِي وَسِتَةِ
الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا
عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَتَحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ. فَإِنْ
كُلُّ مُحَدِّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٢)

(د) أقوال الصحابة في ذلك، من هذا
ماروي عن مجاهد قال: دخلت مع عبد الله بن
عمر مسجداً، وقد أذن فيه، ونحن نريد أن
نصلي فيه، فثوب المؤذن، فخرج عبد الله بن
عمر من المسجد، وقال: «أخرج بنا من عند
هذا البدع، ولم يصل فيه»^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المحدثات :

٤ - الحديث نقض القديم، والحديث : كون
شيء بعد أن لم يكن .

ومحدثات الأمور : ما ابتدعه أهل الأهواء من
الاشياء التي كان السلف الصالح على غيرها .
وفي الحديث : وإياكم ومحدثات الأمور^(١)
والمحدثات جمع محدثة بالفتح، وهي : ما لم يكن
معروفاً في كتاب ولا سنة ولا إجماع^(٢)، وعلى
هذا المعنى تلحق المحدثات مع البدعة على
المعنى الثاني .

ب - الفطرية :

٥ - الفطرية : الابتداء والاختراع . وفطر الله
الخلق : خلقهم وبتأديهم، ويقال : أنا فطرت
الشيء أي : أول من ابتدأه^(٣)، وعلى هذا
الوجه يلتقي مع البدعة في بعض معانيها
المفردة .

ج - السنة :

٦ - السنة في اللغة : الطريقة، حسنة كانت أو
سيئة^(٤)، قال عليه الصلاة والسلام : «من سنَّ

(١) سورة الأنعام / ١٥٣

(٢) حديث العرمياض أخرجه ابن ماجه (١/١٦٦) ط الحظي

(٣) تفسيره (٣/١٦٦) ط عزت عبيد الله طه والهاشم (١/٩٦)

ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه الذهبي

(٤) أثر عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني في معجم الطبراني

(٢٠٢/٢)

(١) حديث : وإياكم ومحدثات الأمور ... ابن مطول

وتخرجه ورد في (٢/٣)

(٢) لسان العرب والصالح للحموي مادة : حدث .

(٣) لسان العرب والصالح مادة : فطر .

(٤) لسان العرب والصالح والمقرب مادة : سن .

فهي إما كبر أو هي : ما يرتب عليها حد ، أو وعيد بالنار أو اللعنة أو الغضب ، أو ما انتفت الشرائع على تحريمه ، على اختلاف بين العلماء في تحديدها .

وإما صفة أو هي : ما لم يرتب عليها شيء مما ذكر إن اجتناب الإصرار عليها ، فقوله تعالى : ﴿ إِن تَحْنَبُواْ كَبْرًا مَّا تَنْبَرُونَ عَنْهُ كُفْرًا عَنْكُمْ سِبْغَتِكُمْ ﴾^(١) وعلى هذا تكون البدعة أعم من المعصية ، حيث تشمل المعصية ، كالبدعة المحرمة والمكرهة كراهة تحريم ، وبغير المعصية كالواجبة والمستحبة والباحة .^(٢)

هـ - المصلحة المرسلية :

٨ - المصلحة لغة كالمنفعة وزن ومعنى . فهي مصدر بمعنى الصلاح ، أو هي اسم للواحد من المصالح .

والمصلحة المرسلية اصطلاحاً هي : المحافظة على مقصود الشرع التحصين في الضرورات الخمس ، كما قال الإمام الغزالي رحمه الله ، أو هي اعتبار المناسب الذي لا يشهد له أصل معين عند الفلأطبي ، أو هي أن يرى المجتهد أن هذا الفعل فيه منفعة راجحة وليس في الشرع ما يثبته عند ابن تيمية .^(٣) وهي أن يسطر الأمر باعتبار

سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سئ سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة .^(٤)

وفي الاصطلاح : هي الطريقة المسلوكة الجارية في الدين المذكورة عن رسول الله ﷺ أو صحبه ، لقوله ﷺ : «عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» وهي هذا المعنى مقابلة للبدعة ومضادة لها تماماً .

والسنة بإطلاق أخرى شرعية اشتهرت بها :

أما تطلق على الشريعة كلها ، فتقوم : الأولى بالإمامة الأعظم بالسنة . ومنها : ما هو أحد الأدلة الأربعة الشرعية ، وهو ما صدر عن رسول الله - غير المنفرد - من قول أو فعل أو تقرير . ومنها : ما يعم الفعل ، وهو ما عتبه خير من تركه من غير افتراض ولا وجوب .^(٥)

د - المعصية :

٧ - المعصية : خلاف الطاعة يقال : عصي العبد ربه إذ خالف أمره . وعصى فلان أمراً : إذا خالف أمره .

وشرعاً : عصيان أمر الشارع قصداً ، وهي ليست بمنزلة واحدة .

(١) - سورة الشعراء / ٢٦

(٢) - المغني لابن قدامة ١/ ٦٧٧ ، وحاشيته ، ابن عابدين

١/ ٣٧٧ ، ومضى المحتاج ١/ ٤٢٧

(٣) حديث : «من سن سنة حسنة ... بين لم يجده (ف/ ٢)

(٤) التهانوي ٣/ ٧٠٣ ، دستور العلم ١/ ٢٨٢ ط الأمل للطلوع

وانتعديل لتمييز الصحيح من المقيم، لأن فواعل الشريعة دلت على أن حفظ الشريعة فرض كفائية فيسأزاد على الفرد المتعين، ولا يتأتى حفظها إلا ما ذكرناه

ومن أمثلة البدعة المحرمة : مذهب المنذرية وخوارج والمجسمة

ومن أمثلة البدعة المنذوبة : إحداث المدارس وبناء القنابر وصلاة التراويح في المسجد جماعة

ومن أمثلة المكرهة : زخرفة المساجد وتزيين المصاحف.

وأما أمثلة البدعة المباحة فمنها : المصافحة عقب صلاة الصبح والمصير، ومنها التوسع في اللذائس المأكل والمشارب والملاهي^(١).

هذا وقد قسم العلماء البدعة المحرمة إلى بدعة مكفرة وغير مكفرة، وصغيرة وكبيرة على ما سيأتي.

البدعة في العقيدة :

١٠ - اتفق العلماء على أن البدعة في العقيدة محرمة، وقد تدرج إلى أن تصل إلى الكفر.

فأما التي تصل إلى الكفر فهي أن تخالف معلوما من الدين بالضرورة، كبدعة إماميهين التي به عليها لعن أن الكفر به في قوله تعالى :

(١) مراد الأحكام ١٢/١٧٦، والعمدة ١٤/١١٩، والفتاوى الفوائد ١/٢١٩

مناسب لم يدل الشرع على عيبه ولا إلغائه إلا أنه ملائم لتصرفات الشرع^(١) إلى غير ذلك من التعريفات الأخرى التي يرجع تفصيلها إلى مصطلح (مصلحة مرسل).

حكم البدعة التكليفية :

٩ - ذهب الإمام الشافعي والقرين عبد السلام وأبو شامة، والنسوي من الشافعية، والإمام الغزالي والزيدي من المالكية، وابن الجوزي من الحنابلة، وابن عابدين من الحنفية إلى تقسيم البدعة تبعاً للأحكام الخمسة إلى : واجبة أو محرمة أو مندوبة أو مكروهة أو مباحة^(٢) وضرب لكل من هذه الأقسام أمثلة.

فمن أمثلة البدعة الواجبة : الاشتغال بعلم النحو، الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله ﷺ، لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا به، ومن ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وتدريب الكسلا في الجرح

(١) المستصفى ١/٢٨٦ والاعتصام ٢/٩٥، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١١/٣٤٢، وارشاد القموني ص ٢٤٢

(٢) قواعد الأحكام لعز بن عبد السلام ٢/١٧٣ ط دار الكتب العلمية بيروت، ودليل الطالبين ١/١١٦، والحنفاوي للمصطفى ١/٥٢٩ ط محي الدين، وبيدب الأسماء واللغات للزوي ١/٢٢١، تقسيم الثاني ط المبرية، وتبيين إيمان ابن الجوزي ص ١٦ ط المبرية، وحاشية ابن عابدين ١/٣٧٩ ط بولاق، والبيان على إكمال الدعج وحوادث أبي شامة ص ١٣، ١٥ ط المطبعة العلمية. وفتاوى القواعد ١/٢١٨

أنزلهُ أنذا، فجاء رسول الله ﷺ فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا، أما والله بي لأخشاكم الله وأنفخكم له بكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأنزلهُ السماء، فخرن رغب عن سنتي فليس مني.^(١)

ب - البدعة المكروهة :

١٢ - قد تكون البدعة في العبادات من التكرهات، مثل الاحتجاج عشية عرفة للبدعاء تغير احتجاج فيها،^(٢) وذكر السلاطين في خطبة الجمعة للشعظيم، أما للبدعة فسابع، ومكرهة المساجد.^(٣)

حاء عن محمد بن أبي الفاسم عن أبي البختري قال: «أخبر رجل عبد الله بن مسعود أن قوما يجلسون في المسجد بعد المغرب فيهم رجل يقول: كبروا لله كذا وكذا، يستحضر الله كذا وكذا، واحمدوا الله كذا وكذا، قال عبد الله: فإذا رأيتهم فعلوا ذلك فأنتي فأعزني بجلستهم، فأتاهم فجلس، فلما سمع ما يقولون قام فأبى أن يعود مجد، وكان رجلا حليدا - فقال أرا عباد الله من مسعود»

(١) حديث - حد، ثلاثة رجال - أخرجه البخاري والفتح ١٠١٤/٩، ط السلفية، وسم ١٠٢٠/٩ - ط الخلفي.

(٢) الصحيح والهي فيها للوضاء القرطبي ص ١٦ - ١٧ ط الاعتدال دعوى ١٣/٩

(٣) بواسطة الأحكام ١٧٢/٢، والاعتصام ٢٩/٩، ٣٢، (٣) بوع والعبادات ص ٩٥ - ٩٦

﴿ما جعل الله من جيرة ولا سائلة ولا وصيلة ولا خاتم﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة يذكرونا ونحرم على الأوامنا وإن بكى فبنة فهم فسه شركاء﴾^(٢) وحسدوا كذلك صابطا للبدعة المكروهة، وهي: أن يتفق الكل على أن هذه البدعة كفر صراح لا شبهة فيه.^(٣)

البدعة في العبادات :

اتفق العلماء على أن البدعة في العبادات من مكرهات حراما ومعضية، ومنها ما يكون مكرها.

أ - البدعة المحرمة :

١١ - ومن أمثلتها: بدعة اشتل والديام قائم في الحس، والخصاء لقطع الشهوة في الجناح والتضرع للعبادة. لما جاء عن رسول الله ﷺ في حديث لمرهط الذين فعلوا ذلك: «حد، ثلاثة رهن إني بيوت (واح رسول الله ﷺ، يسألون عن عيادته، فلما أخبروا كأنهم فقالوا، فقالوا: وأبى نحن من النبي نخت قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. قال أحدكم: أما أن فابي أصلي النبيل أنذا، وقال الآخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال الآخر: أنا أعززل النساء فلا

(١) سورة المائدة / ١٠٣

(٢) سورة الأنعام / ١٣٩

(٣) قواعد الأحكام ١٧٢/٢، والاعتصام ٢٩/٩، ٣٢

ومتعددة، يصعب حصرها، لأنها تتجدد وتتنوع حسب الأحوال والأزمان والأمكنة والأشخاص، وأحكام الدين وفروعه كثيرة، والانحراف عنها واتساع سبيل الشيطان في كل حكم متعدد الوجوه. وكل خروج إلى وسيلة من وسائل الباطل لا بد له من باعث. ومع ذلك فعن المكى إرجاع الدواعي والأسباب إلى ما يأتي :

أ - الجهل بوسائل المقاصد :

١٥ - أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن عربيا لا عجمة فيه، بمعنى أنه جار في الفظة ومعانيه وأساليبه على لسان العرب، وقد أعجز الله تعالى بذلك فقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(١).

وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾^(٢).

ومن هذا يعلم أن الشريعة لا تفهم إلا إذا فهم اللسان العربي، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ شَرْحًا عَرَبِيًّا﴾^(٣) والإخلال في ذلك قد يؤدي إلى البدعة.

ب - الجهل بالمقاصد :

١٦ - ما ينبغي للإنسان أن يعلمه ولا يفهمه من مقاصد أمران :

(١) أن الشريعة جاءت كاملة تامة لا نقص فيها ولا زيادة، ويجب أن ينظر إليها بعين التكامل

والله الذي لا إله غيره لقد جنتم بدعة ظلماء، ولقد فضلتهم أصحاب محمد ﷺ عليا. فقال عمرو بن عبسة: استغفر الله. فقال عليه السلام بالطريق فالزموه، ولئن أخذتم بمبىا وشهلا لتضلن ضلالا بعيدا^(٤).

البدعة في العادات :

١٣ - البدعة في العادات منها المكروه، كالإسراف في المأكول والمشروب ونحوها. ومنها المباح، مثل التوسع في اللبذ من المأكول والمشروب والملابس والمساكن، وليس الطباخة، وتوسيع الأكرام، من غير صرف ولا احتيال.

وذهب قوم إلى أن الابتداع في العادات التي ليس لها تعلق بالعبادات جائزة، لأنه لو جازت المؤاخفة في الابتداع في العادات لموجب أن تعد كل العادات التي حدثت بعد الصدر الأول. من المأكول والمشروب والملابس والمسائل النازلة - بدعا مكروهات، والثاني باطل، لأنه لم يعمل أحد بأن تلك العادات التي برزت بعد الصدر الأول مخالفة هم، ولأن العادات من الأشياء التي تدور مع الزمان والمكان^(٥).

دواعي البدعة وأسبابها :

١٤ - دواعي البدعة وأسبابها ومبانيها كثيرة

(١) ليس إله ١٦ - ١٧ ط البقرة، والآداب الشريعة ١١٠ / ٢ ط الزمخشري، وإنكر فبدع والمواهب لا ي شامة

الاختلاف منافع للعلم والقُدرة والحكمة^(١)
وأفلا يتَذَرُونَ القرآن ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا^(٢)

ج - الجهل بالسنة :

١٧ - من الأمور المؤدية إلى البدعة الجهل
بالسنة

والجهل بالسنة يعني أمرين :

الأول : جهل الناس بأصل السنة .

والثاني : جهلهم بالصحيح من غيره ،

فيحفظ عندهم الأمر .

أما جهلهم بالسنة الصحيحة ، فيجعلهم
يأخذون بالأحاديث المكذوبة على رسول الله
ﷺ .

وقد وردت الآثار من القرآن والسنة تنهي عن
ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ
عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ
عِنْدَهُ مُسْرًا ۝ ﴾^(٣) وقول رسول الله ﷺ : « من
كذب عني مُتَعَمِّداً قَلْبِيُوا مُتَعَمِّداً مِنَ النَّارِ »^(٤)

لا يعين النقص ، وأن يرتبط بها ارتباط ثقة
وإذعان ، في عادات وعاداتها ومعاملاتها ، وألا
يخرج عنها الريبة . وهذا الأمر أغفله المتبدعة
فاستدركوا على الشرع ، وكذبوا على رسول الله
ﷺ . وفيل هم في ذلك فقالوا : نحن لم نكذب
على رسول الله وإنما كذبنا له ، وحكي من
عمد بن سعيد المعروف بالأرضي أنه قال : إذا
كان الكلام حسام لم أرفه بأساً ، أجعل له
إسناداً إلى رسول الله ﷺ

(٢) أن يوفى إيماناً جزواً أنه لا تضاد بين
آيات القرآن الكريم وبين الأحاديث الضعيفة
بعضها مع بعض ، أو بينها وبين القرآن الكريم .
لأن النسخ واحد ، وما كان الرسول ﷺ ينطق عن
الحوى ، إن هو إلا وحى يوحى ، وإن قوماً
اختلف عليهم الأمر لجهلهم ، هم الذين عناهم
الرسول بقوله : « يفرعون القرآن لا يجاوز
حناجزهم »

فيتحصل مما قدمنا كمال الشريعة وعدم
انقضاء بين نصوصها .

أما كمال الشريعة فقد أخبرنا الله تعالى
بذلك : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ
عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا »^(٥)
وأما عدم التضاد في اللفظ أو المعنى فقد بين
الله أن التدبير لا يجد في القرآن اختلافاً ، لأن

(١) الاعتصام ١/٢٨٨ - والعمر الرازي ١٠/١٩٦ ، ١٩٧

(٢) سورة الناز ٨٤

(٣) سورة الإسراء ٣٩

(٤) حديث : « من كذب عني متعمداً ... » أخرجه البخاري
والنسفي ١٠/٢٠٩ ط الحلي (من حديث أبي هريرة ،

ومسلم ١/٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ط الحلي) من حديث
أبي سعيد الخدري .

(٥) سورة المائدة ٣

تعالى في شأن هؤلاء: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ
أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾^(١)

فقال الحق على لسان رسوله: وقال أولئك
بحكم ما هدى بما وجدتم عليه آباءكم^(٢)

ب - رأي بعض المقلدين في أنه سهم
والتمصّب لهم، فقد يؤدي هذا التغلّي في
التقليد إلى إنكار بعض النصوص والأدلة أو
تأويلها، وعدم من يخالفهم مغارقاً للجماعة.

ج - التصوف الفاسد وأخذ ماغل عن
المصوفة من الأحوال اجبارية عليهم، أو الأقوال
الصارفة عنهم ديناً وشرعية، وإن كانت مخالفة
للتصوص الشرعية من الكتاب والسنة.

د - التحسين والتقبيح العقلاني فإن محصول
هذا المذهب تحكيم عقول الرجال دون الشرع،
وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل
الابتداع في الدين، بحيث أن الشرع إن وافق
أراءهم قبلوه وإلا ردّه

هـ - العمل بالأحلام، فإن الرؤيا قد تكون
من الشيطان، وقد تكون من حديث النفس،
وقد تكون من أخطأ مهتاجة، فعلى متبعين
الرؤيا الصالحة النقية حتى يحكم بها؟!

فاحذروهم^(٣) وقد ذكرهم القرآن في قوله
تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ
آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ،
فَمِمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ
بِهِ﴾^(٤) فليس نظرهم في الدليل نظر المستبصر
حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم
ما هو. ثم أتى بالدليل كالشاهد له.^(٥)

و - اتباع الهوى

٢٠ - يطلق الهوى على ميل النفس وانحرافها
حسب الشيء، ثم غلب استعماله في الميّن المذموم
والانحراف السيئ.^(٦)

ونبت البدع إلى الأهواء، وسمي أصحابها
بأهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا
الأدلة مأخذ الافتقار إليها والتحويل عليها، بل
قدموا أهواءهم واعتصموا على آرائهم، ثم
جعلوا الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء
ذلك.

٢١ - مداخل هذه الأهواء: ^(٧)
أ - اتباع العادات والآباء وجعلها ديناً. قال

(١) - آت: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾

أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٩: ٢) - ط السبكي، وسلم

(٢) - ٢٠٥٣ ط الحلي، واللفظ لم

(٣) - سورة العنكبوت ٢٠

(٤) - الإحصاء ١٦: ١٧٥

(٥) - المصباح في اللغة

(٦) - الإحصاء لشاطبي ٢: ٢٩٦ - ٣١٣، واقتضاء الصراط

المستقيم من ١٤ - ٢٥

(١) - سورة الفرقان ٢٢

(٢) - سورة الفرقان ٢١

ومنها : أن يفعل المسلم مثل ما يفعل أهل الهند في تعذيب النفس بأنواع العذاب الشنيع والقتل بالأصناف التي تنزع منها القلوب وتفسد منها الجلود ، مثل الإحراق بالنار عنى جهة استعمال الموت لنيل الدرجات العليا والغربى من الله سبحانه في زعمهم .

البدعة الإضافية :

٢٣ - وهي التي لها شأنان : إحداهما لما من الأدلة متعلق ، ولا تكون من نكث الجهة بدعة ، والثانية ليس لها متعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية . وما كان العمل له شأنان ، ولم يتخلص لأحد الطرفين ، وصحت له هذه التسمية ، لأنها بالنسبة إلى إحدى الجهتين سنة لاستدائها إلى دليل ، وبانتماء إلى الجهة الأخرى بدعة لاستدائها إلى شبهة لا إلى دليل ، أو لأنها غير مستندة إلى شيء . وهذا النوع من البدع هو مثار الخلاف بين المتكلمين في البدع والسنن وله أمثلة كثيرة ، منها : صلاة السرايب ، وهي : ثلث عشرة ركعة في ليلة الجمعة الأولى من رجب بكيفية مخصوصة ، وقد قال العلماء : إنها بدعة قبيحة منكرة . وكذا صلاة ليلة النصف من شعبان ، وهي : ثلث عشرة ركعة بكيفية خاصة . وصلاة بر النولدين .

ووجه كونها بدعة إضافية : أنها مشروعة ، باعتبار النظر إلى أصل الصلاة ، لحديث رواه

أنواع البدعة .

تنقسم البدعة من حيث قربها من الأدلة أو بعدها عنها إلى حقيقية وإضافية .

البدعة الحقيقية :

٢٢ - هي التي لم يدل عليها دليل شرعي ، لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا استدلال معتبر عند أهل العلم . لا في الجملة ولا في التفصيل ، ولهذا سميت بدعة حقيقية لأنها شيء مخترع على غير مثال سابق ، وإن كان المنتزع بأبى أن يسبب إليه الخروج عن الشرع ، إذ هو مدع أنه داخل بما استنبط تحت مقتضى الأدلة ، ولكن ثبت أن هذه الدعوى غير صحيحة ، لا في نفس الأمر ولا بحسب الظاهر ، أما بحسب نفس الأمر فالمرضا العرض ، وأما بحسب الظاهر فإن أدلته شبه وليست بأدلة ، ومن أمثلتها :^(١) التقرب إلى الله تعالى بالرهائية وترك الزواج مع وجود ما داعي إليه وفقد المنع الشرعي ، كرهائية البصري المذكورة في قوله تعالى : ﴿لَوْ رَمَيْنَاهُ ابْتَدَعُوا مَا كَتَبَ عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾^(٢) فهذه كانت قبل الإسلام . أما في الإسلام فقد نسجت في شربعتنا بمثل قوله تعالى : ﴿فَمَنْ رَجَعِ عَنْ سُنتِي فَلَيْسَ بِي﴾^(٣)

(١) الاختصاص ٢٣٢/١

(٢) سورة الحديد ٢٧

(٣) حديث أصح وضع ، أخرجه البخاري المفتح

١٠٩ ط السقيم

وكذلك بدعة المنافقين الذين اتخذوا الدين ذريعة خفط النفس والمال بما أشبه ذلك ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ مَا يَلِينُ فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(١) فهذا وأخبر به لا يشك أحد في أنه كفر صراح، لا ابتداعه أشياء، شكرتها النصوص وتوعدت عليها.

ومنها ما هو كبيرة وليس بكفر، أو يختلف فيه هل هو كفر أم لا؟ كبدخ القرق الضالة، ومنها ما هو معصية وليس بكفر ابتداء، كبدعة التبتيل والصيام قائما في الشمس، والحفاء بقطع شهوة الجساع، للأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وقد سبق بعض من وأخبره تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢).

تضم البدع غير المكفرة إلى كبيرة وصغيرة: ٢٤ - إن الله، صي منها صفات ومنها كبائر، ويعرف ذلك بك وبه واقعة في الضروريات أو أخلاقيات أو تحسينات، فإن كانت في الضروريات فهي أعظم الكبائر، وإن وقعت في التحسينات فهي أدنى رتبة بلا إشكال، وإن وقعت في الأخلاقيات فموسطة بين الرئيتين، لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّعَمَ﴾^(٣) وقوله: ﴿إِنَّ تَحْنِيْبُوا

الظُّبُرَانِ فِي الْأَوْسَطِ وَالصَّلَاةِ غَيْرُ مَوْضِعٍ﴾^(٤) وغير مشروعة باعتبار ما عرض لها من إلزام الوقت المخصوص والكيفية المخصوصة. فهي مشروعة باعتبار ذنوبها، مبتدعة باعتبار ما عرض لها.^(٥)

البدع المكفرة وغير المكفرة:

٢٤ - البدع متفاوتة، فلا يصح أن يقال: إنها على حكم واحد هو الكراهة فقط، أو التحريم فقط، فقد وجد أنها تختلف في أحكامها، فمنها ما هو كفر صراح، كبدعة الجاهلية التي شبه القرآن عليها كقوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُوا لَهُ مِمَّا دَرَأُوا مِنْ أَحْزَابٍ وَالْأَنْعَامَ نُسِيًّا فَذُكِّرُوا﴾ هذا الله - برزقهم - وهذا الشركاء^(٦) الآية، وقوله تعالى: ﴿قُلُوا: مَا فِي نُطُوقِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَيْنَا أَوْ لَا أَجَلُ وَإِنْ يَكُنْ مِنْهُ فِئَةٌ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿مِمَّا يَجْعَلُ آثَلًا مِنْ بَجَرَةٍ وَلَا سَائِبٍ وَلَا وَجِيلَةٍ وَلَا نَحَامٍ﴾^(٨).

(١) حنبل. والصلاة غير موضوعة، أخرجه ابن حبان (ص ٥٢) مؤلفه الطائفة ط شعبة.

(٢) ابن عابدين ١/ ٢٦١، والأحكام لمشاطي ١/ ٢٢٧، والقصص للنووي ١/ ٥٦، وتكملة البدع وأحوادث من ٦٣ - ٦٧.

(٣) سورة الأنعام / ١٤٠.

(٤) سورة الأنعام / ١٠٣.

(٥) العائنة / ١٠٣، والمظهر القرطبي ١/ ٢٢٨، دار الكتب، والقصر الرزقي ١/ ١٠٩، ١/ ٢٠٢ ط عبد الرحمن محمد.

(١) سورة آل عمران / ٦٧.

(٢) سورة النساء / ٢٩، والمظهر للحكم أهل السنة ١/ ٦٣.

(٣) سورة الميم / ٢٢.

كاندين، وهي لا عهد بها في شريعة إبراهيم عليه السلام ولا غيره، بل كانت من جهة ما اخترعه. من ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها في حديث النكحة الجاهلية^(١).

ومثال ما يقع في العقل : ما يتناول من المنكرات والتخدرات بدعوى تحصيل النفع والتفوي على القيام ببعض الواجبات المشروعة في ذاتها.

ومثال ما يقع في المال : قولهم : إنا البئع بمثل الشربة^(٢) فاسم احتجوا بقاس فاسد^(٣) وكذلك ماثر ما يحدث الناس بهم من اتبوع الشبهة على المخاطرة والقرور.

٢٦ - هذا التقسيم من حيث اعتبار البدعة كبيرة أو صغيرة مشروط بشروط :

الأول : ألا يداوم عليها، فإن الصغيرة من المعاصي لمن داوم عليها تكبر بالنسبة إليه، لأن ذلك ناشئ عن الإصرار عليها والإصرار على الصغيرة يصيرها كبيرة، ولذلك قالوا : لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار. فكذلك البدعة من غير فرق.

الثاني : ألا يدعو إليها. فإذا أنزل إنسان بدعة فدعا إليها تحمل وزرها وأوزار الآخرين معه، مصداقاً لقول رسول الله ﷺ : ومن من

كتب بئر ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتنجل لكم مذخلاً كريماً^(٤)، وإذا كانت ليست رتبة واحدة فالبدع من جهة المعاصي. وقد ثبت التباين في المعاصي، فكذلك بتصور منه في البدع، فمنها ما يقع في الضروريات، ومنها ما يقع في رتبة الحاجيات، ومنها ما يقع في رتبة التحسينات.

وما يقع في رتبة الضروريات، منه ما يقع في الدين، أو النفس، أو المال، أو العقل، أو المال^(٥).

فمثال وقوعه في الدين : اختراع الكفار وتغييرهم لغة إبراهيم عليه السلام في تحوّلوه : ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام﴾^(٦) وحاصل ما في الآية تحريم ما أحل الله على نية التشرب به إليه، مع كونه حلالاً بحكم الشريعة المتقدمة.

ومثال ما يقع في النفس : ما عليه بعض نحل الهند، من تعذيبها نفسها بأنواع العذاب واستعجال الموت، لنيل الدرجات المني على زعمهم.

ومثال ما يقع في النسب : ما كان من النكحة الجاهلية التي كانت معهودة ومعمولا بها ومتخذة

(١) سورة النساء / ٣٨

(٢) الاعتصام للنسائي ٣٨/٢، وفوائد الأحكام ١٩/١.

والمر عابدين ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٣) سورة الأنعام / ١٢٩

(٤) حديث عائشة في النكحة الجاهلية أخرجه البخاري (الفتح

١٨٢/٩ - ١٨٣ - ط الشيخين)

(٥) الاعتصام للنسائي ٣١/٢ - ٥٩

من تلك السنة ، ولأنه يتحمل وزر من تبعه ،
مصادفاً لحديث : « ومن من سنة سيئة فعليه
وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » .

كما يختلف الإنتم بالنسبة إلى الإصرار
والإعلان ، لأن المبرر ضرر ، مقصور عليه
لا يتعداه ، بخلاف المحلن .

كما يختلف كذلك من جهة الإصرار عليها أو
عدمه ، ومن جهة كونها حقيقية أو إضافية ، ومن
جهة كونها كثيراً أو غير كثيراً .^(١)

رواية المبتدع للحديث :

٢٨ - رد العلماء رواية من كُفِّرَ ببدعته ، ولم يحتجوا
به في صحة الرواية .

ولكنهم شرطوا للكفر بالبدعة ، أن يتكرر
المبتدع أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين
بالضرورة .

أما من لم يكفر ببدعته ، فللعلماء في روايته
ثلاثة أقوال :

الأول : لا يخرج بروايته مطلقاً ، وهو رأي
الإمام مالك . لأن في الرواية عن المبتدع ترويحاً
لأمره وتنويعاً بذكره ، ولأنه أصبح فاسداً ببدعته .

الثاني : يخرج به إن لم يكن ممن يستحل
الكذب في نصرة مذهبه ، سواء أكان داعية أم
لا ، وهو قول الشافعي وأبي يوسف والثوري .

سنة سيئة فعلية وزرها ووزر من عمل بها إلى
يوم القيامة^(٢)

الثالث : ألا تفعل في الأماكن العامة التي
يجتمع فيها الناس ، أو الموضح التي تقام فيها
السنن ، وتظهر فيها أعلام الشريعة ، وألا يكون
ممن يقتدى به أو يحسن به الظن ، فإن العوام
يقتدون - بغیر نظر - بالمشوق بهم أو بمن
يحسنون الظن به ، فتعم البلوى ويسهل على
الناس ارتكابها .^(٣)

تقسيم المبتدع إلى داعية لبدعته وغير داعية :

٢٧ - النسب إلى البدعة في العرف لا يتلوه أن
يكون مجتهداً فيها أو مقلداً ، والمقلد إما أن يكون
مقلداً مع الإصرار بالدليل الذي زعمه المبتدع
المبتدع ، وإما أن يكون مقلداً من غير نظر ،
كالعامي المصرف الذي حسن الظن بصاحب
البدعة ، ولم يكن له دليل على التفصيل يتعلق
به ، إلا تحسير الظن بالمبتدع خاصة . وهذا
القسم كثير في العوام ، فإذا تبين أن المبتدع أثم ،
فليس الإنتم الواقع عليه على سنة واحدة . بل
هو على مراتب مختلفة ، من جهة كون صاحب
البدعة داعياً إليها أم لا ، لأن المزيج في قلب
الداعي أمكن منه في قلب المقلد ، ولأنه أول من

(١) حديث : « من من سنة سيئة ... من تخريجها ف/ ٢ »

(٢) الاختصاص ٥٧/٢ ، وابن عثيمين ١٤٠/٢ ، والرواجع

١/١ ، ونحوه الأحكام لابن عبد السلام ٢٢/١ ط

الاستقامة .

(٣) الاختصاص ١٢٦/١ ، ١٢٩ ، وابن عثيمين

٢٩٧/٣ ، ٤٦/٥ ، والاختصاص ١٢٩/١ ، ١٣١

الثالث : قيل يحتج به إن لم يكن داعياً إلى بدعته ، ولا يحتج به إن كان داعياً إليها . قال النووي بالسبوطي هذا القول هو الأعدل والأظهر ، وهو قول الكثير أو الأكثر . ويؤيده احتجاج البخاري ومسلم في صحيحين بكثير من المندعة عن الصلاة .
شهادة المبتدع :

٢٩ - رد المالكية والحنابلة شهادة المبتدع ، سواء أ كفر بدعته أم لا ، سواء أ كان داعياً فما أم لا . وهو رأي شريك وإسحاق ونبي عبيد ونبي نور ، وعلموا ذلك بأن المبتدع فاسق ترد شهادته للأية : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّمَّنْ ﴾^(١) ويقولون دعوى : ﴿ إِنَّ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِهَايَةٍ ﴾^(٢) وفلان الخفية والشاعبة في التراجع عندهم . نقل شهادة المبتدع مالم يكفر بدعته ، كصكر صفات الله وخلقته لأهمال العباد . لأنهم يعتقدون أنهم مصيبون في ذلك ما قام عندهم من الأدلة .

وقال الشافعية في المرجوح عندهم : لا تقبل شهادة المبتدع الداعي إلى البدعة^(٣) .

(١) سورة الطلاق : ٦ .

(٢) سورة النجم : ٢٦ .

(٣) نذكر في التوازي شرح الفريسي للزوي ص ٢١٦ - ٢١٧ ، ط الكتب الصغيرة ، والكشاف في علم الرواية لمصطفى العبداني ص ١٩٥ - ١٩٦ ، وهو ابن الحديث ١٩٤ ، ١٩٥ ط علي الحلبي ، وأحسن شرح المراجع ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

الصلاة خلف المبتدع .

٣٠ - اختلف العلماء في حكم الصلاة خلف المبتدع . فذهب الحنفية ، والشافعية ، وهنري إلى الكفاية إلى جوار الصلاة خلف المبتدع مع الكراهة مالم يكفر بدعته ، فإن كفر بدعته فلا يجوز الصلاة خلفه . واستدلوا لذلك بأدلة منها : قوله سبحانه : ﴿ صَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَال لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(١) وقوله : ﴿ صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ نَفٍّ وَفَاجِرٍ ﴾^(٢) . وهنري من أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي مع الخوارج وغيرهم ومن عبد الله بن الزبير وهم يقتلون ، فقال له : أتصلي مع هؤلاء ، ومع هؤلاء ، وبعضهم يقتل بعضهم فقال : من قال حي علي الصلاة أحبته ، ومن قال : حي علي الفلاح أحبته ، ومن قال : حي علي من أحبك أسلم وأخذ ماله فنت : لا .
ولأن المبتدع المذكور تصح صلاته ، نصح

(١) ٢٨٦ ، والمي ١٦٦ : ١٨ ط السموات ، وحافظ الدمشقي ١٢٥ : ١٢ ط دار الفكر ، والشرح الصغير ٩١ : ١ ط المعارف ، والجموع بقنوي ٢٥١ : ٢ ط المنية والسعيه ١٠٠ حديث ، أملاوا خلف من قالا لا إله إلا الله ، أخرجه تدمر ط ١٩ : ٢٠ ط دار الحديث ، ومن حديث ابن شبر ، وابن ابن شبر ، وابن ابن عبد الرحمن - يعني الذي في نسخة ، كذا يجرى من مجاز ، والبلخي ٢٥ : ٢٥ ، شركة الطباعة الآسيوية .

(٢) حديث ، أملاوا خلف كل من وفاجر - أخرجه أبو داود ٣٩٩ : ١ ط عرب حبيب ، والدارقطني ٢٩ : ٢ ط دار الحديث ، ونظمت له ، وقال ابن شبر : سقط البلخي ٢ : ٣ ط شركة الطباعة الآسيوية .

الإمامة أو غير هامن الولايات تنعقد وتجب طاعته فيها يجوز من أمره ونهيه وقضائه باتفاق الفقهاء، وإن كان من أهل البدع والأهواء، ما لم يكفر ببدعته، فداء للفتنة، وصورتنا للعمل المسلمين، واحتفاظا بوحدة الكلمة.^(١)

المصلاة على المبتدع :

٣٢ - احتلف الفقهاء في الصلاة على المبتدع الميت، فذهب جمهور العلماء إلى وجوب الصلاة على المبتدع الذي لم يكفر ببدعته، لقول النبي ﷺ : «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».^(٢)

ولا أن المالكية يرون كراهية صلاة أصحاب النقص على المبتدع، ليكون ذلك ردعا وزجرا لغيرهم عن مثل حالهم، ولأن النبي ﷺ «أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ».^(٣)

وذهب الحنابلة إلى منع الصلاة على المبتدع، لأن النبي ﷺ «فَرَّقَ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الذَّنْبِ وَقَتْلَ نَفْسِهِ» وهما أقل جرما من المبتدع.^(٤)

(١) انتهى المحتاج ١/١٣٢، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢٢

(٢) حديث : «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» سبق تخريجه في ٢٠/١

(٣) حديث : «أَتَى بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ» أخرجه مسلم ٢/٢٧٢ ط الحنبلي.

(٤) حديث : «فَرَّقَ الصَّلَاةَ عَلَى صَاحِبِ الذَّنْبِ وَاعْرَاجَهُ» البخاري : الفتح ٤/٤٦٧ ط السلفية.

الائتمام به كغيره .
وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من صلى خلف المبتدع الذي يعلن بدعته ويدعو إليها أملا صلاته ندبا، وأما من صلى خلف مبتدع يستتر ببدعته فلا إعادة عليه .^(١) واستدلوا بقوله ﷺ : «لَا تَزُومُنْ امْرَأَةً وَجِلًّا، وَلَا فَاجِرًا مُؤْمِنًا إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ» أو يخاف سوطه أو سيفه .^(٢)

ولاية المبتدع :

٣١ - اتفق العلماء على أن من شروط أصحاب الولايات العامة - كالإمام الأعظم الخليفة وأمرأ الولايات والقضاة وغيرهم - العدالة، ولا يكونوا من أصحاب الأهواء والبدع، وذلك لتكون لعدالة وإزعة عن التقصير في جب المنصالح ودرء المفاسد، وحتى لا يخرجهم الهوى من الحق إلى الباطل، وقد ورد : «حَبِّكَ الشَّيْءَ يَحْسِي وَيَضْمُ».^(٣) ولكن ولاية المتقلب على

(١) انظر لابن قدامة ٢/١٨٥، ومضى المحتاج ١/٢٤٦،
وفتح القدير ١/٣٠٤، وحاشية ابن عابدين ١/٥٧٦،
وحاشية المنصور على شرح الكبير ١/٣٢٩

(٢) حديث : «لَا تَزُومُنْ امْرَأَةً وَجِلًّا» أخرجه ابن ماجه ١/٣٤٥ ط الحنبلي، وفي مسز والذ : استاده ضعيف
نصفه علي بن زيد بن جعدك وعبدالله بن محمد نمودي.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ١/٧٥، ونغية مختصر ١/١٥٩، ومضى المحتاج ١/١٣٠، ٣٧٥، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٩٨، والسي لابن قدامة ١/٣٩، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٩

توبة البدع :

وهذا الخلاف بين العلماء في قبول توبة المبتدع ينحصر فيما يتعلق بأحكام الدنيا في حقّه ، أما ما يتعلق بقبول الله تعالى لتوبته وغفرانه لذنبه إذا أخلص وصدق في توبته فلا خلاف فيه .^(١)

ما يجب على المسلمين تجاه البدعة :

٣٤ - ينبغي على المسلمين تجاه البدعة أشياء لمنع الوقوع فيها - منها :

١ - تمهيد القرآن وحفظه وتعليمه وبيان أحكامه ، لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾^(٢) ، ولقول الرسول الله ﷺ : « حُبُّكُمْ مِنْ تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَعِلْمِهِ »^(٣) وفي رواية « فَضْلُكُمْ مِنْ تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَعِلْمِهِ »^(٤) وقوله ﷺ : « تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَنْ شِئْتُ نَقُصِّبُ مِنَ الْإِسْلَامِ فِي عَقْلِهَا »^(٥) لأن في

٣٣ - اختلف العلماء في قبول توبة المبتدع المكفر ببدعته ، فقال جمهور كل من الحنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة بقبول توبته ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتُوهَا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَفَئَ ﴾^(٦)

ولقوله ﷺ : « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

ومن الحنيفة والمالكية والشافعية والحنابلة من يرى أن توبة المبتدع لا تقبل إذا كان من يظهر الإسلام ويعلن الكفر ، كالكافي والزناديق والباطني ، لأن توبته صدرت عن خوف ، وأنه لا تظهر منه علامة تبين صدق توبته ، حيث كان مظهراً للإسلام مسراً للكفر ، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها ، واستدلوا بذلك ببعض الأحاديث ، ومنها قوله ﷺ : « مَسِيخُوجٌ فِي أَمْتِي أَقْوَمُ نَجَارِي بِهَمِّ تِلْكَ الْأَهْوَاءِ ، كَمَا يَنْجَارِي الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ ، لَا يَغْنَى عَنْهُ عَرَفٌ وَلَا مَفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ »^(٨)

(١) سورة الأنفال / ٣٨

(٢) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

(٣) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

(٤) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

(٥) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

(٦) سورة النحل / ١٤

(٧) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

(٨) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

(٩) حديث - « أُبْرِئْتُ أَنْ أَتَى النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا فَتَدَّ غَضَمًا مِنْ دِمَائِهِمْ وَأَمْرَأَتِهِمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »^(٧)

تعليم القرآن ويزيد في حكمته قطع الطريق على المتدعين بوقوع الأحكام الشرعية

ب - إظهار السنة والتعريف بها : لقوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١٢) وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُجْزِمُوا وَلَا تُؤْمَرُوا إِذَا أَفْضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ وَفَّقَ اللَّهُ صِلًا سَابِقًا﴾^(١٣)

وعن رسول الله ﷺ : «مَنْ عَصَى أَمْرًا سَمِعَ مَا حَدَّثَنَا فحفظه حتى يُلَاقَهُ عِزِّي»^(١٤)
وعن رسول الله ﷺ : «مَا أُحْدِثَ قِيمٌ بَدْعًا إِلَّا رُفِيَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَنِ»^(١٥)

ج - عدم قبول الاجتهاد من لا يأنس له :
ورد الاجتهاد في الدين من المصادر غير المقبولة ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ سَأَلْتَهُمْ لَئِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١٦) وقوله : ﴿فَقِيلَ نَسِئْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١٧) وقوله : ﴿وَمَا يَنْبَغُ لَهُمْ

ثَابِتًا إِلَّا اللَّهُ بِالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾^(١٨)
د - نهي التعصب للرأي من الآراء أو اجتهد من الاجتهادات : «لَمْ يَكُنْ مَوْجِدًا بِالْحَقِّ مِنْ لَدُنْهِ الشَّرْعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ بَعَثَ خُوفًا غَيْرَ هَذَا مِنْ اللَّهِ﴾»^(١٩)

هـ - منع العامة من الفتوى في الدين ، وعدم الاعتماد بآرائهم مهما كانت مناصبهم وتفاوتهم : لا بالدليل : قول أبو هريرة البصري : لو نظرتم لي رجل أعطي من الكرامات حتى يرتقي في أمراء ، فلا تضروا به حتى تنظروا كيف يحذره من الأمر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشرعة»^(٢٠)

و - مخال أبو عتيبة الخبيزي : من أمر نفسه على نفسه فولا وعلا نطق بالحكمة ، ومن أمر هوى عيني بعينه نطق بالبدعة^(٢١)
قال تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ طُغْيَانَهُ لَهَدَاهُ﴾^(٢٢)

ز - صد استبداد التكفيرية لصلالة التي تشككت اعاص في الدين - وتحمل بعضهم على التأويل عبر دليل لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ طُغْيَانُوا فَرَّشًا مِنَ الْبَدَنِ الْأَبْنَاءِ الْكَتَابِ

(١٢) سورة الحشر ٧٢

(١٣) سورة الأعراف ٢٨٦

(١٤) حديث : «مَنْ عَصَى أَمْرًا سَمِعَ مَا حَدَّثَنَا فحفظه حتى يُلَاقَهُ عِزِّي» أخرجه أبو داود (٥١) - ٦٩ - هـ حديث : «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَرٍ كَيْ فِي بَيْضَ فَقَدِيرَ ٦٦ - ٩٨ هـ ط المخطب المنقولة»

(١٥) حديث : «مَا أُحْدِثَ قِيمٌ بَدْعًا إِلَّا رُفِيَ مِثْلُهَا مِنَ السُّنَنِ» أخرجه أحمد (١٠٥) - ١٠٥ - هـ المصنف ، وفيه : «بَيْنِي خِيَرَةُ أَبِي بَكْرٍ بَيْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ مِثْرُ الْخَبَرِ» مجمع الروايات ١٨٨/٢ - ط النقيس

(١٦) سورة البقر ١٣٢

(١٧) سورة النساء ٥٩

(١٨) سورة الزمر ٧٨

(١٩) سورة القصص ٥٠

(٢٠) الرسالة الخطيرة ٨٢

(٢١) المصدر السابق ١١٦

(٢٢) سورة البقر ٦٢

بِرَدِّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴿١١﴾

د - المبع بالقتل، مثل كسر الملاهي وتزوين الأوراق وقص المحاليس .

هـ - التحوييف والتهديد بالضرب الذي يصل إلى التعزير، وهذه القرينة لا تنبغي إلا للإمام^(١) أو يافته، لئلا يترتب عليها ضرر أكبر منها .

و - لتعصيل يرجع إلى مصطلح (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)

معاملة البدع ومخالطته :

٣٧ - إذا كان المبدع غير مجاهر بدعته بنصح، ولا يجنب ولا يشهره، لحديث الرسول ﷺ : «مَنْ سَتَرَ مُنْتَهِيًا سِرَّهُ الْبَنَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٢)

وأما إذا كان مجاهرا بشيء منهي عنه من البدع الاعتقادية أو القولية أو العملية - وهو يعلم ذلك - فإنه يسن محجره، وقد اشتهر هذا عند ابنهائه، وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْفَقْرِ، وَلَا تُفَاجَّهُوهُمْ»^(٣) وقال ابن مسعود : «من

ما يجب على المسلمين تجاه أهل البدعة :

٣٥ - يجب على المسلمين من أولي الأمر وغيرهم أن يأمرُوا أهل البدع بالمعروف وينهَوْهم عن المنكر، ويحْصَوْهم على اتِّباع السنَّة والإقْلَاعِ عن البدعة والبدع عنها . لقوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٤) ولقوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٥)

٣٦ - مراحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمح البدعة :

أ - التعرف بيان الصواب من الخطأ بالدليل .

ب - الوعظ بالكلام الحسن مصداقا لقوله تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْخَيْرِ﴾^(٦)

ج - التعتيف والتحوييف من العقاب الديني والأخروي، ببيان أحكام ذلك في أمر بدعته .

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٣٠٦، ٣١٥، وشاوي ابن تيمية

٢١٩/ ٢٨ - ونسباسة الشرعية ص ١٠٢

(٢) حديث : «من ستر مسلما ستره الله» أخرجه مسلم (١/ ١٩٩٦) ط الحنفى

(٣) حديث : «لا تجالسوا أهل الفقر ولا ...» أخرجه أبو داود

١/ ٨٦، أخرجه ابن ماجه، وروى بسند جهالة (عن

المعبر ٤/ ٣٦٥ - نشر دار الكتاب العربي).

(٤) سورة آل عمران / ١٠٠

(٥) سورة آل عمران / ١٠٤

(٦) سورة التوبة / ٧١

(٧) سورة النحل / ١٢٥

أَعْبَأَ أَنْ يُكْرِمَ دِينَهُ فَلْيَنْتَهِزْ لِمَخَالَطَةِ الشَّيْطَانِ
وَلِمُجَانَسَةِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ مَجَالِسَهُمُ الضُّعُفُ
مِنْ الْخُرْبِ. (١)

وعن ابن عمر مرفوعاً: «لَا تَجَالِسُوا أَعْلَى
الْقَدَرِ وَلَا تُنَاجِحُوهُمْ».

وعن أبي قلابة «لَا تَجَالِسُوا أَعْلَى الْأَهْوَاءِ،
فَإِنِّي لَا أَسْنُ أَنْ يَخْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ، أَوْ
يَلْبِسُوا عَلَيْكُمْ بَعْضَ مَا تَعْرِفُونَ» (٢) وقد عجز
أحد من قالوا يَخْلُقُ انْفِرَانِ. (٣)

قال ابن تيمية: ينبغي لأهل الخير والدين أن
يُجَرِّمُوا الْمُتَبَدِّعَ حَيَا وَمَيْنَا، إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ كُفٌّ
لِلْمُجْرِمِينَ، فَيَتْرَكُوا تَشْيِيعَ جَنَازَتِهِ. (٤)

إهانة المتبدع :

٣٨ - صرح العلماء بجواز إهانة المتبدع بعدم
الصلاة خلفه، أو إصلاة على جنازته، وكذلك
لا يعاد إذا مرض، على خلاف في ذلك.

بدل

انظر : إبدال

(١) ٧١١/١٥ - عاصم للشاطبي ٦٧٨/٢ ط المعرفة .

(٢) الاعتقاد على مذاهب السلف ص ١١٨

(٣) الأدب للشرعية (١) ٢٥٨ - ٢٦١، والأعتاد على مذاهب

السلف ص ١٢٧

(٤) الفتاوى لابن تيمية ٢٨ / ١٧ - ١٨

بدنة

التعريف :

١ - البدنة في اللغة: من الإبل خاصة، ويطلق
هذا اللفظ على الذكر والأنثى، والجميع البدن.
وسميت بدنة لضعفها.

قال في الصباح المنير: والبدنة قالوا: هي
ناقة أو بقرة، وزاد الأزهرى: أو بعير ذكر. قال:
ولا تطلق البدنة على الشاة.

وفي الاصطلاح: البدنة اسم يختص به
الإبل، إلا أن البقرة لما صارت في الشريعة في
حكم البدنة قامت مقامها، وذلك لما قال
جابر بن عبد الله: «تُخْرَجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَالِمُ الْحَدِيثِ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةُ عَنْ
سَبْعَةٍ» (١) فصارت البقرة في حكم البدن مع تغايرهما
لوجود انعطف بينهما، وانعطف يقتضي
التغايرة. (٢)

(١) حديث: جابر بن عبد الله: «تُخْرَجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ...»

أخرجه مسلم (٣/٩٥٥ - ط النجدي).

(٢) الفسوف في اللغة ص ٣٠٠ بيروت، والاصطلاح المنير.

والعرب عامة . إبدن»

كان يصلي في مريض الغنم، وأمر بالصلاة فيها.^(١)

ب - نقض الوضوء
٣ - ذهب جمهور العلماء إلى أنه أكل لحم الجور - وهو لحم الإبل - لا ينعض الوضوء، لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «الوضوء مما خرج لا ينجس»،^(٢) ولما روى جابر قال: «كان أحب الأمرين عن رسول الله ﷺ ترك الوضوء»، فسلب الدار^(٣) ولأنه مكول أشبه سائر المأكولات.

وهذا القول مروى عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي طلحة وأبي الدرداء وابن عباس وعائش وبيعة وأبي ثمامة، وبه قال جمهور التابعين، وهو مذهب الحنفية والمالكية، والصحيح من مذهب الشافعية.

(١) ابن عسك ٢١٣/٨ - وطائفة السمرقاني ٥١/١ - ومعنى المحتاج ٧٩/١، وكشاف الخناز ١٩٤/١

وحديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي (٢) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي (٣) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي

(٤) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي (٥) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي

ومع هذا فقد أطلق بعض الفقهاء «البذمة» على الإبل والبقر.^(١)

الحكم الإجمالي
تتعلق بالبذمة أحكام خاصة منها:
أ - بول البذمة وزوئها:

٢ - ذهب الحنفية والشافعية إلى تحاسة بول وروث الحيوان، سواء أكان مما يؤكل لحمه أم لا، ومن الجور: التذن. لما روى البخاري أنه ﷺ لما جئ به بحجرين وزوئة ليستحي بهما، أخذ الحجرين ورد الزوئة، وقال: «هذا ركن»^(٢) والركن: النجس

وأما تحاسة البول للمعوم قوله ﷺ: «تترشوا من البول، فإن عانة عذاب القبر منه»^(٣) حيث يدخل فيه جميع أنواع الأبول

وذهب المالكية والحنابلة إلى طهارة بول وروث ما يؤكل لحمه، لأنه ﷺ وأمر العَرَبِيَّين أن يَلْعَنُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَتَرَبَّسُوا مِنْ أَبْوَاهِهَا وَأَلْبَانِهَا^(٤) والنجس لا يساح شره، ولأنه ﷺ

(١) ابن عسك ٢٠٠/٥
(٢) حديث: «هذا ركن» أخرجه البخاري في الفتح ٢٥٦/١ - ط السلفي

(٣) حديث: «تترشوا من البول» أخرجه البخاري في الفتح ٢٥٦/١ - ط السلفي (٤) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي

(٥) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي (٦) حديث: «أن النبي ﷺ كان يصلي في مريض الغنم» أخرجه البخاري في الفتح ٤١/١ - ط السلفي

حضير أن النبي ﷺ قال: «توضئوا من لحوم الإبل واليأنها»^(١)

والثانية: لا وضئ فيه، لأن الحديث الصحيح إنما ورد في اللحم، ورجح هذا القول صاحب كشف الغطاء^(٢).

جـ - مؤر البدنة :

٤ - اتفق الفقهاء على طهارة مؤر البدنة، وسائر الإبل والبقر والغنم، ولا كراهة في أسرارها ما لم تكن جلالة.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن مؤر ما أكل لحمة يجوز شربه والوضوء به^(٣).

د - الصلاة في أعطان الإبل ومريض البقر:

٥ - ذهب جمهور العلماء إلى كراهة الصلاة في معطن الإبل.

وقد ألحق الحنفية بالإبل البقر في الكراهة. وقال المالكية والشافعية: إن البقر كالغنم في

وذهب الحنابلة، والشافعي في القديم إلى وجوب الوضوء من أكل لحم الجزور على كل حال، فيما لو مطبوخه أو عذاه كما كان أو جاهلا.

وه قال إسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى، وحكاه الماوردي عن جماعة من الصحابة، منهم: زيد بن ثابت وابن عمر وأبو موسى وأبو طلحة، واختاره من الشافعية أبو بكر بن عزيمة وابن المنذر، وأشار البيهقي إلى ترجيحه واختاره، وقواه النووي في المجموع.

وتمتدوا بحديث البراء بن عازب قال: مثل رسول الله ﷺ عن لحوم الإبل، فقال: «توضئوا منها، وسئل عن لحوم الغنم، فقال: لا يتوضأ منها»^(٤) ويقول النبي ﷺ: «توضئوا من لحوم الإبل، ولا توضئوا من لحوم الغنم»^(٥).

أما البان الإبل، فعند الحنابلة روايتان في نقض الوضوء بشربها:

إحداهما: ينقض الوضوء، لما روى أسيد بن

(١) حديث: توضئوا من لحوم الإبل واليأنها رواه أحمد (٣٥٢/٤) ط الهيئة (وابن ماجه (١/١٦٦) ط المطبعي) وقال البوصري: إسناده ضيف لضعف حجاج بن أرطاة ونحوه.

(٢) الطحطاوي على مرآة المفلاح ص ٤٧ - ٤٨. وحاشية الشافعي ١/١٦٣، وشرح الروض ١/٥٥، واليسوع ٢/٥٧ ومعهما. والمغني ١/١٨٧ - ١٩٠ وكشاف الغطاء ١/١٣٠.

(٣) المغني ١/٥٠، وحاشية الطحطاوي على مرآة المفلاح ص ١٧.

(٤) حديث: سئل عن لحوم الإبل ولحوم الغنم... أخرجه أبو داود (١/١٦٨) ط عزت حيد هـ (وابن عزيمة (١/٢٢) ط المكتب الإسلامي). وقال ابن خلدون: عليه أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة نقله.

(٥) حديث: «توضئوا من لحوم الإبل...» أخرجه ابن ماجه بتحقيق محمد طواد عبد الجليل (١/١٦٦) وفي إسناده بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد مراد بالحنطة، ووجدت نقات، وعقد بن عمر مجهول الحال.

ولا يجزئ إلا الثاني من الإبل، وهو ما كمل خمس سنين ودخل في السادسة.

قبي الصحيحين: وأنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة^(١)

ويستحب أن يكون ما يهديه سمينا حسنا، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْطَمْ شَعَاثِرُ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْغُلُوبِ﴾^(٢) فسرهما ابن عباس

بالاستئمان والاستحسان.

ويستحب تقليد البدنة في الهدى^(٣).

ومناك تفصيلات ننظر في مصطلح (حج)، وهدى، وإعرام، وقران، وتغنم.

ز - ذكاة البدنة :

٨ - تختص الإبل - ومنها البدنة - بالنحر، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى سنية نحر الإبل.

وذهب المالكية إلى وجوب نحرها، والحنفية إلى الزرارة.

وأما ذبحها، فقد قال بجوازها الشافعية والحنبلة، ويكرهه الحنفية كراهة تنزيه، على ما

نقله ابن عابدين عن أبي السعود عن الدبري.

جواز الصلاة في مرابضها.

وذهب الحنابلة إلى عدم صحة الصلاة في أعطان الإبل، وهي: ماقيم فيه وتأوي إليه.

أما مواضع نزولها في سيرها فلا بأس بالصلاة فيه^(٤).

هـ - الدعاء الواجبة :

٦ - تجزئ البدنة عن سبعة في حالتي القرآن والتمتع، وفي الأصحية، وفي فعل بعض

المحظورات أو ترك بعض الواجبات حال الإحرام بحج أو عمرة.

وتجيب عند الحنفية بدنة كاملة على الحائض والنساء إذا طافا.

كما تجب بدنة كاملة إذا قتل المحرم عبدا كبيرا، كالزواقة والتدامة، على التحجير المفصل في موضعه.

وتجب أيضا على من جامع حال الإحرام بالتحج والعمرة قبل التحلل الأصغر، على خلاف وتفصيل يرجع إليه في المصطلحات

التالية: (إحرام، وحج، وهدى، وصيد).

و - الهدى :

٧ - اتفق الفقهاء على أن الهدى ستة، ولا يجب إلا بالنذر، ويكون من الإبل والبقر والغنم،

(١) ابن عابدين ١/٢٥١ - ٢٥٥. وحاشية المدغولي ١/١٨٨.

- ١٨٩. وبني المحتاج ١/٢٠٣. وكشافه منتقاه ١/٢٩٢.

- ٢٩٥.

(٢) حديث: وأنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة أخرجه

البخاري والفتح ٣/٥٥٧ - ط السلفية.

(٣) سورة الطح ٢٢/٢٢.

(٤) ابن عابدين ١/٢٤٩. وهداسوني ١/٨٦ وما بعدها.

وشرح القروضي ١/٢٢٢ وما بعدها، وكشافه الفخام

١/٢٦٩ وما بعدها.

وتقليد البدنة هو: وضع علامة في رقبته ليعلم أنها

هدى.

وقال اللكبة: جاز الذبيح في الإبل، والنحر في غيرها للضرورة.

ثم النحر - كما قال ابن عابدين - هو قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر، أم الذبيح فقطعها في أعلاه تحت اللحين.

والسنة نحرها قائمة معقولة بدها اليسرى.

لما ورد عن عبد الرحمن بن سابط: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البهنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من قوائمها»^(١) وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَجِئْتَ جُمْرَهَا﴾^(٢) دليل على أنها نحر قائمة.

وكيفيته: أن يقطعها بالحربة في الوعدة التي بين أصل العنق والصدر.^(٣)

ج - البليات: البلية بدو النض:

٩ - وقد اتفق الفقهاء على جواز الذبة في: الإبل والذهب والفضة، واحتلوا في الخيل والبفر والغنم. وللتفصيل ينظر مصطلح (ذبة).

بدو

التعريف:

٩ - البادية: خلاف الحاضرة. قال الليث: البادية اسم للأرض التي لا حصر فيها، والبادي: هو البقيع في البادية، ومسكنه المضارب والحيام، ولا يستقر في موضع معين. والبدو: سكان البادية، سواء أكانوا من العرب أم من غيرهم، أما الأعراب فهم سكان البادية من العرب خاصة. وفي الحديث: «ومن بدأ جفاء»^(١) أي: من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب.^(٢)

ولا يختلف استعمال الفقهاء عن ذلك.

الأحكام المتعلقة بالبدو:

٢ - الأصل في الشرع أن الأحكام تتعلق بالكلف فقطع النظر عن مكان سكنته، وبذلك نستوي أحكام البدو والحضر، لا ماورد على

(١) حديث عبد الرحمن بن سابط: «أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البهنة قائمة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من قوائمها» أخرجه أبو داود (٣٧٨/٦) في سننه. عرفت عبد الحماد عن حديث عبد الرحمن بن سابط سريلاً يروونه بحديث جابر بن عبد الله متصلاً، وله أصل في صحيح البخاري (الفتح ٣/٥٥٣) ط المطبعة، وسقم (٢) ٩٥٨ ط الحلبي.

(٢) سورة الحج (٢٦).

(٣) ابن عابدين ١٩٢/٥ - والبدوي ١٠٠/٢. ومفي المحتاج ٢٧١/٥، وكشف النعاس ٧/٣، وأجوبة هامش الحلق ٢٢٠/٣.

(١) حديث: «من بدأ جفاء...» أخرجه أبو داود (٣٧٨/٦). ط حديث عبد الحماد، والترمذي (٥٢٣/١) ط الحلبي، وحسنه.

(٢) لسكان المضارب، والبادي في الحريج الحديث، ومفردات أسماء الأصبهان، والاعتبار ٨٥/٥، وطلبوي وصورة ١٢٥/٣، والمغني ٥٢٧/٧.

ج - وقت الأضحية :

٥ - يرى الجمهور أن وقت الأضحية للبهائم كوقته للحضر، وخالف في ذلك الحنفية حيث قالوا : لم كانت لا تجب على البدو صلاة العيد، فإنه يجوز لهم أن يذبحوا أضاحيهم بعد طلوع الفجر الصادق من يوم العيد، في حين لا يجوز لأهل الحضرة أن يذبحوا أضاحيهم إلا بعد صلاة العيد، لأن صلاة العيد واجبة عليهم^(١)

د - عدم استحبابهم العطاء :

٦ - يختص أهل الحضرة بالعطاء، أما البدو فلا يعرضون لهم فريضة رتبة تحري عليهم من بيت المال، لا أعطية المقاتلة، ولا أرواق الذرية، حتى قال أبو عبيد : فلم ينسأ عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الأنظمة بعده أنه فعل ذلك - أي أعطى البدو عطاء الحنابلة وأرواق الذرية - إلا بأهل الحضرة، الذين هم أهل الغناء عن الإسلام. ولحديث بريدة مرفوعاً قال : «كان رسول الله ﷺ إذا أمر أمير على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً. ثم قال: أغزوا باسم الله في سبيل الله، فاقبلوا من كسرنا لله، أغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا».

(١) صحيح القدير ٧٢/٨ طبع بولاق. وحقة العطاء للفضال (٢) ٢٩-٣٠ طبعة الأولى ١٢٠٠ هـ، والإصحاح ٢٠٠/١ طبع المطبعة الحليية. ونسأ عمر عبد بن الحسن ص ١٢٤، والتميز أبي يوسف ص ٦٣

سبيل الاستثناء من هذه القاعدة، بسبب اختلاف طبيعة حياة البدو عن طبيعة حياة الحضرة، فتبعاً لهذا الاختلاف تختلف بعض الأحكام، وسيأتي أهمها

أ - الأذان في البادية :

٣ - ينس للبادي الأذان عند كل صلاة في باديته، لحديث رسول الله ﷺ لأبي سعيد : «إنك رجل تحب الغنم والبادية. فإذا دخلت وقت الصلاة فأذن، وارفع صوتك بالنداء. فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا إنسٌ ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة»^(١) (ردّ دّان).

ب - سقوط الجمعة والعيدين :

٤ - لا تجب الجمعة على أهل البادية ولو أقاموها في باديتهم لا تنسخ جمعة لعدم الاستيطان، حيث لم يؤمر به البدو من كتبوا حول المدينة ولا قبائل البادية من أسلموا، ولا أقاموها، ولو أقاموها نفل ذلك، بل لا تحزنهم عن الظاهر، ولكن إذا كانوا مقيمين بموضع يسمعون فيه نداء الحضرة وجبت عليهم^(٢).

(١) إسنبل على شرح المنهاج ٢٩٨/١، والإصحاح ١٦٨/١، والمحيي ٣٢٧/٢، وابن عابدين ٢٢١، وابن عابدين ٢٢١/١، والمجموع ٣٧٥/٤، وأمن الطالب ٢٧٩/١، وحديث «إنك رجل تحب الغنم والبادية» أخرجه البخاري ٨٨، ٨٧/٢ ط الصلفية

(٢) ابن عابدين ٢٦٣/١، ٢٦٦، ورواه الإسنبل ٩٢/١، وروضة الطالبين ٣٨/٣، والمغني ٣٩٧/٢

المسلمين نصرهم والدفع عنهم بالأبدان والأموال إن اعتدي عليهم، والمثوبة والمواساة إذا نزلت بهم جائحة أو جديب^(١).

٥ - عدم دخول البدوي في عاقلة الحضر وعكسه :

٧ - لا يدخل البدوي في عاقلة الغائل الحضري، ولا الحضري في عاقلة البدوي الغائل، لعدم التناصر بينهما، كما يقول المالكية^(٢).

وللتفصيل (ر: عاقلة)

٨ - إمامة البدوي :

٨ - تكره إمامة الأعرابي في الصلاة كما يقول الحنفية، لأن الغالب عليهم الجهل بالأحكام^(٣).

وقد ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة.

(ر: إمامة الصلاة، وصلاة الجماعة)

ز - نقل المنيط إلى المبادية وحكمه :

٩ - إذا وجد حضري أو بدوي لقيطاً في الحضر فليس له نقله إلى البادية، لما في ذلك من الضرر عليه بنوات البدوي والعلم والعصمة، أما إن

ولا تفتلوا وليدًا، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث حصال (أو حلال) فأتيتن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين. فإن أوتوا أن يتحولوا معها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغيبة والغي شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين. فإن هم أوتوا فسلهم الجزية. فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، فإن هم أوتوا فاستمعوا له وقابلهم. وإذا حاصرت أهل حصن، فأرسلهم أن يجعل لهم دية الله وذمة بيه، فلا تجعل لهم دية الله ولا ذمة بيه. ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك. فإياكم أن تحصروا ذمتكم ودعم أصحابكم، أهون من أن تحصروا دية الله وذمة رسوله. وإذا حاصرت أهل حصن، فأرسلهم أن يشرعوا على حكم الله، فلا يشرعوا على حكم الله، ولكن أشرعهم على حكمك. وإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا^(٤).

ولكن لأهل البادية على الإمام وعلى

(١) الأموال لأبي عبيد من ٢٢٧ وما بعدها طبع مصطفى محمد

(٢) الشرح الصغير ١٠٢/٢ طبع دار المعارف

(٣) الاعتبار ٥٨/٥ طبع بيروت دار المعرفة

(٤) حديث برصدة. وإذا لقيت عدوك من المشركين ..

أخرجه مسلم ١٣٥٧/٣ ط الحصري

وأهل الضرورة. وقال ابن قدامة: لأنهم للضرورة والمخافة يكتلون ما وجدوا.^(١)

ي - حكم ارتحال المعتدة من أهل البادية :

١٢ - إذا كان الأصل في حياة البدو الانتقال لاستباح موقع الكلال، فإن البدوية المعتدة إذا ارتحل أهلها عن موطنهم ترحل معهم، ولا تكون أئمة بذلك، لأن من أخرج إقامتها وحدها دون أهلها، ولأن الرحلة من طبيعة حياتهم، وقد فصل ذلك الفقهاء في كتاب العدة من كتب الفقه.^(٢)

ك - تحول البدوي إلى حضري :

١٣ - إذا استوطن البدوي الحاضرة أصبح من أهلها، وسرت عليه أحكام الحضرة.



وجده في البادية فله أن ينقله إلى الحاضرة، لأن في نقله مصلحة له، وله أن يبقى في البادية. كما صرح الشافعية بذلك، وتظهر التفاصيل في (نقطة)^(٣)

ح - شهادة البدوي على الحضري :

١٠ - اختلف في شهادة البدوي على الحضري، فأجازها الجمهور، ومنعها المالكية.^(٤) لقول رسول الله ﷺ: «لا تحوز شهادة بدوي عنى صاحب قرية»^(٥) ولأنهم في الغالب لا يصطرون الشهادة على وجهها.

ط - عدم الاحتكام إلى عاداتهم فيما شغل أكله :

١١ - يقتصر على العرب من الخبيرة - عند الشفعية والحنابلة - في تحديد من يرجع إليهم في معرفة المستحبات والطيب، مما لم ينص على حكمه من الطعام. قال النووي: يرجع في ذلك إلى العرب من أهل الوفاء والفري وأهل البصائر والغنى، دون الأحرار من أهل البادية والفقراء.

(١) حاشية قلبي ج ٤، ١٦٥، وأسنى المطالب ١٢/٢٩٧

(٢) المعنى ١١٧/٩

(٣) حديث: «لا تحوز شهادة بدوي عنى صاحب قرية» أخرجه أبو داود ٣٦/١ ط عرت جيد دعوى.

وأحكام ٩٩/١ ط دائرة المعارف الشافعية. وقال ابن تيمية العبد. ورساله إلى سيدنا رسول المصالح (الإمام من ٥٠ ط دار الثقافة الإسلامية الرياض)

(١) المجموع ٢٥/٩ ط المتبرية، والمعنى ٨٥٥/٩ ط الرياض (٢) المعنى ٢٧/٧ ط الطبعة الثالثة

كان له به صدقة^(١) وقد يكون واجبا إذا احتاج الناس إليه. وقد يكون إلقاء بعض أنواع البذور حراما، مثل إلقاء حب لزراع يصير بالناس، كالخيشة والاقبون، لأن هذا وما يمثله يؤدي إلى الضرر وقيل الحرام، وما أدى إلى الحرام فهو حرام.^(٢)

بذر

التعريف :

١ - البذر لغة : إلقاء الحب في الأرض للزراعة، وهذا هو المصدر، وقد يطلق على ما يبذر، فيكون من إطلاق المصدر على اسم المفعول.^(٣) ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن ذلك.

الحكم الإجمالي :

٢ - الأصل في إلقاء البذر في الأرض للزراعة الإباحة فيما هو مساحة زراعتها، لقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْنَثُونَ ﴾، أَلَمْ تَرَ أَنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَمْ لَكُمْ أَعْرَافُونَ^(٤)

فالآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به. وقد يكون منقوبا بقصد التصديق لقوله ﷺ : « مَا مِنْ مَسْلَمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرِعُ زَرْعًا حَبَا كَلَّ مِنْ طَيْرٍ أَوْ إِنْسَانٍ أَوْ بَهِيمَةٍ إِلَّا

(١) إسان العرب، والكليات في مادة بذر، وطلبه الطلبة من ٢٠، والفتاوى النبوية - جامع الفتاوى المنعقدة ٨٨/٦ (٢) سورة هود / ٦٤ - ٦٥

(١) حديث «ما من مسلم يغرس غرسا...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/٥ ط السلفية).

(٢) ابن عثيمين ١/ ٤٧١، ٣/ ١٦٥ - ١٦٦

(٣) ابن عثيمين ٥/ ١٧٦، والمدينة ٤/ ٤١١، وجامع الإكلیل ٢٤١/٢، ٢٥٠، ٣٦٠، وشامسي وحسبة ٦١/٣، والمغني ٣٣٨/٥ ط السعدية

(٤) ابن عثيمين ١٧٧/٥، وجامع الإكلیل ٢/ ١٦٣، وحاشية للسوئي على الشرح الكبير ٣/ ٢٧٦

(٥) حشبة ابن عثيمين ٥٥/٢، والإفتاح ٦/ ٢٥٧ - ٢٥٨

بذرة

التعريف .

١ - البذرة، قال ابن خالوية : فارسية معربة، وقيل : مولدة (أي عربية غير محضة) ، ومعناها : الحفارة ، والحفارة تقدم القاطلة للحراسة .

كما أن بعضهم يظن أنها بالدال ، وبعضهم بها جيمًا بالدال ، وبعضهم بها جيمًا وهي في الاصطلاح بهذا المعنى ، غير أنه يراد بها الحراسة في السفر وغيره^(١)

الحكم الإجمالي :

٢ - أجاز العناء بالانصاف البذرة ، الحفارة أو الحراسة ، وأجازوا أخذ الآخر عليها واختلفوا في تضمينهم على رأيين - بناء على تكيف البذرة على أنها إجازة عامة أو خاصة .
الأول : يضمن قيمة ما يفقد منه ، وهو لأبي يوسف وعبد من الحنفية .

وجوب الزكاة في الجملة من حيب وقف لزراعة كل عام في أرض مملوكة أو مستأجرة إذا بلغ نصابها ، بخلاف حيب الذي وقف للتسليف ، فلا زكاة فيه عند من يرى حواز وقف البذر لزراعة الحاجة للفقراء وغيرهم^(٢)

ومن العصب ، البذر في أرض مخصصة أو متعدي عليها ، واسترجاع مالكها لها بعد البذر ، هل يعرض المقتضب عن الدار أم لا . وبيانه في عصب^(٣)



(١) لسان العرب والمصباح المبردة ببذرة ، وأمر عابدين ١١/٥ ط بولاق . وتبصرة الحكام هامش فتح العلي الثالث ٢٨٧/٢ ط التجارة الكبرى - ولقبور رعية ٨٦/٣ ط الحلبي . وكشاف القناع ٢٢/٤

(٢) حاشية الدسوقي على شرح الكبير ١٨٥/١
(٣) جواهر الإكليل ١٥٤/٢ ، وحاشية الدسوقي على شرح الكبير ١٦١/٣ ، والملي ٢٣٤/٥

والشأن: لا يضمن، وهو الأسع بالفتى به
عند الخصم، وهو رأي المالكية، لتنافيه
وخفايته

ومبدأ هذا الخلاف في اعتبار اجازات اجراء
خارجة أم غائبة، فمن اعتبره اجيزاً جازاً لم
يضمنه^(١) ومن اعتبره اجيزاً جازاً لم يضمنه
بوسن ومحمد - صبه .

وبين هذه الموطأ يرجع إلى (اجزء
وفيهان،^(٢) وحفارة^(٣))

براءة

التعريف .

١ - البراءة في اللغة: الخروج من الشيء
وإعازة له، والأصل البرء بمعنى القطع،
خالفه قطع الملائكة، يقال: برئت من
شيء، وأسرأ براءة: إذا أردت به عن نفسك
وتقطعت أسباعه، و: برئت من الدين: انقضت
عن، ولم ينشأ عاقبة^(٤)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للمادة عن
معناها المعوي، فإسبر بدون ماله في الفاظ
الطلاق: المصارفة، وفي الفسوق والمعاملات
والحسابات: التخلص والفسر، وكثيراً ما يتردد
على ألسنة الصنهاجيين المعجم: الأصل براءة الفدية
أي التخلص وعدم التعرض بحق سر^(٥)



(١) الهداية ٢٨٦/٢، والبدائع ٣٧١/٢، والتهذيب ١٠٠٧/١،
وإسباه المحتاج ٣٠٨/٢، وكشاف الفناخ ٢٤٠/٢، والمجموع
١٠٨٠/٢، والشرح الصغير ٢٢٠/٢،
(٢) البدائع ٣٧١/٢، وصداق ٢٤١/٢، والسنن
المطبعة ٥٠٠/٢، وصانعة ابن علقم ١٠٠/٢، وعائنه
الدموقري ٣٥٠/٢، والتهذيب ١٠٨٠/٢، وإسباه المحتاج
١٠٠/٢

(٣) والمجلس يرى أنها إذا كانت حاضرة فطافه معاً فهي أم
غيري عليها أحكام الأجر الخامس، وإذا كانت حاضرة فكان
فقط، فيسرى أن يجري عليها أحكام الأجر الثامن صحيح
نعم قل إن في هذا غفران

(٤) تفسير القرطبي: واحتاج جازاً: أسرا، والكليات لأبي
إسباه ١١٧/٢، والقصص في اللغة ص ١٢٠، وصدر
القرص ٢٥٠/٢، وصدر شعر الوافي ١١٧/٢،
(٥) رد المحتار للحكاه شرح عمدة الأحكام ٢٢٠/٢، والاحتجاف
١٢٠/٢، والفتاوى ٢٢٠/٢

نضازها، والا فبالتوبة والاستغفار، وأمره إلى الله.

وفي حقوق العباد إذا تلف أو غصب شخص مال شخص آخر، تحصل البراءة بالضيء، وهو إعطاء عين الشيء إذا كان قائما، أو مثله إن كان مثليا، أو قيمته إذا كان فيعيا.^(١) ولتفصيل هذه المسائل ينظر مصطلح (إتلاف، غصب، ضيان).

كذلك تحصل البراءة بإبراء الطالب من حقه على المطلوب منه دون الأداء، أو الاستيفاء، كما عمروا عنه براءة الإسقاط، أو إبراء الإسقاط.^(٢) وتفصيله في مصطلح (إبراء).

٧ - هذا، وقد تحصل البراءة بانتقال الضيان من ذمة إلى ذمة أخرى كما في الحوالة، فإذا أقال المدين حق الدائن على شخص ثالث (المحال عليه) وتم العقد، برئت ذمة المحيل من الدين، ورسلت ذمة الكفيل إذا كان له كفيل، وبذلك لا تنقل الدين إلى ذمة المحال عليه، فإذا حصل انتزاع^(٣) (تعذر الاستيفاء من المحال عليه) رجع

الأصل، فإذا لم يتمكن من إثبات دعواه بالبرينة يحكم ببراءة ذمة المدعى عليه اعتبارا بالقاعدة الفقهية: (الأصل براءة الذمة). وكذلك إذا اختلف في مقدار الغصب والتلف، فنقول قول الغارم (المدين) لأن الأصل البراءة ما زدد^(٤). والبراءة وصف توصف به الذمة، وهذا صرح الفهاء بأن الاعيان لا توصف بالبراءة، إلا أن يزول بالبراءة من العهدة أو عن الدعوى.^(٥)

هذا، وهذه القاعدة فروع مختلفة في المعاملات والجنائيات، وينظر تفصيلها في مباحث الدعوى والبيئات.

٦ - ثم إن براءة الذمة كالأصل لا تحتاج إلى دليل، فإذا شغلت الذمة بارتكاب عمل أو إجراء معاملة، فبراءتها تحصل بأسباب مختلفة حسب اختلاف اشتغال الذمة وضمانها.

ففي حقوقي الله تعالى إذا كانت الذمة مشغولة بما يلزم من الأموال كالركلة والنصدقات الساجية فلا تحصل البراءة إلا بأدائها مادامت ميسرة. أما إذا كانت مشغولة بالعبادات الدينية كالصلاة والصوم فبراءتها تحصل بالأداء، وإذا فات الأول فالنقصاء، إذا كانت قليلة يمكن

(١): الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٩، وللشرطي ص ٥٣، والمنقون في الفقه ص ٣٠٢.

(٢): ابن عابدين ١/ ٤٧٩، والدمدومي ١/ ٤٦٦، وحاشية الظهير ص ١٣، وشرح مقهى لأردات ١/ ٤٢١.

(١): مجلة الأحكام ص ١٤٥، والبدائع ١/ ٩٦، والفواكه البهري ١/ ٨٨، ٨٩، والروضة ١/ ٢٤٥، والمضى ١/ ٩٠.

(٢): فتح القدير ١/ ٣١٠، والمجلة المعدنة ص ١٥٦٢، والمصنوعي ١/ ١١١.

(٣): ابن عابدين ١/ ٢٩١، ومجلة الأحكام المعدية ص ١٠٠، وجواهر الإكليل ١/ ٨٩، وحاشية انقليبي ١/ ٣٢١، والمضى لابن قدامة ٢/ ٥٢٥.

الدين إلى ذمة المحيل، وفيه خلاف (١) :
حوالة).

٨ - وقد خصص البرائة بالتبعية كما في الكفالة،
فإنه إذا حصلت براءة المدين بأداء الدين أو إبراء
الذات له برئت ذمة الكفيل، وكذلك إذا زال
سبب الضمان بوجه آخر. كمن كان كفلاً بشئ
المبيع وانفسخ البيع مثلاً. لأن براءة الأصيل
توجب براءة الكفيل. (٢)

وتفصيله في مصطلح: (كفالة).

هذا، وهناك استعمال آخر لكلمة براءة
بمعنى: التستر والانتفاع عن الأدب
والهتافات الباطلة. كما يطلب من يشهر
إسلامه أن يقر بأنه بريء من كل عقيدة ودين
يخالف دين الإسلام. (٣)

وتفصيله في مصطلح: (إسلام).

مواطن البحث :

٩ - بحث الفقهاء البرائة في أبواب الدعوى
والمنافاة، وفي بحث الكفالة تذكر براءة ذمة
الكفيل، وفي الحوالة ما أنها توجب براءة ذمة
المدين، وفي لبس حيث قالوا: إن استراط
لبائع البرائة من محسوب مبيع سبب تسقوط
الخيار ولزوم العقد، كما ذكروها في باب الإبراء
وأثارة من براءة الاستفتاء وبرائة لإسقاط.

(١) ابن عابد ٢/ ٢٧٣، ومجلة الأحكام العدلية ٥٠٠/ ٦٦٦.

(٢) وحاشي القلوبي ٢/ ٣٣٦، والشري ٥٤٨/ ١.

(٣) ابن عابد ٢/ ٢٧٧، والمضي ١٨/ ٦٤٦.

براجم

التعريف :

١ - البراجم لغة : جمع برجة، وهي : المفصل
والمعقد التي تكون في ظهور الأصابع، ويجمع
فيها التوسخ.

ومعنى الكلمة في الاصطلاح لا يخرج عن
المعنى اللغوي. (١)

احتكم الإجمالي :

٢ - يندب غسل البراجم في ليطهارة- في الوضوء
والعسل - وفي غيرهما، (٢) لحديث رسول الله
ﷺ «غَسَّطُ مِنْ فُطْرَةٍ... وَغَسَّطُ مِنْهَا» غسل
البراجم. (٣)

ويلحق بالبراجم المواطن التي يجتمع فيها
التوسخ عادة : كالأذن والأنف والأظافر وأي
موضع من البدن.

(١) الصنم، وقضاء العرب لغة ومرجم.

(٢) شرح صحيح مسلم القوي ٣/ ٦٥٠ ط الأزهرية، وعون

امع ١/ ٨٠ ط المصنف.

(٣) حديث : «غَسَّطُ مِنْ فُطْرَةٍ...» أخرجه مسلم

(١/ ٦٢٣ ط الحلبي).

هذا إذا كان الوسج لا يسم وصول الماء إلى
البشرة، أما إذا منع وصول الماء إليها، فإنه يجب
إزالته في الجملة، ليصل الماء إلى العضو في
الظهور.

هذا وبكلم الفقهاء عن التراجم وغيرها من
حصول القطرة في الوضوء، والعلل، وحصول
القطرة^(١).

براز

التعريف :

١ - البراز (ما يخرج) نعمة : اسم لفصاء الواسع .
وتنسابه عن فضاء المساحة . كما كسوا عنه
ما خلاه . لأنهم كانوا يبرزون في الأمكنة الخالية
من الناس يسمون برزاً : مخرجاً يخرج إلى البراز
وهو العائط ، ويبرز الرجل . يخرج إلى البراز
للعجاجة .

وهو كسر ابتداء مصدر من المازنة في الخرب ،
ويكنى به أيضاً عن العائط^(٢) .

وهو بمعنى الاصطلاح لا يخرج عن المعنى
التكاسي ، إذ هو فعل العذاء ، وهو العائط الخارج
على الوجه المعتاد

الألقاظ داب الصفة :

أ - العائط :

٢ - العائط : أصله من الحفص من الأرض .
والجمع العيطات والأعياط . وبه سميت غوطة
دمشق . وكانت العرب تفضي هذا النصف من
المواقع بقضاء حاجته حملاً عن أعين الناس .

(١) لسان العرب ١٠٠٠ ، برز

(٢) حاشية الطحطاوي على مرآة السالكين ص ١٠٠ . والمسمى
البراز في العمدة ، وحاشية الدسوقي ١٩٠٩ ط ١ دار
الضوء . وشرح صحيح مسلم في الموطأ ١٩٠٩ ط الأزهرية .
وحدود العمدة ١٩٠٩ ط مكتبة

برد

التعريف :

١ - البرد لغة : ضد الحر، والبرودة نقيض الحرارة^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء للكلمة عن المعنى اللغوي في الجملة

الألفاظ ذات الصلة :

إبراد :

٢ - من معاني الإبراد في اللغة : الدخول في البرد والندخول في آخر الشهر^(٢)

وعند الفقهاء : تأخير الظهور إلى وقت البرد^(٣)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٣ - تكلم الفقهاء عن البرد في التيمم والجمعة والجماعة وجمع الصلوات والحدود والتعازير والصلاة.

(١) لسان العرب، والمصباح اللب، والصحاح في اللغة.

(٢) المصباح اللب وتاج العروس مادة البرد.

(٣) المحطاني على مراتب البلاغ ٩٨، والمجل على الصبح

٢٧٧/٢

أ - ففي التيمم : أجاز المالكية والشافعية والحنابلة - وهو رأي للحنفية - التيمم للحدث الأكبر والأصغر في البرد الشديد مع وجود الماء، إذا لم يجد ما يسخنه ويخني الضرر، وأجاز الحنفية - في المشهور - عندهم التيمم للحدث الأكبر دون الأصغر، لعدم تحقق الضرر في الأصغر غالباً، لكن لو تحقق الضرر جاز فيه أيضاً اتفاقاً، كما قرره ابن عابدين، قال : لأن الحرج مدفوع بالنصر، وهو ظاهر إطلاق المتن.

وأجاز المالكية التيمم للبرد الشديد المسبب برودة الماء، إذا خاف التصحیح الحاضر أو المسافر خروج وقت الصلاة بطله الماء وتسخينه^(١)

ب - وفي صلاة الجمعة والجماعة : أجاز الفقهاء في البرد التشديد النخلف عن صلاة الجمعة، وعن صلاة الجماعة غباراً أو ليلاً^(٢)

ج - وفي جمع الصلوات : أجاز المالكية، وهو رأي للحنابلة الجمع بين العشاءين فقط جمع تقديم في البرد الشديد، حالاً أو متوقفاً.

وأجاز الشافعية أجمع بين الظهر والعصر،

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٥٦ ط بيروت، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ١٥٠، وبشأنه للوجهين لابن رشد ١/ ٦٧ ط الخضر، والذهب ١/ ٢٥٠ ط الخليلي، والمغني لابن قدامة ١/ ١٦١

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٤٨ ط بيروت، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣٩٠ ط الخليلي، وطوبوي وميمون ١/ ٢٢٦، ٢٢٨ ط الخليلي، والمغني لابن قدامة ١/ ٢٧٦ ط الرياض.

وبين المغرب والعشاء بشرط مسونة في موطنها.

ومنع الحنفية الجمع بين الصلوات تقديرا أو تأخيرها في البرد، لفقدهم الجمع على موطنين هما: بردلثة وعرفة.^(١)

د- وفي الحدود والتعازير: أوجب الحنفية والمالكية والشافعية في الجملة منع إقامة الحدود والتعازير فيها دون النفس في البرد الشديد، حتى يعتدل الزمان، لأن رفاعتها مهلكة، وليس ردعا.^(٢)

هـ- وفي الصلاة: أجاز الحنفية والمالكية واختلافه المحدث على كونه العرابة ثمناه الصلاة على الأرض المكتوفة الباردة للضرورة.^(٣)

بر

التعريف :

١- البر مأنص: يطلق لثفه: على الفصح، والواحدة منه (برة)، وهو في الاصلاح بهذا المعنى.

الحكم الإجمالي :

٢- البر - من حيث كونه حيا خارجا عن الأرض - وجبت فيه البركة إذا بلغ خمسة أوسن عند الجمهور، ومنهم أبو يوسف وعبد. وأوجها أبو حنيفة في الخارج مطلقا، ولو لم يبلغ خمسة أوسن

زمسة الواجب إذ منعت الأرض من حيا أو بنة السقاء. العث و، وإن سقيت بألف نصف العشر، وهذا باتفاق.

وإذا كانت الأرض حراجية ففيها خراج دون العشر عند الحنفية.^(١)

برد

النظر - مياه.

(١) حاشية من غدير ١٥١٦، وحاشية التدوين على شرح الكبير ٣٧٠ ط الحنفى، وعلوي ومصرية ٤٥٧ ط، والمطبوع ٢٧٦ ط الربيع

(٢) حاشية المحطون على الدر المختار ٢٨٩، والبراه الدوام على رسالة القرواني ١٩٩ ط بيروت، وسنة المعهد لأنقش ١٩٥٠ ط القاهرة، والهدى ٢٧٦ ط بيروت، وصوري وخبرة ١٩٢ ط الغنى

(٣) حاشية خير هفتي ٢٥٢ ط بيروت، وحاشية تدوين على شرح الكبير ٢٥٢ ط الحنفى، والنفى ٥١٧ ط، ٥١٨ ط الربيع

(١) لسان العرب، والمصالح مائة برره
(٢) الاختيار ١١٣/١، ٢١/٢، ١٢٢ ط المعرفة، وصوري ١٨٢ ط جى الحلبي، وسواهم الإكمال ١١١/١، والمطبوع ٢٢٠ ط

والج من الأحاس المحزنة في صفة القصر
الجادقة، والتي من الجارية مع صانع عند
الحسرة، وبشبهه عند الحنية،^(١) وبشبهه في
حديقة القصر.

وإذا قصد في الحديث الجارية فهو كالمريض
وأما جاز عنه لم تأكل في شرح عماد وتخصيفه في
الكاف.

وبعد انظر من الملائك المنقولة التي يجوز بيعها
وعقبتها، انقسم فيها، وبذخنة السيد (إدريس بن
سنان)، فنصارط له: الحائثة والحاول والفاضل.
الحاول يسمى لغة بـ **توت**، بالذهب بالذهب،
والنخصة النخصة، والبر البر، ^(١٩)
كما لا يجوز بيعه بحافله في الحنفية، وهي: بيع
النخصة في سبيلها بعثها من الحطة وأوحرمها،
ولا يخافه، وهي: البع فلا بدو البع
والبرع أحسن، ^(٢٠) ولا يخاف بعض خفية ^(٢١)
والنخصين في (البع، والبر، والبع المهر

بر

الشيخ محمد بن عبد الوهاب

١٠ - تدور معاني لفظ الإحسان على الصدق والطاعة والصلة والإصلاح والانسجام في الإحسان إلى الناس بقوله: **تَزَيُّدًا إِذَا صَلَّحَ**، و**تَزَوُّدًا بِمَعْنَى** صدق، و**الزَّيْدُ** الصادق، و**الزَّادُ** الحج و**زَمَرَهُ** أي قبله، و**الزَّيْدُ** ضد الحق، و**الزَّادُ** ضد الله، و**زَمَرْتُ** و**الزَّيْدُ** أي وصلبها.

ومن أسماه سبحانه **سبحانه** و**تعالى** (الزَّادُ أي الصادق) **هَبْرًا** عند الله.

ولا يخرج استعمال هذه في هذا النقط عن
معنى الفلوي فهو عندهم اسم جامع
لأخبر في كلها. يراد به التحليل بالأخذ بالاف
الخاصة مع الناس بالأخذ من إليهم ومنهم
والصديق معهم، ومع أحكامهم بالانزاع لغير
الاحتياط بهم.

کتابها بطنق و بر دینہ المعمل اللہ الخائف من
لنائب

٢٢١ - فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، ج ١، ص ٢٢١

إنهم يتغفل أحوالهم والقيام على حاجاتهم ومواسمهم .

قال الله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِالْيَقْرَبَى وَالْيَتَامَى وَالسَّكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنَاحِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (١)

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه - (٢) قال رسول الله ﷺ : «إن الله تعالى خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحمة فقالت : هذا مقام انعائذ بك من القطيعة قال نعم . أما ترخصين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك؟ قالت : بلى قال : فذلك لك . ثم قال رسول الله ﷺ : «اقرأوا إن شئتم : ﴿مَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ﴾» (٣) .

فهذه النصوص تدل على أن صلة الأرحام وبره واجب ، وقطيعتها محرمة في الجملة ، إلا أنها مبرحات بعضها أرفع من بعض ، ولذا ما تركه أوجب ، وانصلة بالكلام والسلام . وتختلف هذه المبرحات باختلاف القدر

وبعض الطاعة ، وهذه الأمور هي بجامع حسن الخلق ومعنى حادثة في صدرك : أي تحرك فيه وتردد ، ولم نشرح له الصدور ، وحصل في القلب منه الشك وخوف كونه ذنباً . (٤) ويعلق بالبر أحكام كثيرة منها :
بر الوالدين :

٢ - بر الوالدين بمعنى : طاعتهم وصلتهما وعدم عقوقهما ، والإحسان إليهما مع رضائهما بفعل ما يريدانه فلم تكن إيتاء قال الله تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُوا إِلَّا إِلَهَ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (٥) .

وفي حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : سألت رسول الله ﷺ : أي العمل أحب إلى الله؟ قال : «الصلة على وقتها» . قلت : ثم أي؟ قال : بر الوالدين ، قلت : ثم أي؟ قال : الجهاد في سبيل الله (٦) .

فهذه لتصور تدل على وجوب بر الوالدين وتعظيم جهده .

ولتفصيل في بيان حق الوالدين وبرهما انظر مصطلح (بر الوالدين) .
بر الأرحام :

١ - بر الأرحام وهو معنى صلتهم والإحسان

(١) التوحي على مسلم ١١١/١٦

(٢) سورة الإسراء : ٢٣

(٣) حديث عبد الله بن مسعود ، أخرجه رسول الله .

أخرجه البخاري (الفتح ٩/١٦ ط السيف) ومسلم

(٤) ٩٠/١٦ ط الحلي

(٥) سورة النساء : ٣٦

(٦) حديث ٢٠٠٠ له تعالى خلق الخلق . أخرجه البخاري (الفتح ٨/٥٧٩ ط السيف) ومسلم (٩٨١/١٦ ط الحلي)

(٧) سورة محمد : ٢٩ ، ٣٣

والمسكين كالمجاهد في سبيل الله - وأحبه قال:
وكالغنائم الذي لا يفتقر، وكالصلائم الذي
لا يفتقر،^(١)

الحج المبرور :

٦ - الحج المبرور هو : الحج المقبول الذي
لا يخالطه ثم ولا رياء،^(٢)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -
أن رسول الله ﷺ قال : «العمره إلى العمرة
كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا
الجنة»^(٣)
وللتعصيل انظر مصطلح (حج).

البيع المبرور :

٧ - البيع المبرور : هو الذي لا غش فيه ولا
خيانة

ففي حديث أبي بردة بن بشار عن ابن عمر
قال : سئل رسول الله ﷺ : أي الكسب أفضل
قال : «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ» وَكُلُّ بَيْعٍ
مُبرور^(٤)

(١) حديث مسامى على الأرملة ، أخرجه البخاري
(الفتح ٤٣٧/١٠ ط السلفية) وسلم (٢٢٨٦/١ - ط
الخطي)

(٢) مع البخاري ٧٨/١

(٣) حديث : «العمره إلى عمرة كفارة» أخرجه البخاري
والفتح ٥٩٧/٣ - ط السلفية) وسلم (٩٢٢/٢ - ط

الخطي)
(٤) حديث : «أي الكسب أفضل» أخرجه البخاري
رسول الله ﷺ ، أي الكسب أفضل ، ورواه الطبراني
في الأوسط والكبير ورواه ثقات ، وجميع له والله المهيمن
(٦٦/٤ - ط القدسي)

والحاجة ، فمنها لواجب ، ومنها للمسحب . إلا
أنه لو وصل بعض الصفة ، ولم يصل غيبتها ، لا
يسمى قاطعاً ، ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له
لا يكون واجباً.^(١)

أما حد الرحمة التي تجب صلتها وتحرم
قطوعها : فهو القربايات من جهة أصل الإنسان ،
كأبيه وحمته وإن علا ، وفروعه كأبنائه وبناته وإن
نزلوا . وما يتصل بهما من خواش كالإخوة
والأخوات والأعمام والعمة والأخوال
والأخالات ، وما يتصل بهم من أولادهم برحمه
جمعة.^(٢)

وللتعصيل انظر مصطلح (أرحام).

بر الثباني والضعفة والمساكين :

٥ - بر الثباني والضعفة والمساكين يكون
بالإحسان إليهم ، والقيام على مصالحهم
وحقوقهم ، وعدم تضييعهم . ففي حديث
سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال : قال
رسول الله ﷺ : «أما كافل اليتيم في الجنة
هكذا» وأشار بالتبعية والثومصى (وتج
بيها).^(٣)

وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه قال :
رسول الله ﷺ : «المساكين على الأرملة»

(١) خليل الطائي ١/١٤٦

(٢) النووي على مسلم ١١٦/١١

(٣) حديث سهل بن سعد قال قال رسول الله ﷺ : «أما
وكافل اليتيم» أخرجه البخاري (الفتح ١٣٦/١٠ - ط
السلفية)

والتفصيل انظر مصطلح (بيع).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۸۔ پر ایمین معادہ: اُن جھوٹی پسہ، فائی یا حلف عبثہ۔

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْضُوا الْآيَاتِ بَعْدَ
تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، إِنْ لَمْ
يَعْلَمْ مَوَاقِعُهَا﴾ ١٤١

وهو واجب في الخلف على فعل الواحد أو ترك احرام، فيكون بمنى طاعة يجب البر به بالتزام ما حلف عليه. ويحرم عليه الحث فيه أما إن حلف على ترك واجب أو فعل محرم فهو بمنى معصية، تيب الحث فيه فإن حلف على فعل نفل، كصلاة تطوع أو صدقة تطوع، فالتزم اليه بر مسدود، وعالمته شكر وعة.

فبينما حلف على ترك نفس الخائضين مكرورة،
والإقامة عنهما مكرورة، والسياسة أن يحث نبيها
وإن كانت على فعل مباح ما حث بها مباح^(١٠)
قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَلَفْتُ عَلَى بَعْضِ
أَعْمَالِي فَخُذُوا بِهَا خَيْرَ مَا فِيهَا» **فَالْحَقُّ مَوْجِبٌ**
لِطَلَبِ مَا فِيهَا خَيْرٌ مِنْ بَعْضِهَا^(١١)

والتعظيم اعظم مصطلح (آية ١).

٤١ : سورة النجاة .

(T) رصده فتنه ۹۰۰۲، والعم ۹۴۳

(۳) حدیث: اِنَّا اَعْلَمُ مَا عَلَيَّ بَعْضُ

تلف: 4.24 في 3 من نسخة رقم 1144

الطليحي والطيط

بر الوالدين

العلم يفتي :

١٠ من معاني السر في اللغة - الخير والفضل
والصدق والطاعة والعمل الصالح^(١)

وفي الاصطلاح: يظن في الأغلب على الإحسان بالقول التي المذهب إلا دال على الفرق والمجبة، وتجب غيب القول الموجب للمعصية، واعتزان ذلك بالشفقة والحفظ والتودد والإحسان بالمثال وغيره من الأعمال الصالحة^(١).

والأمنان: هما الأب والأم. ^(٣)

ويشعر لفظ (الأيوب) لأجداد
والحمدات^{١١} قال ابن المنذر: والأجداد آباء،

١٩٧٤

٧٠، ألفروانكه طردواني على رسالة الضير واهي ٢/٣٨٢.٣٨٢.
والزواجر عن اقتناء الكتب الفلجيني ٧/٦٦ ط دار
العلم في بيروت

٢٠ السد العرب ، والصحاح ١ / ٥

٤٦) حاشية ابن عابدين ٣، ٢٢٠ (التعليق على قول الشارع له
أمران)، وتبيين الحقائق شرح كسر الديات ٣، ٢٢٦ =

الصلوات الخمس فقد شكر الله تعالى . ومن دعا لوالديه في أمارات الصلوات فقد شكرهما .

وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود قال : سألت النبي ﷺ : أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل ؟ قال : « الصلاة على وُثَّها » قال : ثم أي ؟ قال : « برُّ الوالدين » قال : ثم أي ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » .^(١) فأحرر ﷺ أن بر الوالدين أفضل الأعمال بعد الصلاة التي هي أعظم دعائم الإسلام .^(٢)

وقدم في الحديث بر الوالدين على الجهاد ، لأن برهما فرض عين يتعين عليه القيام به ، ولا ينوب عنه فيه غيره . فقد قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما : إني نذرت أن أغزو الروم ، وإن أبوي متعاني . فقال : اطع أبوك ، فإن الروم مستجد من يغزوها غيرك .^(٣)

والجهاد في سبيل الله فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، وبر الوالدين فرض عين ، وفرض العين أقوى من فرض الكفاية . وفي خصوص ذلك أحاديث كثيرة منها ما في صحيح البخاري عن عبد الله بن عمر وقال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الغزو .

والجندات أمهات ، فلا يغزو المرأة إلا بإذنهم ، ولا أعلم دلالة توجب ذلك لغريم من الإخوة وسائر القربات .^(٤)

حكمه التكليفي :

٢ - اهتم الإسلام بالوالدين اهتماما بالغا وحمل طاعتهما والبر بهما من أفضل القربات . ومن عقوقهما وشدد في ذلك غاية التشديد كما ورد في القرآن المجيد في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَاقْضِ رِبْكَ أَلا تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾ وبالوالدين إحسانا ، إِمَّا يَلْعَنُ عَنْكَ الْكَبِيرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهَا أَهْلٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهَا قَوْلًا مَعْرُوفًا . واحْفَظْ لَهَا حَسَاخَ الدُّنْيَا مِنَ السَّرْعَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا .^(٥) فقد أمر سبحانه بعبادته وتسويجه وجعل بر الوالدين مفروضا بذلك ، والقضاء هنا بمعنى الأمر والإلزام والوجوب .

كما فرق شكرهما بشكره في قوله سبحانه : ﴿ اذْكُرْ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكَ إِذْ أَنْقَضَ إِلَيْكَ الْوَلَدَينِ ﴾ .^(٦) فالشكر لله على نعمة الإيمان ، وللوالدين على نعمة التربية . وقال سفيان بن عيينة : من صلى

^(١) والمذهب في هذه الإمام الشافعي ٢/ ٢٣٠ ، ونسخت المحتاج بشرع المهاج ٩/ ٣٣٢ - ٢٣٣ ، ومطلب لولي النبي ٥١٣/ ٢

^(٢) المعاصم لأحكام القرآن للقرطبي ٦٠/ ٢٤١

^(٣) سورة الإسراء ٢٣ ، ٢٤

^(٤) سورة لقاح ١٤

^(٥) حديث من مسعود « أي الأعمال أحب إلى الله ... » أحرره البخاري والفتح ٦٠/ ٤٠٠ - ط المصنف ومسلم ٩٠/ ١ - ط الحلبي

^(٦) المعاصم لأحكام القرآن للقرطبي ٦٠/ ٢٣٧ - ٢٣٨

^(٧) المذهب في هذه الإمام الشافعي ٢/ ٣٣٠

يكون حراماً، عالم يكن عن أمر بشرك أو ارتكاب معصية، حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق^(۱)

المر بالوالدين مع اختلاف الدين :

۳ - البر بالوالدين فرض عين كما سبق بيانه، ولا يختص بكونها مسلمين، بل حتى لو كان كافرين يجب برهما والإحسان إليهما عالم بأمر الله سبحانه بترك أو ارتكاب معصية. قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾^(۲)

فعليه أن يقول لها قولاً ليد لطيفاً لا على السرفق بها بالحب لها، ويحفظ غليظ القول الموجب لفرقتها، ويناديها بأحب الألفاظ إليها، ويُقل لها ما يرفعها في أمر دينها ودنياها، ولا يضر بها بالقبح والمنال والناقض، ولا ينهرها، ويُقل لها قولاً كريماً

وفي صحيح البخاري عن أسماء قالت: قدمت أمي وهي مشركة في عهد قريش ومدة بهم إذ عاهدوا النبي ﷺ مع أبيها، فاستفتيت النبي ﷺ فقضيت: إن أمي قدمت وهي راعية

فقال: «حسبي والهداك؟» قال نعم. قال: «ففيها نجاد»^(۳)

وفي سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: جئتُ يسألك على أميرة، وتركت أبي في بنيان فقال: «ارجع إليها فاضحكها كما أمكنها»^(۴)

وفيه عن أبي سعيد الخدري أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمن. فقال: «هل لك أحد باليمن؟» قال: «يواي» قال: «أذن لك؟» قال: لا. قال: «فارجع فاستأذنها فإن أذن لك فجد، وإلا فبرها»^(۵)

هذا إذا لم يكن المهر عاماً. ولا أصبح عمر وجه فرض عين، إذ يعزى على الجوع الدفع والخروج للعمور^(۶)

وإذا كان بر الوالدین فرض عين، فإن حلاله

(۱) حديث: «فيها نجاد»... أخرجه البخاري والطبري (۱۰۳/۱ - ط الشافعي)

(۲) حديث: «ارجع إليها فاضحكها»... أخرجه أبو داود (۳۸/۳) - ط عزت حيد دعاسي وأحكام (۱۰۴/۱) - ط دائرة المعارف العثمانية ومصححه، ووافقه الذهبي.

(۳) حديث: «هل لك أحد باليمن؟»... أخرجه أبو داود (۳۹/۳) - ط عزت حيد دعاسي وأحكام (۱۰۳/۱ - ۱۰۴/۱) - ط دائرة المعارف العثمانية وقال الذهبي: «ارجع وأد» يعني الذي في استاءه، وتقدم شاهد.

(۴) نص القدير على الهداية (۱۰۴/۵) وأما أحكام القرآن للقرطبي (۲۴۰/۱۰)

(۱) ابن هاردين (۲/ ۲۲۰)، والشرح العمير (۲/ ۷۳۹ - ۷۴۱).

والفرق للقرطبي (۱۰۴/۱)

(۲) سورة الممتحنة / ۸

أَفْصَلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حَبْلِي أَمْلَأَهُ»^(۱)

وفي رواية أخرى عن عائشة: أتتني أمي وأبنة في عهد النبي ﷺ، وأتت النبي ﷺ. أَصْلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: «بَنُ عَيْنَةَ» فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا ﴿لَا يَبْكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَا يَفْلَتُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ﴾^(۲). وفي هذا المقام قال الله تعالى: ﴿وَرَوْحُنَا الْأَنْسَانِ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا، وَإِنْ جَاهَدَاكَ بُشْرًا أَوْ أَنْفُسًا فَإِنَّكَ لَفِي ظِلِّهَا فَلَا تَفْقَهُهُ، إِلَّا بِمَرْجِعِكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(۳). قيل: نزلت في سعد بن أبي وقاص. فقد روي أنه قال: كنت بارأ بالمي فأسلمت فقاتلت: فنادى من ديتك أيا أكل ولا تُشرب شربا حتى أموت فتعبر بي. ويقال: يا فائل أمه... وبقيت يوم ويوم. فقلت: يا أماء: لو كانت لك مائة نفس فخرجت نفسا نفسا ما تركت ديني هذا، فإن شئت فكني، وإن شئت فلا تأكلي. فلما وُت ذلك أَكَلْتُ^(۴).

(۱) حديث أسناده صالح - وقدمت أمي وهي مكرمة - أخرجه البخاري (الفتح ۱۰/ ۱۲۳) ط (السلفية).

(۲) سورة الممتحنة ۸/. وانظر المحاسن لأحكام القرآن للقرطبي ۱۰/ ۲۲۹، ۱۱/ ۶۳-۶۵. وفتح الباري شرح صحيح البخاري ۹/ ۵۰. والنفوس للقرطبي ۱/ ۶۱. والفوائد للذواني ۲/ ۳۸۲. والشرح المصغر ۵/ ۷۱. والزواجر عن الفتن الكثير للذهبي ۲/ ۷۰ ط دار المعرفه.

(۳) سورة النحل ۸/.

(۴) اختص لأحكام القرآن للقرطبي ۱۳/ ۳۲۸.

هذا وفي الدعاء بالرحمة الدنيوية للوالدين غير المسلمين حال حياتهما خلافاً ذكره القرطبي.

أما الاستغفار لهم فممنوع. استناداً إلى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّاسِ وَالْذِّبِ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ كَانُوا أُولَى قُرْبَىٰ﴾^(۱) فإنما نزلت في استغفاره بآل لعمري فطالب واستغفار بعض الصحابة لأسويه المشركين وانعقد الإجماع على عدم الاستغفار لهم بعد وفاتها وحرمتها، وعلى عدم التصديق على روحها^(۲).

أما الاستغفار للأبوين الكافرين حال الحياة فمختلف فيه، إذ قد يُكَلِّمَانِ.

ولربما يحل إبداء الكافرين عن الخروج للجهاد الكفائي، مخافة عليهم، ومشفة لهم بخروجه وتركها، فعند الطائفة: هو ذلك، ولا يخرج إلا بإذنها برأبها وطاعة هم، إلا إذا كان منعها له لكرامة قتال أهل دينها، فإنه لا يطعمهم ويخرج لهم^(۳).

(۱) وحديث سعد بن أبي وقاص قال: كنت بارأ بالمي فأسلمت. وأخرجه مسلم (۱/ ۶۸۷) ط (الحنف).

(۲) سورة شجوة ۱۱۳/.

(۳) المحاسن لأحكام القرآن للقرطبي ۱۰/ ۲۱۵. والفوائد للذواني ۲/ ۳۸۱. والشرح المصغر وحاشية الصغرى عليه.

(۴) ۷۱۱/ ۲. وشرح إحياء علوم الدين ۹/ ۳۱۶.

(۵) ابن عابدين ۳/ ۲۲۰.

وعند المالكية والشافعية والحنابلة يجوز له الخروج للجهاد بغير إذنهما، لأنها منهما في الدين، إلا بضرورة تقييد الشفقة ونحوها عند المالكية. وقال الثوري: لا يغزو إلا بإذنهما إذا كان الجهاد من مفرص الكفالة.

فما إذا تعين الجهاد لخصوم الصف، أو حصر العدو، أو استنفار الإمام له بإعلان الغير المعام فإنه يقط الإذن، ويجب عليه الجهاد بغير إقامتها، إذ أصبح واجبا عليه القيام به، لخصم رزقه فوضه عنى الجميع.^{١٢}

العارضين ير الأب وير الأم .

٤ - ما كان حق الوالدين على الأولاد عقيباً .
فقد نزل به القرآن الكريم في مواضع كثيرة .
ووردت به السنة المظهرة ، ونفسي ذلك ملزوم
مرها وطاعتها ورعاية شئونها والامتنان لأمرها .
حياليس بمعصية ، على نحو ما سبق بيته
ونظرا لقيام الأم بالعبء الأكبر في تربية الولد
اختصها الشارع بيزيد من العز ، بعد أن أوصى
ببرها ، فقال تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ
إِحْسَاناً أُمَّهُ وَهَيْئاً عَلَى وَهْنٍ وَقَضَاهُ فِي
عَامِنٍ ۝ ﴾ . (٥)

(١) المهدد ٢٥/١٢، ونقطة المحتاج بشرح الشهاب ٢٩/٢٢٢،
ومطابق تولى التمس ٥٩٣/٢، والخفي ٣٥٩/٨، طرغاب
الحديث، والشرح الكبير وحاشية الدررني عليه ١٦٥/٢،
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٠/١٠.

١٢٠ صورة للملوك / ١١

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : من أحبُّ رجسٍ صحابتي ؟ قال : وأنتك ، قال : ثم من ؟ قال : وأنتك ، قال : ثم من ؟ قال : وأنتك ، قال : ثم من ؟ قال : أبو لهب .^(١)

«قوله ﴿وَإِنْ أَطَعُوا يُضْعِفْكُمْ بِأَمْثَلِكُمْ﴾، ثم
يُضْعِفُكُمْ بِأَمْثَلِكُمْ، ثم يُضْعِفُكُمْ بِأَمْثَلِكُمْ، ثم
يُضْعِفُكُمْ بِأَمْثَلِكُمْ، ثم يُضْعِفُكُمْ بِأَمْثَلِكُمْ
ثَلَاثًا» (١٦)

ومن حديث عائشة رضي الله عنها: سألت النبي ﷺ: وأي الناس أعظم حفا على المرأة؟ قال: زوجها قلت: فعلى الرجل؟ قال: شريكه.

فبعضها ذكر - وغيره كثير - مما سبق بيانه دليل على منزلة الأبرار - وتقديم الأم في البر على الأب في ذلك، اذ هو أختلص، ثم الوضع والامه، ثم الرضاع وما تبعه، وهذه أمور تفرد بها الأم وتنفى بها، ثم تشارك الأب في التربية،

(١) حديث: «من أضر بعن مجدي وأخره البحري (الفتح ١/١٠٤ ج ١ السنية)

(٢) حديث: «إن الله يهيك لكم أهلككم وأخره

يخطري في الآب الفرد (ص ٢٦ ط السنية) والملك

١/٢٥١ ط عبارة المغرب العزلة) ومحمد ووالده

نفس

(٣) حديث محقق: (أي التماس أنتم مقاضا على قراءة) -
أخرجته للحاكم (٤/ ١٥٠) - ط دائرة المعارف العثمانية وفي
إسناده حقهة - ميرزا الأبدال للذهبي (٢/ ٤٩٩) - ط
الغفر

الدنيا معروفاً^(۱) وهي وإن كانت نزلت في
الأمويين الكافرين، إلا أن العبرة بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب.

أما إن تعارض برهما في غير معصية، وحيث
لا يمكن إيصال البر إليهما دفعة واحدة، فقد
قال الجمهور: طاعة الأم مقدمة، لأنها تفضل
الأب في البر^(۲)، وقيل: هما في البر سواء، فقد
روى أن رجلاً قال لملك: والدي في السودان،
كتب إلي أن أقدم عليه، وأمي تمنعني من ذلك،
فقال له مالك: أطع أباك ولا تخص أمك.
يعني أنه يسأل في رضى أمه بسفه لوالده، ولم
بأخذها معه، ليتمكن من طاعة أبيه وعدم
عصيان أمه.

وروي أن النبي حين سئل عن المسألة بعينها
قال: أطع أمك، فإن لما نثي البر. كما حكى
السايجي أن امرأة كان لما حق على زوجها،
فلقت بعض الفقهاء ابنها: بأن يتوكل لها على
أبيه، فكان يحاكمه، وبخاصته في المجالس
تغليبا لجانب الأم. ومنعه بعضهم من ذلك،
قال: لأنه يعقوب للأب، وحديث أبي هريرة إنما
دل على أن بره أفضل من بر الأم، لا أن الأب
يُعتق. ونقل المحاسبي الإجماع على أن الأم
مقدمة في البر على الأب^(۳).

فضلا عن أن الأم أحوج إلى الرعاية من الأب،
ولا سيما حال الكبر^(۴).

وفي تقديم هذا الحق أيضا: أنه لو وحيث
الشفقة على الولد لأبويه، ولم يقدر إلا على نفقة
أحدهما، فتقدم الأم على الأب في أصح
الروايات عند الحنفية والمالكية والشافعية، وهو
رأي عند الحنابلة^(۵)، وذلك لما لها من مشقة
الحمل والرضاع والتربية وزيادة الشفقة، وأنها
أضعف وأعجز. هذا ما لم يتعارض في برهما.

هـ فإن تعارضهما فيه، بأن كان في طاعة أحدهما
معصية الآخر. فإنه ينظر. إن كان أحدهما يأمر
بطاعة والآخر يأمر بمعصية، فإن عليه أن يطيع
الأمر بالطاعة منها دون الأمر بالمعصية، فيها أمر
به من معصية. لقوله ﷺ: ولا طاعة لخلق في
معصية الخالق^(۶)، وعليه أن يصاحبه بالمعروف
للأمر بذلك في قوله تعالى: ووصواحبها في

(۱) فتح الباري شرح صحيح البخاري ۱۰/ ۴۰۱-۴۰۲،
وشرح إحياء علوم الدين للفراني ۶/ ۳۱۵، والرواجع عن
القرآن الكبير للبهسي ۲/ ۷۱ ط دار المعرفة، وأطالع
الحكام القرآن للقرطبي ۱۶/ ۶۳-۶۵.

(۲) رد المحتار على الدر المختار ۲/ ۶۷۳، والقواعد القولي
۲/ ۳۸۶، وروضة الطالبين ۹/ ۹۵ المكتبة الإسلامية.

والفتي لابن قدامة ۲/ ۵۹۱ ط الرياض الحديثة.

(۳) حديث: «لا طاعة لخلق في معصية الخلق» أورده بهذا
اللفظ المبهني في المجموع وقال: رواه أحمد والطبراني
ورجال أحمد رجال الصحيح جميع الزوائد ۵/ ۲۲۶- ط
القدس.

(۱) سورة لقمان ۱۵/

(۲) القواعد القولي ۲/ ۳۸۶

(۳) القسري للقرطبي ۱/ ۱۶۳، ومذهب القسري مذهب.

عاجنا جان إليه من أمور دينها، وليعاشرها
بذعر وق. أي بكل ما عرف من الشرع جوازها،
فيطيعونها في فعل جميع ما يأمرانه به، من واجب
أو مندوب، وفي ترك ما لا ضرر عليه في تركه،
ولا محادها في الشيء، فضلا عن التقدم عليهما،
إلا لضرورة نحو ضلّام، وإذا دخل عليهما لا
يجلس إلا باذنها، وإذا فعل لا يقوم إلا بإذنها،
ولا يستفبح منها فحوائش عند كبرها ما
مرصعها لأني ذلك من أذيتها، قال تعالى:
﴿وَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلَا تَتْلُوا بِهِ سُبْحَانَ، وَالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا﴾^(١)

قال ابن عباس: يريد السر بها مع اللطف
ولن الخائب، فلا يغلظ لها في الجواب، ولا يحد
النظر إليها، ولا يرفع صوته عليها.^(٢)
ومن السر بها والإحسان إليها: ألا يسيء
إليها بسب أو شتم أو إيذاء بأي موع من
أصنافه، فإنه من الكسائر بلا خلاف ففي
صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مِنَ الْكَبَائِرِ شَتَمَ
الرَّجُلَ وَانْدَبَهُ، قَاتَلُوا بِرَسُولِ اللَّهِ» وهذا يشتم
الرجل ولديه؟ قال: نعم شتم الرجل أو
الرجل فيسب أمه، ويسب أمه فيسب أمه، وفي
رواية أخرى: «مَنْ مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ يُلْعَنَ

بر الوالدين والأقارب المقربين بدار الحرب:

٦ - قال ابن جرير: إن من الدعوة من أهل
الحرب، من يئنه ويئنه قراة نسب، أو من لا
قراة يئنه ويئنه ولا نسب، غير محرم ولا منهي
عنه، إذا لم يكن في ذلك تقوية للكفار على
المسلمين، أو دلالة على عورة لأهل الإسلام،
أو تقوية لهم بكراع أو سلاح.^(٣)

وهو موافق لما عمل عن ابن أخوزي الحنيلي في
الأزب الشرعية، ولا يختلف عما ذكر، واستدل
له بعدهم بغير الحجة الشرعية إلى أخيه اشرك.
وسحب اسماء^(٤) وفيها صلة أهل الحرب
وبرهم وصلة لأهل الحرب المشرك.^(٥)

ومن السر لوالدين الكافرين الوصية لهم،
لأنها لا يرثان منها المسلم.
وللتفصيل ر: (وصية).

بم يكون السر؟

٧ - يكون بر الوالدين بالإحسان إليها بالقول
المن الشدال على الرفق بها والمحة لها، ونجبت
نمط القول المذبح لغيرها، ومصاداتها راحب
الألفاظ إليها، كما أمر وما أني، ويقتل لها
ما يرضيها في أمر دينها، ودنياها ويعلمها

- ص ١٦٦. وقع في رتي بشرح صحيح البخاري
١٠٠٢/١٠٠٣

(١) جمع البيان للطبري ٢٦: ٢٦٠ (المصطفى الحلي)

(٢) حديث أسامة بن زيد (ص ٢٠)

(٣) الأجاب الشرعية ٤٩٢: ٤٩٣

(٤) سورة الب ٣٠: ٣١
(٥) الفوائد الجوار ٣٨٢: ٣٨٣. الزواجر من اقوال
الكفر ٦٦/١

وكان يهدي أصدائق خديجة بئرا بها ووفاء لها، وهي زوجته، فها ثنك بالوالمدين.^(١)

الرجل والذئبة. قيل: يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والدته؟ قال: يمس أبا الرجل فيسب الرجل أباه.^(٢)

استثانها للسفر للتجارة أو لطلب العلم:
٩ - وضع فقها، الحنفية لذلك قاعدة حاصلها:
أن كل سفر لا يؤمن فيه لهلاك، ويشته فيه الخطر، فليس للولد أن يخرج إليه بغير إذن والده، لأنها يشفقان على ولدهما، فيتضرران بذلك. وكل سفر لا يشته فيه الخطر يحل له أن يخرج إليه بغير إذنهما، إذا لم يصحها، لأنعام الضرر.

٨ - ومن برهما صلة أهل ود هما، فهي الصحيح عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله يقول: وإن من أمر السيرة صلة الرجل أهل وذويه بعد أن يؤتي^(٣) فإن غاب أو مات بحفظ أهل دمه ويحسن إليهم، فإنه من تمام الإحسان إليه.

وروي أبو أسيد وكان بلديا قال: كنت مع النبي ﷺ جالسا، فحماه رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله، هل بقي من بر والدتي بعد موتها شيء؟ أمرها به؟ قال: نعم، الصلاة عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذ عهدهما من بعدهما، وإكرام حوائضهما، وصلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلها، فهذا الذي بقي عليك.^(٤)

ومد لا يلزمه إذنهما للسفر للتعلم، إذا لم يتيسر له ذلك في بلده، وكان الطريق آمنا، ولم يخف عليها الضياع، لأنها لا يتضرران بذلك، بل ينتفعان به، فلا تلحقه سعة العفو. أما إذا كان السفر للتجارة، وكانا مستغنيين عن خدمة ابنتها، ويؤمن عليها الضياع، فإنه يخرج إليها بغير إذنهما. أما إذا كنا محتاجين إليه وإلى خدمته، فإنه لا يسافر بغير إذنهما.^(٥)

(١) الروايع عن إشراف الكيانو ٦٦/٦، والروايع الدواني ٥٨٣/٢، والمنايع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٨/١٠.
وحدث: وإن من خير علكاثر أن يلعن... أخرجه إسناري والفتح ٦٠٣/١٠ ط: الطلوع: وسلم ٩٩/١١ ط: الحلبي.

(٢) حقيق: وإن من أبر الدرساة الرجل... أخرجه مسلم ١٩٧٩/٢ ط: الفقيه.

(٣) حبيب: وصل بغير من بر والدتي... رواه أبو داود ٣٩٩/٣ ط: هزرت حميد وعلس وإخلاف ١٥٥/٢٤.
ط: دائرة المعارف الشامية: وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) إجماع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٨٩/١٠ ط: المسألة العشرة: إجماع عمود الدين ٣١٦/٦، والروايع الدواني ٢٨٣/٦.

وحدث: كان يهدي لصدائق خديجة... أخرجه البخاري (الفتح ١٩٣/٩ ط: السنية).

(٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٩٨/٤، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٢٤٣/٣، وابن عابدين ٢٤٠/٣.

حكم طاعتها في ترك فروض الكفاية :

١١ - سبق حديث صحيح مسلم فيمن أراد الهجرة وأخذ والديه حي ، وفيه دلالة على تقديم صحتها على صحة النبي ﷺ . وتقديم خدمتها - التي هي واجبة عليه وجوباً عينياً - على فروض الكفاية ، وذلك لأن طاعتها وبرها فرض عين ، والجهاد فرض كفاية ، وفرض العين أقوى .^(١)

حكم طاعتها في طلبها تطليق زوجته :

١٢ - روى الترمذي عن ابن عمر قال : كانت نجي امرأة أحبها ، وكان أبي يكرهها ، فأمرني أن أطلقها . فأبى ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : وما عبدالله بن عمر طلق امرأتك .^(٢)

وسأل رجل الإمام أحمد فقال : إن أبي يأمرني أن أطلق امرأتى . قال : لا تطلقها . قال : اليس عمر رضي الله عنه أمر ابنه عبدالله أن يطلق امرأته ؟ قال : حتى يكون أبوك مثل عمر

وفصل المالكية في السفر اطلب العلم ، بأنه إذا كان لحصول درجة من العلم لا يتصور في بلد ، كالتفقه في الكتاب والسنة ومعرفة الإجماع ومواضع الخلاف ومراتب القياس ، كان له ذلك بغير إذنهما إن كان فيه أهلية النظر ، ولا طاعة لهما في صم ، لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض على المكلف . قال تعالى : ﴿ وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ .^(٣) أما إن كان للتفقه على طريق التقليد ، وفي بلد ذلك ، لم يجز له السفر إلا بإذنها

وإذا أراد سفر الفتنجارية برجوبه ما يحصل له في الإقامة فلا يخرج إلا بإذنها .^(٤)

حكم طاعتها في ترك التأمل أو قطعها :

١٠ - قال الشيخ أبو بكر الفاطمي في كتاب بر الوالدين : لا طاعة لهما في ترك سنة وأتية ، كحضور الجلسات ، وترك ركعتي الفجر والوتر وبحول ذلك ، إذا سأل ترك ذلك على الدوام ، من إلتفات ما ودعواه الأول وقت الصلاة وجبت طاعتها ، وإن فاتته فضيلة أول الوقت .^(٥)

١ - ٢٣٩/٤ ، والعواصم الدواني ٢/٢٨٢ ، والقرطبي ٢/٦٧ ، ٧٣

(٦) المقروق للقرافي ١/١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، والزيواجير ٧٣ ، ٦٧/١

(٧) حديث : ابن عمر : كانت نجي امرأة . . . المزملي (٧/٤٨١ - ط الحاشي) وقال : حسن صحيح والقرطبي ١/٢٣٩ ، والقرطبي ١/٢٣٩ ، والقرطبي ١/٢٣٩ ، والقرطبي ١/٢٣٩ ، والقرطبي ١/٢٣٩

(٨) سورة آل عمران ١-٢
(٩) المقروق للقرافي ١/١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، والدموني ١/٢٢٢ ، ١٧٦ ، ووجه الإكليل ١/٢٥٢

(١٠) مطالب لولي النهي ١/٥١٣ ، والمصنف لابن قدامة ١/٢٥٩ ، والمصنف للقرافي ١/١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، والمصنف للقرافي ١/١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، والمصنف للقرافي ١/١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٠

معصية الخ. الق. (١) وللحديث المتقدم (٢) في سعد بن أبي وقاص مع أمه فقد عصى أمرها، حين طلبت إليه ترك دينه، وبقي على مصاحبتها بالمعروف بآبائها. وعصائه ما فيها أمره به واجب. فلا تخاف في أمرها له بترك الواجب. (٣)

عشوق الوالدين وجزاؤه في الدنيا والآخرة:

١٤ - بالإضافة إلى العقوق النسبي بترك برهما، فإن هناك صورا مختلفة للعقوق بعضها فعلي وبعضها قولي

ومن العقوق ما يبديه الولد لأبويه من ملل وضجر وغضب وتفتاح أودحه، واستطالة عليهم بدالة النسوة وقلة الديانة خاصة في حال كرمها. وقد مر أن يقابلهما بأحسن والتين والودة، والقول الموصوف بالكرامة، السلام من كل عيب، فقال تعالى: ﴿وَمَا يُلَغِّنْ عَلَيْكَ الْكِبَرُ أَحَدَهُمَا أَوْ كَلَاهُمَا فَلَا تُفْسِدْ لَهُمَا أَمْراً﴾ (١) فتهي عن أن يقول لهما ما يكون فيه أدنى ترم. وضابط عقوقها - أو أحدهما - هو أن يؤذي

رضي الله عنه. يعني لا تطلقها بأمره حتى يصير مثل عمر في تحريمه الحق والعدل، وعدم اتباع هواه في مثل هذا الأمر.

واختار أبو بكر من الحادثة أنه يجب، لأمر النبي ﷺ لابن عمر. وقال الشيخ تقي الدين بن تيمية فيمن ثأره أمه بطلاق امرأته. قال: لا يحل له أن يطلقها بل عليه أن يبرها. وليس تطلق امرأته من برها (٢)

حكم طاعتها فيما لو أمرها بمعصية أو بترك واجب:

١٣ - قال تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا لِإِنْسَانٍ أَلْسِنَةً حَسَنَةً، وَإِنْ جَاهَدَاكَ يُتَّقِرْ بِكَ مَا لَيْسَ نَكَ يَهْ جَلَمْ فَلَا تُطِيعَهُمَا﴾ (١) وقال: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ نَكَ يَه عَنْهُ فَلَا تُطِيعَهُمَا وَصَاحِبُهَا فِي الدِّينِ مَعْرُوفًا﴾ (٢) فيها وجوب برهما وطاعتها والإحسان إليهما، وحرمة عقوقها ومخالفتها، إلا فيما يأمرانه به من شرك أو ارتكاب معصية، فإنه في هذه الحالة لا يطيعهما ولا يعامل لآواه رهما، لوجوب مخالفتها وحرمة طاعتها في ذلك، يؤكد هذا قوله ﷺ: ولا طاعة لمخلوق في

(١) حيث: لا طاعة لمخلوق. - سيبويه: ١/٥

(٢) ر: (فأمر)

(٣) الترحم الصغير ١/٧٣٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي

١/٢٣٨، والمسألة الرابعة، ١/٨١٣، من سورة

الجن، ١/٦٣، ١/٦٥، والقول للقر ١/٦٤٠

(٤) سورة الإسراء ٢٢

(١) الآداب الشرعية وفتح الرعية لأبي مقلع الحنفي

١/٨٠٣، والزواجر ٢/٧٢

(٢) سورة الضحوت ٨١

(٣) سورة لقمان ١٥

فإن الله يعجله لأصاحبه في الجنة قبل الماتين^(١).

جزاء العقوق :

١٥- جزاء عقوق الوالدين أخروياً سبق الكلام عنه، وأما جزاؤه في الدنيا فهو من باب التعزير، ويختلف قدره باختلاف حاله وحال قاعده.

فإن تعدى عني أسويه، أو أحدهما، بالشتم أو الضرب مثلاً عزراه، أو عزوه الإمام - بطلبها - إن كانا مشتغرين أو مضروبين معاً، أو يطلب من كان منهما معتدى عليه بذلك. فإن عفا المشتوم أو المضروب كان ولي الأسر بعد عفوهم على خيبره في فعل الأصلح من التعزير تقويها، والصفح عنه عفو، فإن عافوا عن الشتم والضرب قبل الترافع إلى الإمام سقط التعزير. ويكون تعزيره بالحبس على حسب الذنب والمقصود، أو بالضرب أو التائب بالكلام العنيف، أو بغير ذلك مما به يتزجر ويرتدع^(٢).

الولد أحد والديه ما لو فعله مع غيره، كان محرماً من حملة الصفات، فيستقل بالنسبة إلى أحد الوالدين إلى الكبار^(٣).

وقد روي عنه عليه السلام أنه قال: «أبراح ربح الجنة من مسيرة خمسمائة عام؛ ولا يجدر بها مثلاً بعمله، ولا عاقب، ولا عقاب»^(٤)، وما روي عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: ثلاث: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وكان منكنا فجلس، فقال: ألا وقول الزور وشهادة الزور. ألا وقول الزور وشهادة الزور. فما زال يفسرها حتى قلت: لا يسكر»^(٥).

وقال عليه السلام: «رضي الله في رضي الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين»^(٦).

وقوله عليه السلام: «كُلُّ الذنوب يؤخر الله بها ماتته إلى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين»

(١) إجماع لأحكام الفروع للعلامة ١٠/٢٢٨، ٢٢٩ - ٢٤٥.

(٢) حديث: «أبراح ربح الجنة من مسيرة خمسمائة...» أخرجه الطبراني في المعجم، وقال ابن أبي شيبة في المصنف ١٠/١٤٨ - ط القدسي.

(٣) حديث: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله. قال: ثلاث: الإشراف بالله، وعقوق الوالدين، وكان منكنا فجلس، فقال: ألا وقول الزور وشهادة الزور. ألا وقول الزور وشهادة الزور. فما زال يفسرها حتى قلت: لا يسكر»^(٥).

(٤) حديث: «رضي الله في رضي الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين»^(٦).

(٥) حديث: «كُلُّ الذنوب يؤخر الله بها ماتته إلى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين»^(٦).

(١) حديث: «كُلُّ الذنوب يؤخر الله بها ماتته إلى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين»^(٦).

(٢) إجماع لأحكام الفروع للعلامة ١٠/٢٢٨، ٢٢٩ - ٢٤٥.

(٣) حديث: «أبراح ربح الجنة من مسيرة خمسمائة...» أخرجه الطبراني في المعجم، وقال ابن أبي شيبة في المصنف ١٠/١٤٨ - ط القدسي.

(٤) حديث: «رضي الله في رضي الوالدين، وسخط الله في سخط الوالدين»^(٦).

(٥) حديث: «كُلُّ الذنوب يؤخر الله بها ماتته إلى يوم القيامة إلا عقوق الوالدين»^(٦).

كانت أوثق، ولا يراها غير المحلوم من
المرحال، وإن خرجت لحاجة.^(١)
وعلى هذا: فاشدرة ضد البرزة

برزة

الحكم الإجمالي :

٣ - يرى الحنفية والشافعية والحنابلة وجوب
حضور المرأة البرزة لأداء الشهادة، إذا تحمفت
شهادة مما يجوز شهادتها، وتوقفت الدعوى
على حضورها، ولا يقبل في هذه الحانة الشهادة
على شهادتها، إلا إذا وجد مانع من الحضور،
كمريض وسفر، فيرسل لها القاضي من يسمع
شهادتها، وتفصيله في أبحاث الشهادة. كما
اشدرة فلا يجب إحصارها إلى محس القضاء.
والثلكية لا يفرقون في أداء شهادة المرأة بين
البرزة وغيرها، وأحكم عندهم أنه تنزل
الشهادة عنها، لما بناه من الكشف والشفقة.^(٢)

هذا في الشهادة، أما في التقاضي فقد صرح
الحنابلة أنه إن ادعى على المرأة البرزة اختصها
القاضي، لعدم العذر، ولا يعتبر لإحضارها في

التعريف :

١ - البرزة هي : المرأة البارزة المحاسن، أو
الشجاعة الكهلة الوقورة، التي تبرز للقوم
يجلسون إليها ويتحدثون، وهي عفيفة.

ويقال : امرأة برزة إذا كانت كهلة لا تحتجب
احتجاب الثوب، وهي مع هذا عفيفة عذلة،
تجلس للناس وتحدثهم، من البروز
والخروج.^(٣)

ولا يخرج منعمال الفقهاء عن هذا المعنى
اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

المشدرة :

٢ - المشدرة لغة : من لزمت الشدرة.^(٤) والمشدرة :
الستر.

وفي الاصطلاح : الملازمة للخمار، مكررة :

(١) حاشية ابن حبيب ٣١٦/٤، ٣٩٣ ط بيروت، وكشاف
القتاد عن مش الإقناع ١/٣٩ ط الرياض، وحاشية
العموني على الشرح الكبير ١/٢٢٩ ط الحنف.

(٢) حاشية ابن حبيب ٣١٦/٤، ٣٩٣ ط الحنف، وكشاف
القتاد على مش الإقناع ١/٣٩ ط الرياض، وحاشية
الشرواني ١/٢٢٢، وشهادة المحتاج إلى شرح المنهاج
١/٣٠٦، ونسوي ومدة ١/٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١ ط

الحنف، ونهضة الحكم ١/٣٥٤ ط الحنف.

(٣) المصباح المنير، والقاموس المحيط، ولسان العرب، وتزيين
القاموس المحيط مادة برزة، وكشاف اقتناع عز من
الإقناع ١/٣٢٩ ط الرياض، وحاشية ابن حبيب
٣٩٣/٤ ط بيروت.

(٤) لسان العرب مادة مشدرة.

سفرها هذا محرم، لتعين السفر عليها، ولأنه حذر آدمي وهو مبني على الشح والصيق، أما إن كانت الدعي عليها مخدرة فإنها تؤمر بالشوكيل، ولا يجب إحضارها، لما فيه من المشقة والمضرة، فإن توجهت عليها، اليقين بحث القاضي أميناً - معه شاهدان - يستحلونها بحضورها^(١).

برسام

التعريف :

١ - البرسام لغة : واصطلاحاً : علة عقلية ينشأ عنها الهذيان ، شبيهة بالجنون^(٢).

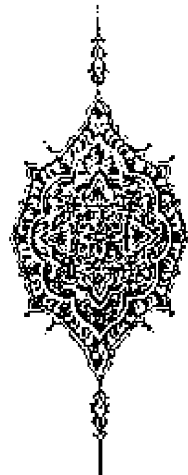
الألفاظ ذات الصلة :

أ - اللغته :

٢ - اللغته لغة : نقص في العقل من غير جنون أو وهن -

وهو في الاصطلاح آفة توجب خللاً في العقل ، نصير صاحبه مختلط العقل ، فيشبه بعض كلامه كلام العقل ، وبعضه كلام المجانين ، وتجري على المعتوه أحكام القبيح المسير.

وأما المبرسم فإنه تجري عليه في حال نوباته أحكام الجنون^(٣).



(١) لاج الصروس ، والاصطلاح التبرقي الما ، وصحيفة ابن عابدين ٤٢٦/٢

(٢) تصح القدير ٣/٣٤٣ ، وابن عابدين ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، ونعريقات الجرجاني.

(٣) كشاف الفتاوى ٦/ ٣٢٩ ط عالم الكتب .

ب - المجنون :

٣ - المجنون كما عرفه الشربلائي : مريض يزبل العقل ويزيد القوى (١)

وهو في الجملة مما يفظ لتكليف ويطلق أهلية الأداة

برص

الحكم الإجمالي ومواطن البحث .

العريف :

١ - البرص لغة : داء معروف ، وهو بياض يقع في ظاهر الجلد ، يقع الخلد ويذهب دونه ونقص مرضاً فهو البرص ، و دلتش برصاء (١) ولا يخرج الاستعرش الفقهي عن هذا المعنى

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخدام :

٢ - الخدام : مأخوذ من الخدم ، وهو النقص . سمي كذلك لأنه داء يخدم به الأعضاء أي تنقص .

والخدام حلة يجر منها العصب ، ثم يعمود ، ثم يشن وينقطع وينثو ، وينصوب في كل عصبو غير أنه يكون في ثوبه أغلب (٢)

٤ - للممر سم أحكام تتعلق به ، فعقود غير معتبرة في حال إصابته بالبرص ، وإفروء غير صحيح ، وتصرفاته العقلية غير معتبرة شرعاً ، مثله في ذلك مثل المجنون . أما تصرفاته الفعلية في وقت إصابته فإنه لا إثم عليه فيها ، ولكن إذا ترتب على فعله إتلاف مان أو نفس يجب دفعه في ماله ، وعينه دينه ، أو قيمة التعويض من ماله .

وتفصيل ذلك في آراء الفقهاء عند الكلام عن الإتلاف ونحوه ، والأصبغيون في الأهلية وعوارضها . (٣)

(١) براني الفلاح ص ٥٠ . وانظر الصحاح . ولسان العرب . مادة ارجى .

(٢) ابن حاشب ٤/٢٧٦ - ٤٧٧ ، وضع القدير ٢/٣٤٣ ، ١٧٠ - ٢٠٠ ، والخصائص الفسقية ١٢/١٢٠ ، ونسبوا الرواية بآبى ذات الصلة ، ورواه الإكليل ٢/١٣٤ - ١٣٥ ، والشرح الكبير للدردير وحاشية المنصوني ج ٢/٤٠٤ ، والخروشي من مختصر سيدي خليل ٢٢/٤ ، والنجاشي والإكليل للمروقي ٤/١٢٢ ط الجليل ، وقلوبوي ومبداء ، ٣٢٢/٣ ، وشرح روض الطالب من أسس الفضلاب ٢/٢٨٩ ، ٢٩٠/٣ ، والمفتي ٣/٧٢٩ ، والمبني لابن نعمان ١٩٩/٥ ، ١٩٥٠ - ١٩٣/٧ - ١٩١٠ د أنريش ص ١٤٦

(٣) لسان العرب ، والمعجم للمطروقي . مادة ارجى .
وحاشية ابن حاشب ١٢/٩٧٧ ط الحلي . وبهاية الخناج ٣٠٣/١ ط المكتبة الإسلامية . ولبسوي ومبداء ٢/٢١١ ط الحلي
(٤) لسان العرب مادة وجدد ، وبهاية الخناج ٣/٢٠٣ ط المكتبة الإسلامية

ب - البهق :

البهق لغة: بياض دون البرص يعتري الجلد بخلاف لونه، وليس من البرص^(١)
 واصطلاحاً: تغير في لون الجلد، والشعر النات على أسود. بخلاف النابت على البرص فإنه أبيض.^(٢)

أحكام يختص بها الأبرص

ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص :

٣ - أثبت المالكية والشافعية والحنابلة طلب فسخ الزواج بوجود البرص المستحكم في الجملة :

فأجاز المالكية للزوجة فقط طلب فسخ العقد برص مضر بعد العقد، سواء كان قبل الدخول أو بعده، وذلك بعد التأجيل سنة إن رجي برؤه.

وأجاز الشافعية والحنابلة للزوج أو للزوجة طلب الفسخ بالبرص قبل الدخول وبعده. وهذا كله مع مراعاة شروط الخيار على الوجه المبين في النكاح.^(٣)

(١) لسان العرب مادة و ب ي ن .

(٢) حاشية الدررقي على شرح الكبير ٦/ ٢٧٧ ط المحي .

(٣) الشرح الصغير ١/ ٩٧ - ١٦٨ ، وجوامع الإكمال

١/ ٢٩٩ ط بيروت ، وأسبس المدرك ٢/ ٩١ - ٩٥ ط

اخشبي ، وحاشية الدررقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٧٨ -

٢٧٩ ط المحي ، ونهاية المحتاج ١/ ٣٠٣ - ٣٠٦ ط المكتبة

الإسلامية ، والمطلب ١/ ٤٩ ط بيروت ، وتلخيص وعمدة

١٢/ ٢٦١ ط المحي ، والمفاتيح ١/ ٦٥٩ - ٦٥٤ ط الرياض ،

وكشاف الفتاوى ٥/ ١٠٩ - ١١٢ ط الرياض

ومنع الحنفية - عدا محمد - تحرير أحد الزوجين بمبب الآخر ولو فاحشا كبرص ، وقال محمد : ثبت الخيار بالبرص للزوجة فقط ، بخلاف الزوج لأنه يقدر على دفعه بالطلاق.^(١) ويرجع إليه في موطنه .

واستدل الثبوت الخيار بسبب البرص بما روي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أيسأ رجل تزوج امرأة ، فدخل بها فوجد بها برصاً أو عجنوة أو مجدومة فلها المصداق بمسببه إياها ، وهوله على من غره منها.^(٢)

وحديث زيد بن كعب بن عجرة قال : تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فرأى بكشجها بياضاً ، فقال لها النبي : «خذني عليك ثيابك» ولم يأخذ مما آتاها شيئاً.^(٣)

حكم شهود الأبرص المساجد :

٤ - ذهب المالكية إلى إباحة ترك صلاة الجمعة

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٥٩٧ ط بيروت ، والخيار

٣/ ١١٥ ، وشرح فتح القدير ٢/ ٦٣٦ ط بيروت

(٢) حديث : أيسأ رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجد بها

أعرجة سعيد بن منصور ١/ ٢٠٣ ط محي برص -

الهند . ولي إسناده انقطاع بين سعيد بن المسيب وبين

عمر بن الخطاب (جامع التحصيل ص ٢٢٤ - ط وزارة

الأوقاف العراقية) .

(٣) حديث : يزيد بن كعب بن عجرة ... أخرجه أحمد

(٣/ ٩٩٣ - ط الميمنية) وأورده الميمني في المصنف

(٤/ ٣٠٠ - ط القدس) وقال : رواه أحمد . ورجل

ضعيف .

برص ٥ - ٦ ، بركة ، بركة

وعند الحفنة تذكر إمامة أبرص شاع برصه .
وكذا الصلاة خلفه لمنفرة ، والاقتداء به ،
أولاً ^(١)

والجماعة للأبرص . إذا كان برصه شديداً ، إذا لم
يوجد للأبرص موضع يتميزون فيه ، بحث لا
يتحقق ضمهم بالناس على الوجه المميز في
موطنه ^(٢)

وعند الخنابلة يكره حضور المسجد لصلاة
الجمعة والجماعة لمن به برص يُشَدَّى به .
ورخص الشافعية في ترك الجماعة لأبرص
برص للثأذي ^(٣)

بَرَكَة

نظر ثلثه ، نعية .

مصافحته وملاصته :

٥ - يكره عند الشافعية مصافحته أو ملاصته ذي
عاهة كالبصر ، لأن في ذلك إيذاء ، ويخشى أن
ينتقل ذلك إلى السليم ^(١)

بَرَكَة

انظر : بركة .

حكم إمامة الأبرص :

٦ - أحال المالكية الاقتداء بإمام به برص ، إلا إن
كان شديداً ، فيؤمر بالبعد عن الناس بالكلية
وجوبا ، فإن امتنع أجبر على ذلك .



(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١ : ٢٨٩ ط الحبيبي .
وتبع الجليل على مختصر خليل ١٩ : ٢٧٢ ط مكتبة شعاع
بليبيا

(٢) نهاية المحتاج ١٢ : ١٥٥ ط المكتبة الإسلامية ببيروت .
وليعمل على شرح المنهاج ١٥ : ٥١٩ ط دار حياء لكتاب
الإسلامي ببيروت ، وكشاف المحتاج ١ : ٢٩٨ ط مكتبة
مكتبة الحديث

(٣) غريبوي وعدرة ٣ : ٢١٣ ، وضع الجاري ١٠ : ٩٣٠ - ١٣١

(١) حاشية أبو عبد الله ١٩ : ٣٧٨ ط بيروت . رجوه الإكمال
١ : ٨ ط بيروت

ما يقع به البيع، كما عرفت بذلك الحنفية^(١)
وعرفه الحنابلة بأنه: الثمن المكتوب على
النوب^(٢).

برنامج

التعريف:

١ - البرنامج: الورقة الجامعة للعب، وهو
مغرب برنامج، وقال في المغرب: هي السخة
لمكتوب فيها عدد الثواب والأمتعة وأسواعها
لميعوث بها من إيمان لآخر، فذلك النسخة هي
البرنامج التي فيها مقدار الميعوث، ومنه قول
السهماء: يدورن الحمولة في البرنامج كذا^(٣)
وبعض فقهاء المالكية على أن البرنامج: هو
لدفتر لمكتوب فيه صفة مالي الوعاء من الثياب
البيعة^(٤).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الرقم:

٢ - الرقم لغة: من وقفت الشيء: أعدته
علامة تميزه عن غيره، كالكتابة ونحوها^(٥).
وفي الاصطلاح: علامة يعرف بها ما شار

ب - النموذج:

٣ - وقال فيه أيضا: نموذج، وهو معرف، وقال
الصخاني: النموذج: مثل الشيء الذي يعمل
عليه^(٦).
ومن معانيه لغة: أنه ما يدل على صفة
الشيء، كاليرب صاعا من صيرة فصح.
ويبيع الصيرة على أب من جنس ذلك
الصاع.
وتفصيل أحكامه في مصطلح: (النموذج).

الحكم الإجمالي:

٤ - أجاز المالكية البيع على رؤية البرنامج،
فيحوز شراء ثياب مربوطة في العدل، معتقدا
فيه على الأوصاف المذكورة في الدفتر، فإن
وجدت على الصفة لزم، وإلا حُرِّمَ المنشتر. فإن
كانت أدنى صفة، فإن وجدها أقل عددا وضع
عنه من الثمن بقدره، فإن كثر النقص أكثر من

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩/٤.

(٢) لغتي لابن فدامة ٢٠٧/٤ ط الرياض الحديثة، ونطق
تولي النوى ٤٠/٣.

(٣) المصباح المفيد ٢٩٧/٣. وحاشية ابن عابدين ٢٩/٤.
وقليوب وصيرة ١٦٦/١. وكشاف الفلاح من مني الإقناع
١٦٢/٣.

(٤) ناه العروس، ٣٢/٤، وفيه ما يقع الماء ويم. وييل
يكسراتيه، وقيل يكسرها، والمغرب دانه. البرنامج.

وابن عابدين ٢٩/٤.

(٥) الفرج المصير ٤١/٣.

(٦) المصباح المفيد صفة رقم.

النصف لم يلزمه، وكان له أن يرد البيع. وإن
وجدتها أكثر عدداً كان البائع شريكاً معه بنسبة
الزائد. وقيل: يرد مازاد. قال ابن القاسم:
والأول أحب إلي.

ولوقيضه المشتري وغاب عليه، وادعى أنه
ادنى أو أنقص عما هو مكتوب في البرنامج.
فالفصل للبائع بيمينه: أن ما في العدل موافق
للمكتوب. حيث أنكر ما ادعاه المشتري. فإن
نكسل ولم يخلف حلف المشتري، ورد البيع،
وخلف: أنه ما بدّل فيه، وأن هذا هو المتبايع
بيمينه. فإن نكل كالبائع لزمه. (١)

بريد

التعريف:

١- من معاني البريد في اللغة: الرسول، ومنه
قول بعض العرب: الحمى بريد الموت. وأُريد
بريداً: أرسله، وفي الحديث أنه ﷺ قال: وإذا
أُرثتم إليّ بريداً فأجعلوه خسن الوجه، حسن
الاسم (١) وإيراده: إرساله.

وقال الزمخشري: البريد: كلمة فارسية
معربة، كانت تطلق على يقال البريد، ثم
سمي الرسول الذي يركبها بريداً، وسميت
المسافة التي بين السكّتين بريداً، والسكة:
موضع كان يسكنه الأشخاص المعينون لهذا
الغرض من بيت أو قرية أو واط. وكان يرتب في
كل سكة يقال، ويُعدّ ما بين السكّتين فرسخان
أو أربعة. أ. هـ. والفرسخ ثلاثة أميال، وأميل



(١) حدثت إذا أُرثتم إليّ بريداً، فأجعلوه حسن الوجه حسن
الاسم. أخرجه البيهقي في المزياد (١١٢/٢) ط مؤسسة
الرسالة عن بريدة، وأخرجه البيهقي في شرح السنة
(٣٢٧/١٢) ط دار المكتبة الإسلامية. عنه وعن
أبي هريرة قال البخاري في التاميم الحسنة (ص ٨٢) ط
دار الكتب العلمية. وأحداهما يقوي الآخر. أي طريق
بريدة وطريق أبي هريرة

(١) التشرح الصغير وحاشية الفصاوي عليه ٤٦/٣ - ٤٧،
والتشرح الكبير وحاشية الفصاوي عليه ٢١/٣ - ٢٢،
وجواهر الإكليل ٩/٢

أربعة آلاف ذراع وفي كتب القصة . السمر
الذي يجوز فيه القصير أربعة أزد . وهي ٤٨ ميلا
بالأمال العاشسة .^(١)

بساط اليمين

مواظن البحث .

٢ - السمر سد مصطلح يدكره القهاء في تعبير
مادة القصير التي يخصص فيها القسم والقطر في
رمضان ويحد ذلك من أحكام السمر (١) نص
قطر . سمر . صلاة المداوي . واخر أيضا
(مداوي) .

التعريف :

١ - ركب هذا التصطاح من قطري . أوها . القطر
سبط . وثانيها : لفظ اليمين . وأخرى مضى
إلى ثانيها . وهما ستة . لأن في الحيف ولم
يستعملها بهذه الصيغة سوى فقهاء المالكية .
والأسد من تعريف التصايفير . للوصول إلى
تعريف التركيب الإضافي .
من معاني اليمين في اللغة . لتسم واختص .
وهو المراد من .^(٢)

برية

انظر : طلاق .

وفي سبط . لاج . فتواء . المكنونة : محظى مالم
يجب ذكر اسم الله أو صفة من صفاته .^(٣) وهذا
أدق تعريف . وأوجيز . وهذا تعاريف . أخرى
اليمين لا تخرج عن هذا المعنى

يزاق

انظر : عداوي

٢ - أم . فبسطة فهو : السبب الخاضع على اليمين
إذ هو مظهرها ليس فيه انشاء الشيء . بل هو
متضمن فيه
وصدقته . صحة تعيد بعينه بقوله . مادام

١ - مع العروس وشمال العرب والمصاحح مترددة . ورد
وأبيل مقدر الطول قدر فيها بأربعة آلاف ذراع . ومداوي
بني . ومداوي وألف بركة (المعجم الأوسط ١٠١٠) .

(١) : المصاحح . لسان العرب

(٢) : حواهر الإكبي ٢٦٤١

ثم خرجت لا تبحث استحيانا عند أئمة
الحنفية، علافا لفر الذي أخذ بالقياس، وهو
الحنث.

وليس هناك دخل عند الشافعية للباعث
على اليمين، إلا أن تكون له نية، والمعتبر
عندهم قلعه القلق، إن عابا فعام، أو مطلقا
فمطلق، أو خاصا فخاص.

وسمى الحنابلة بساط اليمين: سبب اليمين
وما جهها، واعتبروا مطلق اليمين، إذا لم ينو
الحالفة شيئا. (١)

ومن أراد تفصيل ذلك فليرجع إلى مصطلح
(أيهان).



هذا الشيء أي الحامل على اليمين موجودا. (٢)

الحكم الإجمالي :

٣- بساط اليمين عند المالكية الذين انفردوا بهذا
التعبير؛ هو الباعث على اليمين، والحامل
عليها.

ويمكن أن يكون مقبدا لمطلق اليمين، أو
مخصصا لعمومه، كما لو كان هناك ظالم في السوق
فقال: والله لا أشتري لحما من هذا السوق،
فيمكن أن يقيد يمينه بوجود هذا الظالم، فإذا
زال هذا الظالم جاز له شراء اللحم من هذا
السوق ولا يكون حاثا.

وكذلك لو كان خادم المسجد سيء الخلق،
فقال: والله لا أدخل هذا المسجد، ثم زال هذا
الخادم، فلو دخل هذا المسجد لا يحنث، فإنه
يصح أن يقيد اليمين بقوله: مادام هذا الخادم
موجودا.

ويشترط في هذا البساط ألا تكون للحالفة
نية، وألا يكون له مدخل في هذا الباعث،
والنفيد به أو التخصيص به إنها يكون بعد زوال
هذا الباعث.

ويقابل بساط اليمين عند الحنفية، ما يسمى
يمين العذر، كمن قال لأ زوجته عندما نيات
للخروج: والله لا أخرجي، فإذا جلست ساعة

(١) فتح القدير ٤/ ٢٩٢، ودرائع الصانع ٣/ ١٢، والشرح
الكبير للرد ٣/ ١٢٦ - ١١٠، والشرح الصغير ٣/ ١٨٩ -
٢٢٨، وأمنى الطالب ٤/ ٢٥٠ - ٢٥٢، ومطالب أولي
منه ١/ ٣٨١ - ٢١٠.

(٢) الشرح الكبير ٢/ ١٣٩، ١٤٠.

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ، وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١)

واختلفوا في أنها آية من الفاتحة، ومن كل سورة. والمشهور عند الحنفية، والأصح عند الحنابلة، ومقتضى أكثر الفقهاء هو: أن البسملة ليست آية من الفاتحة ومن كل سورة، وأنها آية واحدة من القرآن كله، أنزلت للنفصل بين السور، وذكرت في أول الفاتحة.

ومن أهلهم ما رواه أبوهريرة أن النبي ﷺ قال: ويقول الله تعالى: فَسَبِّحْ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَضَعِينَ، فإذا قال العبد: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قال الله تعالى: حمدني عبدي، فإذا قال: الرحمن الرحيم، قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: مالك يوم الدين، قال الله تعالى: أثنى عليّ عبدي، وإذا قال: إِلَهِكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، قال الله تعالى: هذا بيني وبين عبدي نضعين، وَلِعَبْدِي مَاسَأَلٌ^(٢)

فالبداية بقوله: الحمد لله رب العالمين، دليل على أن التسمية ليست آية من أول الفاتحة. إذ لو كانت آية من الفاتحة لبدا بها، وأيضا: لو كانت البسملة آية منها لم تحقق المناصفة، فإنه يكون في النصف الأول أربع آيات إلا نصفاً،

(١) سورة النمل / ٣٠

(٢) حديث: يقول الله تعالى: فسبِّح الصلاة بيني وبين عبدي... أخرجه مسلم (١/١٩٦) في حرس البلي الحديث.

بسملة

التعريف:

١ - البسملة في اللغة والاصطلاح: قول: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

يقال: بَسَمَلْتُ بِسْمَلَةً: إذا قال، أو كتب: بِسْمِ اللَّهِ. ويقال: أَكْثَرُ مِنَ الْبَسْمَلَةِ، أي أكثر من قول: بِسْمِ اللَّهِ^(١).

قال الطبري: إن الله - تعالى ذكره، وتقدس أسمؤه - أحب إليه الحسن أمام جميع أفعاله، وتعلمه ذكر أسمائه الحسن أمام جميع أفعاله، وجعل ذلك لجميع خلقه سنة يستون بها، وسبيلاً يتبعونه عليها، فقول القائل: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إذا افتتح تاليا سورة، يعني: عن أن مراده اقرأ باسم الله، وكذلك سائر الأفعال^(٢).

البسملة جزء من القرآن الكريم:

٢ - اتفق الفقهاء على أن البسملة جزء من آية

(١) لسان العرب، والبرهان للشمس، وبسمل... ونسب

للقرطبي ٩٧/١

(٢) القرطبي ٩٧/١، ٩٧

آية من القرآن إلا في سورة النحل، فإنها جزء من آية، ويكره قراءتها بصلاة فرض - للإمام وغيره - قبل فاتحة نوسورة بعدها، وقيل عند المالكية بإباحتها، وندها، ووجوبها في الفاتحة^(١).

وروي عن الإمام أحمد أن السملة من الفاتحة، لما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا قُرَأْتُمْ: الْحَمْدُ لله رب العالمين، فغفروا» سمى الله الرحمن الرحيم فإب تم القرآن والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها^(٢) ولأن العبدية أتتوها في المصاحف بخطها، ولم يثبتوا بين الدنيتين سوى القرآن، وما روي عن يعيم المجرم قال: صليت وراء أبي هريرة، فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بسم القرآن. وما رواه ابن المنذر أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بسم القرآن، وبعدها آية، والحمد لله رب العالمين آمين^(٣) وقال ابن المبارك: من ترك بسم الله

وقد نص على المناسعة، ولأن السملع اتفقوا على أن سورة الكوشر ثلاث آيات، وهي ثلاث آيات بدون البسملة. وورد في كل مذهب من المذاهب الثلاثة غير ما سبى.

ففي المذهب الحنفي أن السملع قال: قلت لمحمد: التسمية آية من القرآن أم لا؟ قال: ما بين الدنيتين كله قرآن، فهذا عن محمد بيان أنها آية للفصل بين السور، وهذا كنت بخط على حدة. وقال محمد: يكره للمحاضر والخط قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن، لأن من ضرورة كونها قرآناً حرمة قراءتها على المحاضر والخط، وليس من ضرورة كونها قرآناً الجمهورها كالفساحة... وروى ابن عباس أنه قال لعثمان: لم تكتب التسمية بين التوبة والأعمال. قال: لأن التوبة من آخر ما نزل، فرسول الله ﷺ توفي، ولم يبين لنا شأنها، فزيت أوقا شبه وأواخر الأنفال، فألفقتها بها. فهذا بيان منى على أنها كتبت للفصل بين السور^(٤).

والشهور عند المالكية: أن التسمية ليست

(١) حاشية السبكي على شرح منجد، ٢٥١، وشرح الزركلي ٢١٨/١، ٢١٧.

(٢) حديث: «إِذَا قُرَأْتُمْ الْحَمْدُ لله رب العالمين فغفروا» سمى الله الرحمن الرحيم، أخرجه الألفهفي ٢١٢، وحدثه حاتم بن يحيى، وحدثه ابن حجر في المحلى: حين ٢٢٢/١ ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) حديث: «أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة: بسم الله الرحمن الرحيم بعدها آية، والحمد لله رب العالمين انتهى» أخرجه الحاكم ٢٢٢/١ نشر دار الكتب العربي: وفي إسناده ضعف من طريق قال إمامنا في السملع قال: «هذا هو الصحيح» وقال السلمي: «هذا هو الصحيح» =

(٤) حاشية ابن عابدس ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ط بيروت، وبيداتع المستشرق ٢٠٣/١ شركة المطبوعات العلمية، وحاشية نديمي على القصر الكبير ٢٥٢/١ ط دار الفكر بيروت، وشرح الزركلي ٢١٨/١، ٢١٧ ط دار الفكر بيروت، وكشفه الضمك ٣٣٥/١ - ٣٣٦ مكتبة المجمع الحديث بالرياض، والقلي ٢١٨/١، ونعيم المصاحف ٨/١ ط مكتبة شبيه المرمية، ونديم ابن كثير ٣٠/١ ط مجلس، والميسرة للمرجعي ٦٦/١ ط دار المعرفة بيروت.

وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياته،^(١) ولأن الصحابة اكتتوها فيها جموعاً من القرآن في أوائل السور، وأنها مكتوبة بخط القرآن، وكل ما ليس من القرآن فإنه غير مكتوب بخط القرآن، وجميع المسلمون على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى، والبسمة موجوبة بينهما فوجب جعلها منه.^(٢) وافق أصحاب المذاهب الأربعة على أن من أنكرها آية في أوائل السور لا يعد كافراً.^(٣) للخلاف السابق في المذاهب.

حكم قراءة البسمة لغير المظهر :

٤ - لا خلاف بين العلماء في أن البسمة من القرآن، وذهب الجمهور إلى حرمة قراءتها على الجنب والخنفس والنفس، بقصد التلاوة، لحديث الترمذي وغيره : « لا يقرأ الجنب ولا الخنفس شيئاً من القرآن ».^(٤) ورويت كراهة

الرحمن الرحيم فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية. وروي عن الإمام أحمد : أن البسمة آية مفردة، كانت تنزل بين كل سورتين فصلاً بين السور. وعنه أيضاً : أنها بعض آية من سورة النمل، وما أنزلت إلا فيها.^(٥) وعنه أيضاً : البسمة ليست بآية إلا من الغائبة وحدها.

٣ - ومذهب الشافعية : أن البسمة آية كاملة من الغائبة ومن كل سورة، لما روت أم سلمة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ قرأ في الصلاة : بسم الله الرحمن الرحيم، فعدّها آية منها،^(٦) ولما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « الحمد لله سبع آيات، إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم ».^(٧) وعن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح السورة في الصلاة يقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم. وروي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قرأتم : الحمد لله رب العالمين، فاقروا : بسم الله الرحمن الرحيم، بها أم القرآن والسبع المثاني،

(١) حديث : « إذا قرأتم : الحمد لله رب العالمين فاقروا : بسم الله الرحمن الرحيم » سبق تخريجه (ف ٩).

(٢) المذهب ٧٩/١ ط دار المعرفة. ونهاية المحتاج ١/١٥٧ - ١٦٠ ط المكتبة الإسلامية بدمشق، وتفسير القرطبي ٩٣/١ ط مكتبة الهمزة المصرية.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) حديث : « لا يقرأ الخنفس ولا الجنب شيئاً من القرآن » أخرجه الترمذي ٣٣٩/١ ط مصنف أبي أحمد، قال شيبه الأندلسي في تلخيصه على شرح السنة للبيهقي (٢٢/٢) ط المكتب الإسلامي. روى الترمذي وأبو ماجه (٢٥٩٥) وفيه بإسماحيل بن عيسى، ورواهه =

= وصنفه الزبيدي في نصب الرتبة ١/١١ - ٢٥٠ نشر المكتبة الإسلامية.

(٦) تعني لأن عدّها ٣٩٦/١ ط مكتبة القاهرة (٢) حديث أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة : بسم الله الرحمن الرحيم، فعدّها آية. سبق تخريجه (ف ٢).

(٣) حديث : « سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه البيهقي في الشئ الكبرى (٩/٩٥ ط دار المعرفة) وقتي تليش في مجمع تروايد ١٠٩/١١ نشر مكتبة الحديث، روى الطبراني في الأوسط ورواه ثقات.

اغسلهم، ولا يمكنهم التحرز عنه، لما روي مسلم عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيائه.^(١)

وإن قصدوا بها القراءة، فبه روايتان: أحد، هما لا يجوز، لما روي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن الجنب يقرأ القرآن؟ فقال: لا ولو حرفاً. لعموم الخبر في النبي، والثانية: لا يمنع منه، لأنه لا يحصل به الإعجاز، ويجوز إذا لم يقصد به القرآن.^(٢)

(ر: الجنابة، والحض، والغسل، والتغاسل).

البسملة في الصلاة:

٥ - اختلف الفقهاء في حكم قراءة البسملة بالنسبة للإمام والمأموم والمفرد، في ركعت الصلاة، لاختلافهم في أنها آية من فاتحة ومن كل سورة.

وحاصل مذهب الحنفية في ذلك: أنه بسن وحاصل مذهب النخبة في ذلك: أنه بسن قراءة البسملة من الإمام والمفرد في أول الفاتحة من كل ركعة، ولا بسن قراءتها بين الفاتحة والسورة مطلقاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف،

(١) حديث: «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيائه» أخرجه مسلم (٢٨٢/١) ط عيسى الداني (أخذه).

(٢) حاشية ابن عابدين (١/١٦٦، ١٩٥)، وبدائع الصالح (١/٢٠٣)، وشرح الزمخشري (١/١٠٥، ١٣٨)، وحاشية أندلسي على الشرح الكبير (١/١٣٨، ١٣٩، ١٧٤، ١٧٥)، وقسيري ومصيبة (١/٦٢، ٦٥، ١٤٩)، وبهجة الفتح (١/٢٠٤، ٢٠٩، ٢٣٩)، والمغني (١/١٤٩، ١٤٤).

ذلك عن عمرو وعلي، وروى أحمد وأبو داود والنسائي من رواية عبدالله بن سلمة عن علي قال: كان النبي ﷺ لا يجبهه - وربما قال لا يججزه - من القرآن شيء، فبس الجنابة.^(١) وورد عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لا تقرأوا الحائض ولا الجنُب شيئاً من القرآن». فلو قصد الدعاء أو التذلل أو افتتاح أمر تتركاه، ولم يقصد انقراءه فلا بأس. وفي أحد قولين للملكية: لا يجرم قراءة آية للتمود أو الرقية، ولو آية الكرسي. كما ذهب المالكية إلى أنه لا يمنع الحائض والغسل قراءة القرآن، عداها المرأة حائض أو نفساء، بقصد التعلم أو التعليل، لأنها غير قادرة على إزالة المانع، أما إذا انقطع ولم تنظف، فلا محل لها قراءته كما لا محل للجنب.

والدليل على استثناء التسمية من التحريم: أن لم يذكر الله، ويحتاجون إلى التسمية عند

من المجازين في جنبة، وهذا ما به طريقتا أئمة عند الله إمامي (ص ١٣) أحدهما عن النخبة بن عبد الوهم عن موسى بن عتبة عن نافع عن أبي حمزة والثاني عن محمد بن إسحاق بن يحيى عن رجل عن أبي مسلم عن موسى بن عتبة، قال الحافظ الزيلعي: وهذا مع أنه قد رجلا بهجولا، فأبو مسلم رجل مستضعف، ولا أنه يتابع عليه. وقد صحح هذا الحديث أحمد شاكر في تعليقه عن الترمذي، منقوفاً.

(١) حديث: «كان لا يجبهه، وربما قال لا يججزه» من القرآن شيء ليس الجنابة - أخرجه أحمد (١/٨١) ط دكبي (الإسلامي) وقسداود (١/١٥٥) ط عزت عبيد دهاس؛ وضعه مزيلعي. انظر نصب الرأية (١/١٩٦).

ويكره قراءتها بغيره قبل الفاتحة أو السورة التي بعدها، وفي قول عبد المالكية: يجب، وهناك قول بالخيار

وفي رواية في مذهب الإمام مالك أنه يجوز قراءة البسملة في صلاة النفل قبل الفاتحة والسورة في كل ركعة سرا أو جهرا.

وللخروج من الخلاف في حكم قراءة البسملة في الصلاة، قال القرافي: السورع البسملة أول الفاتحة، وقال: محل كراهة الإتيان بالبسملة إذا لم يقصد الخروج من الخلاف ألقارد في المذهب، فإن قصده فلا كراهة. (١)

والأظهر عند الشافعية: أنه يجب على الإمام والمأموم والمفرد قراءة البسملة في كل ركعة من ركعات الصلاة في قيامها قبل فاتحة الكتاب، سواء أكانت الصلاة قرعيا أم نفلا، سرية أو جهرية، لحديث رواه أبوهريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «فاتحة الكتاب سبع آيات، إحداهن: بسم الله الرحمن الرحيم» (٢)

(١) وعين. أخرجه البخاري (٢٩٩/٢) - ٢٢٧ ط السلفية) وسلم (٢٩٩/١) ط هس البير الحلي، والنظ

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١/٢٥١). وشرح البرقاني على مختصر خليل (١/٢٦٦، ٢٦٧ ط دار الفكر، وجواهر الإكمال (١/٥٣ ط دار المعرفة

(٢) حديث واحد في سبع آيات إحداهن: بسم الله الرحمن الرحيم. سنن ترمذ (٢/٢٠٠).

لأن البسملة ليست من الفاتحة، وذكرت في أولها للترك. وقال المعلى: إن هذا أقرب إلى الاحتياط لاختلاف العلماء والأثار في كونها آية من الفاتحة، وروى ابن أبي رجا، عن محمد أنه قال: يس قراءة البسملة سرا بين السورة والفاتحة في غير الصلاة الجهرية، لأن هذا أقرب إلى متابعة المصحف، وإذا كانت القراءة جهرا فلا يؤتى بالبسملة بين السورة والفاتحة، لأنه لو فصل لأخرى، فيكون ذلك مكثا في وسط القراءة، وليس ذلك مأثورا.

وفي قول آخر في المذهب: يجب بداية القراءة بالبسملة في الصلاة، لأنها آية من الفاتحة.

وحكم القندي عند الحنفية أنه لا يقرأ حملا إمامه عنه، ولا تكرر التسمية اتفاقا بين الفاتحة والسورة المقروءة سرا أو جهرا. (١)

والمشهور عند المالكية: أن البسملة ليست من الفاتحة، فلا تقرأ في المكتوبة سرا أو جهرا من الإمام أو المأموم أو المفرد، لما ورد عن أنس أنه قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ولا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها. (٢)

(١) حاشية ابن عيدين (١/٢٧٠، ٢٧٩، ٣٣٠، وحاشية الطحاوي من ترقى الفلاح (١/١٣٤، ١٣٥ ط المكتبة الحنفية

(٢) حديث «صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر -

المصاحف بخطهم ، ولم يشترأ بين الدفتين سوى القرآن .

وعلى الأصح : بين قراءة البسملة مع فاتحة الكتاب في الركعتين الأولىين من كل صلاة ، ويستفتح بها السورة بعد الفاتحة ، ويسرها ، كما ورد أن النبي ﷺ وكان يسريسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة^(١) .

وعلى الرواية الأخرى عن أحمد في قرآنية البسملة يجب على الإمام والمفرد والمأموم قراءة البسملة مع الفاتحة في الصلاة^(٢) .

هذا ، ونقرأ البسملة بعد التكبير والاستفتاح والتعوذ في الركعة الأولى ، أما فيما بعدها فإنه يقرؤها بعد تكبير القيام إلى تلك الركعة ، ونقرأ البسملة في حال القيام ، إلا إذا صلى قاعدا لعذر ، فيقرؤها قاعدا^(٣) . وللتنصيل ر : (الصلاة)

مواطن أخرى للبسملة .

أ - التسمية عند دخول الحلاء :

٦ - اتفق الفقهاء على مشروعية التسمية على

واللحذر : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »^(١) ويدل على دخول المأمومين في العموم ما صح عن عبادته : « كنا نخلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر ، فنقلت عليه القراءة ، فلما فرغ قال : « لعلمكم تقرءون خلف إمامكم ، قلنا : نعم ، قال : لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها »^(٢) ونقرأ البسملة عند ابتداء كل سورة في ركعات الصلاة ، ويحضرها في حالة الجهر بالفاتحة والسورة ، وكذا يسرها معها ، على القول بأن البسملة آية من سائر السور^(٣) . وعلى الأصح عند الحنابلة : لا يجب قراءة البسملة مع الفاتحة ومع كل سورة في ركعات الصلاة ، لأنها ليست آية من الفاتحة ومن كل سورة ، لحديث « فسكت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين . . . »^(٤) ولأن الصحابة ائتمروا في

(١) حديث . « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » أخرجه البخاري (٢/٢٣٦ ، ٢٣٧ ط السلفية) ومسلم (١/٢٩٥ ط عيسى الباني الحلبي) .

(٢) حديث : « لعلمكم تقرءون خلف إمامكم » أخرجه أبو داود (١/٥٩٥) ط عزت محمد وهما ، والترمذي (١/٢٧٠ ط مصطفى الناي) وقال حديث حسن صحيح (٣) المهذب ١/٢٩٠ ، وسنن أبي عيسى ١/٢٥٧ ، وتفسير الجصاص ١/١٣ ط المكتبة البهية .

(٤) تهمل السؤب شرح دليل الطالب ١/١٤١ ط الصلاح ، الكويت ، وشرح منتهي الإرادات ١/٢٨٠ ط عالم الكتب .

وحديث : « فسكت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين » أخرجه (ف) ١/٦١ .

(١) حديث : « كان يسريسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة » قال المصنف في مجمع الروايات (١/٨٠٢) ط مكتبة القدسي : رواه الطبراني في الكبير الأوسط ورواه مرفقون .

(٢) المغني ١/١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤

وإن نسي المشرضى، التسمية في أول الوضوء، وذكرها في أثناءه، انتهى بها، حتى لا يحلو الوضوء من اسم الله تعالى^(١).
 وذهب الحنابلة: إلى أن التسمية في الوضوء وجبة، وهي قول (باسم الله) لا يقوم غيرها مقامها، واستدلوا لجوبه بأرواه أبوهريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «ولا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(٢) ونسقط لتسمية حالة السهر بمجوزا، حديث: «تجاوز الله عن أمي الخطأ والسيئان وما استكرهوا عليه»^(٣).

فإن ذكر المشرضى، التسمية في أثناء الوضوء

مبطل للتدب، وذلك قبل دخول الخلاء لقضاء الحاجة، لما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا دخل الخلاء: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخيث والخبائث^(٤).
 وانظر للتفصيل مصطلح: (قضاء الحاجة).

ب- التسمية عند الوضوء:

٧- ذهب الحنفية، والمالكية في المذهب المشهور عندهم، والشافعية إلى أن التسمية سنة عند ابتداء الوضوء، وسندهم فيها قالوا: إن آية الوضوء مطلقة عن شرط التسمية، والمطلوب من المشرضى، الطهارة، وترك التسمية لا يقدح فيها، لأن الله خلق طهورا في الأصل، فلا تتوقف طهورته على صنع العبد، وعلموا: ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بقية، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله كان طهورا لما أحبب من بقية»^(٥).

= ما أصاب من بدنه - أخرجه الترمذي - تنخير الحبر (ص ٧٦).

(١) حاشية ابن عديم ١/ ٧٠، ٧١، ٧٢. وبذائع الصنائع ١/ ٢٠. وحاشية المسوقي على شرح الكبير ١/ ١٠٣. وشرح الرقابي على مختصر خليل ١/ ٧٦. والتهذيب ١/ ٢٢. وقصير ومعرفة ١/ ٥٢. ومبایة المحتاج ١/ ٢٦٨.

(٢) حديث: «ولا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» أخرجه الترمذي ١/ ٣٧-٣٨ ط مصطفی آسبانی الحنفی، وبن ماجة ١/ ١١٠ ط حبیب النبی الحنفی. فإن الماسقط ابن حجر في تنخير الحبر ١/ ١٧٣ ط المطبعة العربية (بصحة ترجمه هذا الحديث. والطاهر أن جميع الأحاديث بخلافه قوة تدل على أن له أصلا. وأخرجه الحافظ ١/ ٢٦٦) ط دار الكتاب العربي. ولما: حديث صحيح الإسناد.

(٣) حديث: «تجاوز الله عن أمي الخطأ والسيئان وما استكرهوا عليه» أخرجه الحافظ ١/ ٢٦٨ ط دار الكتاب العربي. وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين.

= ١/ ٣٣٠-٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤

عن محمد وأمنه عن شهدك بالتوحيد، وشهد
لي بالبلاغ^(١).

ويكره عند الشافعية تعمد ترك التسمية،
ولكن لو تركها عمداً بجل ما دبحه ويؤكل،
لأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب جل
تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جُلًّا
لَكُمْ﴾^(٢) وهم لا يذكرونها (التسمية)، وأما قوله
تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ بِاسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ
وَأَنَّهُ لَفِي ضَلَالٍ عَظِيمٍ﴾^(٣) فالمراد ما ذكر عليه غير
اسم الله، أي ما دبح للأصنام، بدليل قوله
تعالى: ﴿وَمَا أَهْلُ الْبَيْتِ إِلَّا لِلَّهِ بِهِ﴾^(٤) وسياق الآية
ذاك عليه، فإنه قال: ﴿وَأَنَّهُ لَفِي ضَلَالٍ عَظِيمٍ﴾^(٥) والحالة
التي يكون فيها فسقاً هي الإلهال لغير الله
تعالى^(٦).

د - التسمية على الصيد :

٩ - ذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب التسمية
عند حصيد ما يؤكل لحمه، والمراد بها: ذكر الله
من حيث هو، لا خصوص (باسم الله)

سمى ونى، وإن تركها عمداً لم تصح طهارته،
لأنه لم يذكر اسم الله على طهارته، والآخرس
والمتعلل لسانه يشر بها^(٧).

ج - التسمية عند الذبح :

٨ - ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة في المشهور
عندهم إلى أن التسمية واجبة عند الذبح^(٨).
لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ بِاسْمِ اللَّهِ
عَلَيْهِ﴾^(٩) ولا تجب التسمية على ناس، ولا
آخرس، ولا مكتره، ويكفي من الآخرس أن
يؤمى إلى السماء، لأن إشارته تقوم مقام نطق
الناطق.

وذهب الشافعية، ومرواية عن أحمد إلى أن
التسمية سنة عند الذبح، وصيغتها أن يقول:
(باسم الله) عند الفصل، لأروى البيهقي في
صفة ذبح النبي ﷺ لأصحابه: ﴿ذَكَرَ النَّبِيُّ
ﷺ كَيْفَ يَكْبِشُونَ الْمَلَاحِينَ أَقْرَبِينَ عَظِيمِينَ
مُوجِبِينَ، فَأَصْبَحَ أَحَدُهُمَا فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ
وَالله أكبر، اللهم هذا عن محمد، ثم أصبح
الآخر فقال: بسم الله والله أكبر، اللهم هذا

(١) حديث. وأن النبي ﷺ أمر بكبش... أخرجه البيهقي
(٢٦٨/٩) نشر دار المعرفة. وأبو علي (٣٩٧/٢) طهارة
للصود للزناث. وقال المصنف في جميع الزواجد (٣٢/٤)
نشر مكتبة القدسي، والله أبو علي وإسناده حسن

(٢) سورة المائدة / ٥

(٣) سورة الأنعام / ١٦١

(٤) سورة المائدة / ٣

(٥) سورة الأنعام / ١٢١

(٦) نهاية المحتاج والشرح والحاشية ١١٢/٨

(٧) كشف القناع ٩١/٦

(٨) حاشية ابن علقمين ١٩٠/٥ - ١٩٢. وجواهر الإكنين

٢٦٢/٦. وشرح الزرقاني ٧٢/٩. وانفتح ٥١٠/٣.

والهي ٥٦٥/٨، ٥٨١/١، ٥٨٢/١، ٥٨٣/١

(٩) سورة الأنعام / ١٢١

ويزيد من التفصيل (ر: دباح).

وذهب الحنابلة إلى اشتراط السجدة في حل الصيد، عند إرسال الجوارح لمعلم، وهي: بسم الله، لأن إطلاق التسمية ينصرف إلى ذلك، ولو قال: باسم الله والله أكبر، فلا بأس لوروده، فإن ترك التسمية عمد، أو سهواً لم يبع على التحقير، (قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ ذكر اسم الله عليه ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْبَنِينَ﴾ وكون النبي ﷺ فيما رواه عدي بن حاتم: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَسَمَّيْتُ فَكُنْ، فَلْتَ: فَإِنْ أَسْذَمَعَهُ أَخْرَجَ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تَسْمُ عَلَى الْآخَرِ»^(١) والفرق بين الذبح والصيد في التسمية عند الحنابلة: أن الذبح وقع في محله، محازان بتسامح فيه بالنسبة لسميات التسمية، بخلاف الصيد، فلا يتسامح في سياتها فيه، ونقل عن الإمام أحمد: أنه إن نسي التسمية عند الصيد يباح ويؤكل، وعنه أيضاً: إن نسيها على السهم أبيع، وإن نسيها على الجارحة لم يبع.^(٢)

ويزيد من التفصيل (ر: صيد).

والأفضل باسم الله والله أكبر، ولا يزيد في بسملة الرحمن الرحيم ولا الصلاة على النبي ﷺ، بشرط عند الرمي أو الإرسال للمعلم، إذ ذكر وقدر، لأنه وقت الفعل من الرمي والمرسل، فتعد برعده. فإن تركها ناسياً أو محزناً بجل ويؤكل، وإن تركها عمداً مع القدرة عليها فلا. لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ لم يذكر اسم الله عليه^(٣) على محسن ولا تأكلوا ما تركت الشهادة عليه عمداً مع القدرة. يخالف ابن رشد من المالكية وقال: التسمية ليست شرط في صحة الذكاة، لأن معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ بذكر اسم الله عليه لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها، لأنها نسى.^(٤)

وذهب الشافعية إلى أن التسمية عند الصيد سنة، وسبغتها أن يقول عند الفعل: باسم الله والأكمل: بسم الله الرحمن الرحيم، ما رواه الشيخان في الذبح للأضحية، ونيس بها فيه غيره، ويكره تعدد ترك التسمية، فلو تركها - ولو عمداً - بجل أو ذكل للدليل المبين في التسمية عند الذبح.^(٥)

(١) سورة الأنعام / ١٦٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٠٠/٥، ٣٠١، وحاشية الدرراني على الشرح الكبير ١٠٢/١، ١٠٦، ١٠٧، وشرح ابن

الإكمال ٢١٢/١

(٣) نهاية المحتاج ١١٢/١، ١١٤، والهجري على شرح

الإكمال ٢٥٦/٤

(٤) حديث: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَلَمَّ وَسَبَّتْ» أخرجه
أبو حنيفة (الفتح ٦٠٩/٩) ط: السلفية ومسلم واللفظ له
١٥٢٩/٣ ط: عيسى (الجامع المحلى)

(٥) المغني ٥٣٩/٨، ٥٤٠، ٥٤١، والفتح ٥٤٤/٤، ٥٥٦.

هـ - التسمية عند الأكل :

واجبة وهي : باسم الله ، لا يقوم غيرها مقامها ، وقتها أوله ، وتسقط سهوا لحديث : **وَعْبَادُ اللَّهِ عَنْ أَمِيٍّ الْخَطَا وَالنَّسِيَانُ** (١) وإن ذكرها في أثناءه سمي وبس - وإن تركها عمدا حتى مسح بعض أعضائه ، لم يستأنف مافعله ، لم تصح طهارته ، لأنه لم يذكر اسم الله على طهارته (٢)

١٠ - ذهب الفقهاء إلى أن التسمية عند البدء في الأكل من السنن - وصيغتها : بسم الله ، وبسم الله الرحمن الرحيم ، فإن نسيها في أوله سمي في باقيه ، ويقول : باسم الله أوله وآخره لحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : **وَإِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ :** باسم الله أوله وآخره (٣)

ز - التسمية لكل أمر ذي مال :

١٢ - اتفق أكثر الفقهاء على أن التسمية مشروعة لكل أمر ذي مال ، عبادة أو غيرها ، فقال عند البدء في تلاوة القرآن الكريم والأدكار ، وركوب سعيقة ودابة ، ودخول المنزل ومسجد ، أو خروج منه ، وعند إفقاد مصباح أو إطفائه ، وقيل وطء مباح ، وصعود خطيب منبر ، ونوم ، والدخول في صلاة النفل ، وتغطية الإناء ، وفي أرائل الكتب ، وعند تغيبض ميت وحلده في قبره ، ووضع اليد على موضع ألم بالجسد ، وصيغتها (باسم الله) والأكمل (بسم الله الرحمن الرحيم) فإن نسي التسمية أو تركها عمدا فلا شيء ، وثاب إن فعل .

و - التسمية عند التيمم :

١١ - التسمية عند التيمم مشروعة : سنة عند الحنفية ، ومنفوية عند المالكية ، ومستحبة عند الشافعية . وصيغتها : بسم الله والأكمل عند الشافعية : بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن نسي التسمية في أول التيمم وذكرها في أثناءه أمي بها ، وإن تركها عمدا لا يبطل التيمم ، وإن فعلها بثاب (٤)

وذهب الحنابلة إلى أن التسمية عند التيمم

(١) حديث : **وَإِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ،** أخرجه أبو داود (١٠/٤٤) ط عزت مهدي دسلسي والترمذي (١٨٨/٤) ط مصطفى الباني . وقال هذا حديث حسن صحيح

الظر حاشية ابن عابد بن ٧٤/١ ، وشرح الزوافي ٧٢/١ ، وجامع الحفاج ١٦٨/١ ، والمغني ١١٤/٨

(٢) حاشية ابن عابد بن ٧٠/١ ، ٧٦ ، ١٤٤ ، وحاشية السوقر على الشرح الكبير ١/١٠٠ ، ١٠٣ ، وشرح الخروقي ٧٢/١ ، وشرح المباح بعنينا العلوي ١١/١

(١) حديث : **وَعْبَادُ اللَّهِ عَنْ أَمِيٍّ الْخَطَا وَالنَّسِيَانُ** ، أخرجه (ص ٢١)

(٢) كشف القناع ١٠١/١ ، ١٧٨

وفي «أخرى فهو أجزم»^(١) وما ورد عن رسول الله ﷺ: «صنع بذلك على الشيء تأم من جسده» وقل: باسم الله ثلاثا...^(٢) الحديث.

بشارة

التعريف:

١- البشارة - بكسر الباء - : ما يشربه الإنسان غيره من أمر، وبضم الباء: ما يعطاه البشير بالأمس، كالمعانة للمعامل، قال ابن الأثير: البشارة بالضم: ما يعطى البشير، وبكسر الباء: الاسم، سميت بذلك من البشور وهو المرور، لأنها تظهر طلاقة وجه الإنسان. وهم يتشارون بذلك الأمر أي: يشتر بعضهم بعضاً، والبشارة إذا أطلقت فهي للبشارة بالخبر، وبحوز استعمالها مفيدة في الشر، كقوله تعالى: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»^(١).

ولا يخرج استعمالها في اصطلاح الفقهاء عن ذلك^(٢)

وحديث: «أغلق بابك وذكر اسم الله، فإذا الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً، وأطمس مصباحك وذكر اسم الله، وغمر إمامك»^(٣).

وحديث: «إذا عثرت بك الدابة فلا تقبل. نعر الشيطان، فإنه يتعامل، حتى يصير مثل البيت، ويقول: بفوتي صرغته، ولكن قل: بسم الله الرحمن الرحيم، فإنه يتصاغر، حتى يصير مثل الذباب»^(٤).

(١) حديث: «قل لربي يا» أخرجه السيوطي في طبقات الشافعية (١/١ ط دار المعرفة) وعراه السيوطي في اختصار الصبر إلى عبدالقادر عريضي في الأربعين وصحة ونحوه القدير (١٣/٥ ط المكتبة التجارية).

(٢) حديث: وضع يدك... أخرجه مسلم (١/٢٨٨ ط محيي الدين).

(٣) حديث: «أغلق بابك وذكر اسم الله» أخرجه البخاري في صحيحه (الفتح ٨٨/١ ط السليبي) ومسلم (١٥٩١/٣ ط محيي الدين) وأحمد (٣/٣٩٩ ط المكتب الإسلامي) والبيهقي.

(٤) تفسير القرطبي (٩٢/١-٩٢-٩٨. وحاشية ابن عثيمين ٢٦/١، وحاشية اندلسي على الشرح الكبير ١٠٤/١، وشروح إمام قسار ٣/١، ونهاية المحتاج ١٦٨/١. ولهذه ٣٨/١).

رحمته ولا تغفل نعر الشيطان» أخرجه ترمذ في (١/٥ ط عرت مجاهد المدائني) وأحمد (٥/٥ ط المكتب الإسلامي) والحاكم (٢/٢٩٢ ط دار الكتاب الكائن العربي) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المخبر :

٢ - المخبر يكون من المخبر الأول ومن يليه ،
والبشارة لا تكون إلا من المخبر الأول .^(١)
والمخبر يكون بالصدق والكذب ساراً ، كان أو
غير سار . والبشارة تختص بالمخبر المصدق السار
غالباً .^(٢)

ب - المجعل :

٣ - المجعل لغة : اسم لما يجعله الإنسان لغيره
على شيء يعمل .

والمجعل اصطلاحاً : عرض معلوم ملتزم به
على عمل معين معلوم فيه كلفة .^(٣)

والبشارة يضم الياء . ما يعطاه أخصر بالأمر ،
وهي بهذا المعنى تشبه المجعل ، جاء في نهاية
الاحتجاج : لا بد من كون العمل في الجملة فيه
كلفة أو مؤنة ، كرد آبق ، أو إخبار به غرض
والمخبر صادق فيه .^(٤)

الحكم الإجمالي :

٤ - إخبار الناس بما يسرهم أمر مستحب ، لما ورد
في ذلك من الآيات القرآنية ، كقوله تعالى :

﴿وَنَشَرُّنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ هُمْ
جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ
ثَمَرَةٍ رُزِقُوا قَالُوا : هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوبَهُ
مِثْلَهَا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ﴾^(١) وما ورد كذلك من أحاديث ، منها
حديث كعب بن مالك رضي الله عنه المخرج في
التصحيحين في قصة توبته قال : «سمعتُ صوت
صالحٍ يقول بأعلى صوته : يا كعب بن مالك .
أبشر ، فذهب الناس يبشروننا ، وانطلقت أناهم
رسول الله ﷺ ، يتلفظي الناس فوجاً فوجاً
يبشرونني بالتوبة . ويقولون : تهنك توبة الله
تعالى عليك ، حتى دخلت المسجد ، فإذا
رسول الله ﷺ حوله الناس ، فقام طرفة بين
عينيه الله يهزول ، حتى صدقني ومثاني ، وكان
كعب لا ينسأني لطلحة ، قال كعب : فلما
سلمتُ على رسول الله ﷺ قال - وهو يرق
وجهه من السرور - : أبشر بخير يوم مر عليك
منذ ولدتك أمك .^(٢)

وفي قصة كعب أنه لما جاءه البشير بالتوبة ،
نزع له ثوبيه وكساهما إياه نظير بشرته .^(٣) ونقل
الآمي عن القاضي عياض أنه قال : وهذا يدل

(١) سورة الفرقان ٢٥ .

(٢) مفتوحات الربانية ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ ط المكتبة الإسلامية
وحديث كعب بن مالك أخرجه البخاري (الفصح

١/٨ - ١٦٣ - ١٦٤ ط المصنف) ومسلم (٤/ ٢٩٧ - ٢٩٨ -

ط المغني)

(١) تفسير الفخر الرازي ١١٦/٢ ط المكتبة البهية المصرية .

(٢) التهذيب ٩٨/٢ ط دار المعركة بيروت . والمصباح الثبر في
الثقة .

(٣) شرح المصباح ١٦٢/٢ ط المكتبة الإسلامية بالرياض

(٤) نهاية المحتاج ٢٩٩/٢ ط المكتبة الإسلامية بالرياض

وأورد الفقهاء أمثلة أخرى في مواضع متعددة.^(١)
ويدل على ذلك ما روي أنه عليه الصلاة
والسلام مرّ بامرئ مسعود وهو يقرأ القرآن، فقال
عليه الصلاة والسلام: «من أحب أن يقرأ القرآن
غفصاً طرباً كما نزل فليقرأ بقراءة ابن أم عبد،
فانتدبر إليه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما
بالبشارة، فسبق أبو بكر عمر، فكان ابن مسعود
يقول: شرني أبو بكر، وأخبرني عمر رضي الله
عنهم أجمعين.^(٢)
والبشارة منجبة كالحبة إذا قصد بها وجه الله
تعالى.^(٣)

مواطن البحث :

٥ - ورد في الكتاب الكريم ذكر البشارة، وورد
في السنة النبوية بيان بعض أحكام البشارة
وما يستحب فعله لمن يبشر بأمر، ويسرد عند
الغفصاء في الأيمان .
كما ورد في كتب الأداب الشرعية حكم
البشارة، وما يستحب فعله لمن يبشر بأمر.

على حوز البشارة والتهنئة بما يسر من أمور الدنيا
والآخرة، وإعطاء الحمل للبشر.^(٤)
وفي حديث كعب مشروعية الاستباق إلى
البشارة بالخبر.^(٥)
ويستحب لمن يبشر بخبر سار أن يحمّد الله
تعالى ويشفي عليه، لما روي في صحيح البخاري
عن عمرو بن ميمون، في مقتل عمرو بن الخطاب
رضي الله عنه، في حديث الشوري الطويل :
«أن عمر رضي الله عنه أرسل ابنه عبدالله إلى
عائشة رضي الله عنها يستأذنها أن يدفن مع
صديقه، فلم أقبل عبدالله، قال عمر :
«ما حديث؟ قال : الذي أحب بالأمير المؤمنين،
أذنت. فقال : الحمد لله ما كان شيء أهم إليّ
من ذلك.^(٦)

وأجمع العلماء على أن البشارة تتحقق من
الشخص الأول منفرداً أو مع غيره، فإذا قال رجل :
«من يبشرني من عبيدي بكذا فهو حراً، مبشره
واحد من عبيده فأكثر، فإن أولهم يكون حراً.^(٧)

(١) حاشية ابن عسّامين ١١٣/٣، ١١٣ ط بيروت، والمطبوع
٩٨/٩ ط دار المعرفة - بيروت، وكشاف القناع ٣١١/٣ ط
مكتبة النصار الحديثة دار الباش.

(٢) حاشية ابن عسّامين ١١٣/٣ ط بيروت
وحديث «من أحب أن يقرأ القرآن غفصاً طرباً...»
لعمري أحمد (٧/٦) ط البنية، والحاكم (٣/٣١٨) ط
دار المعارف المشيخة، ومجموعه ووقف الآلعي

(٣) كشاف القناع ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ط مكتبة النصار الحديثة
بالباب.

(٤) صحيح مسلم مع شرح الأبي ١٧٤/٧ ط مطبعة السعادة
بمصر.

(٥) فتح ثاري ١٢١/٨ ط تستيف
(٦) فتوحات طريانة ١٦٦/١ ط المكتبة الإسلامية

وحديث عمرو بن ميمون في قصة مقتل عمرو بن
الخطاب أخرجه البخاري (الفتح ١٦/٧) ط البنية

(٧) تفسير القرطبي في قوله تعالى : «ويبشر الذين آمنوا»
٢٣٨/١ ط دار الكتب المصرية ١٣٥٤ هـ، وتفسير الصخر
الروزي ١٢٦/٢ ط المكتبة البنية المصرية.

الحكم الإجمالي :

٤ - الأصل في ماء فم الإنسان طهوريته ما لم ينجسه نجس. ^(١)

وللبصاق أحكام تتعلق به . فهو حرام في المسجد ومكره على حيضته. ^(٢)

فإذا بصق المصل في المسجد كان عليه أن يدهنه ، إذ البصق فيه خطيئة ، وكفاريتها دفنه . كما جاء في الحديث «البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها» ^(٣) .

والمشهور في ذلك أن يدهنه في تراب المسجد ورمث ، فإن كان له تراب أو رمل ونحوهما . فإن لم يكن أحدهم يعود أو عرقه أو نحوهما أو يدهه وأخرجه منه ^(٤) .

كما لا يمسك على حيضته ، ولا بين يديه على الحصى ، ولا فوق البواري (أي الحصى) ولا تحتها . ولكن يأخذ بطرف ثوب ويحك بعضه ببعض ، ولا تطل به الصلاة إلا أن يتساولي ويكثر . وإن كان قد بصق في تراب المسجد فعليه أن يدهنه . فإن اضطر إلى ذلك ، كان

بصاق

التعريف :

١ - البصاق : ماء الفم إذا خرج منه . يقال : بصق ببصق بصاقا . ويقال فيه أيضا : البزاق ، والبزاق ^(١) وهو من الإبدال .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النفل :

٢ - النفل لغة : البصق . يقال : نفل بنفل ونفل نفلا : بصق .

والنفل بالعم : نفخ معه شيء من الرين فإذا كان نفخا لا رين فهو النفث . والنفل شيء بالبزاق ، وهو أقل منه . أوله البزق ، ثم النفل ، ثم النفخ ^(٢) .

ب - اللعاب :

٣ - اللعاب : الريق الذي يسيل من الفم ^(٣) .

(١) حاشية ابن عابدس ١/ ٩٣ .

(٢) الأشاء والظواهر لأمر نجم ٣٧٠ . وإعلام الساجد بإحكام

المساجد ص ٨ - ٣ .

(٣) حديث «البصاق في المسجد خطيئة» أخرجه البخاري (١/ ٥١١) . فتح ط الطائفة : ومسلم (١/ ٣١٠ - ط الحلبي) .

(٤) المجموع شرح المهذب ١/ ١٠٩ ، وإعلام الساجد بإحكام

المساجد ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(١) نساء العرب ، وترتيب القاموس المحيط ، والمصباح المنير ومختار الصحاح مادة «بصق» و«بزق» .

(٢) لسان العرب مادة «نفث» ، وصحيح مسلم ٣/ ٦٢٢ ، والمجموع شرح المهذب ١/ ٢٩ - ٢٠ .

(٣) «مصحح» ، ومختار الصحاح ، وترتيب القاموس المحيط ، والمصباح المنير . ولسان العرب مادة «لعاب» .

ومن أحكامه بالنسبة للصائم: أن من ابتلع ريق نفسه، وهو في فيه قبل خروجه منه، فإنه لا يفطر، حتى لو جمعه في الفم وابتلعه.^(١) وإن صار خارج فيه وانفصل عنه، وأعادته إليه بعد انفصاله وابتلعه، فقد صومه. كما لو ابتلع بزاق غيره.^(٢)

ومن ترطبت شفتاه لمصابه عند الكلام أو القراءة أو غير ذلك، فابتلعه لا يفد صومه للضرورة.^(٣) ولو بقي بدل في فمه بعد انفضاضه فابتلعه مع البزاق لم يفطره.^(٤) وتربط خيطا خيطا بريقه ثم رده إلى فيه على عادتهم حال الغسل، فإن لم تكن على الخيط طوية تنفصل ثم يعضر بابتلاع ريقه، بخلاف ما إذا كانت تنفصل.^(٥)

الإلقاء فوق الحصى أهون من الإلقاء تحته. لأن السراي ليست بمسجد حقيق، وما غنتها مسجد حقيق. وإن لم يكن فيه البوارى يدفنه في التراب، ولا يتركه على وجه الأرض.^(٦) وإن كان في غير المسجد لم يصب ثلثاه وجهه، ولا عن يمينه، بل يصب تحت قدمه اليسرى، أو عن يساره.^(٧)

ومن رأى من يصب في المسجد لزمه الإنكار عليه ومنعه منه إن قدر. ومن رأى بصاقاً ونحوه في المسجد فأنسأ أن يزيله بدفنه أو إخراجه، ويستحب له تعذيب محله.

وأما ما يفعله كثير من الناس إذا مضى أو رأى بصاقاً ذلك بأفضل مداسه الذي داس به النجاسة وأذا قذر قحرم، لأنه تنجيس للمسجد وتقديره.

وعلى من رآه يفعل ذلك الإنكار عليه بشرطه.^(٨)

ولا يسوغ مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق. ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك.^(٩)

(١) شرح الزمخشري على مختصر خليل ٢/ ٢٠٥، وحاشية الدمشقي على التلخيص الكبير ١/ ٥٢٥، والفواكه النوراني ١/ ٣٥٩، والفتاوى الهندية ١/ ٢٠٣.
(٢) الفتاوى الهندية ١/ ٢٠٣.

(٣) الفتاوى الهندية ١/ ٢٠٢، ورد المحتار على الدر المختار ٢/ ١٠١ ط دار إحياء التراث العربي.
(٤) الفتاوى الهندية ١/ ٢٠٣، ورد المحتار على الدر المختار ٢/ ١٠١ ط دار إحياء التراث العربي.

(٥) الفتاوى الهندية ١/ ٢٠٣، ورد المحتار على الدر المختار وحاشية ابن علقمة ٢/ ١٠١، ط دار إحياء التراث العربي. والشمس ١/ ٣١٨، وفلوسفي وعبرة ٢/ ٥٧.

(٦) الفتاوى الهندية ١/ ١١٠، ويدائع الصلوات ١/ ٢١٦.
(٧) الفلي لأبي قداسة ٢/ ٢١٣ ط الميراث، خديلة، وقبري ومخير، ١/ ١٩١، والنصوص شرح المنهاج ١/ ١٠٠.
(٨) المجموع شرح المنهاج ١/ ١٠١، وعلام الساجد باستكام المسجد ص ٣٠٨.

(٩) حاشية الباني على شرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٩٢.

وكذلك تحب الدبة في إذهاب البصر خطاً،
وتكون على المناقلة.
ينفصل ذلك في الجنائيات ^(١).

توجه البصر في الصلاة :

٣ - أجمع العلماء على استحباب الخشوع
والخصوع ونفض البصر عما يلهي ، وكراهة
الانكضات ورفع البصر إلى السماء ، وأنه يستحب
للمصلي النظر إلى موضع سجوده إذا كان قائماً ،
ويستحب نضرة في ركوعه إلى قدميه . وفي حال
سجوده إلى أربعة أضعافه ، وفي حال التشهد إلى
حجراه .

أما في صلاة الخوف - إذا كان العدو أمامه -
فيوجه نظره إلى جهته ، وهذا قول الحنفية ، وهو
رواية عند الخابلة ، وفي قول للشافعية أنه
يسن .

والآخر عندهم ، وعند الخابلة : النظر إلى
موضع سجوده في جميع صلاته ^(٢) الحديث رواه
البخاري عن أنس أن النبي ﷺ قال : « ما بأت
أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ،

(١) حاشية ابن عابد بن ٢٥٤/٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، وحاشية
العمدوني على المشرح للكبير ٢٥٣/١ ، وسأله المحتاج
٢٧٢/٧ ، وكذلك القناع ٥٤٩/٥ ط مكتبة العصر الحديثة
بقرطاج ، والمغني ٧٦٥/٧ ط مكتبة قرطاج .

(٢) حاشية ابن عابد بن ٢٢١/١ ط بيروت ، والمغني ٨/٢ ،
٩ ، ١١ ط مكتبة العصر بقرطاج ، والمجموع شرح المنهاج
٢٤٩/٣ ط الفجالة بصر .

بصر

التعريف :

١ - البصر : هو القوة التي أودعها الله في العين ،
تدرك بها الأجواء والألوان والأشكال .
يقال : أبصرته برؤية العين إبعاراً ،
وبعُرت بالشيء بالضم (والكسر لغة) بعُرتا
بفتحين : رأيته ^(١) .

ويطلق مجازاً على : الإدراك للمعنويات ، كما
يطلق على العين نفسها ، لأنها محل الإبصار .
والبصر : ضد العمى ^(٢) .

الحكم الإجمالي :

الجنابة على البصر :

٢ - اتفق فقهاء المذاهب على وجوب الفصاض
من الجنابة عمداً على البصر ، إذا أدت جنابته
إلى إذهاب البصر - وذلك بإذهاب بصر الجنابي
إن أمكن بواسطة ما يرى أهل الخبرة - فإن لم
يمكن الفصاض ، وجبت الدبة اتفاقاً في مال
الجنابي .

(١) لسفان العرب ، والمصباح للقرطبي : وبصره .

(٢) التمرينات للجزولي ينصرف .

بصر ٤ - ٦ ، بضاعة ، بضع

أبصارهم ﴿١﴾ .

وانظر للتفصيل مع طبع (نظر . عودة).

مواطن البحث :

٦ - للبصر أحكام في مواطن متعددة ، تتعلق بأحاطة عليه ، والديه فيه ، واشراطه في الشاهد ، وشهادة لأشياء وتحمله وأدائه ، واشراطه واستدائه بمن يتولى القضاء ، وفقد حكمه فاضطر العمى عليه ، وتوجيه البصر في الصلاة ، ورفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة . وما يجوز النظر إليه متى أراد خطبتها ، وعرض البصر على حرمه الله .

وفصل الفقهاء أحكام ذلك في مباحث (إحتابات ، والديات ، والشهادة ، والقضاء ، والصلاة ، والكناح) على النحو المبين في الحكم الإجمالي رمواطة .

بضاعة

انظر : إضاع .

بُضْع

انظر : هرج .

فَأَشْنَدُ قَوْلَهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : لَيَبْتَغِيَنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ تَنْخَطِمَنَّ أَبْصَارُهُمْ . ﴿١﴾

وقال المالكية : إن كان رفع البصر إلى السماء للموعظة ، واعتبار بآيات السماء فلا يكره . ﴿٢﴾ ويكره أيضا في الصلاة تنمض العبير إلا حاجة ، ولا يعلم في ذلك خلاف .

حكم رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة :

٤ - نص الشافعية على أن الأول في الدعاء خروج الصلاة ورفع البصر إلى السماء ، وقال الغزالي منهم : لا يروج الدعاء بعصر إليها . ﴿٣﴾ غرض البصر عن المحرم .

٥ - أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين والمؤمنات بأن يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ عما حرمه عليهم ، دون ما أباح لهم رؤيته . وإذا تفق أن وقع البصر على محرم من غير قصد ، فليصرف البصر عنه سريعا . لأن البصر هو الباب الأول إلى الغلب ورتده ، ويغضه واجب عن جميع الحرمات وكل ما يخشى منه الفتنة . لقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ، وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ

(١) حديث رواه أبو داود وصححه الألباني . أخرجه

البخاري (الصح ٢ / ٢٢٢ ط ١ نسخة)

(٢) الدررني ١ / ٢٥٤

(٣) بداية المحتاج ٦ / ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢ / ٥٥

(١) سورة شور ٢٩ ، ٣٠ وانظر القرطبي ١٢ / ٣٦٧

يَحْتِجُ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ التَّحَرُّقَ^(١) وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ
تَنَهَّى قَالَ: «إِنِّي لَأَمُتُ الرَّجُلَ هَارِغًا لَيْسَ فِي شَيْءٍ
مَنْ غَفَلَ ذَنْبًا وَلَا آخِرَهُ»^(٢) وَفِي الشَّعْبِ
لِلْيَهْفِيِّ عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَتَلَ: مَا شَرُّ
شَيْءٍ فِي الْعَالَمِ؟ قَالُوا: الْبَطَالَةُ.

والبطالة نهونا وكسلا مع عدم الحاجة
للكسب مكرجة أصبا، وتزوي مصححها.

أما البطالة نعدو - كرمانة وعجز لعامة - فلا
إثم فيها ولا كراهة، فعليه تعالى: ﴿لَا تَكَاَفُ
اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْخًا﴾^(٣).

التوكل لا يدعو إلى البطالة:

٣ - التوكل لا يدعو إلى البطالة، وإنها هي
واحدة، ولكن يجب معه الأخذ بالأسباب.

ويروى أن أعرابيا سأل رسول الله ﷺ فقال:
يا رسول الله: أرسل ما فتى وأتوكل؟ فقال ﷺ:
«اعْبُدْنَهَا وَتَوَكَّلْ»^(٤) وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:

بطالة

التعريف:

١ - البطالة لغة: لتعطل عن العمل. يقال:
يطل العامل، أو الأجير عن العمل فهو بطال
يَبُطُّ البطالة (يفتح الباب) وحكى بعض شارحي
تعلقات البطالة (بالكس) وقال: هو أفصح،
ويقال: يطل الأجير من العمل، يطل عطالة
وعطالة: تعطل فهو بطال^(٥).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللغوي.

حكمها التكليفي:

٢ - يختلف حكم البطالة تبعاً للأحوال التي
تكون فيها كالآتي:

البطالة حتى لو كانت للتفرغ للمعاشرة، مع
لقدرة على العمل، والحاجة إلى الكسب لقونه
وقبوت من يعوله تكون حراماً، بخلافه إذاً الله يكره
الرجل البطال^(٦)، وعن ابن عمر قال: «يُرَى اللَّهُ

(١) المصباح المتبرر لسان العرب ومعرفته الزاوية الأصمعيان
مادة ويطل.

(٢) حديث: «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ الرَّجُلَ الْبَطَالَ». قال الزركشي لم
أجد، ولكنه في اللام. (كشف الغمة للمصنف ٢٩١/١)
ط مؤيد الرسالة.

(١) حديث: «إِنَّ اللَّهَ يَكْرَهُ الْعَبْدَ الْمُسَوِّدَ» (رواه
الهيثمي في التلخيص وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط
وبه حاكم بن عبد الله ومروان بن محمد (مجموع الرواة ٢٧/١)
ط القدسي.

(٢) الرازي في مسنده، إلى لكره الرجل البطال. (رواه
الهيثمي في التلخيص وقال: رواه الطبراني في الكبير، وبه
رواه لرس، وفي رواية ثقات، مجمع الرواة ٢٧/١ - ٢٨ - ط
القدسي.

(٣) سورة الفجر ٢٨٦/١

(٤) حديث: «اعْبُدْنَهَا وَتَوَكَّلْ» أخرجه الرازي (٢٦٨/٤) - ط
الهيثمي في حديث آخر، وابن حبان (مؤيد الرسالة).

وإن الله يحب المؤمن المحترف، (١)

ومر عمر رضي الله عنه بقوم فقال: «ما أنتم؟ قالوا متوكلون. قال: لا بل أنتم متأكلون، إنما المتوكل من ألقى حبه في الأرض، وتوكل على ربه». فليس في طلب المعاش والمضي في الأسباب على تدبير الله ترك الضوابط، والتوكل إنما هو بالقلب، وترك التوكل يكون إذا غفل عن الله، واعتمد على الأسباب ونسي مهيها، وكان عمر رضي الله عنه إذا نظر إلى ذي سبيل سأل: أله جرفة؟ فإن قيل: لا، سقط من عينه. (٢)

العبادة ليست مسوغا للبطالة:

٤ - يرى الفقهاء: أن العبادة ليست مسوغا للبطالة، وأن الإسلام لا يفر البطالة من أجل الانقطاع للعبادة، لأن في هذا تعطيلاً للعالم الذي أمر الله عباده بالسعي فيها، فإن تعالى ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقكم﴾ (٣) وقال

* من ٢٣٣ - ط (صليحة) من حديث عمرو بن أمية وقد أنكره: إسناده جيد. فقه القدير (١/ ٨٠٩) - ط مكتبة التجارية

(١) الحديث سبق ترجمته (ج: ٢)

(٢) فقه القدير ٢/ ٢٩٠ - ٢٩١ برقم ١٨٧٢ - والمحقق: التكتف في طلب المعاش بنحو صناعة الزرعة أو التجارة، ولا لا يبالى المتوكل

(٣) سورة الملك: ٦٥

جل شانه ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تودوا للصلاة من يوم الجمعة فامشوا إلى ذكر الله وقرأوا آية﴾ واعتقها بقوله ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ (٤) وورد أن النبي ﷺ مر على شخص، قالوا: عت أنه كان يقوم الليل ويصوم النهار، وهو متقطع للعبادة انقطاعاً كلياً، فسأل رسول الله ﷺ عن يعموله؟ فقالوا: كلنا. فقال: عليه الصلاة والسلام وكلكم أفضل منه. (٥)

أثر البطالة في طلب المتعطل نفقة له:

٥ - أجمع الفقهاء على أن نفقة الابن المتعطل عن العمل - مع قنوته على الكسب - لا تجب على أبيه، لأن من شروط وجوبها: أن يكون عاجزاً عن الكسب، والعاجز عن الكسب هو من لا يمكنه اكتساب معيشته بالوسائل المشروعة المتاحة، والفاقر غني بقنوته، ويستطيع أن يتكسب بما يتفق على نفسه، ولا يكون في حالة ضرورة يتعرض فيها للهلاك. (٦)

(١) سورة الجمعة: ١٠٧

(٢) حديث: وكلكم أفضل منه. - أخرجه ابن قتيبة في حيون الأجر ١٦/ ٦٦ - ط (طبعة دار الكتب المصرية) من حديث مسلم بن يسار وإسناده ضعيف لإرساله.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢/ ٦٧٠ وبيدها ط (دار إحياء التراث العربي بيروت، وحاشية الدسوقي على الفتح الكبير ١٨/ ٢ - ٥٢٤ ط عيسى الحلبي بمصر، وبهاية المنهاج ٢٠٩/ ٢٠٩ ط المكتبة الإسلامية، وكتشاف المنهاج ٤٧٦/ ٥ - ٤٨١ ط مكتبة العصر الحديث.

أثر البطانة في استحقاق الزكاة:

٦ - إن المصادر على النكس مكلف بالعمل
ليكفي نفسه بنفسه، أما العاجز عن النكس
لضعف ذاتي، كالصغير والأنثى والعتة
والشيوخ والمرض إذا لم يكن عنده مال
موروث يسد حاجته، كان في كفالة أسرته
الموسرين، وإذا لم يوجد له شخص يكفله بها
بحاجته فقد حل له الأخذ من الزكاة، ولا حرج
عليه في دين الله. ^(١)

وتفصيله في مصطلح: (زكاة).

رعاية الدولة والمجتمع للمتطلين بعدم وجود
عمل:

٧ - صرح الفقهاء بأن على الدولة القيام بشئون
فقراء المسلمين من العجزة والفقراء والمساكين
الفقراء الذين ليس لهم ما ينقذ عليهم مه ولا
أقارب تلزمهم نفقتهم، فيحصل بيت المال
نفقاتهم وكسوتهم، وما يصلحهم من دواء وأجرة
علاج وتجهيز ميت ونحوها. ^(٢) وتلغفصيل (ز)
بيت المال.



بطانة

التعريف:

١ - البطانة: بطانة الشوب، وهي: ما يجعل وقاء
له من الداخل، وهي خلاف الظهارة. وبطانة
الرجل: خاصته، وأبطنت الرجل: جعلته من
أخصائه، وفي الحديث: وما بعث الله من نبي
ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانتان:
بطانة تلمه بالمعروف وتحمسه عليه، وبطانة تلمه
بالشر وتحمسه عليه، فالمعصوم من عصية الله
تعالى. ^(١)

وهو مصدر سمي به الواحد والجمع.

والبطانة اصطلاحاً: خاصة الرجل المقيمون
الذين يعرض إليهم بأسراره. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الحاشية:

٢ - الحاشية: هي واحدة حواشي الشوب.

(١) حديث: وسعد الله من مني ولا استخف من خبيته
... وأخرجه البخاري (الفتح ١٦٣/١٨٩ - ط السليمانية).
(٢) ترجمت للمعنى مادة «بطن».

(١) الصمدية ٤٨/٢، والخمسة ٢٦٥/٢، والمجمع

١٩٢/٢، والمغني ٥٢٥/٢، والأموال لأبي حنيفة ٥٠٦

(٢) الشفيع ٢٩٢/٢، و١٢٥/٢، و٢١١/٢، و١٦٥

والفتح ٣٠٣/٢، وكشف القناع ٢٢٤/١

وأطلق على صغار الإناء . وعلى ما يكتب على
جواب صفحات الكتاب .

وفي الاصطلاح : أهل الرجل من غير أصوله
وفروعه أي إخوة والأعمام ^(١)

ب - أهل الشورى

٣ - الشورى . اسم مصدر من الشاور . وقيل
الشورى : هم أهل الرأي الذين يقدمون
الشورة لمن يشيرونهم . وقد يكونون من بطة
الرجل أو غيرهم من ذوي الرأي ^(٢)

ما يتعلق بالبطانة من أحكام :

أولاً - البطانة بمعنى خاصة الرجل

التخذ البطانة الصالحة .

٤ - لما كانت الشورى من قواعد الشريعة . ومن
واجب الحكم في الإسلام . وأن العدة حربية بأمر
إمام أو من ينوب عنه . فإنه يجب على ولاية
شامس أن يتخذ بطة صالحة . من أهل
المعروف والأمانة . ومن يحسن الله .

قال ابن خلدون : إذا باجده على أولاد
من بيرة العلماء فيس لا يعملون . وما شكل
عليهم من أمور الدين . ومشاوره وجوه الحسنى
في بعض بالحرب . ومشاوره وجه الدين في
بعض المصالح . ومشاوره وجه اكتساب
الخير . العمل على يفعلون مصالح البلاد

١ : الصحيح

٢ : الفرنسي ٢٤٩/٢

وعلمائها ^(١)

وجاء في كتاب الأحكام السلطانية
للإمام في معرض عن واجب ابن الإمام :
استكفاء الأئمة . وتقليد النسخاء فيما يفيضه
إليهم من الأعيان . ويكلم إليهم من الأوامر .
تكون الأعيان بالكفاءة مصروفة . والأموال
بالأمانة محبوبة ^(٢)

وفي الأثر الصحيح : إذا أراد الله بالأمر
شيئاً جعل له وزيراً صدقاً . إن سبي ذكرك . وإن
ذكرك أحسنه . وإن أراة غير ذلك جعل له وزير
شديد . إن سبي لم يذكرك . وإن ذكر لم يرفعك ^(٣)

وعن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ
أنه قال : سأعت الله من سبي ولا استخلف
من خلفه إلا قامت به بستان : بطة نأمره
بالخير ونحفظه عليه . بطة نأمره بالشر ونحفظه
عليه . والصوره من عصمه الله تعالى ^(٤)

التخذ بطة من دون المؤمنين

٥ - لا خلاف بين علماء الإسلام في أنه لا يجوز
لأولياء أمور المسلمين أن يتخذوا بطة من الكفار

(١) مصر لغوي ١٩ - ٢٥ - ٢٥١

(٢) الأحكام السلطانية للإمام ١٢ - ١٣

(٣) حديث إذا أراد الله بالأمر شيئاً

(٤) ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥

بطانة السوء.

وقال ابن أبي حاتم: قبل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن هنا غلاماً من أهل الحيرة حافظاً كتاباً، فلو اتخذته كتاباً؟ قال: اتخذت إذن بطانة من دون المؤمنين^(١). قال ابن كثير: في الأرمع هذه الآية دليل على أنه لا يجوز استعمال أهل الذمة في الكتابة، التي فيها استطالة على المسلمين، وإطلاع على دخال أمورهم التي يحشى أن يفشوها إلى الأعداء من أهل الحرب^(٢). وقال السيوطي نقلاً عن الكتاب الهرامى: في قوله تعالى: ﴿لَا تُنْجِلُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ﴾ فيه دلالة على أنه لا يجوز الاستعانة بأهل الذمة في شيء من أمر المسلمين^(٣).

وقال القرطبي في تفسير هذه الآية: أكد الله سبحانه وتعالى الزجر عن الركون إلى الكفار وهو متصل بإسبق من قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا فِرْقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرْذِبْكُمْ بِعدايبائكم كافرين﴾^(٤) ونهى المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار وأهل الأهواء دخلاء وولجاء، يفاضونهم في الآراء، ويستندون إليهم أمورهم. ثم بين الله المعنى الذي من

والمنافقين، يطلعونهم على سرائرهم، وما يصررونه لأعدائهم، ويستشيرونهم في الأمور، لأن هذا من شأنه أن يضر مصلحة المسلمين، ويعرض أمنهم للخطر، وقد ورد التنزيل بتحذير المؤمنين من موالاتهم غيرهم ممن يخافونهم في العقيدة والدين، وقال عز من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُجِدُوا بَطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ لَا يَأْلُوكُمْ خَبَالًا، وَقَدْ مَاتَ قَدْ نَذَرْتُ الْبَغْيَاءَ مِنْ أَقْوَامِهِمْ وَمَا تُعْطِي سُلُوكَهُمْ أَكْبَرُ، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٥).

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُجِدُوا غَدُوِي وَعَدُوَكُمْ أَوْلِيَاءَ تَلْقَوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُؤَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ تَخْرُجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي، تُسَبِّحُونَ إِلَيْهِم بِالْمُؤَدَّةِ وَأَنَا أَهْلُكُمْ بِمَا أَخْلَيْتُمْ وَمَا أَعْلَيْتُمْ زَمَنُ يَفْعَلْهُ بَنُكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^(٦).

ونهى الله نيارك وتعالى عباده المؤمنين عن اتخاذ بطانة من دون المؤمنين، يطلعونهم على سرائرهم، ويكشفون لهم عورات المسلمين. بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُجِدُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧) وفي معنى ذلك آيات كثيرة. وقد تقدم الحديث في شأن

(١) إشر عمر بن الخطاب... أخرجه ابن أبي حاتم عمري.
تفسير ابن كثير (٢/ ١٠٦ - ١٠٧ ط دار الأندلس).

(٢) تفسير ابن كثير (٦/ ٢١٣).

(٣) الإكمال للسيوطي ص: ٥٦.

(٤) سورة قذ عمران / ٦٠٠.

(٥) سورة قذ عمران / ١١٨.

(٦) سورة الشعرة / ١.

(٧) سورة النساء / ١٤١.

حكم ليس الرجل ثوبا ببطانته من حرير: ٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يحرم على الرجل ليس ثوب ببطانته من حرير، لحديث عمر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الحرير، فإنه من لَبَسَ في الدنيا لم يَلْبَسْهُ في الآخرة»^(١).

وفي كشف الفتناء، بعد بيان تحريم الحرير على الرجال والاستدلال بالحديث، قال: ولو كان الحرير بطنانة، لعدم الخبر، لكن قيد المالكية حرمة البطن بالحرير بها إذا كان كثيرا، كما قال القاضي أبو الوليد.

وهو مكروه عند الخنبة كما جاء في ابن عابدين نقلا عن الهندي، وقال في تعليقه: لأن البطانة مقصودة^(٢)، والكراهة حيث أطلقت عند الخنبة فهي لكراهة التحريم. وتفصيله في مصطلح (حرير).



(١) الحديث: «لَا تَلْبَسُوا الحرير...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٤/١٠ - ط السلفية) ومسلم (١٦٢/٣ - ط المحلى).
(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٤/٥، والخطاب ٥٠٥/١، والجموع ٢٣٨/٤، وكشف الفتناء ٢٨١/١.

أجله عن عن المواصلة فقال: «لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَيْلًا» يعني لا يتركوا الجهد في إفسادكم، أي أنهم وإن لم يقاتلوكم فإنهم لا يتركوا الجهد في المكر والخديعة^(١).

وروي أن أبا موسى الأنصري استكتب نعبا، فعنفه عمر رضي الله عنها وتلا عليه هذه الآية. وعن عمر رضي الله عنه أنه قال أيضا: لا تستعملوا أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشاء، واستعينوا على أموركم وعلى دينكم بالقرين يخشون الله تعالى.

ثانيا: البطانة في الثوب:

الصلاة على ثوب ببطانته نجسة:

٩ - ذهب المالكية والشافعية وأبو حنيفة والحنابلة وعحمد بن الحسن إلى أنه تصح الصلاة على بساط ظاهره طاهر، وبطانته نجس. لأنه ليس حاملا ولا لا بساء، ولا مباشر الفرجة، فأشبهه عائص على على بساط طرفه نجس، أو مفروش على نجس.

وذهب أبو يوسف من الخنفة إلى أنه لا يصح الصلاة عليه، نظرا لاتحاد المحل، فاستوى ظاهره وباطنه^(٢).

(١) تفسير القرطبي ١٧٨/٤ - ١٧٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١ - ٢٢١، وسراي الصلاح بحاشية الفضلاني ١٢٩، ومنهي المصلح ١٩٠/١، والمضي لأثر فتاوى ٥٧/٢، وشرح الزرقاني ٩/١.

لأن آثارها لا ترتب عليها^(١).

وتعريف البطلان عند غير الحنفية هو تعريف الفساد بعينه، وهو: أن تقع المعاملة على وجه غير مشروع بأصله أو بوضعه أو بهما.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفساد :

٢ - الفساد: مرادف للبطلان عند الجمهور (الماتكية والشافعية والحنابلة) فكل من الباطل والفساد يطلق على الفعل الذي يخالف وقوعه الشرع. ولا ترتب عليه الآثار، ولا يقطع القضاء في العبادات.

وهذا في الجملة، ففي بعض أبواب الفقه يأتي التمييز بين البطلان والفساد، كالخج والعريفة والكتابة والخلع،^(٢) وسياهم بيان ذلك.

أما عند الحنفية، فالفساد يميز البطلان بالنسبة للمعاملات، فالبطلان عندهم: مخالفة الفعل للشرع لخلل في ركن من أركانه أو شرط

بطلان

التعريف :

١ - البطلان ثمة: انضياع والحسار، أو سقوط الحكم. يقال: بطل الشيء يبطل بطلا وبطلانا بمعنى: ذهب ضياعا وحساراً، أو سقط حكمه، ومن معانيه: الحيوط.^(١)

وهو في الاصطلاح يختلف تبعاً للعبادات والمعاملات.

ففي العبادات البطلان: عدم اعتبار العيادة حتى كأنها لم تكن. كما لو صلى بغير وضوء.^(٢)

والبطلان في المعاملات يختلف فيها تعريف الحنفية عن غيرهم، فهو عند الحنفية: أن تقع على وجه غير مشروع بأصله ولا بوضعه، ويشأ عن البطلان تخالف الأحكام كلها عن

التصرفات، وخروجها عن كونها أملاً مفيدة لتلك الأحكام التي ترتب عليها، فبطلان المعاملة لا يوصل إلى المقصود الدنيوي أصلاً،

(١) لسك العرب والمصباح المتبر ما (بطل)، وانطويح على التوضيح ٢١٥/١.

(٢) مع الخواص ١٠٥/١، ومستدر العلية دار ٢٥١، وكشف الأسرار ٢٥٨/١.

(١) كشف الأسرار ٢٥٨/١، ٢٥٩، وتخصير للمعزال ٣٥/١، والآشوي على الشافعي ٥٨/١، وليدخشي ٥٧/١، والفويح على الشافعي ١٢٣/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١١٨/١، ودرر الحكم الكتب الأول من ٩١ مادة. ١١٠، وحاشية ابن عابدين ٩٧/٢، ومع الخليل ١٢/٥٥٠، ومع المجموع ١٠٥/١.

(٢) مع المجموع ١٠٥/١، والشوري في القواعد الفزركشي ٧/٢، وتنبية النيوطي ٣١٢، وانقواعد الفقهاء الأصولية من ١١٠.

من شرائط انعقاده . على وجه مشروع ، يظهر أثره في تمتعها .

أما الفساد فهو: مخالفة الفعل لنشرع في شرط من شروط صحته ، ولو مع موافقة الشرع في أركانه وشرائط انعقاده .^(١)

ب - الصحة :

٣ - الصحة في اللغة . بمعنى : السلامة فالصحيح ضد المريض .

وفي الاصطلاح : وقوع الفعل موافقاً للنشرع باستتباع الأركان والشروط . وأثره في المعاملات : ترتب ثمرة التصرف المطلوبة منه عليه ، كحل الانتفاع في البيع ، والاستمتاع في النكاح .

وأثره في العبادات هو سقوط القضاء بفعل العباد .^(٢)

ج - الانعقاد :

٤ - الانعقاد : يشمل الصحة ، ويشمل الفساد عند الحثية ، فهو ارتباط أجزاء التصرف شرعاً . أو هو : تعلق كل من الإيجاب والقبول بالآخر

(١) التلويح على التوضيح ١٣٢/٢ ، ودرر الأحكام ٩٤/١ ، ١٠٨ ، والأحكام للأمامي ٦٧/١ - ٦٨ ، وكشف الأسرار ٢٥٩/١ ، والمبدئي ٥٧/١ - ٥٨ ، وجع الجوامع ١٠٠ - ١٠١/١

(٢) التلويح على التوضيح ٩٣/١ ، ٢١٩ ، ١٢٢/٢ ، وكشف الأسرار ٢٥٩/١ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وابن حليين ٩٧/٢ ، ٢٧٢/٥ ، وشرح المجلة للأمامي من ٧٤ ، والمختار من ٩٢ ، وإعلام الموقعين ٣/ ١١٠ - ١١١

عدم التلازم بين بطلان التصرف في الدنيا وبطلان أثره في الآخرة :

٥ - لا تلازم بين صحة التصرف أو بطلانه في أحكام الدنيا ، وبين بطلان أثره في الآخرة ، فقد يكون محكوماً عليه بالصحة في الدنيا ، لاستكمال الأركان والشروط المطلوبة شرعاً ، لكن انقضى به من المقاصد والنيات ما يبطل ثمرته في الآخرة ، فلا يكون له عليه ثواب ، بل قد يلزمه الإثم ، ودليل ذلك قول النبي ﷺ :

«إنما الأعمال بالنيات ، وإنها لكل أمرئ وماتوى ، فعن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١) وقد يصح العمل ويستحق عامله الثواب ، ولكن يتبعه صاحبه عملاً يبطله ، فالنكح والأبني يبطل أجر

(١) التلويح على التوضيح ١٢٣/٢ ، ودرر الأحكام ٩٢/١ م ١٠٨ ، رفيع القدير ٥/ ١٥٦ ط دار إحياء التراث ، وحاشية ابن حليين ٧/٤ ، والفتور في القواعد ٢/ ٢٠٢

(٢) حديث : إنسا الأعيال بالنيات ، وإنسا لكل أمرئ ماتوى . . . وأخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط المسئلة) ومسلم (٣/ ٦٨١٥ - ط الحظي) واللفظ للبخاري .

كانت عبادة رشاء الناس، فهي غير مجزئة^(١) ولا يترتب عليها ثواب، وقد تكون صحيحة بالإطلاق الأول، ولا يترتب عليها ثواب أيضاً، كتصدق بالصدقة يتبعها بالن والاذى، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى، كَالَّذِي يُسْئَلُ مَالَهُ رِشَاءَ النَّاسِ﴾^(٢)

الصدقة، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾^(٣) وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٤)

٦ - ويوضح الشاطبي ذلك بقول^(٥) يرد بالبطلان إطلاقان:

أحدهما: عدم ترتب آثار العمل عليه في الدنيا، كما نقول في العبادات: إنها غير مجزئة ولا مبرئة للذمة ولا مسقطه للقضاء، فهي باطلة بهذا المعنى لمخالفتها لما قصده الشارع فيها. وقد تكون باطلة لخلل في بعض أركانها أو شروطها، ككونها ناقصة ركعة أو سجدة

ونقول أيضاً في العادات: إنها باطلة، بمعنى عدم حصول فوائدها بها شرعاً، من حصول إهلاك واستباحة فروج وانتفاع بالمتطلب.

والثاني: أن يرد بالبطلان عدم ترتب آثار العمل عليه في الآخرة، وهو الثواب، فتكون العبادة باطلة بالإطلاق الأول، فلا يترتب عليها جزاء، لأنها غير مطابقة لمقتضى الأمر،

الحكم التكليفي للإقدام على تصرف باطل مع العلم وعذمه:

٧ - الإقدام على فعل باطل - مع العلم ببطلانه - حرام، وأثم فاعله، لارتكابه المعصية بمخالفة المشروع، لأن البطلان وصف للفعل الذي يقع مخالفاً للشرع، سواء أكان ذلك في العبادات، كالصلاة بدون طهارة، والأكل في نهار رمضان، أم كان ذلك في العادات، كبيع الميتة والدم والملاهيح والمضامين، وكالاستنجار على الوح، وكترنخن دحمر عند المسلم ولو كانت لذمي، ومما يباه ذلك، أم كان في النكاح،

(١) عدم أجزاء طهارة لأجل الرياء أمر مختلف فيه. هي ابن عابدين ١٧٣/٥، أن من صلى رياء وسعة لم يؤز صلاته في الحكم (الدينوري) لوجود الشرع والاركان، ولكن لا يستحق الثواب، قال الفقيه ليواليت في التوازل فإن بعض مشايخنا: طرياء لا يدخل في غير من الفرائض، وهذا هو المذهب السليم.

(٢) سورة البقرة / ٢٦٤

(١) سورة البقرة / ٦٤ م

(٢) سورة محمد / ٢٣

(٣) المواقف للشاطبي / ٢٩٢ / ١، والفتح ٨٩ / ١

كنكاح الأم واليت.

وهذا الحكم يشمل الفساد أيضا عند الخفية، فإنه وإن كان بعيد بعض الأحكام كإفلاته للثك بالنقض في البيع مثلا - إلا أن الإقدام عليه حرام، ويجب فسحه حاشا لله تعالى دعما للفساد، لأن فعه معصية، فعلى انعاده التوبة منه فسحه.

ويستثنى من حكم الإقدام على التصرف الباطل حالة الضرورة، كالقسط بشرى الميتة^(١)

هذا فيمن يقدم على الباطل مع علمه ببطلانه.

٨ - وأما الإقدام على التصرف الباطل مع عدم العلم، فهذه تشمل النسي والجهل.

والأصل بالنسبة للجهل: ^(٢) أنه لا يجوز له

أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه، فمن باع وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله في

(١) مع اصطلاح ١٠٥/١، ١٠٦، ١٠٧، والتوزيع على التوضيح ٢١٦/١، ٢٢١، والموافق للشافعي ٣٣٢/٢، ٢٣٧، وابن حنبلين ٥/١، ٩٩، وسنة الفساح ٣٠٠/٥، ٣٠١، ٣٠٥، ١٩٠/٥، والمختصر للمصنف ٣٠٠/٢، ٢٥٠، وكشف الأسرار ١/١، ٢٥٧، ٢٦١، ورضا ١٩٤/٢، ١١٢، ومنه: فنداح ٣/٢، ٣٠٠، وجاهد محتاج ١٢٩/٢، والتتويج بقوله للروكشي ٣٥٢/١، ٣٥٥، وأغلب البصري من ٣١١، ومنه ٥٥٠/٥، ومنه الإرات ١/١، ١٣٢، وجواهر الإكليل ٢/٢، ٧٨، ١٤٤، والمصنف ٤٤/٢

(٢) البروق للفراف ١/٢، ١٤٨، الفروع ٩٣، والفقيه ١/١، ١٣٤

البيع، ومن أجزر وجب عليه أن يتعلم ما شرعه الله في الإجارة، ومن صلى وجب عليه أن يتعلم حكم الله تعالى في هذه الصلاة، وهكذا في كل ما يريد الإقدام عليه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) فلا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم حكمه، فيكون طلب العلم واجبا في كل مسألة، وترك العلم معصية يأخذ بها.

أما المزاخنة بالنسبة للتصرف الذي وقع باطلا مع الجهل، فقد ذكر الفرابي في الفروق: أن صاحب الشرع قد تسامح في جهالات في الشريعة، ففقا عن مرتكبيها، وأخذ بجهالات، فلم يعف عن مرتكبيها^(٢) وأما للمفصل مصطلح (جهل، نسيان).

الإنكار على من فعل الباطل:

٩ - إن كان المصعب متعصبا على بطلانه، فإنكاره واجب على مسلم. أما إن كان مختلف فيه، فلا ينكار فيه.

قال الروكشي: الإنكار من المنكر إثم يكون لزوم اجتنابه عليه، فأما المختلف فيه فلا ينكار فيه، لأن كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد

(١) سورة الإسراء ١/٣٦

(٢) الفروق للفرابي ١/٢، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، والمختصر

١/١، ١٥٠، ٢١٨، ٣/٢، ٣١٠، والأشياء لا ينجم من ٢-٣،

والأشياء للسيوطي من ٧-٦، ٢٢٠، عيسى الخليلي.

المخالفة لم يعتبره، ولم يرتب عليه أي أثر من الآثار التي تترتب على الفعل الصحيح.

فالجمهور بطلانها، ويريدون بها معنى واحداً، وهو: وقوع الفعل على خلاف ما يطلبه الشارع، سواء أكان هذا الخلاف راجعاً إلى هوان ركن من أركان العقد، أم راجعاً إلى ثبوت شرط من شروطه.^(١)

أما الحنفية فإنهم - على المشهور عندهم - وهو المعتمد - يوافقون الجمهور في أن البطلان والفساد مترادفان بالنسبة للعقود، أما بالنسبة للعاملات، فإنهم يخالفون الجمهور، فيترقبون بينها، ويعتدون للفساد معنى يخالف معنى البطلان، ويضوم هذا الضرب على أساس التمييز بين أصل العقد ووصفه.

فأصل العقد هو أركانه وشروط انعقاده، من أهلية العاقد وعلمية المعقود عليه وغيرهما، كالإيجاب والقبول... وهكذا.

أما وصف العقد، فهي شروط النسخة، وهي العناصر المكتملة للعقد، كخلوه من الربا، وعن شرط من الشروط الفاسدة، وعن الغرر والضرر.

وعلى هذا الأساس يقول الحنفية: إذا حصل خلل في أصل العقد - بأن تخلف ركن من أركانه، أو شرط من شروط انعقاده - كان العقد

ولا نعلمه، ولم يزل الخلاف بين المسنف في القروع، ولا ينكر أحد على غيره أمرًا بجهتها فيه، وإنما ينكرون ما خالف نصاً، أو إجماعاً قضائياً أو قياساً جلياً، وهذا إذا كان العامل لا يرى تحريمه، فإن كان يراه فلا يصح الإنكار.^(٢) وفي كل ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه في (إنكار)، أمر بالمعروف، اجتهاد، تقليد، اختلاف، إفتاء، رخصة.

الاختلاف في الضرب بين البطلان والفساد، وسبب ذلك:

١٠ - يرى المالكية والشافعية والحنابلة أنه لا فرق بين البطلان والفساد في التصرفات، سواء أكان ذلك في العبادات، كالصلاة مع ترك ركن من أركانها، أو شرط من شروطها، أم كان ذلك في النكاح، كالعقد على إحدى الحريم، أم كان في المأوضات، كبيع الميتة والدم، والبشر، والخمر، والبيع المنسل على الربا، فكل من البطلان والفساد بوصف به الفعل الذي يقع على خلاف ما يطلبه الشارع، ومن أجل هذه

(١) انظر في المقواعد للزركشي ٢/١٢٧ - ١٣٨، ١٤٠، وراجع الملام في مجموع الصاوي ١٩/٢٧٨ وما بعدها، واستخيرة ص ١٣٣، ١٣٩، ١١٦، وفتح علي الملك ١/٦٠ - ٦٥، والتفسير والمفسر ٣/٣٩٩، وإرشاد القفر ص ٢٧١، والمواقف للشاطبي ١/١٣٣، ١٤٠.

(٢) حاشية العمودي ٣/٥٤، وبإضافة المحتاج ٣/١٢٩، وشرح منتهى الإرادات ٢/١٩٦.

المتصورة منه، ولهذا كان البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد، أو نحو هذا من قبيل الماثل عندهم أو الفاسد.

والخفية يقولون: إنه يقتضي بطلان الوصف فقط، أما أصل العمل فهو باق على مشروعيته بخلاف الذي التوجه إلى ذات الفعل وحقيقته، ويطلقون على الفعل المتي عنه لوصف لازم له اسم الفاسد لا الماثل، ويرتبون عليه بعض الآثار دون بعض، ولهذا كان البيع المشتمل على الربا، أو على شرط فاسد ونحوهما من قبيل الفاسد عندهم، لا من قبيل الماثل.

١٢ - وقد استدل كل من العريقين لما ذهب إليه بأدلة كثيرة. أهمها ما يأتي.

أما الجمهور فقد استدلوا بقول النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»^(١) فإنه يدل على أن العمل متى خالف أمر الشارع صار غير معتبر في نظره، فلا ترتب عليه الأحكام التي يقصدها منه، سواء أكانت المخالفة راجعة إلى ذات العمل وحقيقته، أم إلى وصف من الأوصاف اللازمة له.

وأما الخفية فإنهم استندوا إلى أن الشارع قد وقع العبادات والمعاملات أسبابا لأحكام

باطلا، ولا وجود له، ولا يترتب عليه أي أثر ديني، لأنه لا وجود للتصرف إلا من الأهل في المحل، ويكون العقد قائم للمعنى من كل وجه مع وجود الصورة فحسب، إما لعدم محل التصرف كبيع الثينة والدم، أو لعدم أهلية المتصرف كالبيع الصادر من المجنون أو العبي الذي لا يعقل.

أما إذا كان أصل العقد سالما من الخلل، وحصل خلل في الوصف، بأن اشتمل العقد على شرط فاسد، أو ربا، فإن العقد يكون فاسدا لا باطلا، وترتب عليه بعض الآثار دون بعض.^(٢)

١١ - والسبب في هذا الاختلاف بين الجمهور والخفية، يرجع إلى اختلاف هؤلاء الفقهاء في أثر النبي إذا توجه إلى وصف من أوصاف العمل اللازمة له، كالتي عن البيع المشتمل على الربا أو شرط فاسد.

فالجمهور يقولون: إنه يقتضي بطلان كل من الوصف والأصل، كأثر النبي المتوجه إلى ذات الفعل وحقيقته، ويطلقون على الفصل المهي عنه لوصف لازم له اسم الفاسد أو الباطل، ولا يرتبون عليه شيء أثر من الآثار

(١) حديث: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد». أخرجه البخاري (المنع ٣٠٦/٥ - ط السلفية)، ومسلم (١٣٩٤/٣) - ط المحلي.

(٢) الأنبياء لابن نجيم ٣٣٧، وابن عابدين ١٩/١، وندم ٢٩٩/٥ ومبهدما، والزيلعي ٦٣/٤، وكشف الأسمار ٢٥٩/١

كثير من أبواب الفقه، كما يؤخذ من
نصوصهم، عبر أنهم اعترضوا ذلك استثناء من
القاعدة العامة كما يقول الشافعية، أو للتميز في
مسائل الدليل كما يقول الحنابلة والمالكية،
وتفصيل ذلك في كل باب من أبواب الفقه يظهر
في مواضعه.

تحريز البطلان :

١٣ - السرد بتحريز البطلان : أن يقتصر
النصرف على ما يجوز وما لا يجوز، فيكون في شق
من صحيحا، وفي الشق الآخر باطلا
ومن هذا النوع ما يسمى بتعريق الصفة.
وهي الجمع بين مانع وما لا يجوز في عقد
واحد.

وأهم الصور الواردة في ذلك ما جاء في البيع
وهي :
١٤ - عقد البيع إذا كان في شق منه صحيحا وفي
الشق الآخر مطلا، كبيع العنبر والخمر صفقة
وحيدة، وكذلك بيع المدكاة والمينة، والصفقة
كلها باطلة، وهذا عند الحنفية والمالكية عدا
ابن القصار منهم - وهو أحد قولي الشافعية
(وادعى في المهبأ أنه المذهب)، وفي رواية عن
الإمام أحمد

وذلك لأنه متى بطل العقد في البعض بطل
في الكل، لأن الصفقة عبر متجزة، أو لقلب
الحرام على الحلال عند احتياجهما، أو لجهالة
التمس.

تترتب عليها، فإذا نهى الشارع عن شيء منها
لوصف من الأوصاف اللازمة له، كان النهي
مقتضيا بطلان هذا الوصف فقط، لأن النهي
متوجه إليه، فيقتصر أثره عليه، فإذا لم يكرر
وجود هذا الوصف خلا بحقيقة التصرف
الموصوف به، بقيت حقيقته قائمة، وجبته يجب
أن يثبت لكل منها مفتضاء، فإذا كان المهي عنه
بيعا مثلا، وجدت حقيقته بوجود ركنه ومحلّه،
ثبت الملك به نظرا لوجود حقيقته، ووجب
فسخه نظرا لوجود الوصف المنهي عنه، ومذلك
يمكن مراعاة الجانبين، وإعطاء كل منها حكمه
اللائق به، إلا أن انعادات لما كان المقصود من
الامتنال والمطاعة، ولا يتحقق هذا إلا إذا لم
تحصل فيها مخالفة ما، لا في الأصل ولا في
الوصف، كانت مخالفة أمر الشارع فيها مقتضية
للفساد والبطلان، سواء أكانت هذه المخالفة
راجعة إلى ذات العبادات، أم إلى صفة من
صفاتها اللازمة^(١).

بقي بعد ذلك أن نذكر أن الجمهور وإن كانوا
لا يفرقون بين القاسد والباطل - على ما جاء في
قواعدهم العامة - إلا أنه يبين وجود الخلاف في

(١) جمع المراجع ١/١٠٥، والمستصفي للقراني ١/٢٦٤، ٢٧،
وروضة المناظر ص ١١٣، وللنفري في فتاوى ص ٣١٣/٢،
وكشف الأسرار ١/٢٥٨، ٢٥٩، والنفري على: توضيح
٢١٦/١ وما بعدها، وأصول الفروع ص ١/٨٥ وما بعدها،
ومسلم الثبوت وشرح لوائح للرحموت ١/٢٠٢

والقول الآخر للشافعية - فلولوا - وهو الظاهر -
والرواية الثانية عن الإمام أحمد - وقول ابن
العصار من المالكية : أنه يجوز تجزئة الصفقة ،
فيصح البيع فيها بجوز ، وبطل فيها لا بجوز . لأن
الإبطال في الكل لبطلان أحدهما ليس بأولى من
تصحیح الكل لصحة أحدهما ، فيبطل على
حكمهما ، ويصح فيها بجوز وبطل فيها لا بجوز
وقال أبو يوسف وعمه من الحنفية : إن عين
ابتداء لكل شئ حصه من السن ، فعند ذلك
نعتمد الصفقة صفتين مستقلتين ، تجوز فيهما
التجزئة ، فتصح واحدة ، وبطل الأخرى
وإذا كان العقد في شئ منه صحيحاً ، وفي
الشيء الآخر موقوفاً ، كإجماع بين ما يملكه وما
يملكه غيره ، وبمعها صفة واحدة ، فإن البيع
يصح فيهما ويلزم في ملكه ، ويقف الالتزام في
ملك الغير على إحارفة . وهذا عند المالكية
والحنفية عدا زهر ، وهو مبني عند الحنفية على
قاعدة عدم جواز البيع بالصفة ابتداء ، وجواز
ذلك بقاء . وعند زهر : يبطل الجميع ، لأن العقد
وقع على المجمع ، والمجموع لا يتجزأ . وعند
الشافعية والحنابلة يجري الخلاف السابق ، لأن
العقد الموقوف عندهم باطل في الأصح .

١٥ - كذلك تجري التجزئة في النكاح ، فلو جمع
في عقد النكاح بين من تحل ومن لا تحل ،
كمسلمة وثنية ، صح نكاح الحلال اتفاقاً ،
وبطل في من لا تحل .

أما لوجع بين حسن ، أو بين أحسن في عقد
واحد فإنه يبطل في الكل ، لأن المحرم لجميع ،
لا إحداهن أو إحداهما فقط ، وإنما يجري خلاف
الحقها ، فيم ألوجع بين أمة وحرة معا في عقد
واحد ، فعند الحنفية يبطل فيهما ، وعند المالكية
صح نكاح احرة ، وبطل نكاح أمة على
الجمهور ، وهو ظاهر الرواية عند الحنابلة
والأظهر عند الشافعية .^(١)
والحكم في سائر عقود المعاملات كالإجارة
ونحوها كالحكم في البيع في الحزمة ، وقد عقد
التمها فصلا لتفريق المصنة وما يجري مجراها
من تصرفات ، انظر (تفريق الصفقة) .

بطلان الشيء يستلزم بطلان ما في ضمنه وما بني
عليه :

١٦ - من الله وأعد العقوبة التي ذكرها ابن نجيم
في الأنساء .^(٢) إذا بطل شيء ، بطل ما في
ضمنه ، ثم قال : وهو معنى قولهم : إذا بطل
المتضمن (بالكسر) بطل المتضمن (بالفتح)

(١) الأشبه لابن نجيم ١١٣ ، ١١٤ ، والمبسوط ١٢٠/٥ ،
وابن عسطين ١٠٤/٤ ، والإحصار ٢٣/٤ ، وسواهم
الإكليل ٦/٢ ، والفرائد الفقهية ص ١٧٢ ، والرد المحتار
٢/٢٦٦ ، والأشباه والنظائر ١٢٠/١ ، ١٢١/١ ، ١٢٢/١ ،
والمتن في الفرائد ١/٢٨٦ ، ونهاية المحتاج ٢/١٦٦ ،
وروضة الطالبين ٣/٤١٠ ، والمغني ١/٢٦٦ ، ٢/٥٨٣ ،

ومتنه الآيات ١٥٣/٢

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٩١ نشر دار مكتبة الهلال
بيروت

وأورد لذلك عدة أمثلة منها:

أ - لو قال: بعثك دمي بالغص، فقتله وجب القصاص، ولا يعتبر مالي ضمنه من الإذن بقتله.

ب - التعاطي ضمن عقد فاسد أو باطل لا ينعقد به البيع^(١).

ج - لو أبرأه أو أفرله ضمن عقد فاسد فسد الإبراء.

د - لو جدد النكاح لمكروهته بمهر لم يلزمه، لأن النكاح الثاني لم يصح، فلم يلزم مالي ضمنه من المهر.

إلا أن أغلب كتب الحنفية تجري القاعدة على الفساد لا على البطلان، لأن الساطل معدوم شرعاً أصلاً ووصفاً، والعدوم لا يتضمن شيئاً، أما الفساد فهو فائت الوصف دون الأصل، فلم يكن معدوماً بأصله فصح أن يكون متضمناً، فإن فسد المتضمن فسد المتضمن^(٢).

١٧ - هذا والمذاهب الأخرى - وهي التي لا

تفرق بين البطلان والفاد - تسير على هذا النهج، واستتوا من ذلك صوراً. ففي كتب الشافعية: الفاسد من العقود للمنظمة للإذن، إذا صدرت من المذنون، صححت كلها في الوكالة المتعلقة إذا أضاف لها فاقصوف الوكيل، صح لوجود الإذن، والوكيل بالبيع مع شرط عوض فاسد للوكيل، فالإذن صحيح والعرض فاسد^(٣).

وفي القواعد لابن رجب الحنبلي^(٤): العقود الجائرة كالشركة والمضاربة والوكالة لا ينعق فسادها بقصد المتصرف فيها بالإذن. ثم يفرق بين الإذن في البيع - وهو عقد تحليلك - وبين الإذن في العقود الجائرة، فيقول: البيع وضع تغفل الملك لا للإذن وصحة التصرف فيه تستفاد من الملك لا من الإذن، بخلاف الوكالة فإنها موضوعة للإذن.

ويقول ابن قدامة^(٥): إذا تصرف المصل في المضاربة الفاسدة نفذ تصرفه، لأنه أذن له فيه، فإذا بطل العقد بقي الإذن، فملك به التصرف.

وقواعد المالكية لا تأبى ذلك^(٦).

(١) الشوري القواعد ٣/١٥، ٤٠٩/٢. وبإشارة المحتاج ٥/٢٦٨، ٢٦٩، والمجلد ٣/٥١٧، والأشباه والنظائر للسوطي ص ١١٩ ط مصطفى الخليلي.

(٢) القواعد لابن رجب ٦٢/٩٥، ٦١.

(٣) المفتي ٥/٧٢.

(٤) الكافي لابن عبد البر ٢/٧٧٧.

(١) القاصود بالشامل من تسليم العقود عليه. طو اتقر شخص مع صانع على أن يمتنع له شيئاً، ولم يحد أجله لتسليم، كان العقد فاسداً، ومن ثم فلا يترتب على التسليم بهد ذلك أثر - راجع شرح الأشياء والتطائر لابن نجيم ص ٥٩٢.

(٢) حاشية ابن حارمين ٢/٣٩، ١٠. وحاشية الشنقي على التزيلي ٤/١٢، وفتح القدير وهو ملته ٥/١٩٠ نشر دار إحياء التراث العربي، والبحر الرائق ٥/٣٢٧، والاختيار ٥/٧٢، والبدائع ٥/١٧٣.

كعدم حالة العقد. ولا يتصور انعقاد العقد مادونه، ولم يعقد أصلاً، فلا يحصل التصحيح.^{١١}

أما الجمهور (وهم لا يفرقون في الجملة بين العاقد والباطل) فالحكم عند الشكفية والحنابلة كالحنفية، لا بتقلب العقد. الأصل صحيحاً يرفع الفساد.

ففي كتب الشافعية: لو حذف العاقدان انقضى للعقد، ولو في مجلس الخيار، لم يتقلب العقد صحيحاً، إذا لا عربة بالعاقد.^{١٢}
وفي منتهى الإرادات: الفساد لا يتقلب صحيحاً.

أما المالكية: فإنهم يوافقون الجمهور في هذا أخذك، إلا في البيع بشرط لا يؤدي إلى الإخلال بشي، من شروط الفسخ، فإن انعقد بتقلب صحيحاً إذا أسقط للشرط، وذلك كبيع النساء، وهو أن يتناع السلعة على أن اليتاع متى رد الثمن فالمسئلة له، وكالبيع بشرط السلف، فإن البيع عندهم يكون فاسداً، لكنه بتقلب صحيحاً إن حذف الشرط.^{١٣}

(١) ابن عسكراً ١٠٨/١، ١١٢، وابن عسكراً ١٤٧/٢، ٥٠.
وقيع الطبر ٥٢/١ نشر دار إحياء التراث، والدائع ١٣٩/٥

(٢) نهاية المحتاج ١٣٢/٣، ١٣٥، وروضة الطالبين ١١٠/٣، وسلي المحتاج ٤٠/٢، وحاشية الجلس ٨٥، ٨٢/٣

(٣) المصنف ٢٥٩/١ ط البرهان، وشرح منتهى =

هذه هي قاعدة النص. لكن هناك قاعدة أخرى شبيهة بها، وهي: إذا سقط الأصل سقط الفرع، ومنها: الساق يسقط سقوطه المتبع، وقد مثل القضاة لذلك موقفاً: لو أقر المالك المدين من الدين، فكما أنه يبرء المدين بدمه الكفيل أيضاً، لأن المدين في الدين أصل، والكفيل فرع.^{١٤}

تصحیح العقد الباطل :

١٨ - تصحيح لعقد الباطل يمكن تصويبه بصورتين :

الأولى : إذا أُلغى ما يفسد العقد فهل يتقلب صحيحاً؟

الثانية : أن تؤدي صيغة العقد الباطل إلى معنى عقد آخر صحيح
١٩ - أما الصورة الأولى : فإن الحنفية والشافعية والحنابلة لا يصح العقد الباطل صحيحاً عندهم إذا أُلغى ما يفسد.

وعنى ذلك : لا يجوز بيع الذئبق في الخطة، والزيت في الزيتون، والتمر في التمر، لأنه لا يعلم وجوده في المطبخ، والنوى في التمر، لأنه لا يعلم وجوده فيهم كأنهم يسمون، حتى لو سلم الدين أو الذئبق أو التمر لا يتقلب صحيحاً، لأن المقصد عليه

(٢) أنشأ ابن رجب ١٢١، وهو الحكم ٥٨/١ م ٥٠.
وأشبهه صيوط ١٢٢ ط عيسى اهمل، والعمودي ٣٣٦، ٣٣٧ ط القناع ٢٨٧، ٢٨٨

العقد في هذه الحالة إبطاعاً، تصحيحاً للعقد، وفي هذه الحالة يكون المضارب وكبلاً متبرعاً لصاحب المال. نص على ذلك فقهاء الحنفية. وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة، وصححو الوكالة إذا عقدت بلفظ الحوالة، والحوالة إذا عقدت بلفظ الوكالة، لاشتراكهما في المعنى، حيث قالوا: إن أحوال من ليس عليه دين رجلاً على رجل آخر مدين له، لم يكن هذا التصرف حوالة، بل وكالة ترتب عليه أحكامها، وإن أحوال من عليه دين صاحب الدين على رجل ليس له عليه دين، لم يجعل هذا التصرف حوالة، بل افتراضاً وإن كان الذي أحواله لادين له عليه اعتبر وكالة في الافتراض. وفي الفقه الشافعي: إذا وهب شخص لآخر شيئاً بشرط الثواب، اعتبر هذا التصرف بيعاً بالثمن لا هبة، في أصح الأقوال.^(١)

الباطل لا يصير صحيحاً بتقادم الزمان أو بحكم الحاكم:

٢٢ - التصرفات الباطلة لا تنقلب صحيحة بتقادم الزمان. ولو حكم حاكم بتخاذ التصرفات

٢٠ - أما الصورة الثانية: وهي قول العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح، فيكاد الفقهاء يتفقون على أنه متى أمكن تحويل العقد الباطل إلى عقد آخر صحيح - لتوفر أسباب الصحة فيه - صح ذلك، سواء أكانت الصحة عن طريق المعنى عند بعض الفقهاء، أم عن طريق اللفظ عند البعض الآخر، نظراً لاختلافهم في قاعدة: هل المبررة بصيغ العقود أو معانيها.^(٢)

٢١ - ومن أمثلة ذلك مايلي:

المضاربة، وهي: أن يدفع شخص إلى آخر ماله ليتصرف به. ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقان، ويسمى القائم بالتجارة مضارباً، فلو شرط في عقد المضاربة الربح كله للمضارب لم يكن مضاربة. ولكن يكون قرضاً، تصحيحاً للعقد، لأنه لو بقي مضاربة لكان باطلاً، لأن المضارب لا يملك رأس مال المضاربة حتى يكون الربح كله له، فجعل قرضاً نظراً للمعنى، ليصح العقد.

وكذلك لو شرط الربح كله لرب المال، اعتبر

- الإطلاقات ٢/ ٣٠٠، ومنح المجلد ٢/ ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ونظر مع تلك المواضع للشاطي ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، (١) وهو الحكم شرح مجلة الأحكام ١/ ٩٨، ١٩ مادة (٣)، والأشياء لابن نجيم ص ٢٠٧، والأشياء للسيوطي ص ١٨١، وصيغتها طحس الحلي، والشرع في القواعد ٢/ ٣٧١، وإسلام المستقرين ٣/ ٩٥، تنص دار الجليل، والقواعد لابن رجب ص ٤٩، والأخبار ٢/ ٤٩

(١) الاختيار ٣/ ٩٠، والشرح الصغير، ونبذة السالك ٢٤٩/ ٢ (طبع الحلبي)، والمغني ١/ ٥٧، ٢٥/ ٣٥، ونسب الإطلاقات ٢/ ٣٢٨، ٢٥٩، والشرع في القواعد ٢/ ٣٧٣، والأشياء والنظر للسيوطي ص ١٨١

الباطلة، فإن ثبوت الحق وعودته يعتبر قائما في نفس الأمر، ولا يخل لأحد الانتفاع بحق غيره نتيجة تصرف باطل مادام يعلم بذلك. فإن حكم الحاكم لا يخل حراما ولا يجوز حلالا. هذا هو الأصل. والفضاة إنما يقصرون بحسب ما يظهر لهم من أدلة وحجج يتبنون عليها أحكامهم، وقد تكون غير صحيحة في نفس الأمر.^(١)

ولذلك يقول النبي ﷺ فيأروث أم سلمة عنه: «إنا أنأشر، وإنكم تختصمون إلّى، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجبه من بعض، فأنظي له يا أنسج، وأنته صادق، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا تأخذ منه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار».^(٢)

٢٣- ومضي فترة من الزمن على أي تصرف، مع عدم تقدم أحد إلى القضاء بدعوى بطلان هذا التصرف، ربما يعني صحة هذا التصرف أو رضى صاحب الحق به. ومن هنا نشأ عدم سماع الدعوى بعد مضي مدة معينة، يختلف الفقهاء في تحديدتها بحسب الأحوال، وبحسب الشيء المدعى به، وبحسب القرابة وعدمها، ومدة

الحيازة، لكن مضي المدة التي تمنع سماع الدعوى لا أثر له في صحة التصرف، إن كان باطلا. يقول ابن نجيم: «الحق لا يفسط بتقادم الزمان، فذا أو قصاصا أو لعنا أو حقا للعبث».

ويقول: «^(٣) يتخذ قضاء القاضي في المسائل المجتهد فيها، إلا في مسائل منها: لوقضى ببطلان الحق بمضي المدة، أو بصحة تكاح المتعة، أو بسقوط المهر بالتقادم. وفي التكملة لابن عابدين: من الغشاء الباطل: القضاء بسقوط الحق بمضي سنين. ثم يقول: عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة، أو بعد الأضلاع على التصرف، ليس مبنا على بطلان الحق في ذلك، وإنما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى، مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقر به الخصم بلزمه».^(٤)

وفي منتهى الإرادات: تقبل الشهادة بحد قديم على الصحيح، لأنها شهادة بحز، فجلزت مع تقادم الزمان».^(٥)

والمالكية - وإن كانوا يشترطون لمولود لعدم سماع الدعوى حيازة الشيء المدعى به مدة تختلف بحسبه من عتار وغيره - إلا أن ذلك مفيد بكون

الباطلة، فإن ثبوت الحق وعودته يعتبر قائما في نفس الأمر، ولا يخل لأحد الانتفاع بحق غيره نتيجة تصرف باطل مادام يعلم بذلك. فإن حكم الحاكم لا يخل حراما ولا يجوز حلالا. هذا هو الأصل. والفضاة إنما يقصرون بحسب ما يظهر لهم من أدلة وحجج يتبنون عليها أحكامهم، وقد تكون غير صحيحة في نفس الأمر.^(١)

ولذلك يقول النبي ﷺ فيأروث أم سلمة عنه: «إنا أنأشر، وإنكم تختصمون إلّى، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجبه من بعض، فأنظي له يا أنسج، وأنته صادق، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا تأخذ منه شيئا، فإنما أقطع له قطعة من النار».^(٢)

٢٣- ومضي فترة من الزمن على أي تصرف، مع عدم تقدم أحد إلى القضاء بدعوى بطلان هذا التصرف، ربما يعني صحة هذا التصرف أو رضى صاحب الحق به. ومن هنا نشأ عدم سماع الدعوى بعد مضي مدة معينة، يختلف الفقهاء في تحديدتها بحسب الأحوال، وبحسب الشيء المدعى به، وبحسب القرابة وعدمها، ومدة

الحيازة، لكن مضي المدة التي تمنع سماع الدعوى لا أثر له في صحة التصرف، إن كان باطلا. يقول ابن نجيم: «الحق لا يفسط بتقادم الزمان، فذا أو قصاصا أو لعنا أو حقا للعبث».

ويقول: «^(٣) يتخذ قضاء القاضي في المسائل المجتهد فيها، إلا في مسائل منها: لوقضى ببطلان الحق بمضي المدة، أو بصحة تكاح المتعة، أو بسقوط المهر بالتقادم. وفي التكملة لابن عابدين: من الغشاء الباطل: القضاء بسقوط الحق بمضي سنين. ثم يقول: عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة، أو بعد الأضلاع على التصرف، ليس مبنا على بطلان الحق في ذلك، وإنما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى، مع بقاء الحق لصاحبه حتى لو أقر به الخصم بلزمه».^(٤)

وفي منتهى الإرادات: تقبل الشهادة بحد قديم على الصحيح، لأنها شهادة بحز، فجلزت مع تقادم الزمان».^(٥)

(١) قنبرة جملش فتح المالك ٧٥/١ نشر دار المرقفة،

والهبات ٣١٣/٢، وانظر ٥٩/٩

(٢) حديث: «إنكم تختصمون إلّى، وإنا أنا بشر، لا أخرج

البخاري (الفتح ١١٣/٦٥٧ - ط النسخة)، ومسلم

(٢١/١٣٣٧ - ط المحلى)، واللفظ للبخاري

(١) الأشبه لابن نجيم ص ٢١٩

(٢) الأشبه لابن نجيم ص ٢٣٢

(٣) التكملة لابن عابدين ٣١٦/٩ ٢٤٧

(٤) منتهى الإرادات ٤٣٦/٢٣

أنار البطلان :

تختلف آثار البطلان باختلاف ما كان له من روافد، وبما كان ذلك فيها يبي :

أولاً - بالنسبة للعبادات :

٢٤ - بطلان العبادات يترتب عليه عدة آثار منها :

١ - استمرار اشتغال المذمة بالعبادة^(١) إثر ان ساقطت إن كانت العبادة ليس لها وقت محدد كالزكاة، وغير بعض الفقهاء فيها بالإعادة^(٢) .
٢ - أثر نقضي، إن كانت العبادة لا يتسع وقتها ثلثها كرمضان .

٣ - أثر تعاد، إن كان وقتها يتسع لغيرها معها كالتعبادة .

فإن خرج الوقت كانت قضاء^(٣) .

٤ - أثر يؤتى بالتبدل، كالظهور لمن بطلت حجته^(٤) .
٥ - العتوبة الشاذية في بعض العبادات كالكفارة على من تعمد الإكثار في رمضان^(٥) .

(١) دستور العلوية ٢٥١/٢١ . وضع المراجع ١٠٥/١١ . كشف الأسرار ١٥٨/١١

(٢) البطلان في الزكاة مقصود به عدم الإعادة . كعدم هيئة التي هي شرطها . فراجع المرحوم ٨٦/١١ . والسعي ١٠٤/١١ ، ٩٤/١١ . وراجع أيضاً ٩٠/١٢ - ١٣ ، وأهمية ١١٤/١١

(٣) المراجع ١١٦/١١ ، وسابقتها ، وضع المراجع ١٠٩/١١ ، ١١٥ ، والدعوى ١٢/١١

(٤) المص ٣٣٦/١٢ ، ورواه الإكمال ٩٧/١١

(٥) الشذائع ٩٨/١٢ ، ١٠٣ ، والفتاوى المرددة ٧٦٣/١٢ ، ٣٠٥ ، والتهذيب ١٩٠/١١ . ومبتهن الإبراهيم ١٥١/١١

المذمي حاضراً مدة حيازة الغير ، ويراه يقوم بالحكم وإنشاء والتصرف وهو ساكت . أما إذا كان يتنازع فإن الحيازة لا تفيد شيئاً من هذه المدة ، وفي فتح المعلى^(١) المالك^(٢) رجل استولى على أرض بعد موت أهلها بنصر حتى ، مع وجود وورثتهم ، وسأها وتنازع الورثة ، ولم يقدروا على منعه لكونه من رؤسائهم ، فهل لا تعتبر حالته ولو طال متناهية؟ أجيب . نعم . لا تعتبر حيازته ولو طال مذنب سمع بحج من اس القاسم : من عرف بغصب أموال الناس لا يتسع بحيازته مان غير وفي وجهه . ولا يصدق فيه مدعيه من شراء أو عطية ، وإن طال إنشاء أعوانه . إن أقر بأصل المالك لمذنبه ، أو قامت له به شبهة . قال ابن رشد : هذا صحيح لا خلاف فيه ، لأن حيازة لا ترجب المالك ، وإنما هي ذليل عليه نوجب تصديق غير الغائب فيها ادعاء من نصير إليه ، لأن الظاهر أنه لا يجوز أخذ مال أحد وهو حاضراً لا بطله ولا يدعيه ، إلا وقد صدر إلى حيازة إذا حاز عشرة أعوام ونحوها .

وأظن تعدد حالات ذلك في (دعوى تقادم حيازة) . وبالنسبة للعبادات : فليس المفسر أن من بطلت عبادته ، فإن ذمته تظل مشغولة بها حتى يقضيها .

(١) فتح المعلى المالك ٣٣٦/١٢ نشر دار المعرفة

ولا يملك بالعقد الباطل ما يملك بغيره،
وإذا حدث فيه تسليم يجب الرد.
فهي البيع الباطل لا ينتقل الملك بالمقبض
ولذا يجب الرد.

يقول ابن رشد من المالكية: اتفق العلماء
على أن البيع العاصف - وهي الساطلة عند
الحنفية - إذ وقعت ولم تفت، حكمها الرد، أي
أن يرد الثمن، ويرد المشتري الثمن.^(١)

ولا يملك المصالح ماصالح به في الصلح
الباطل، ويرجع الدافع بهادفع^(٢)

ولا يملك الموهوب له الهبة في الهبة
الباطلة.^(٣)

ولا يملك المرتين حصن الموهوب في الوهب
الباطل.^(٤)

ولا يملك المكتاب خريجه في الكتابة
الباطلة.^(٥)

وفي الإجارة الباطلة التي ليست محلا

جـ - وجوب الانقطاع عن المضي في الصلاة
إذا بطلت لا في الصيام والحج، إذ يجب
الإمسك في الصوم في رمضان، والمضي في الحج
الفاقد، مع القضاء فيها.^(٦)

د - حق استرداد الزكاة إذا أعطيت لغير
مستحق^(٧)

وفي كل ما سبق تفصيل ينظر في أبوابه.

ثانياً : أثر البطلان في المعاملات :

٢٥ - العقد الباطل في اصطلاح الحنفية لا وجود
له إلا من حيث الصورة، فليس له وجود
شرعي. ومن ثم فهو عدم، والعلم لا يمنع
أثراً.^(٨)

وهو منقوض من أساسه، ولا يحتاج لحكم
حاكم لنقضه.^(٩)

ولا تنقضه الإجازة، لأنه غير منعقد أصلاً
فهو معدوم، والإجازة لا تلحق المعدوم، لأنه
مُتَلاش.^(١٠)

(١) البدائع ٢٠٥/٥. وأشباه ابن نجيم ص ٣٣٧. وبتأيد
المجهد ١٩٢/٢. ونسابة المحتاج ٣/٣٦٤. ومتهى
الإرادات ١٩٠/٢

(٢) أشباه ابن نجيم ص ٣٣٧. وجواهر الإكليل ١٠٢/٢
والمضي ٤٥٠/٤. ومتهى الإردات ٢٩٤/٢

(٣) هندسوقي ٩٨/٤. ٩٩. والمذهب ١٠٥٥/١. ومتهى
الإرادات ٥١٩/٢

(٤) أشباه ابن نجيم ص ٣٣٧. وجواهر الإكليل ٨٠/٢
والمضي ٤٤٠/٤

(٥) أشباه ابن نجيم ص ٣٣٨. والبدائع ١٣٧/٤. ونسابة
المحتاج ٢٩٩/٨. والمقارن والمقارن الأصول ١١١

(٦) البدائع ١٠٢/٢. ١٠٣. وجواهر الإكليل
١٩٢/١. والمتن ١٨٠/٣. ومتهى الإردات ٣٤/٢

(٧) البدائع ٤٠/٢. ٤٣. وجواهر الإكليل ١١٠/١. ١١١.
والمذهب ١٨٢/١. وميل المأزب ٣٦٦/١

(٨) بدائع الصنائع ٣٠٥/٥. وابن علقين ٢٨/٥. وحاشية
الدمسوقي ٥٤/٣. ومتهى الإردات ١٩٠/١

(٩) الدمسوقي ٧١/٢. وعلقين ٦٦/٦

(١٠) ابن علقين ٧/٢. والبدائع ١٧٧/١. ٣٧١/٥. ومنع
الجليل ٥٧١/٢. وكشاف الشافعي ١٥٧/٣. وقلوبي
١٦٠/٢

القبض صحيحاً، بأن كان الإذن في نفسه صادراً من أهله، ويكون وضع اليد عليه في هذه الحالة صحيحاً، وحينئذ فلا ضمان مع فساد القبض.

أما إذا لم يوجد إذن أصلاً، أو صدر ولم يكن صحيحاً، لكسونه من غير أهله، أو في ظل الإكراه، فإن القبض يكون باطلاً، وحينئذ يجب الضمان مطلقاً، سواء أكان صحيحاً لا ضمان فيه، أم كان فيه الضمان.

جاء في نهاية المحتاج: فاسد كل عقد صدر من رشيد كصحيحه في الضمان وعدمه، لأن العقد إن اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالبيع والإعارة ففساده أولى.

وإن اقتضى صحيحه عدم الضمان كالرهن، وأهية من غير ثواب، والعين المتأجرة، ففساده كذلك لا يقتضي الضمان.^(١)

ومثل ذلك في حاشية الجمل وغيرهما من كتب الشافعية.^(٢)

٢٧ - واعتبار عدم الضمان مع البطلان في عقود التصرفات والأمانات لوجود الإذن الصادر من أهله، والضمان إن كان الإذن من غير أهله، هو

للإجارة، لا قملك لأجرة ويجب ردها، لأن أخذها حرام، وتعتبر من أكل الأموال بالباطل.^(١)

ولا يملك الاستمتاع بالبيع والانتفاع به في الشكاح الباطل.^(٢)

وهكذا الحكم في كل العقود الباطلة على وجه الإجمال، مع تفصيلات تنظر في مواضعها.

لكن وجود العقد الباطل كصورة قد ينتج الرأ، وذلك إذا حدث فيه تسليم وامتنع الرد للغرات، فهل يكون فيه الضمان أولاً لا يكون.

وبان ذلك فيما يلي:

الضمان :

٢٦ - ورغم أن جمهور الفقهاء لا يفرقون في قواعدهم العامة بين الباطل والفساد إلا أنه بالنسبة لبعض الأحكام نجد التفرق بينهما.

والضمان مما يفرقان فيه ويبين ذلك فيما يلي:
في قاعدة عند الشافعية والمناظرة أن كل عقد اقتضى صحيحه الضمان بعد التسليم كالبيع ففساده كذلك يقتضي الضمان، وإن اقتضى صحيحه عدم الضمان كالقراض ففساده كذلك لا يقتضي الضمان.

لكن عدم اقتضاء الضمان مقيد بما إذا كان

(١) أئمة ابن نجيم ص ٣٣٧، ونهية الإردات ٢/٢٠٩.

ومنع الجمل ٣/٧٧٨، واللبني ٣/٨٩.

(٢) الغني ١/١٥٦، والبدائع ٢/٣٣٥، ومنع الجمل ٢/٩٧.

(١) نهاية المحتاج ٥/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٢٩/٤، ٢٧٥، والجمل على المص ١٧/٥١٧، وأئمة المبوطي ١/٣٠٩ ط حيس المصنوع، وأئمة الغالب ١/٤٧٩، وشرح مشيئة الإردات ٢/٣٢٩، والنهي ١/٢٦٥، ٢٦٥/٥، والقواعد لابن رجب ٢/٦٧، ١٥٣.

(٢) الجمل على شرح المص ٣/٢٩٦.

إذنه، كصبي غير مانون أو مضيه، فلا ضمان.^(١)

أثر البطلان في النكاح

٢٨ - من القواعد العامة عند الجمهور أنه لا فرق بين الباطل والفاسد، ويتابعهم الحنفية في ذلك في باب النكاح على ما عرفت من القواعد العامة عندهم.

إلا أن الفقهاء يعبرون عن النكاح غير الصحيح بالباطل أحياناً، وبالفاسد أحياناً أخرى، ويريدون بها ما قبل الصحيح.

لكنهم يقصدون بالفاسد ما كان مختلفاً في فاده بين المذاهب، كالنكاح بدون شهود، حيث يجرى المالكية العقد بدونه، وإن كانوا يشترطون الإشهاد قبل الدخول، ويميزه أيضاً قبو نور وجماعة. ونكاح الحريم بالحج، والنكاح بدون ولي، حيث يجرىها الحنفية. ونكاح الشغار يصححه الحنفية ويلغون الشرط، ويوجبون مهر مثل لكل من المرأتين.

ويقصدون بالباطل: ما كان مجعماً على فسله بين المذاهب، كنكاح الخامسة، أو تزوجة من الغير، أو المطلقة ثلاثاً، أو نكاح المحارم.^(٢)

(١) طبرقي ٣/٣١٨

(٢) بدائع الصنائع ٦/٣٣٥، وفتح القدير ١/١٢٧، وابن

عبدن ٢/٣٥٠، ١٠٧، ١٠٨، وحاشيته =

أيضاً مذهب الحنفية والمالكية في الجملة على ما يستفاد من أقوالهم، مع الاختلاف بين بعض أهل الإلاد، ومن لا يعتبر كالتفسيه، ومع الاختلاف أيضاً في العقود المضمونة في صحيحها، أو غير المضمونة كالرهن والعارية.^(٣)

ويعتبر أبو حنيفة البيع في البيع الباطل إذا نبضه المشتري أمانة، ولا ضمان عليه لو هلك، لأن العقد إذا بطل ففي مجرد القبض باذن المالك، وهو لا يوجب الضمان إلا بالتعدي، والفتنلون بالضمان يملكون ذلك بأنه لا يكون أدنى من المقبوض على صوم الشراء.^(٤)

ويفرق المالكية في العقد الفاسد بين ما قبض على جهة التملك فيكون مضموناً، وما قبض على جهة الأمانة فلا ضمان فيه.

جاء في الفواكه الدواني: كل مبيع فاسد قبضه المبتاع قبضاً مستمراً بعد تب البيع فضمانه من المبتاع من يوم قبضه، لأنه قبضه على جهة التملك، لا على جهة الأمانة.^(٥)

ومثل ذلك في الشراكة: لو اشترك من لا يعتبر

(١) القواعد والقواعد الأصولية ١١٢، وأملية ١/١٣٤،

والشهاب ابن نجيم ٣٧٧، وصانع الحكام الصغار

١/١٧٧، ولبدائع ٥/١٧٣، وفتح القدير والعتبية

والكتابة عليه ٥/٤٩٠، وابن عابدين ٤/١٠١

(٢) ابن عابدين ٤/١٠٥، والبدائع ٥/٣٠٥، ويحظر طبع

الفتاوى ٢/٨١

(٣) الفواكه الدواني ٢/١٢٩

أ- المهر :

٢٩ - لا يثبت حق المهر في النكاح الفاسد مطلقاً سواء أفتقن على أساسه أم لا - إذا حصل التفريق قبل الدخول بافتقار في الحسنة، أو قبل إحضاره فيها اختلف فيه، وذلك عند الخاطلة. (١)

هذا مع اشتاء بعض المصنفين الذي يثبت فيها نصف مهر قبل الدخول، ومن ذلك ما يؤوله المالكية من أن سب الفاسد إذا لم يؤثر خلافاً في المهر، كنكاح المحرم بالرجع، فبذلك نصف التصديق بالبطلان، وجميعه بائنون

وكذلك النكاح الفاسد عند المالكية لوقوع صدائه قبل من الصدق الشرعي، وانتم السروج من إقامته (وهو ما يسعى بنكاح الفاسدين، لأنها قبل من الصدق الشرعي) ففيه نصف الفاسدين فسخه قبل الدخول (٢) ومن ذلك ما إذا ادعى السروج قبل الدخول رضاعاً محرماً فلا بطلان، وكذا في الرجعة، فإنه يفسخ، وعليه نصف التصديق في بقوله المالكية واخاطبة. (٣)

ويستحق الفاسقها على وجوب المهر في

والنكاح الناطل أو العائد واجبه الفسخ عند الجميع بالنسبة للمنفق على مسأله. وعند الفقهاء يفسد بالنسبة للمنفق فيه، إلا إذا حكم حاكم بصحته، فلا يقضى حكمه. والتفريق في المفقن على مسأله ليس خلافاً بالإجماع، وإنما هو فسخ أو فسخه، وأما المختلف فيه، ففيه اعتبار التفريق خلافاً أم لا اختلف الفقهاء. (٤) ر: (طلاق - فرقة - فسخ).

ولا حكم للنكاح الباطل أو الفاسد قبل الدخول في الجملة على ما يعرف، لأنه ليس بنكاح حقيقة، لانعدام تلك منافع البيع بالعقد الباطل أو الفاسد.

أما بعد الدخول فيه فلهذا يفسد بعض الأحكام، لا غير منه، ضرورة في حق المنافع المستوفدة. (٥)

وفيما يلي بيان أهم الأحكام التي تقع في

(١) للرسولي ٢٤١/٢ - ٢٤٨ - وحواهر الإكثار ٢٨٥/١.

(٢) ومنع الحنبل ١٩٠/٢ - ٥٢، وشيخ الصالح ٢٢٠/١.

(٣) والمذهب ٢٦٦/٢، ومنه المحتاج ١٦٧/٢، ١٤٨.

(٤) ومعه ١٥٤/١ - ١٥٤، ومعه الإردات ٨٢/٢، ٨٣.

٢٦٧

(٥) ابن حنبل ٣٥١/٢، والفتاوى الهندية ٢٧٩/١، ٣٣٠.

(٦) والمذهب ١٦٦/٢، والعمدة كدوتي ٣٥٠/١، والفتاوى

الحنبلية ص ٦٤٠، والمذهب ٣٦٦/٢، ٤٧، وروضة

المطلين ٥١/٧، ومعه الإردات ٨١/٢، والمعه

١٥٠/١

(٧) بالمع الفصاح ٢٣٥/٢

(١) مذاهب الصالح ٣٢٥/٢، ومنع القدير ٢٦٣/٢.

(٢) والفتاوى الهندية ٣٣٠/١، والندوي ٢٤٠/٢، وانتور

في القواعد ٩/٢، ومعه الإردات ٨٢/٢، والمعه

١٥٥/١

(٣) حواهر الإكثار ٢٨٥/١، ومنع الخليل ٢٥٠/٢

(٤) حواهر الإكثار ٢٨٥/١، والمعه ٥٦٠/٧، ومعه

الإردات ٢٦٣/٢

هذا مع اختلافهم في العدة وهل تعتبر من وقت التفريق أو من آخر الموطات .
 وهل تتدخل العدة أو لا تتدخل . بل
 تباين .
 وهل يعتبر النسب من وقت الدخول أو من وقت العقد .
 وهل ثبت بالنكاح الباطل حرمة المصاهرة أو لا ثبت . وهل يثبت به الإرث أو لا يثبت ؟
 ففي كل ذلك تفصيلات كثيرة تنظر في مواضعها .

بعض

انظر : بعضية

ولأن الأصل عند الفقهاء أن كل نكاح يترأ فيه الحد فالولد لاحق بالواحد .

أما إذا لم تكن هناك شبهة تستلزم الحذفان كان عالماً بالحرمة فلا يلحق به الوقف عند الجمهور وكذلك عند بعض مشايخ الحنفية . لأنه حيث وجب الحد فلا يثبت النسب . وعند أبي حنيفة وبعض مشايخ الحنفية يثبت النسب لأن العقد شبهة . وروي عن أبي يوسف ومحمد أن الشبهة تنظي إذا كان النكاح مجمعا على تحريمه والمنكوحه عثرة على التأيد كالأم والأخت . وعلى ذلك فلا يثبت النسب عندهما في الحرمة على التأيد فقد ذكر الخير الرملي في باب المهر عن العتي ومجمع الفتاوى أنه يثبت النسب عند أبي حنيفة خلافا لها . إلا أنه روي عن محمد أنه قال سقوط الحد عنه لشبهة حكمية فيثبت النسب .

هذا بالنسبة للنسب في النكاح المجمع على تحريمه مع العلم بالحرمة .

وأما بالنسبة للعدة فعند المالكية والحنابلة والقائلين من الحنفية بثبوت النسب فإن العدة تجب ونسعى اعتمادا .

ولا تجب عند الشافعية وبعض الحنفية القائلين بعدم ثبوت النسب .^(١)

- ١٠ / ٥٠ - ١٠ / ٤٢ ، والفناني اهدية ١ / ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
 والبرهني ١٥٣ / ٢ ، وحاشية الدرر ٢ / ٢١٩ ، ١٧١ ،
 ٤٧٥ ، وموسم الإكفيل ١ / ٢٨١ ، ومنع الحليل ٢ / ٣٧٥ ،
 ٢٨١ ، والفوائد الفقهية لأن جري ص ١٩٠ ، وصيانة
 المحتاج ٧ / ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٦٨ ، وشروح روض الطالب
 ١٢ / ١٢١ ، ١٥٠ ، وروضة الطالبين ٧ / ١٦٩ ، ١٧١ ،
 ١٩٠ / ١٠ ، ومغني المحتاج ٣ / ١٢٧ ، ١٤٨ ، والمجذبات
 ١٦٦ / ١١٦ ، ١٥٦ ، ٢٦٩ ، والموحسون ٣ / ١١٦ ، ولقاء
 السبوطي ص ٧-٨ ، والمتوفى في النوازل ٣ / ٣٢٩ ، والمنه
 ٦ / ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ومسنده
 لإبراهيم ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٧

(١) البدائع ٢ / ٣٣٥ ، ٣٥١ / ٢ ، وابن عابد ٢ / ٣٥٠ ،
 ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ،
 القدير ٢ / ٢١٢ - ٢١٥ ، ٢١٦ / ١

- من الجزء، والجزء من الشيء: الطائفة منه. (١)
والفرعية من الفرع وهو ما ينفرع من أصله. (٢)

الحكم الإجمالي :

ورد استعمال الفقهاء هذا المصطلح في كتب
الفقه في مواطن أهمها ما يأتي :

في الطهارة :

٣ - اختلف الفقهاء في الغسل الواجب في مسح
الرأس، فذهب الأحناف إلى أنه يجب مسح
مقدار الناصية، وهو ربيع الرأس.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه يجب مسح
جميع الرأس.

وذهب الشافعية إلى أنه يكفي ما يقع عليه
دسم المسح من الرأس، وإن قل. (٣)

وتفصيل ذلك في مصطلح (وغيره).

واختلف الفقهاء كذلك فيما لم يجد من الماء

إلا ما يكفي بعض أعضائه، فذهب الأحناف

والمالكية وأكثر العلماء إلى أنه يترك الماء فلا ي

يكفي إلا لبعض أعضائه ويتيمم، وهذا أحد

وجهين عند الحنابلة، وذهب الشافعية في

الأظهر إلى أنه يترمه استعماله، ثم يتميم، وهو

بعضية

التعريف :

١ - البعضية : مصدر صاعى من البعض،

وبعض الشيء، الطائفة منه، وبعضهم يقول :

الجزء منه، والجمع : أبعاض.

قال ثعلب : أجمع أهل النحوى أن

البعض : شيء من شيء، أو شيء من أشياء،

وهذا يتناول ما سوى النصف، كالثمانية، فإنه

يصدق عليه أنه شيء من العشرة، ويتناول

أيضا ما دون النصف.

وبعضت الشيء تبيضا : جعلت أبعاضه

متمايزة. (١)

وفي الاصطلاح لا يخرج عن معناه

اللغوي. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - من الألفاظ ذات الصلة والجزئية

والفرعية، وهذه الألفاظ متطابقة، لأن الجزئية

(١) المعجم الترمذى، جزء ١.

(٢) المعجم الترمذى، جزء ١.

(٣) المقدمة مع فتح القدير ١/١٠٠، وكشاف القناع ١/١٠٠.

والفني ١/١٢٥، والجمع ١/١٢٩.

(١) لسان العرب والمعجم الترمذى، جزء ١.

(٢) نهاية المعجم ١/٣٦٢، وفي المحتاج ١/٤٩٩، والإفصاح

١/١٢٩.

الوجه الثاني عند الحائطة. (١)

وتفصيل ذلك في مصطلح: (نيمم).

في الصلاة :

١ - اتفق الفقهاء على أن من لم يجد إلا ما يسر به بعض عورته لزمه ستره. (٢) وأبعض الصلاة في اصطلاح الشافعية: هي السن التي تحجب بسجود السهو، وهي القنوت في الصبح، أو في رثر نصف رمضان، والقيام له، والشهد الأول، وقعوده، والصلاة على النبي ﷺ على الأظهر. وصحبت أبعضاً، لأنها لما تأكدت بالجهر بالسجود أشبهت الأبعاض الحقيقية، وهي الأركان. (٣)

ومساعدتها من السن يسمى ميثات لا تحجب بسجود السهو، ولا يشرع لها.

ويشعر البعض من الهيئة عند الشافعية بمدة أمور.

أولها: أن البعض يجبر بسجود السهو بخلاف الهيئة، فإنها لا تجبر بسجود السهو لعدم وروده فيها.

ثانيها: أن البعض منة مستقلة وليست

تابعة لغيرها، بخلاف الهيئة، فإنها ليست مستقلة بل هي تابعة للأركان، كالتكبيرات والتسبيحات والأدعية الواقعة إما في القيام، أو الركوع، أو الاعتدال منها، أو السجود، أو الجلوس بين السجدين.

ثالثها: الأبعاض لها محل خاص بها من الصلاة لا يشاركها غيرها، بخلاف الهيئة فليس لها محل خاص بها، بل تنفع في داخل الأركان كما ذكرنا آنفاً.

رابعها: أن الأبعاض لا يطلب الإتيان بها خارج الصلاة إلا الصلاة على النبي ﷺ، بخلاف الهيئة، فالتكبيرات والتسبيحات وغيرها من الأذكار مطلوبة في الصلاة وخارج الصلاة.

وبكوه ترك البعض عمداً عند الشافعية، ولا تبطل الصلاة به، وسجد للسهو ندباً بتركه، كما يسجد كذلك بتركه نسياناً في المعتمد عندهم، لأن الخلل حاصل في الحالتين، بل خلل العدد أكثر، فكان للجبر أخرج.

والمرجوح لديهم أنه إن ترك عمداً فلا يسجد لتقصيره بتفويت السنة على نفسه، بخلاف الناسي فإنه معذور، فناسب أن يشرع له الجهر. (١)

(١) حاشية الطحطاوي على الدر المختار ١/١٢٥. ومواهب الجليل ١/٢٣٢. وقليوبي وحميد ١/٨٠. والمغني ٢/٢٤٢.

(٢) مواهب الجليل ١/٢٣٢. وحاشية ابن علقم ١/٢٨٩. وللعلل مع القليوبي ١/١٧٨. وكشاف القناع ١/٢٧٦.

(٣) شرح تنبيه بحاشية القليوبي ١/١٩٦. ١٩٧.

(١) تحفة المحتاج ٣/٢. ١٧٠. ١٧٢. ومغني المحتاج ١/١٤٩. والجمل على شرح التنج ١/١٤٩.

من ملك نصاب الزكاة، فاضلا عن مكنه
وثبائه وأثائه وما يحتاجه. ^(١)

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم
اشتراط ملك نصاب الزكاة، وانفقوا على أن
من ملك صاعا زائدا عن قوت يوم وليلة وجب
عليه إخراجها. أما من ملك بعض صاع،
فذهب المالكية إلى أنه يجب إخراجها، وهو إحدى
الروايتين عن أحمد، وذهب الشافعية إلى أنه
يجب إخراج بعض الصاع في الأصح محافظة
على الواجب قدر الإمكان. ^(٢)

راجع مصطلح: (زكاة).

في الطلاق والظهار والعنف:

٧- أجمع الفقهاء على أن الطلاق أو الظهار لا
ينعقد ولا يتجزأ، فإن قال لزوجه: أنت طالق
بعض خلفة أو نصفها أو جزءا تنع طلقة
كاملة. ^(٣) كما انفقوا على أنه إذا أضاف الطلاق
والظهار إلى بعض زوجته يلزمه الطلاق أو
الظهار، إن كان ذلك البعض جزءا شائعا
كنصفها أو ثلثها، أما إذا أسد الطلاق أو الظهار

وقابل البعض عند الخفية والحنابلة
الواجب، وهو عند الخفية، فالأغلب أن
يتركه، ولكن يجب إعادتها في العمد والسهو إن
لم يسجد للسهو في حالة النسيان، وإن لم يعدها
يكون آثما، وتصح صلاته في المأثنتين.

وتبطل صلاته إذا ترك الواجب عمدا عند
الحنابلة، ويجب سجود السهو عند التقريظين إذا
ترك الواجب نسيانا. ^(٤) أما المالكية فيرون أن
الأباض سنة كالشافعية، وإن لم يسجروا بهذا
الاسم. كما أن سجود السهو سنة عندهم
كذلك. ^(٥) (ر: صلاة).

في الزكاة:

٥- لا يعطى من تلزم المزكي نفقته وزوجية أو
بعضية قنات النساء والبنات من سهم الفقراء
والمساكين، بلا خلاف بين الفقهاء في ذلك، فيما
إذا كان المزكي يجب عليه الإنفاق. ^(٦)

في زكاة الفطر:

٦- لو وجد بعض الصاع من الفطرة فهل يلزمه
إخراجها؟

ذهب الحنفية إلى أن الفطرة لا تجب إلا على

[١] البداية مع فتح القادر ٢/ ٢٩ - ٣٠.

[٢] الدرر السني ١/ ١٨٦، والمغني ٣/ ٧٥، والمحلي مع تلخيص
وصية ٢/ ٣٥.

[٣] حاشية ابن عابدين ٢/ ٥١٥، والقوانين الفقهية ص

١٢٣، ومغني المحتاج ٣/ ٢٩٨، وكشف المستورات ص

٣٩٦.

[٤] حاشية ابن عابدين ١/ ٣٠٦، ٤٩٥، والمغني لابن قدامة
٢/ ٢٧، ٢٨.

[٥] الفتاوى الفقهية ص ٦٦، ٦٩، ٧٠.

[٦] الإجماع ٢/ ١١٦، والمجموع ٦/ ١٧٨، والمغني ١/ ١٨٢.

وذهب المالكية إلى أنه يعتق بنفس الملك
الأبوان وإن علوا، والسود وإن سفلا، وأن
أخت شقيقان أو لأب أو لأم^(١).
راجع مصطلح: (عتق).

إلى جزء معين^(٢) ظني ذلك تفصيل وحلاف
يرجع إليه في مصطلح: (طلاق وظهان).
والكلام في بعض العتق يرجع إليه في
مصطلح: (عتق).

في الشهادة :

٨ - ترد شهادة الابن لأبيه بعلّة البعضية، وهو
قول جماعة العلماء، أما شهادة الابن على أبيه
فهي مقبولة عند عامة أهل العلم، وإنما ردوا
شهادة الابن لأبيه لأن بينهما بعضية، فكانه
يشهد لنفسه أو عليها^(٣).
راجع مصطلح: (شهادة).

العتق بالبعضية :

٩ - ذهب الشافعية إلى أن من ملك أحد أصوله
أو فروعه عتق عليه. أما الأحناف والحنابلة فقد
وسعوا دائرة العتق وقالوا: إن العلة هنا
المحرورية، فمن ملك ذا رحم محرم عتق عليه.

(١) عز ورائي شرح مختصر خليل ١/٤، ١٠٩، والحارثي
١٠٥/١، ونسخ القدير ٣/٥٢، ٥٤، ٢٢٨، ٢٢٩،
٣٦١، والفتي ٧/٢٤٢ - ٢٤٦، وكشاف النجاشي ١/١٠٥
٥/٣٦٩، ٣٧٠، والمجمل شرح الشهاب ٣/٣٣٤،
١٥/٢٤، ٢٥، ٣٥١

(٢) فتح القدير ١/٣٠، والحارثي ٧/١٧٩، والمجمل على
المهاج ٢/٣٢٢، وطريق ٣/٢٥٠، والفتي ٩/١٩١،
١٩٢

(٣) فتح القدير ٣/٣٧، ومثلية ابن عابدين ٣/٩،
والمنسوق على الشرح الكبير ٤/٣٦٩، وبهاية المحتاج
٨/٦٣، والفتحة ١٠/٣٦٦

تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْتُمْ نَحْصَانَهُ﴾ فستأتي الإشارة إليه.^(١)

حكم أخذ البغي مهرًا:

٢ - نهى النبي ﷺ عن مهر البغي، لحديث ابن مسعود قال: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي». وحلوان الكاهن^(٢) فإن من الزنا من كن يأخذن عوضاً عن البغاء، ومن ذلك ما روى مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِيَابَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ قال: كانوا يأمرون ولائهم قياغين، فكان يفعلون ذلك فيصبن، فواتينهم بكسبهن. وكانت لعبد الله بن أبي بن منبؤل جارية كانت تباع، فكرهت ذلك، وحلفت ألا تفعله، فأكرهها، فانطلقت فباعته ببرد أخضر، فأتتهم به، فأنزل الله الآية.^(٣)

والمراد بمهر البغي: ما تؤجر به المرأة نفسها على الزنى، ولا خلاف بين العلماء في تحريمه. وتفصيل بقية الأحكام المتعلقة بالبغاء محلها مصطلح: (زنى).

(١) روح المسافر ١٨/ ١٥٦، والقرطبي ١٢/ ٢٥١، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ١٣٧٤، تفسير الطبري ١٨/ ٢٠٠ (٢) حديث: «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب...» أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٤٢٦ - ملحق)، ومسلم (٣/ ١١٩٨ - ط إسنه).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٢/ ١٣٧٤، وأحكام القرآن للكهكلاس ١/ ٦٩٧، وصحيح الزملي ٥/ ٦٧، وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٢٠

بغاء

التعريف:

١ - البغاء مصدر: بغت المرأة تبغي بغاء، بمعنى: فجرت، فهي بغي، والجمع بغايا، وهو وصف مختص بالمرأة، ولا يقال للرجل: بغي.^(١)

ويعرف الفقهاء البغاء بأنه: زنى المرأة، أما الرجل فلا يسمى زناه بغاء. والمراد من بغاء المرأة هو عر وجهها بحيث عمن يفعل بها ذلك الفعل، سواء أكانت مكرهة أم غير مكرهة، ويقهم ذلك من كلام العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قِيَابَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ إِنَّ أَرَدْتُمْ نَحْصَانَهُ^(٢) وقد ذكرت كتب التفسير سبب نزول هذه الآية، وهو أنه كان لعبد الله بن أبي بن سلول جوار، وكان يكرههن على ذلك الفعل، فقد سمى فعلهن وهن مكرهات عليه بغاء، فاضلا في هذا الاسم عليه مع وضاهن يصح، بل أولي، وبالنسبة لتقليد الذي في الآية وهو قوله

(١) لسان العرب، والتصريح النير، والصحاح، ومحيط المحيط، القاموس المحيط مادة «بغى».

(٢) سورة النور ٣٣

الإلفاظ ذات الصلة:

أ- الخوارج:

١- يقول إجماعناي. هم الذين يأخذون العشر من عمر باذن السلطان.^(١)

وهم في الأصل كانوا في صف الإمام علي رضي الله عنه في القتال، وخرجوا عليه لما قبل التحكيم. قالوا: لم تحكّم وأنت على حق.

ويقول ابن عاتق: هم يرون علي بن أبي طالب رضي الله عنه على باطل يسيرونه التحكيم، وسيجون قتاله، ويستحلون دمه، أهل العدل، ويؤمن نساءهم وبناتهم، لأنهم في نظرهم كفار.^(٢)

وتكثر الفتنة يرون أنهم بغاة، ولا يرون تكفيرهم. وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون. وقال ابن كثير: لا أعلم أحدا وافق أهل الحديث على تكفيرهم. وذكر ابن عبد البر أن الإمام عليا رضي الله عنه سئل

عنه: أكفّرهم؟ قال: من الكفرة فوا. قيل: فيفقون؟ قال: إن المؤمن لا يذكر أن الله إلا قبلا. قيل فما هم؟ قال: هم قوم أصابتهم فتنة، فقموا وصبروا، ويقوموا عني، وقتلوا قتلتناهم. وقال لهم: نكم عينا ثلاث: لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا بسلوكم قتال، ولا تمنعكم أبي، ما دامت

(١) اسم بغات للجرم من ٩١

(٢) حديث ابن عاتق ٢٢٠/٢. والبدائع ١٤٠/٧

بغاة

التعريف:

١- بغا في اللغة: جنى على الناس بغيا، أي ظلم واعتدى، فهو باغ وجمع بغاة، وبغى: سعى بالعسل، ومنه الفتنة البغية.^(١)

والفتنة، لا يخرجون في الجملة عن هذا المعنى إلا بوضع بعض فيو في التعريف. فقد عرفوا البغاة بأنهم: الخارجون من المسلمين على طاعة الإمام الحق بتأويل، ولهم شوكة.

ويعتبر بمنزلة الخرج: الانحياز من أدل الحق الواجب الذي يطهه الإمام. كنزكاه.

ويطلق على من سوى أئمة اسم زاهل المدن وهم الثابتون على موالاته الإمام.^(٢)

(١) المصباح وسنن العرب مادة: وبغى،

(٢) الفهرست ٢١٦/٦. وروح المعاني ١٥٠/٢٩. ومقام التنزيل جاهر ابن كثير ١٥٠/٨. وحاشيت ابن عاتق ٢٠٨/٢. والهداية والفتح ٢٠٨/١. وحاشيت الشافعي على تبيين الحقائق ٢٩٢/٢. والشرح الصغير ٤٢٠/٩. ومروءات الخليل ٢٧٨/٦. والناج والإكليل ٢٧٠/٦. ومباح الطبيب وحاشيت قلوب ١٠٠/٤. وكشاف الفتاوى ١٥٨/٦

فالفارق بين الحرابة والبيغي هو أن البيغي يستلزم وجود تأويل، أما الحرابة فالغرض منها الإفساد في الأرض.

الحكم التكليفي للبيغي:

١ - البيغي حرام، والبيعة آمنون، ولكن ليس البيغي خروجاً عن الإيمان، لأن الله سمى البيعة مؤمنين في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَنْفِرَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ...﴾ إلى أن قال: ﴿وَأَنسَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةَ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾،^(١) وعمل قتالهم، ويجب على الناس معونة الإمام في قتالهم. ومن قتل من أهل العدل أثناء قتالهم فهو شهيد. ويحفظ قتالهم إذا فاءوا إلى أمر الله، ويشول الصنماني: إذا غارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا فاتهم بخلى وشأنه، إذ مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال المخالف.^(٢)

وفي حديث رواه الحاكم وغيره، قال النبي عليه الصلاة والسلام لا يمن مسعود: يا ابن مسعود: أتدري ما حكم الله فيمن يغي من هذه الأمة؟ قال ابن مسعود: الله ورسوله أعلم. قال: حكم الله فيهم الإتيان مذبذبهم،

أيديكم معنا.^(٣) ويقول المازدي: إن نفاظر الخوارج باعترادهم، وهم على اختلاط بأهل العدل، جاز للإمام أن يعزهم.^(٤) وتفصيل الكلام في مصطلح (فرق).

ب - المحاربون:

٣ - المحاربون: لفظ مشتق من الحرابة مصدر حرب، وحربه يحربه: إذا أخذ ماله، والحارب: الغاصب الناهب.^(٥)

وعبر عنها الحنفية والشافعية والحنابلة: بقطع الطريق. وقالوا: إنه الخروج على المرة لأخذ المال على سبيل المغالبة، على وجه يمنع المارة من المرور، فيقطع الطريق، سواء أكان القطع من جماعة أم واحد، بعد أن يكون له قوة لقطع، وسواء أكان القطع بسلح أم بغيره من العصا والحجر ونحو ذلك. وتسمى الحرابة بالسرقه الكبرى.

أما كونها سرقه، فباعتبار أن قاطع الطريق يأخذ المال خفية عن عين الإمام الذي عليه حفظ الأمن. وأما كونها كبرى، فلأن ضرره بهم، حيث يقطع الطريق على الجماعة يزوال الأمن.^(٦)

(١) النفي ١٠٥/٨ - ١٠٧.

(٢) الأحكام السلطانية ص ٤٨.

(٣) لسان للعرب ص ١٢٤: «عرب».

(٤) طبهر المرات ٧٦/٢٤، ولابدائع ٩٠/٧، وحاشية الشلبي

على تعيين الحقائق ١٣/٢٣٥، ومواهب الجليل ١/٩٦٤.

والشرح الصغير ١/٤٦٦.

(١) سورة الحجرات ٩/٦١.

(٢) روح المعاني ٢٩/١٥١، وسبل السلام ٣/٤٠٧.

لهم، لأن العزم على الجناية لم يوجد. ومثال ذلك: ما وقع لبعض الصحابة، ممن عصي الإمام لا على سبيل الغالبية، من أنه مكث أشهراً ثم يسارع الخليفة ثم يابعه. يقول القرطبي: ولم يوجب ذلك لعن البغاة والبراءة منهم ونفسيتهم.^(١)

ب - إن خالط البغاة أهل العدل، وتظاهروا باعترافهم، دون مقاتلتهم جاز للإمام تحزيرهم. إذ التظاهر باعترافهم، ونشره بين أهل العدل دون قتال يعتبر من الصغائر.^(٢)

ج - إذا اجتمع المسلمون على إمام، وصاروا آمنين به، فخرج عليه طائفة من المؤمنين، ولم يكن ذلك لظلم ظلمهم إياه، ولكن لدعوى الحق والولاية. فقالوا: الحق معنا، ويدعون الولاية، ولم تأويل ومنعة، فهم أهل بني. فعلى نزل من يقوى على القتال مناصرة الإمام عليهم. قال ابن عابدين: ومن البغاة الخوارج.

ويقول ابن قدامة: إذا خرجوا على الإمام فهم فاق.^(٣)

ولا يقتل أسيرهم، ولا يذقت على جريحهم.^(٤)

ويرى الشافعية أن البغي ليس اسم ذم، لأن البغاة عالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم، لكنهم مخطئون فيه، فلهم نوع عذر، لما قبيهم من أهلية الاجتهاد.

وقالوا: إن ما ورد في نهم، وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من وصفهم بالعصيان أو الفسق محمول على من لا أهلية فيه للاجتهاد، أو لا تأويل له^(٥)، وكذلك إن كان تأويله قطعي البطلان.

٥ - وقد بين الفقهاء أنواع البغاة من حيث حواز فعلهم،^(٦) وكونه صغيرة أو كبيرة كإبيل:

أ - البغاة إذا لم يكونوا من أهل البدع لبسوا بناسفين، وإسماهم مخطئون في تأويلهم، كالمجتهدين من الفقهاء، يقول ابن قدامة: لا أعلم خلافاً في قبول شهادتهم.^(٧) ومياني يسانه. وكذا إن تكلموا بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج بعد، فليس للإمام أن يتعرض

(١) ميل للسلام ٤٠٩/٣، وروح المعاني ٢٦/١٥١

وحديث: «أندري ما حكم الله فبعني بنى... وأخرى الحكم ٢/١٥٥ - ط دائرة المعارف العثمانية ولا يهني ٨/١٨٦ - دائرة المعارف العثمانية وقال البيهقي: نقر به كثر من حكم وهو ضعيف.

(٢) نهاية المحتاج ٧/٣٨٢

(٣) المغني ٨/١١٧

(٤) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٩، ومصابر الخليل ٦/٢٧٨.

(٥) حاشية الدسوقي ٤/٢٩٨، ونفسر القرطبي ١٦/٣٦١

(٦) الأحكام السلطانية للرد ربي ص ٥٨

(٧) حاشية ابن عابدين ٣/٣٠٩، وحاشية الصلي ٣/٢٩٤.

والمغني ٨/١١٨

وشروط تحقق البغي :
٦ - بتحقيق البغي بما يلي :
أ - أن يكون الخارجون على الإمام جماعة من المسلمين لهم شوكة، وخرجوا عليه بغير حق لإرادة خلع بني إسرائيل فأسد . فلو خرج عليه أهل الذمة لكاثروا حريين لا بغاة ، ولو خرجت عليه طائفة من المسلمين بغير تأويل ولا طلب إمرة لكانوا قطاع طريق . وكذا لو لم يكن لهم قوة ومنعة ، ولا يجهن قتلهم ، ولو كانوا متأولين . ولو خرجوا على الإمام بحر - كدفع ظلم - فليسوا ببغاة ، وعلى الإمام أن يترك الظلم وينصفهم ، ولا ينبغي للناس معونة الإمام عليهم ، لأن فيه إصانة على الظلم ، ولا أن يعينوا تلك الطائفة الخارجة ، لأن فيه إهانة على خروجهم ، واتساع الفتنة وقد نعى الله من أيقظ الفتنة .

ب - وصريح الشافعية باسقاط أن يكون للخارجين مظنة فيهم ، يصدر عن رايه ، وإن لم يكن إماماً منصوباً ، إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم .
وقيل : بل يشترط أن يكون لهم إمام منصوب منهم .

هذا ولا يشترط لتحقيق البغي انفردهم بنحو بلد^(١) ولكن ذلك شرط لمقاتلتهم .^(٢)

وأما من خرجوا على الإمام بمنعة ، بتأويل يقطع بفساده ، مستحلين دعاء المسلمين وأموالهم ، مما كان قطعي التحريم ، كتأويل المرتدين ، فليسوا ببغاة ، لأن البغاي تأويله محتمل للصحة والفساد ، ولكن فساد هو الظاهر ، وهو متبع للنشر في زعمه ، والفساد منه ملحق بالصحيح ، إذا ضمت إليه المنعة في حق المدفع .^(٣)

ب - أن يكون الناس قد اجتمعوا على إمام

(١) التاج والإكليل ٦/ ٢٧٧ ، وتبایة المحتاج ٧/ ٣٨٢ .
٢٨٣ ، وضع التفسير ١/ ٤١١

(٢) الترح الصغير ١/ ٤٢٧
(٣) تبایة المحتاج ٧/ ٣٨٢ ، ٢٨٣
(٤) راجع ما قلناه في الشروط جميعها : حاشية ابن عديم (٣/ ٣٠٩ - ٣١٠) ، وضع التفسير ١/ ٤٠٨ ، وحاشية الشفي على تفسير المحقق ٣/ ٢٩٤ ، والتاج والإكليل ٦/ ٢٧٧ ، ومصابيح الجليل ٦/ ٢٧٧ - ٢٧٨ ، وحاشية القسري ١/ ٢٩٩ ، والشرح الصغير ١/ ٤٢٧ ، والمذهب ٢/ ٢٩٩ ، ومصابيح الطالبين وحاشية قتيبي ١/ ٦٢٠ - ١٧١ ، وتبایة المحتاج ٧/ ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وكشف القناع ٦/ ٢٩١ ، والفتي ٨/ ٦٠٧

والإمام الذي يعتبر الخروج عليه بغياً :
٧ - من تفق المسلمون على إمامته وبيعته،
ولم يتبعوا إمامته، وحبوا طاعته ومعاونته، ومثلته من
ثبتت إمامته بعهد إمام قبله إليه، إذ الإمام يصير
إماماً بالبيعة أو بالاختلاف عن قتله ولو
خرج وحل على الإمام فقهره، وغلب الناس
بشيئه. حتى أذعنوا له وناعوه، صار إماماً بحرم
قتاله والخروج عليه. (١) ونظر للتفصيل بحث
(الإمامة لكثيري).

وكذلك فإن مخالفتهم للإمام لمنع حق الله، أو
لأمر كزفة، وكأداء ما عليهم مما جبهه لبيت
مال المسلمين كحرج الأديس، مع التحيز
والتهيز للخروج على الإمام على وجه المغالاة.
وعدم المبالاة به، فإن ذلك يكون أمارة
بغيتهم (٢).

أما لو أظهروا رأي أخوارج، كتنكفهم فاعل
الكبيرة وترك الجماعات واشتباة دعاء المسلمين
وأموالهم، ولكن لم يرتكبوا ذلك، ولم ينفذوا
الفعل، إذ يخرجوا عن طاعة الإمام، فإن ذلك
لا يكون أمارة بالبغي، حتى لو امتازوا بموضع
يتجمعون فيه، لكن إن حصل منهم ضرر
تعرضوا لهم إلى زوال الضرر. (٣)

بيع السلاح لأهل الفتنة
٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم بيع السلاح
لأهل الفتنة، لأن هذا من الذريعة الإغارة
على المعصية، وكذلك كان في معنى البيع من

أمارات البغي :

٨ - إذا تكلم جماعة في الخروج على الإمام
وعداة أوامرهم، وأظهروا الامتناع، وكانوا
متحيزين منهيين لخصم القتال، فخلع الإمام
وطلب الإمرة لهم، وإن لم تأويل يبرر في
نصرهم، مستكبرون من المغالاة، فإن ذلك يكون
أمارة بغيتهم.

وينبغي إذا ما منع الإمام أمرهم، وأنهم
يشتركون السلاح ويتأهبون للقتال، أن يأخذهم
وعصمهم حتى يفتلوا عن ذلك، ويحذروا توبة،
دعوا للشر فبذر الإمامان، لأنه لو انتظر أن يبدوه
بالقتال، حرباً لا يمكنه الدفع، تفقوي شوكتهم

(١) فتح القدير ١/٩٦٩ - ونسب الحفاظ وحاشية الشافعي

١٩٤٣، والرد ١٧/١٤٠

(٢) شرح التحرير وحاشية الشافعي ٢/٢٩٩

(٣) حاشية الخاتم ٣٨٣/٧، وكشف القناع ١/١٦٦، والنفق

١٤١/٨

(١) المصنف ١٠٧/٨، والرد ١٧/١٤٠ وحاشية ابن عثيمين

٢١٠/٢٣، ونسب والإكفيل ١٥٧/٢، ومباح الطالب

وحاشية القوي ١٧٣/١ - ١٧٤

وعند المالكية: يجب إظهارهم ودعوتهم منهم
بما جلتوه. ^(١)

وكذا في المبعوث إليهم عارفاً قطعاً واجب، إن
تبعك للمساطرة وكشف أنفسهم، وإلا
فمستحب. ^(٢)

وبصل لكاساني فقال: إن علم الإمام أنهم
مجهرون السلاح ويذهبون للقتال، فينبغي له أن
يأخذهم، ويحبهم حتى يشربوا، وإن لم يعلم
بذلك حتى تعسكروا وانضموا للقتال، فينبغي له
أن يدعوهم إلى الرجوع إلى رأي الجماعة أولاً،
فإن الإمام علياً رضي الله عنه لما خرج عليه أهل
خزرواء، ندد إليهم عبدالله بن عباس
رضي الله عنهم بالدعوة إلى العدل، فإن
أجابوا كف عنهم وإن أسوأ قاتلهم... وإن
قاتلهم قبل الدعوة لا بأس بذلك، لأن الدعوة
قد بلغتهم، هم مسلمون في دار الإسلام. ^(٣)

وقد أسند الثمالي في سننه التكبري إلى ابن
عباس قال: لما خرجت الخروية اعتزلوا في دار،
وكانوا ستة آلاف، فقلت لعلي أمير المؤمنين:
لعلني أكلهم هؤلاء القوم. قال: إن أخاصهم
عظيكم قلت: كلا، فلبست نيلبي، ومضت
إليهم، حتى دخلت عليهم وهم مجتمعون.

بالإصلاح قبل القتال فقال: لم وإن طائفتان من
المؤمنين أقتلوا فأصلحوا بينهما ^(٤) ولأن
القصد ودكهم ودفع شرهم، لا قتلهم، فإذا
أمكن بمجرد القول كان أولى من القتال، لما فيه
من الضرر بالمرتين. ولا يجوز قتالهم قبل ذلك
إلا أن يخاف شرهم. ^(٥) وإن طلبوا الإنظار،
وكان الظاهر من قصدهم الرجوع إلى الطاعة
أهلهم.

قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من
أحبط عنه من أهل العلم. ^(٦) وقال أبو إسحاق
الشيرازي: ينظرهم إلى مدة قريبة كيومين أو
ثلاثة. ^(٧)

وإن أصروا على بغيتهم، بعد أن بعث إليهم
أميراً ناصحاً لدعوتهم، نصحبهم ندماً ومعظ
مرغباً وشرهياً، وحسن هم اتحاد كلمة الدين
وعدم شناعة الكافرين، فإن أصروا أذنبهم
بالقتال. ^(٨)

وإن قاتلهم بلا دعوة جاز، لأن الدعوة
ليست بواجبة. ^(٩)

(١) سورة الحجرات ١/٢

(٢) المغني ١٠٨/٨، وكشفه النفاق ١٦٢/١

(٣) المغني ١٠٨/٨

(٤) الهدى ٦٩/٦

(٥) سيرة النجاشي ٣٨٦/٧

(٦) تبيين الحقائق ١٩٤/٣، وشرح وحاشية ابن عابدين

٣٦١/٣

(٧) شرح نصير ١٢٨/٤

(٨) نهاية المحتاج ٣٨٥/٧

(٩) البغاة ١٢٠/٧

وقلت: ألتبئكم من عند أصحاب النبي ﷺ، من عند ابن عم النبي وصهره وعليهم مرثى القرآن، وهم أعرف بتأويله منكم. وليس فيكم من يأم أحد. وقلت: هاتوا ما نقيم على أصحاب رسول الله وخمته. قالوا: ثلاث. أنه حكم الرجال في دين الله، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنْ ائْتَيْنَا أَحَدَكُمْ بِإِذْنٍ﴾^(١) وأنه قاتل ولم ينسب ولم ينسب، فإن كانوا كفارا فقد حلت لنا سلاهم وأموالهم، وإن كانوا مؤمنين فقد حرمت علينا دماؤهم. وأنه محام نفسه من أمير المؤمنين^(٢) فإن لم يكن أمير المؤمنين فإنه يكون أمير الكافرين. قلت: أرايتم إن فوات عليكم من كتاب الله، وحدثكم من سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم هذا، ترجعون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم: أنه حكم الرجال في دين الله، فإنا أقرأ عليكم أن قد صبر الله حكمه إلى الرجال في أربب ثمنها ربع درهم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله ﴿وَعَمَّكُمْ بِهِ ذُرَا غَدَلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) وقال الله تعالى في المرأة وزوجها: ﴿وَأَنْ يَضَعُكُمْ بُعْثُ مِنْهَا فَأَيُّكُمْ أَحْكَمُ مِنْ أَهْلِ

وَحْكَمُهَا مِنْ أَهْلِهَا﴾^(٤) أئشدكم الله أحكم الرجال في حق دمائهم وأتفهم وإصلاح ذات البين أحق، أم في أربب ثمنها ربع درهم؟ وأما قولكم: أنه قاتل ولم ينسب ولم ينسب، فإني أقولكم: أليس الله عاقل، فاستحلون منها ما تستحلون من غيرها، وهي أمكم؟ لئن فعلتم لقد كفرتم. فإن قلتم: ليست أما فقد كفرتم، لأن الله تعالى يقول: ﴿الْبِرُّ أَزْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٥).

وأما قولكم: إنه محام نفسه من أمير المؤمنين. فإن رسول الله ﷺ دعا فريشا يوم الحديبية، على أن يكتب بينه وبينهم كتابا، فقال لكتابه: اكتب.

وهذا ما قضى عليه محمد رسول الله. فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا فائضناك، ولكن اكتب: محمد بن عبدالله.

وقال: والله إني لرسول الله وإن كذبتوني. يا عبي اكتب: محمد بن عبدالله. فرسول الله خير من عبي، وقد محام نفسه ولم يكن محمدا لث محوا من النوة.

فردح منهم ألمان وبقي سائرهم، ففرضوا^(٦).

قلت: أرايتم إن فوات عليكم من كتاب الله، وحدثكم من سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم هذا، ترجعون؟ قالوا: نعم. قلت: أما قولكم: أنه حكم الرجال في دين الله، فإنا أقرأ عليكم أن قد صبر الله حكمه إلى الرجال في أربب ثمنها ربع درهم، قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله ﴿وَعَمَّكُمْ بِهِ ذُرَا غَدَلٍ مِنْكُمْ﴾^(٣) وقال الله تعالى في المرأة وزوجها: ﴿وَأَنْ يَضَعُكُمْ بُعْثُ مِنْهَا فَأَيُّكُمْ أَحْكَمُ مِنْ أَهْلِ

وَحْكَمُهَا مِنْ أَهْلِهَا﴾^(٤) أئشدكم الله أحكم الرجال في حق دمائهم وأتفهم وإصلاح ذات البين أحق، أم في أربب ثمنها ربع درهم؟ وأما قولكم: أنه قاتل ولم ينسب ولم ينسب، فإني أقولكم: أليس الله عاقل، فاستحلون منها ما تستحلون من غيرها، وهي أمكم؟ لئن فعلتم لقد كفرتم. فإن قلتم: ليست أما فقد كفرتم، لأن الله تعالى يقول: ﴿الْبِرُّ أَزْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٥).

وأما قولكم: إنه محام نفسه من أمير المؤمنين. فإن رسول الله ﷺ دعا فريشا يوم الحديبية، على أن يكتب بينه وبينهم كتابا، فقال لكتابه: اكتب.

وهذا ما قضى عليه محمد رسول الله. فقالوا: والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا فائضناك، ولكن اكتب: محمد بن عبدالله.

وقال: والله إني لرسول الله وإن كذبتوني. يا عبي اكتب: محمد بن عبدالله. فرسول الله خير من عبي، وقد محام نفسه ولم يكن محمدا لث محوا من النوة.

فردح منهم ألمان وبقي سائرهم، ففرضوا^(٦).

(١) سورة الأنعام / ٥٧

(٢) أي رضي بصدق عبدة: وأمير المؤمنين في صف الحكيم

بينه وبين دماؤهم.

(٣) سورة المائدة / ٩٥

(٤) سورة النساء / ٣٥

(٥) الأحزاب / ٦١

(٦) الفتح / ٤١٠، وانظر اليساس / ٧ / ١٤٠، والفتي

١١٦ / ٨، والمهذب / ٧ / ٢١٩، وقيل الأوطار / ٧ / ١٩٨

ولأن الحكم يدار على علامته، وهي هـا التحيز والتهيب، فلم انتظرنا حقيقه فتاهم لصار ذريعه كتموتهم فبدار احكم على الامارة ضرورية دفع شرهم، ولاهم بالخروج على الإمام صداروا عصاة فحاز فتاهم، إلى أن يذلموا عن ذلك، وما نقل عن علي رضي الله عنه من قوله في الخوارج ولن نقتلكم حتى تغتسلوا معناه: حتى تعزموا على قتالنا. ولو أمكن دفع شرهم بالحبس بعد ما تأهبوا جعل ذلك، ولا نقاتلهم، لأنه أمكن دفع شرهم بأهون منه ^(١)

والى القول بحل بدتهم بالقتال شبهه فقهاء الخبابة، جاء في كتاب الفتاوى: إن أموا الرجوع وعظهم وحوفهم بالقتال، فإن رجعوا إلى الطاعة تركهم، وإلا لزمه فتاهم إن كان فاهرا، لإجماع الصحابة على ذلك ^(٢).

الانجاء الثاني: نقل الضروري أنه لا يبدؤهم بالقتال حتى يبدؤوه، وهو ما رواه الكاساني والكمال. قال الكاساني: لأن فتاهم ندفع شرهم، لا لشر تركهم، لأنهم مسلمون، فها لم يتوجه الشر منهم لا بقاتلهم الإمام، إذ لا يجوز قتال المسلم إلا دفعا، بخلاف الكافر، لأن

ويصريح الأوسمي أنه يجب قبل القتال إزالة الشبهة بالحجج النيرة، والبراهين الفاطمية، ودعوة البغاة إلى الرجوع إلى الجماعة والنحول في عاعة الإمام ^(٣).
ب - قتال البغاة :

١١ - إذا ما دعا الإمام البغاة إلى الذخون في طاعته، وكشف شبهتهم، فلم يستجيبوا ونهضوا بمنحعبين، وكانوا متعشبين بالقتال فإنه بحل قتالهم. ولكن هل يبدؤهم بالقتال، أم لا نقاتلهم إلا إذا أظهروا المعالبة؟ هناك اتجاهان: الاتجاه الأول: جواز البدء بالقتال، لأنه لو انتظرنا فتاهم ربما لا يمكن الدفع، وهو ما نقله خواهرزاده، قال الزينبي: وهو المذهب عند الحنفية، لأن النص جاء غير مقيد بالبداءة منهم في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ ^(٤) وقول علي رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان، حدث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، فأين ما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة» ^(٥).

- أخرجه البزار في (مختار) ١٦/٢٨٣ ط السلفية) وسلم (٢/٧٤٦ - ٧٤٧ ط الحلبي).

(١) نيين المحدث ٣/٢٩٤، والفتح ٤/٤١٦.

(٢) كتاب الفتاوى ٦/١٦٩، وانظر للفي ٨/١١٨.

(١١) روح المعاني ١٦/١٥١.

(١٢) المحررات ٩.

(١٣) حديث: «سيخرج قوم في آخر الزمان...».

وقعت لفتنة بين المسلمين، فالواجب على كل مسلم أن يعتزل الفتنة، ويقعد في بيته فإنه محمول على ما إذا لم يكن إماماً. أما ما روي من حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار»^(١) فإنه محمول على افتتاهما هية وعصية، أو لأجل الدنيا والمالك.

وذكر كان السلطان ظالماً، وبغت عليه طائفة لوضع الظلم، وطلب منه ذلك فلم يستجب، فلا ينبغي للناس معاونته معارضة السلطان ولا معلومة البغاة.^(٢) إذ غير العدل لا تحب معاونته. قال مالك: دعه وما يبرأ منه، يتقم لله من الظالم بظلم، ثم يتقم من كليهما.^(٣) وينص الشافعية على من خرجوا على الإمام - ولو جائراً - يجب على المسلمين إعادته ممن قرب منهم، حتى تبطل شوكتهم.^(٤)

وسئل على وجوب معونة الإمام لدفع البغاة ما رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أعطى إماماً

نفس الكفر فيجح»^(٥) وهو ما استظهره بعض المالكية، وهو مذهب الشافعية، وقول أحمد بن حنبل: «أن علياً رضي الله عنه أمر أصحابه ألا يبدؤوا من خرجوا عليه بالقتال، وإن أمكن دفعهم دون القتل لم يجز القتل، ولا يجوز قتالهم قبل ذلك إلا أن يخاف شرهم كالتمائل». وقال ابن تيمية: «الأفضل تركه حتى يبدؤوه» في القتال.^(٦)

المعاونة في مقاتلة البغاة:

١٢ - من دعاه الإمام إلى مقاتلة البغاة اترضض عليه إجابته، لأن طاعة الإمام فيما ليس بمعصية مراض.

قال ابن عابدين: يجب على كل من أطلق الدرع أن يقاتل مع الإمام، إلا إن كان سب الخروج ظلم الإمام بها لا شبهة فيه، إذ يجب معونتهم لإنصانهم إن كان ذلك ممكناً. ومن لم يكن قادراً لم يبتغيه. وعليه يحمل ما روي عن جماعة من الصحابة أنهم قعدوا في الفتنة، وروى أن بعضهم في تردد من حل القتال.

وما روي عن أبي حنيفة من قوله: «إذا

(١) حديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما...» المخرجه شيخنا (الفتح ١٩٣/٣ - ط البغاة) ومسلم (٩/١١٤) - ط الخليلي.

(٢) البدر المختار وحاشية ابن عابدين ٣١٩/٤، وفتح القدير ٤١١/٤، والبدائع ١٤٠/٧، وحاشية المدسوقي ٣٩٩/٤، وحاشية الشيرازي مع نهاية المحتاج ١٦٢/٧، والفتح ١٠٧/٨، وكشاف الفخار ١٦٢/٧.

(٣) حاشية المدسوقي ٢٩٩/٤.

(٤) حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٣٨٥/٧.

(٥) البهجة ١٤٠/٧، والفتح ١٠/٤.

(٦) حاشية المدسوقي ٢٩٩/٤، وكشاف الفخار ١٦٢/٧، والفتاوى ١٠٨/٨، والمهذب ٢٩٩/٢، ونسائية المحتاج ٢٨٣/٧.

لدفع شرهم، وإذا أمكن ذلك بمجرده القوم
كان أولى من القتال. (١)

كيفية قتال البغاة :

١٤ - الأصل أن قتالهم إنما يكون دونه تفريق
الكلمة، مع عدم انشائهم. لأنهم متأثرون، وإذا
فإن قتالهم يفترق عن قتال الكفار بأحد عشر
وجهاً. أن يقصد بالقتال ردسهم لا قتلهم، وأن
يُكْتَفَ عن مدبرهم، ولا يُجهز على جريحهم. (٢)
ولا تقتل أسراهم، ولا تقتل مؤمنهم، ولا تسي
ذرائعهم، ولا يستعان عليهم بمشرك، ولا
بوادعهم على مال، ولا تنصب عليهم
الحرادات (المجانيق ونحوها)، ولا تحرق
مساكنهم، ولا يقطع شجرهم. (٣)

وإذا تمحيز البغاة إلى جهة مجتمعين، أو إلى
جماعة ولم يمكن دفع شرهم إلا بالقتال، حل
قتالهم حتى يتفرق جمعهم، ولو مكر دفع
شرهم بالحبس بعدما تأهبوا فعل ذلك. إذ
الجهاد معهم واجب بقدر ما يدفع به شرهم
على ما سبق. وقد قاتل علي رضي الله عنه أهل
حرورة بالهروان بحضرة الصحابة، فعسبوا
نفسه عليه الصلاة والسلام له وأنا أقول على

صفحة يده وسيرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن
جاء آخر بنيانعه فاضربوا عنقه الأخيرة (٤) ولأن
كل من ثبت إمامته وجبت طاعته. للمحدث
التسابق يخرج قوم في آخر الزمان... (٥)

شروط قتال البغاة وما يتميز به :

١٣ - إذا لم يجد مع البغاة النصيح، ولم يستجيبوا
للرجوع إلى طاعة الإمام والدخول في الجماعة،
أو لم يقلوا الاستابة - إن كانوا في قبضة الإمام -
ورأوا مسائلتها واجب قتالهم. (٦) بشرط أن
تعرضوا لحرمانات أهل الحل، أو تعطل جهاد
المشركين بهم، أو بأعداء من حقوق بيت المال
ما ليس لهم، أو بمنتهعوا من دفع ما يجب
عليهم، أو يتظاهروا على خلع الإمام الذي
انعقدت له البيعة. على ما قاله الماوردي. وقال
الرسمي: الأوجه وجوب قتالهم مطلقاً، لأن
بقتالهم - وإن لم يوجد ما ذكر - تولد مفاسد، قد
لا تتدارك مداها وقد خرجوا عن قبضة الإمام
وتبينوا للقتال. (٧)

ولو اندفع شرهم بما هو أهون وجب بقدر
ما يدفع، إذ بشرط لمقتلتهم أن يتعين القتال

(١) حديث: من أعطى إمرة صفته يده... أخرجه مسلم
(٢) ١٤٢٣/٣ ط الحلي.

(٣) المغني ١٠٨/٨، ١٠٩.

(٤) حاشية ابن عابد ٣١٠/٣، والناج والإكليل ١٧٨/٦،
والمنهاج ١٠٥/٨.

(٥) مجلة المحتج ٣٨٦/٧، وقهاط ٢٢٢/٧.

(١) حاشية ابن عابد ٣١٠/٣، والمنهاج ١٠٨/٨، ١٠٩.

(٢) وثيقة تعقيب، وهذا سبب عدم

(٣) المنهاج والإكليل ١٧٧/٦، وحاشية مدرسي ٢٩٩/١.

وحاشية الصاوي، على الشرح المختصر ١٦٩/١.

دون القتل^(١) ويقول ابن قدامة: أما غنيمة أموالهم وبهي ذريتهم فلا تعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافاً، لأنهم معصومون، وإنما أبيح من دماءهم وأرواحهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم، وما عداه يبقى على أصل التحريم^(٢).

وذهب الشافعية إلى أنه إذا كانت لهم فئة بعيدة يندازون إليها، ولا يتوقع في العادة مجيئها إليهم والحرب قائمة، وغلب على الظن عدم وصولها لهم، فإنه لا يقتل مدرهم، ولا يجهز على جريحهم، لأن غائبتهم إلا إذا كان منحرفاً لقتال.

وأما إذا كان لهم فئة قريبة تعرفهم عادة، والحرب قائمة، فإنه يجوز اتباعهم والإجهاز على جريحهم، أو كانت لهم فئة بعيدة يتوقع في العادة مجيئها إليهم والحرب قائمة، وغلب على الظن ذلك فالتجسس يقتل^(٣).

وقريب منه ما ذهب إليه المالكية، فقد صرحوا بأنه إذا أمن جانبهم بالظهور عليهم، لم يتبع منزههم، ولم يدقق على جريحهم^(٤). أما الخائبة فيصرون على أن أهل البغي إذا

تنزّل القرآن، وعليّ بقائل على تأويله^(٥) والقتال مع التأويل هو القتال مع الغلبة، وذلك كقتال أبي بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة^(٦).

وإذا قتلهم الإمام مهزهم، وولوا مذبرين، وأمن جانبهم، أو تركوا القتال بالقاء السلاح أو باهزيمة أو بالنعجز، يلجأ أو أسر، فإنه لا يجوز لأهل العداة أن يتبعوهم، ولا يجهزوا على جريحهم، ولا يقتلوا أسيرهم، لوقوع الأمن عن شرهم، ولا تنسب لهم ذرية، ولا ينسب له مال، لقول علي رضي الله عنه ولا يقتل بعد الهزيمة عقب ولا مدر، ولا يفتح باب، ولا يستحل فرج ولا مال، بل قتلهم من اعترف شيئاً فليأخذ، أي من عرف من البغاة مناعه أسرده، ويقال يوم الجمل: لا تتبعوا مدرنا، ولا تجهزوا على جريح، ولا تقتلوا أسيراً، وإيكم والنساء^(٧) ولأن قتالهم للطع والرد إلى إطاعة

(١) حديث: «فما قتال على تنزّل القرآن وعليّ يقتل».

(٢) أخرجه الدارقطني في الأمانة، وقال محمد بن جابر الطعني وهو القاضي (كنز العمال ٦١٣/١١ ط الرسالة).

(٣) البدائع ١١٠/٧، والفتح ٤١٩/٤، وحاشية ابن عابد.

(٤) ٢١١/٢، ونسب الحنفية ٢٩٤/٢، والشرح الكبير.

وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦.

والهذه ٢٦٩/٢، والمغني ٦٠٨/٨.

(٥) الصغ ٤١١/٤، والبدائع ١٢٠/٧، ١٤٦، وحاشية.

الدسوقي ٢٩٩/٤، ٢٠٠، والتاج والإكليل ٢٧٨/٦.

والهذه ٢٦٩/٢، وحاشية احتجاج ٣٨٩/٧، والمغني.

١١٤/٨، ١١٦، ١١٧، وكشاف الفتاوى ١١٤/٨.

(١) المهذب ٢٩٩/٢، والمغني ١١٥/٨.

(٢) المغني ١١٥/٨، ١١٦.

(٣) نهاية المحتاج ٢٨٦/٧.

(٤) الفرج نكير وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤، ٢٠٠، والتاج.

والإكليل ٢٧٨/٦.

تقاتل - فإنها نجس، ولا تقتل إلا في حال معانيتها، وإسما نجس للمعصية، ولعنهما من الشر والعنة^(١)

وقال المالكية: إن لم يكن قتلهن إلا بالتحريض والرمي بالحجارة، فإنهن لا يقتلن^(٢).

أموالهم بالنسبة لاغتنامها وإتلافها وضمانها:

١٦ - اتفق الفقهاء على أن أموال البغاة لا تعين، ولا تقسم، ولا يجوز إتلافها، وإنما يجب أن ترد إليهم، لكن ينبغي أن يحبس لإمام أموالهم دفع لشركهم بكسر شوكتهم حتى يتوبوا، فبردها إليهم لأمدفاع الضرورة، ولأما لا استغناء قبيها، وإذا كان في أموالهم عيب ونحوها - مما يحتاج في حفظه إلى اتفاق - كان الأفضل بيعه وحبس ثمنه.

وفي ضمان إتلاف أموالهم كلام، فإن لمعادل إذا أتلف نفس الباعى أو ماله حال القتال بسبب القتال أو ضرورته لا يصح. إذ لا يمكن أن يقتلهم إلا بإتلاف شيء من أموالهم كالخيل،

تركوا القتال، بالرجوع إلى الطاعة، أو بإتلاف السلاح. أو بالمزمنة إلى فئة، أو إلى غير فئة. أو بالعجز لجراح أو مرض أو أسر فإنه يحوم قتلهم واتباع مدبرهم. وساق ابن قدامة الآثار الواردة في النهي عن قتل المدبر والإجهاز على الجريح وقتل الأسير، وهي عامة ثم قال: لأن المقصود كقتلهم وقد حصل، فلم يجز قتلهم كالعصائل. ولا يقتلون لما يخاف في التالي - إن كان خم فئة - كي لو لم تكن لهم فئة^(٣).

أما الخنثى: فقد نصوا على أنه إذا كانت لهم فئة ينحازون إليها - مطلقا - فإنه ينبغي لأهل المعتدل أن يقتلوا مدبرهم، ويجهزوا على جريحهم، لئلا ينحازوا إلى الفئة، فيمتنعوا بها، فيكروا على أهل العدل. والمعتبر في جواز القتل أمانة قتالهم لا حقيقته، ولأن قتلهم إذا كان خم فئة، لا يخرج عن كونه دفع. لأنه يتحيز إلى الفئة ويعود شره كما كان. وقالوا: إن ما قاله علي رضي الله عنه على ثاريل إذا لم تكن لهم فئة^(٤).

المرأة المقاتلة من أهل البغي:

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن المرأة من البغاة - إن كانت

(١) فتح بقدير ٤/ ١٦٦، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٣١١.

وتبيين الحقائق ٤/ ٣٩٨، ومجموع الرائق ٥/ ١٥١، وحاشية

الدسوقي ١/ ٢٩٩، وفتاوى ٢/ ٢٢١، والمغني ٨/ ١٦٨.

(٢) التاج والإكليل ١/ ٣٧٩، والشرح المفصل ٤/ ١٣٠.

(٣) المغني ٨/ ١٦٥.

(٤) البدائع ٢/ ١٢٠ - ١٢١، والمصنف ٤/ ١١١.

ما أنفقه البغاة لأهل العدل :

١٨ - إذا أنفقت أهل البغي لأهل العدل مالا فلا ضمان عليهم ، لأنه مائة مائة متأولة فلا تضمن فأهل العدل ، ولأنه ذو منعة في حقها ، وأما إنكم فإنه لا منعة له في حق الشرع ، ولأن تضمنهم يرضى إلى تغيرهم عن الرجوع إلى الفضاة ، لأن ربه عبد الرزاق بإسناده عن الزهري ، أن سليمان بن هشام كتب إليه يسألك عن امرأة خرجت من عند زوجها ، وشهدت على قومها بالفسق ، وبخعت بالخروجية فتزوجت ، ثم إنها رجعت إلى أهلها ثانية ، قال فكتب إليه : أما بعد . فإن الغنة الأولى ثارت ، وأصحاب رسول الله - من شهد بدوا - كتب ، فاجتمع وأبهم على ألا يقبضوا على أحد حد في فرج استحلوه بتأويل القرآن ، ولا قصاصا في دم استحلوه بتأويل القرآن ، ولا يرد مال استحلوه بتأويل القرآن ، إلا أن يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه ، وإن أرى أن ترد إلى زوجها ، وإن يجد من أغرى عليها ، وفي قول لشافعي : بضمنون ، لقول أبي بكر بن أبي قحافة ، ولا تجزي - من الدية - قتلاكم ،^(١) ولأنها نفوس وأموال معصومة أنفقت

فيحور عشر دونهم إذا فانونا عليها ، وإذا كانوا لا يضمون الأنفس فأي أموال أولى .

أما في غير حال القتال وضروريه فلا تحرق مساكنهم ، ولا يقطع شجرهم ، لأن الإمام إذا ظفرهم برب حال الصانعة فإنه يحبس حتى يرد إليهم ، فلا تؤخذ أموالهم ، لأن مؤازرتهم قائمة ، وإنما قولوا بما أئذنا من البدع ، فكان ذلك كالحد بغيرهم عليهم .^(٢)

وقيل الماوردي للضمان به إذا كان لإتلاف خراج القتال بقصد الشفعي والانتقام ، أما إذا كان لإضعافهم أو هزستهم فلا ضمان^(٣) واستظهر الزبيدي وابن عابدين عن الضمان على ما قبل خبزهم وخروجهم ، أو بعد كسرهم ويفرق جمعهم .^(٤)

ما أنفقه أهل العدل للبغاة -

١٧ - نقل الزبيدي عن المرغباني : أن العدل إذا أنفقت نفس البغاة أو ماله لا بضمن ولا بالنم ، لأنه مأثور يقتلهم دوما لخبرهم

وفي المحيط : إذا أنفقت مال البغاة يؤخذ بالنسيان . لأن مال البغاة معصوم في حقها ، وأمكن إلزام الضمان ، فكان في جوابه قائلة^(٥)

(١) حاشية الخسفي ٢/ ٢٠٠ ، وساج والإكليل ١٨٨/٦ -

(٢) حاشية المحتاج ٣٨٥/٧

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣١٦ ، وتبيين الحقائق ٣/ ٢٩٩

(٤) سراج المحتاج ٣٩٦/٣

(٥) المعجم ١٨/ ١١٣

وهذا مثل ابن قدامة عن أبي بكر بن جهمع عن ذلك ولم يعبه ، ولا يميل أنه عزم أحد شيئا من ذلك ، ولو وجب لهم في حق البغاة في لزم مثل هذا ، إذ البغاة معصومة مأثورة

العدل، أو كسر شوكة البغاة، وحوار المالكية رفع دوس على البغاة في محل قتلهم^(١).

أسرى البغاة :

٢٠ - أسرى البغاة يعاملون معاملة خاصة لأن قناطهم كان مجرد دفع شرهم، فلا يستباح معهم إلا بقدر ما يدفع القتال، ولذا فإنهم لا يقتلون إذا لم تكن لهم فائدة اتفاقا، لمصلحة السابق. ولذا لا يتركون مطلقا، سواء أكانت لهم فائدة أم لا. اتفاقا، لأهم أسرار مسلمون، ولا سبي لهم سواء ولا ذرية^(٢).

أما إن كانت لهم فائدة، فقد ذهب المالكية^(٣)

بغير حق ولا ضرورة دفع مباح، فوجب قتلهم، كالتي أُلغيت في غير حال الحرب^(٤).

وإذا ناب البغاة ورجعوا أخذ منهم ما وجد بأيديهم من أموال أهل الحق، وما استهلكوه يتبعوا به، ولو كانوا أغنياء، لأنهم متأولون^(٥).

وإذا قتل السامي أحدا من أهل العدل في غير الحركة يقتل به، لأنه قتل بالتهديد السلاح والسمي في الأرض بالفساد كقواطع الضريق، وقيل لا يتعمق قتله، وهو الصحيح عند أصحابنا لقول علي رضي الله عنه: إن شئت أن أعنوه وإن شئت استقدت^(٦).

التمثيل بقتلى البغاة :

١٩ - التمثيل بقتلى البغاة مكروه تحريما عند الحديث، حرام عند المالكية، أما قتل رؤسهم، فقد قيل المنع: بكرة أسد رؤسهم، مضاف بها إي الالاق، لأنه مثله وجوز به بعض متأخري الحديث، إذا كان فيه طمأنينة قلوب أهل

(١) الفتح ٤١٦/٦، وحاشية ابن عابدين ٣١٦/٣، ونير المحققين ٢٩٥/٣، وحاشية المدوني ٢٩٩/٤، ونج والإكسار ٢٧٧/٩، وسماه المحقق ٣٩٦/٧، والمغني ١١٢/٨، وكشاف الفتاوى ١٦٤/٢، بين المحققين ٢٩٥/٣، والشرح الصغير وبلغة السالك ١١٥/٢، وحاشية بسمل ١١٧/٥، ١١٨، والفروع ٥٤/٢.

قال الكفاية: ولو أن فيه إجماعا لا يمكن التمسك ببعض فطوهره وتلك، قال ابن أبي شيبة (١٥/٢٦٤) استدعي أبي الجهمي لما استمر أهل الجمل قال عني: لا يغفلوا من كاد خارجا من العسكر، وما كان من دابة فربما قهر لكم، وليس لكم أم وعد، وأبي امرأة قتل زوجها عند أرضه بالتهديد وضربا ضلوا إلى المير القوين محل لنا أسلحهم، ولا تحمل لنا أسلحهم، فحاصروهم قتال، هاترا تساءلهم، وأقروا على عاقبة فهي وأن الأمر وقتلهم فغصهم (الفتح ١١٢/٦).

(٢) حاشية المدوني ٢٩٩/٤.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣١٦/٣، والفتح ١١٦/٧، ونير المحققين ٢٩٩/٣، وحاشية المدوني ٢٩٩/٤، ٣٠٠، والفتح والإكسار ٢٧٨/٦، وسماه المحقق ٣٩٦/٧، والمغني ١١٢/٨، ١١٣.

(٤) الفتح والإكسار ٢٧٨/٦، ٢٧٩.

(٥) المغني ١١٢/٨.

وقال الخنيفة: إذا كانت للأسير فئة، فالإمام
مختيار إن شاء قتله، وإن شاء جبه دفعاً لشتره
بقدر الإمكان، وعيكم لإمام ينظره فيما هو
أحسن في كسر الشوكة.^(١)
فداء الأسرى :

٢١ - نص الفقهاء على حوزة فداء أسارى أهل
العدل وأسارى البغاة، وقالوا: إن قتل أهل
لبيح أسرى أهل العدل لم يحز لأهل العدل قتل
أسراهم، لأنهم لا يقتلون بجديه غيرهم، وإن
بسي البغاة مصادرة الأسرى الذين معهم
وحبسهم، قال ابن خلدون: احتتمل أن يجوز
لأهل العدل حبس من معهم ليتوصلوا إلى
تخليص أسراهم بذلك، ويحتمل ألا يجوز
حبسهم، ويطلقون، لأن الذنب في حبس
أسارى أهل العدل لغيرهم.^(٢)
وتفصيل الكلام عن أسرى البغاة في
مصطلح (أسرى).

موادعة البغاة :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز موادعة
البغاة على مال، فإن ودعهم الإمام على مال
بطلت الموادعة.^(٣) ولو ضلوا الموادعة - أي

والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) إلى أنهم لا يقتلون
أبصاراً، غير أن عبد الملك من أئمة المالكية قال: إن
أسر منهم أسير وقد انقطعت الحرب لا يقتل،
وإن كانت الحرب قائمة فإمام قتله، إذا خاف
منه الضرر.^(٦)

وفي معصر كتب المالكية: أنه إذا أسير بعد
انقضاء الحرب يستأب، فإن لم يشب قتل،
وقيل: لا يؤدب ولا يقتل.^(٧)
وقال الشافعية: إن قتله صمته بالدية، لأنه
بالأسر صار محقون لدم، وقيل: فيه فصاص.
وقيل: لا فصاص فيه، لأن أبا حنيفة يحز قتله
فأبى ذلك شهية.^(٨) وإن كان الأمر برأه
ودخل في الطاعة أضيقه، وإن لم يدخل في
انطاعة جبه إلى أن تنتهي الحرب.^(٩) وإن
كان عبداً أو صيماً لم يحبس، لأنه ليس من أهل
البيعة، وقال بعض الشافعية: يحبس لأن في
حبسه كسراً لقلوبهم.^(١٠) وهذا ما ذكره
الحنابلة^(١١)

(١) المهذب ٢/ ١١٩.

(٢) المعنى ١٤٤/ ٦، وكشاف القناع ١٦٦/ ٦ - ١٦٤.

(٣) التاج والإكليل ١٧٨/ ٦.

(٤) بداية المجتهد ٢٩٨/ ٦.

(٥) المهذب ٢/ ١٢٠.

(٦) المهذب ٢/ ١٢٠، وكشاف القناع ١٦٥/ ٦.

(٧) المهذب ٢/ ١٢٠، ومجلة المحتج ٢٨٧/ ٧.

(٨) كشاف القناع ١٦٥/ ٦.

(٩) حاشية ابن خلدون ٣/ ٣١٦.

(١٠) المعنى ١١٥/ ٨، وكشاف القناع ١٦٥/ ٦.

(١١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص - ٤.

رهاتنهم . وإن قتلوا من عندهم لم يجوز قتل رهاتنهم . لأنهم لا يقتلون بقتل غيرهم . لأنهم صاروا أميين . فإذا انقضت الحرب بقي الرهائن كما تحلى الأسرى منهم .^(١)

من لا يجوز قتله من البغاة :

٢٤ - يتفق الفقهاء على أصل قاعدة : أن من لا يجوز قتله من أهل الحرب - كالنساء والشيوخ والمصبيان والمعتقين - لا يجوز قتله من البغاة مالم يقتلوا . لأن قتلهم ليدفع شر قتلهم . فيحتسب ذلك بأهل القتال . وهذا ليسوا من أهل القتال عادة ، فلا يقتلون إلا إذا قاتلوا^(٢) . وهو مالتحريمي ، لوجود القتال من حيث المعنى ، فيباح قتلهم إلا المصبي والمعتق . فالأصل أنها لا يفسدان قتل . فيحل قتلها حال القتال إن قاتلا حقيقة أو معنى .^(٣)

أما الخفية ، فعلى مدعيهم في تحريم الإمام بين قتل أسرى البغاة أو حبسهم . يرون جواز قتل من قاتل أو حوص من الشيوخ وسجونهم ، فيقتلون حال القتال أو بعد الفراغ منه . لكن لا يقتل المصبي وأعتقه بعد الفراغ من القتال . لأن

الصلح على ترك المقاتلة بغير مال - أجيبوا إليها إن كان ذلك خيرا . فإن بان له أن قصدهم الرجوع إلى الطاعة ومعرفة الحق أمهلهم . وقال ابن المنذر : أجمع على هذا . كفى من أحبط عنه من أهل العلم . فإن كان قصدهم الانسحاب على قتاله وانتظار مدد ، أو ليأخذوا الإمام على غرة عاجلهم . ولا ينظرهم .^(٤)

وإذا وقعت المواقعة فاعتنى كل فريق رهن على أيها غدر يقتل الآخرون الرهن ، فغدر أهل البغي وقتلوا الرهن ، لا يحل لأهل العدل قتل الرهن . بل بمحسنتهم حتى يهلك أهل البغي أو يتوسوا . لأنهم صاروا أميين بالواقعة . أو بإعطائه الأمان لهم حين أخذناهم رهنا . والغدر من غيرهم لا يؤخذون به . لكنهم يحسبون مخافة أن يرجعوا إلى قتلهم^(٥) فيكونون لهم قوة تخريم على المقاتلة .

٢٣ - وإن قتل لبغاة لأهل العدل رهائن على إنظارهم لم يجوز أخذها لذلك . لأن الرهائن لا يجوز قتلهم لغدر أهلهم . وإن كان في أيديهم أسرى من أهل العدل ، وأعطوا بذلك رهائن منهم قتلهم الإمام ، واستنقذ أهل العدل . فإنه أخذوا أسرى أهل العدل الذين عندهم أطلق

(١) استدائع ١١١/٧ ، والفتح ٤١٥/٤ ، والمهذب ٢١٩/٣ ، والنفى ١-٤/١ ، ١-٩/١

(٢) حاشية ابن عابدن ٣/٣٦١ ، والبدائع ١١١/٧ ، وحاشية

السبكي ٢٩٩/٤ ، والمهذب ٢٠٠/٢ ، والنفى ١١٠/٨

(٣) البدائع ١٠٩/٧

(٤) الفتح ٤١٥/٤ ، وحاشية ابن عابدن ٣/٣٦١ ، والمشرح تكبير وحاشية السبكي ٢٩٩/٤ ، والفتح والإكثير ٢٧٥/١

(٥) والمهذب ٢٩٩/٤ ، والنفى ١٠٨/٨

(٦) الفتح ٤١٥/٤ ، ٢١٩/٣

عمدا على وجه العموم، وإنه خص من ذلك ما حصل ضرورة دفع البغي والفساد. فبما عداه يبنى على العموم، فمن لا يقتل نورا عدا مع قدرته عليه، ولا يخاف منه القتال به. ذلك، وهو مسلم لا يحتاج لدفع فلا يخل وجهه.^(١)

وفي وجهه عند الشافعية يجوز قتله، لأن عداها بهم عن قتل محمد بن الحنفية من قتلته ابنه، فقتله وجعل وليه له، فلم ينكر على قتله، ولأنه صار له، فله.^(٢)

حكم قتال المهادن من البغاة

٢٦ - اتفق الفقهاء في الحسنة على عدم جواز قتل العادل الذي رحمه المخرج من أهل البغي، وقصر ماله على الأجير فقط. بل منهم من قال بجواز قتل أسيريه، وكذا في روية عند الحنابلة ذكرها البخاري ومنهم من صرح بالكراهة، وهو الأصح لقوله تعالى: ﴿وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعنهما وصاحبهما في الدين معروف﴾^(٣) ولما روى الشافعي أن النبي ﷺ كف أباه حذيفة

القتل بعد الفراق والأسير بطريقه المعنوية، وهما ليسا من أهل الحرب، أما قتلها مال الحرب فإنه لا يشرع لهم كسب المال.^(٤)

وقال الحنابلة: إن حضر مع البغاة عبيد، ونساء وحيوان قتلوا مفيلين، وتركوا عذرهم كغيرهم من الأسرار والذكور المسلمين، لأن قتالهم للدفع، ونحوه إذا كان هؤلاء، قتل أسيرين حاز دفعه بخاله.

وقد نص المالكية على أن البغاة لو تركوا عذرهم تركوا، إلا أن يترتب على تركهم ترك أكثر المسلمين.^(٥)

حضور من لا يقاتل من القادرين على القتال مع البغاة

٢٥ - إذا حضر مع البغاة من لا يقاتل - برغم قدرته على القتال - لم يجز أن يقصد بالقتل، لأن العصد من قتالهم كقتلهم، وهذا قد كف نفسه بقوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم﴾^(٦) فإنه يدل على تحريم قتل المؤمن

(١) مسند الشيخ ١/١٠٠، ١/١٠١، وأبو حنيفة ١/٣١١.

(٢) المهذب ٢/٢٢٠، وحاشية الدارقطني ١/٢٩٩، والشيخ

والإكيلي ٢/٢٧٨.

(٣) كشف القناع ١/١٦٣، والفتاوى ٨/١١٠، والديلمي

٢/٢٩٩.

(٤) سورة النساء ٩٣.

(١) الفتاوى ٨/١٠٩، ١١٠.

(٢) المهذب ٢/٢٩٩، ٢٢٠.

(٣) سورة النور ١٥.

يُحصل بالدفع والتسبب ليقْتله غيره^(١).
وقال المالكية: كره للرجل قتل أبيه الباغي،
ومثل أبيه أمه، بل هي أولى، لما جيلت عليه من
الحنان والشفقة، ولا يكره قتل جده وأخيه
وأمنه^(٢). وقيل ابن سحنون: ولا بأس أن يقتل
الروح في قتال البغاة أثناء وقراته، فلما الأب
وحده فلا أحب قتله عمداً، وروى ابن
عبد السلام جواز قتل الأمين الباغي. وهو غير
المشهور^(٣).

وقال الشافعية: يكره أن يفصد قتل ذي رحم
محرم، كما يكره في قتال الكفار فإن قاتله لم
يكره. وقال الحنابلة: الأصح كراهة قتل ذي
الرحم المحرم الباغي، ونقل ابن قدامة عن
القاضي أنه لا يكره، لأنه قتل بحق، فأشبه
إقامه الحد عليه^(٤).

إرث العادل من الباغي الذي قتله والعكس:

٢٧ - ذهب الحنفية والمالكية - وهو قول لأبي بكر
من الحنابلة - إلى أن العادل إذا قتل قريبه

أمن عتبه عن قتل أبيه^(١)، وصرح بعضهم
بعدم الحل، لأن الله أمر بالمصاحبة بالمعروف،
والأمر يقتضي الوجوب^(٢)، وللقضاهة تعصبن
أذلة.

يقول الحنفية: لا يجوز للعادل أن يتعدى
بقتل ذي رحم محرم من أهل الباغي مباشرة، إذ
اجتمع فيه حرمتان: حرمة الإسلام وحرمة
القرابة. وإذا أراد الباغي قتل العادل فله أن
بدفعه، وإن كان لا يدفع إلا بالقتل فيجوز له
أن يتسبب ليقْتله غيره، لأن الإسلام في الأصل
عاصم لقوله ﷺ: «فإذا قالوها غصبوا مني
دمائهم وأموالهم...»^(٣)، والباغي مسلم، إلا
أنه أبيع قتل غير ذي الرحم المحرم من أهل
الباغي لدفع شرهم، لا لشركهم، ودفع الشر

(١) حديث: «أن النبي ﷺ كف أباً حديقاً» رواه الشافعي
(الأم ٢١٢/١ ط دار المصرفة) وأخرج البيهقي في سننه
(٨٦/٨) ط دائرة المعارف العثمانية، وفي إسناده عبد بن
حضر الوقيدي، وهو منهم بالكف. انهدب لابن حجر
(٣٣٢/٩) ط دائرة المعارف العثمانية

(٢) قبله داغ ١١١/٧، وحاشية ابن عابدين ٢١١/٣، والفتح
٤١٤/٤، وتبيين الحقائق ٩٧٦/٣، وحاشية الدسوقي
٣٠٠/٤، والناج والإكليل ٩٧٩/٦، والشرح الصغير
٣٢٩/٤، والمهذب ٢٢٠/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٧،
وكشاف الفتاوى ١٦٣/٦، والتميز ١١٨/٨

(٣) حديث: «فإذا قالوها غصبوا مني دماءهم...» أخرجه
البخاري (الفتح ١١٢/٦ ط الشافعية) ومسلم (١/٥٢ -
ط الحلبي).

(١) قبله داغ ١٤١/٧، وحاشية ابن عابدين ٢١١/٣، والفتح

٤١٤/٤، وتبيين الحقائق ٩٧٦/٣

(٢) حاشية الدسوقي ٣٠٠/٤، والشرح الصغير ٣٢٩/٤

(٣) الناج والإكليل ٩٧٩/٦

(٤) المهذب ٢٢٠/٢، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٧، وكشاف

الفتاوى ١٦٣/٦، والتميز ١١٨/٨

الباغى ورثه، لأنه قتل بحق، فلم يمنع الميراث كالفصاحص. ولأن قتل الباغي واجب، ولا يتم على الفاتل بفعله، ولا يجب المصير إلى عليه.

فكذا لا يحرم من الإرث. وكذا لو قتل الباغي ذا رحمه أعتدل عند المالككة وأبي بكر من الخليفة،^(١) لقولهم «ومواريتهم قائمة».^(٢)

أما الخنفة وقائمة: لو قتل الباغي قربة أعتدل وقيل: أن على حق ورثه عند أبي حنيفة ومحمد، خلاصا لأبي يوسف. وإن قال: قتله وأتباعه لا يطل لا يرث انفافا بين الإمام وصاحبه. وأما من - أوجيعة - فإنه أنفق ما أنفق عن تأويل فاسد، والعمد منه منجى بالصحيح إذا تضمنت إليه منعة، وهو أن كان قائدا في نفسه فإنه يستفقه به القبول، وكذا لا يوجد الخرفان، كما أن التأويل في اعتقاده هو صحيح.^(٣)

وذهب الشافعية، وهو قول ابن حامد من الخنابلة إلى أنه لا يرث لعموم حديث: «يس نقاتل شىء»^(٤) وكذا بالنسبة للباغي إذا قتل

العاذل،^(٥) ونص الشافعية: لا يرث فاعل من مفتوله مطلقا.^(٦)

ما يجوز قتال البغاة به:

٧٨ - يجوز عند الخنفة والمالككة قتال البغاة إذا تحصنوا - بكل ما يقاتل به أهل الحرب، بالسيف والرمي بالسيل وبالنجيق والحريق والتفريق - وقطع الخيرة (المزق) والماء عنهم، وكذا إذا فعل البغاة معهم مثل ذلك، لأن قتالهم لدفع شرهم وكسر شوكتهم، فيقاتلون بكل ما تحصل به ذلك.^(٧) وقال المالككة: إلا أن يكون فيهم نسوة أو غزاري، فلا نرميهم بالنار.^(٨)

وقال الشافعية والحنابلة بعدم جواز قتالهم بذلك أو الرمي بالحريق، ولا بكل عظيم يعم، كالكثيف رقيق ورسد السور والحارفة، ولا يجوز محاصرهم وقطع الطعام والشراب عنهم إلا بضرورة، بأن قاتلوا به، أو أحاصروا ولم يتدفعوا إلا به. وبكون فعل ذلك نقصا للخلاص عنهم

(١) البيهقي لم يلقه والظاهر لا يرثه وفي رواية مالك وقيل البيهقي: شواهد يقره (مسند البيهقي ٦٦) - ط (تراجم المعارف العثمانية)

(٢) المحلى ٥/١١٨

(٣) - معاج نخاليين وحاشية فليوي ٣/١٤٨

(٤) - الدائع ١٤٦/٧، وحاشية ابن عاتق ٣/٣١١، والفتح

١١٦/٤

(٥) - شرح القليوب وحاشية السدوسي ٢/٢٩٩، والفتح

والإكيلي ١٧٨/٦

(٦) - المحلى ١١٨/٦، وكذا الفتح ١٢٣/٦

(٧) - الشارح والإكيلي ١٧٨/٦، وحاشية السدوسي ٢/٣٠٠

والشرح الصغير ١٢٩/١

(٨) - الفتح ١١٤/٦، وتبيين الخلفاء ٢/٢٩٩ - ٢٩٩

(٩) - حديث: «ليس ينقض شيء» - المعجمه مالك في سنن

(١٠) - ط (المحلى) - مسند - وأخرج -

استعمال شيء مما استولينا عليه من سلاح البغاة
وتخليهم إلا لصروءة. ويؤزم دفع الجرة. نزل
لهم. كمشط لآكل طعام غيره يلزمه نعتة. (٢)
ولة حواء ^١ ولا يجل مال امرئ مسلم إلا
بطيب نفس منه. (٣) ولأن من لا يجوز أخذ ماله
لم يجز الاستعانة بماله من غير إداره ومن غير
ضرورة. ولأن الإسلام عنهم أموالهم، وإنها
أببح قضاهم لردهم إلى انقطاعه، فيبقى مال
على عصمته، ومتى انقضت الحرب وجب رده
إليهم كسائر أموالهم، ولا يرد إليهم قبل ذلك
لثلاثا بقاتلوا. (٤)

الاستعانة في قتلهم بالمشركين

٣٠ - اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على
تحريم الاستعانة بالكفر في قتل البغاة، لأن
الفصد كعبه لا قتلهم، والكنكار لا يقصدون إلا
قتلهم، وإن دعت الحاجة إلى الاستعانة به،
فإن كان من المعكر القدرة على كذب هؤلاء
الكفر المستعانة بهم جاز. وإن لم يقدر لم يجز

لا يقصد قتلهم. (١) لأنه لا يجوز قتل من لا
يقاتل، وما به إتلافه يقع على من يقاتل ومن
لا يقاتل.

مناقلة البغاة بسلاحهم الذي في أيدينا

٢٩ - يجوز عند الحنفية والمالكية. وهو وجه عند
الحنابلة، فتأثم بسلاحهم وتخليهم وكل أدوات
القتال التي استولينا عليها منهم، إن احتاج أهل
العدل إلى هذا، لأن عليهما رضي الله عنه قسم
ما استولى عليه من سلاح البغاة بين أصحابه
بالبصرة، وكانت قسمة الحاجة لا لتمليك.
ولأن للإمام أن يفرض ذلك في مال أهل العدل
عند الحاجة، ففي مال الباغى أولى. (٢)

ونفس ابن قدامة عن المقاصب أن أحد أروما
إلى جواز الانتفاع به حال الشعام الحرب، ومنعه
في غير قتلهم، لأن هذه الحافة يجوز فيها إتلاف
نفسهم، وحبس سلاحهم وكسائرهم، فجاز
الانتفاع به كسلاح أهل الحرب. وقال
أبو الخطاب: في هذه المسألة وجهان. (٣)

أما الشافعية، وهو الوجه الآخر عند الحنابلة
الذي ذكره أبو الخطاب، فهو أن أنه لا يجوز لأحد

(١) مادة المحتاج ٣٧٨/٧، والمهذب ٣٨٧/١٩

(٢) حديث: «لا يجل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس»
أخره أحمد (٥/١٢٥) ط المصنف من حديث أبي حنيد
الساجدي، وأورده المنشي في الجميع وقال رواه أحمد
والشوار، ورواه الجميع رجال الصحيح (يجمع لرواه
١٦٧/١ ط القدسي)

(٣) توبة المحتاج ٣٨٧/٧، والمهذب ٣٨٧/١٩، وكشاف
الفتاوى ١٦١/٦

(١) مادة المحتاج ٣٧٨/٧، والمهذب ٣٨٧/١٩،
والمنشي ١١٠/١٨، وكشاف الفتاوى ١٦٣/٦

(٢) الصحيح والمهذب ١١٣/١٢، وخاتمة البرهانين ٣١١/٣،
وتبيين لمساند ٣٩٤/١٣، والمنشي ١٦٧/١٨، وشايع
والإكليل ٣٧٨/١٩، وخاتمة الدسوقي ٣٠٠/١٢

(٣) المنشي ١١٦/٨

المذبذب، لأن النبي ﷺ قال: «صلوا على من قال لا إله إلا الله»^(١) واستثنى قتيلاً الكفار في المعركة، ففيها عداء يبقى على الأصل^(٢).

أما قتل البغاة، فمذهب المالكية والشافعية والحنابلة: أنهم يغفلون ويكفون ويصلى عليهم، نعيم قوله بكثرة: «صلوا على من قال: لا إله إلا الله» ولأنهم مسلمون لم يثبت لهم حكم الشهادة، فيغفلون ويصلى عليهم، ومثله الخنثية، سواء أكانت لهم فقه، أم لم تكن لهم فقه على الرأي الصحيح عندهم.^(٣) وقد روي: أن علياً رضي الله عنه لم يغفل على أهل حروراء، ولكنهم يغفلون ويكفون ويدفنون.^(٤)

ولم يقر في الجمهور بين الخوارج وغيرهم من البغاة في حكم التكفير والتكفير والصلوة.^(٥)

كما نص الشافعية والحنابلة على أنه لا يجوز الاستعانة على قتالهم ممن يرى من أهل العدل (وهو فقهاء الخنثية) قتل البغاة وهم مدبرون، على ما سبق بيانه.

ويتفق الخنثية مع الجمهور في أنه لا يحل الاستعانة بأهل الشرك إذا كان حكم أهل الشرك هو الظاهر، أما إذا كان حكم أهل العدل هو الظاهر فلا بأس بالاستعانة بالعمية وصف من البغاة، ولو لم تكن هناك حاجة، لأن أهل العدل يتناولون لإعزاز الدين، والاستعانة على البغاة بهم كالاستعانة عليهم بأموال القتال.^(٦)

قتل مدبري البغاة وحكم الصلاة عليهم:

٣٦ - من قتل من أهل العدل كان شهيداً، لأنه قتل في قتال أمر الله به، وذلك بقوله حل شأنه: ﴿فقاتلوا التي بقي﴾^(٧) ولا يغفل، ولا يصلى عليه، لأنه شهيد معركة أمر بالقتال فيها، فأشبه شهيد معركة الكفار. وفي رواية عند الحنابلة: يغفل ويصلى عليه، وهو قول الأوزاعي وابن

(١) حاشية ابن عسدين ٤١٦/٣. وحاشية المدسني ٢٩٩/٤. راجع والإكمال ٢٧٨:٦. والمذهب ١٢٠/٢. راجع المحتاج ٣٨٧/٧. والمضي ١١١/٨. وكشاف الفتح ١٦٤/١٦.

(٢) سورة المجرات/٩.

(١) حديث: «صلوا على من لا إله إلا الله» أخرجه الدارقطني ٥٦/١١. ط (أو المحاسن) من حديث ابن عمر. وقال ابن حجر: حاشان بن عسطلح من بني لؤي في إسماعيل، كذب يحيى بن معين فأنقض (٣٥/٦) ط شركة الطبعة الفقهية.

(٢) البداية ١٤٦/٧. وحاشية ابن عسدين ٣٩٢/٣. وحاشية قسطلي على نيل الحقائق ٢٩٦/٣. والمضي ١١٢/٨. (٣) البدائع ١١٢/٧. وحاشية ابن عسدين ٣٩٢/٣. وحاشية قسطلي على نيل الحقائق ٢٩٦/٣. والمضي ١١٢/٨.

(٤) البداية ١٤٦/٧.

(٥) المضي ١١٧/٨.

نفاقل أهل البغي

٣٢ - إن قتال حربيد من أهل البغي، فإن قدر الإمام على قهرهم، لم يعاون ولا حاد منها، لأن المبرزين على خطأ، وإن لم يقدر على قهرهم، ولم يأمن أن يجتمعوا على قتاله، حصد إلى نفسه أقربها إلى الحق. فإن استويوا في ذلك اجتهد ربه في ضم أحدهما، ولا يقصد الاستعانة به على الآخر. فإذا انهرم الآخر بما قيل لدى ضمه إلى نفسه حتى يدفعه إلى الطاعة. لأنه بالاستعانة به حصل على الأمان نصر على هذا التفجيرة والخيانة^(١).

ولم يوجد فيه رجعنا إليه من كتب الحنفية والمالكية حكم هذه الصورة

وجاء في كتب الحنفية: لو قتل باغ مثله عمداً في عسكرهم، ثم ظهر أهل العدل على المقاتل، فلا شيء على المقاتل، لكون القتول مباحاً فادعوا إذ لو قتل العادل لا يجب عليه شيء، فلا يجب على البغي المقاتل دية ولا قصاص. ولا شيء عليه أيضاً. ولأنه لا ولاية لإمام لعدل حين القتل، فلم ينعقد موجبا للمجاء، كالقتل في دار الحرب^(٢).

وقالوا: لو غلب أهل البغي على بلد، فقاتلهم آخرون من أهل البغي، فوادوا أن يوادوا أهل المدينة، وجب على أهل البلد أن يقاتلوا دفاعاً عن ترويضهم^(٣).
وقال الحنفية أيضاً: لو قتل ناجر من أهل العدل ناجر آخر من أهل العدل في عسكر أهل البغي، أو قتل الأسير من أهل العدل أسيراً آخر، لم يضر عليه فلا قصاص عليه. لأن الفعل يقع موجباً للنزاهة، لتعذر الاستبقاء والعدم الولاية. كما لو قتل ذلك في دار الحرب، لأن عسكر أهل البغي في حق القصاص الولاية ودار الحرب سواء^(٤).

استعانة البغاة بالكفار

٣٣ - ذهب الحنفية وأهل المدينة والحنابلة إلى أنه إذا استعان البغاة بالخريجين وأمنهم، أو عقدوا لهم دية، لم يضر الأمان بالنسبة له بأن طغرتا بهم، لأن الأمان من شرط صحته إنهم كفهم عن المسلمين، وشيئاً بشرطون عليهم قتال المسلمين، فلا يصح الأمان لهم. وأهل العدل قتلهم، وحكم أسيرهم في يد أهل العدل حكم الأسير الحربي^(٥).

(١) صحيح المعجم ١/١١٦

(٢) ملحق الصالح ١/١١٦ - ١١٧

(٣) فتح القدير ١/١١٦، ونهاية المحتج ١/٣٨٨، والتمحيص ١/١١٦

(٤) المذهب ٣/٢٢٠، والتمحيص ١/١١٦ - ١١٧

(٥) أهلية وضع وأمانة ١/١١٦، والدرر المختار ٣/٣١٣، وتبيين الحقائق ومختار الشافعي ٣/٢٩٥

انضموا إليهم من أهل الذمة لم يخرجوا من أن يكونوا ملتزمين بحكم الإسلام في المعاملات، وأن يكونوا من أهل الدار.^(١)

وإن أكرههم البعثة على معونتهم لم ينقض عهدهم، فولا واحدا ويفيل قوطم، لأنهم تحت أيديهم وقدرتهم.^(٢)

ونصر الحنفية على أنهم يأخذون حكم البعثة، وأطلقوا هذه العبارة بما يفيد أنهم كالبغاة في عدم ضمان ما أتلفوه لأهل العدل أثناء القتال.^(٣) وهو ما صرح به المالكية، إذ قالوا بالنسبة للمدعي الخارج مع البعثة المتأولين استجابة لطلبهم: لا يضمن نفسا ولا مالا.^(٤)

لكن الشافعية والحنابلة نصوا على أنهم يضمنون ما أتلفوا على أهل العدل حال القتال وعمره، إذ لا تأويل لهم.^(٥)

أما ما إذا استعان البعثة بالمتأمر، فعنى أعتابهم كانوا ناقضين للعهد، وصاروا كأهل الحرب، لأنهم تركوا الشرط، وجو كفههم عن المسلمين، وعهدهم مؤقت بخلاف الذميين، فإن فعلوا ذلك مكرهين، وكانت لهم منعة، لم ينقض عهدهم.^(٦)

وإن استعانوا بأهل الذمة فأعتابوهم، وقتلوا معهم، فعند الشافعية والحنابلة وجهان:

أحدهما: ينقض عهدهم، لأنهم قاتلوا أهل الحق فينقض عهدهم، كما لو انفردوا بقتالهم، وعلى هذا يكونون كأهل الحرب، فيقتلون مقبلين ومديبرين، ويجهز على جريحهم، ويسترقون، وغير ذلك من أحكام قتال الحربين.

والوجه الثاني: أنه لا ينقض عهدهم، لأن أهل الذمة لا يعرفون الحق من الباطل، فيكون ذلك شبهة لهم. وعلى هذا يكونون كأهل البني في الكف عن قتل أميرهم ومنبرهم وحرثهم.

والحنفية والمالكية يتفقون مع الشافعية والحسيلة في أن معونة الذميين للبعثة استجابة لطلبهم لا تنقض عهد الذمة، كما أن هذا الفعل من أهل البني ليس نقضا للأمان. فلهذين

(١) الصنع ١١٥/٢، والناج والإكليل ٢٧٩/٩، والشرح الصغير ٢٣٠/١، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٠٠/١، والمهذب ١١١/١، وحاشية المحتج ١٨٨/٧، والمفهر ١١١/٨، وكتشاف الفتاوى ١٦٦/٦ (٢) المغني ١٢٢/٨ (٣) فتح القدير ١٦٥/٤ (٤) الشرح الصغير ١٣٠/١، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣٠٠/١، والناج والإكليل ٢٧٩/٩ (٥) المهذب ٢٣١/٩، ومبسطة المحتج ١٨٨/٧، والمغني ١١١/٨، وكتشاف الفتاوى ١٦٦/٦

(١) نهاية المحتج ٣٨٨/٧، والمهذب ٢٢٩/٤، والمغني ١٦٦ - ١٦٧/٩، وكتشاف الفتاوى ١٦٦/٩

إعطائه الأمان للباغي من المعتاد.

ابن عمر إذا قتله ساعى بجدته الحزوري دفع إليه ريكاته، وكذلك شفعة بن لاكوع

وليس لإمام أهل العدل إذا ظهر على هذه البلاد أن يطالب بشيء مما جبهه، ولا يرجع به على من أخذه منه، وقد روي نحو هذا عن ابن عمر ومسلمة بن الأكوع، ولأن ولاية الأخذ كانت له باعتبار أحباره، ولم يحسبهم، ولأن في ترك الاحتساب بها ضرراً عظيماً ومصلحة كبيرة، فإنهم قد يغفلون على السداد السنين الكثيرة، فتعلم يحسب ما أخذه، أدى إلى أخذ الفصد فذبح منهم عن كل تلك المدة.^(١)

وقال أبو عبيد: على من أخذوا منه الزكاة الإعادة، لأنه أخذها من لا ولاية له صحيحة، فأشبه ما يؤخذها بأحد الرعية.^(٢)

وذهب فقهاء الحنفية إلى أنه إذا كان إمام أهل النبي صرف ما أخذه في مصرفه أجزأ من أخذه منه، ولا إعادة عليه، الوصول الحق إلى مستحقه، وإن لم يكن صرفه في حقه فعلى من أخذه منهم أن يعيدوا دفعه فيسبب بينهم وبين الله تعالى، لأنه لم يصل إلى مستحقه. وقال الكمال ابن أقيم: قال المشايخ: لا إعادة على

٣٤ - صرح الحنفية أنه إذا أمن رجل من أهل اقصود رجلاً من أهل النبي حاز أمه، لأنه ليس أعلى شقاقاً من الكافر الذي يجوز إعطائه الأمان له. فكذلك هذا، كل هو تركي وأحق، لأنه مسلم. وقد يحتاج إلى مناظرته ليؤوب، ولا يتأني ذلك ما لم يأمن كل الآخر ولو دخل ماغ بأمن، فقتله عدل عمداً، لزمته الذية.^(٣)

تصرفات إمام البغاة

إذا استولى البغاة على بلد في دار الإسلام، وصبوا لهم إماماً، وأحدث الإمام تصرفات باعتباره حاكماً، كالجباية من جمع الزكاة والعشور والجزية والخراج، واستيفاء الخسود والتعازير وإقامة القضاة، فهل تنفذ هذه التصرفات، وترتب عليها آثارها في حق أهل العدل؟ بيان ذلك فيما يأتي:

١ - جباية الزكاة والجزية والعشور والخراج

٣٥ - ذهب الفقهاء إلى أن ما جبه أهل النبي من البلاد التي غلبوا عليها، من الزكاة والجزية والعشور والخراج، يعتد به، لأن ما فعلوه أو أخذوه كان بتأويل شيخ، فوجب إضاؤه، كالحاكم إذا حكم بما يسوغ الاجتهاد فيه، ولا يخرج على الناس في دفع ذلك إليهم، فقد كان

(١) الفتح ١/١١٤، والذائع ١/١٤٢، والمذهب ٢/٢٦١، ومهنية المحتاج ١/٣٨٥، والمبني ٨/٢٦٨، وكشف القناع ١/١٦٥، والكاظمي لابن عبد البر ١/٤٨٦، ومع الخليل ١/٣٢٦.

(٢) المبني ٨/٣١٦.

(٣) الفتح ١/١١٦، ورد المختار وحاشية ابن عابد بن ٣/٣١٦.

الأزباب في الخراج، لأن البغاة مضافون، وهم مصرف الخراج وإن كانوا أغنياء، وكذلك في العشر إن كانوا فقراء، أما إن كانوا أغنياء فقد أوتوا ما لا حاجة، وكذلك في زكاة الأموال كلها^(١) وأما الشافعية والمخالفة، إن عاد لمدة البغاة إلى أهل العدل، فادعى من عليه الزكاة أنه دفعها إلى أهل البغي قبل قوله. وفي اختلافه وجهان عند الشافعية، وقال أحمد لا يستحق الناس على صدقاتهم.

وإن ادعى من عليه الجزية أنه دفعها إليهم لم يقبل قوله، لأنها عوض، فلم يقبل قوله في الدفع، كاستأجر إذا دعى دفع الأجرة. وعند الحابلة يمتنع قبول قومه إذ مضى الحول، لأن الظاهر أن البغاة لا يدعون الجزية لهم، فكان القول قوهم، لأن الظاهر معهم، ولأنه إذا مضى لذلك سنون كثيرة شق عليهم إقامة البينة على مدعهم، فيؤذي ذلك إلى غيرهم الجزية مرتين.

وإن ادعى من عليه الخراج أنه دفعه إليهم، فبقي وجهان: أحدهما: يقبل قوله، لأنه مسلم، فقبل قوله في الدفع من عليه الزكاة، وثاني: لا يتقبل، لأن الخراج ثمن أو أجرة، فلم يقبل قوله في الدفع، كالتمس في اتبيع والأجرة في الإجارة.^(٢)

(١) صحيح فقير ١/١٢٣

(٢) المهذب ٢/٢٢١

ويصح فسرهم منهم المرتزقة على جنودهم، لا اعتداهم التأويل المحتمل. فأنه الحكم بالاجتهاد، ولما في عدم الاعتدال به من الإضرار بالسرعية، ولأن جنودهم من حذ الإسلام، ورعب الكفار قائم بهم، ومساواة كانت لزكاة معجلة أم لا، واستمرت شوكتهم على وجوبها أم لا، وقيل: لا يعتد بمرقتهم لتلا يتصوروا به عيباً،^(٣) وإن كان من عليه الخراج ذمياً فهو كالجزية، لأنه عوض على غير المسلم.^(٤)

ب - قضاء البغاة وحكم نفاذه:

٣٦ - نؤخره أهل البغي على بلد فولوا فيه قاضياً من أهله، وليس من أهل البغي صح اتفاقاً، وعليه أن يقسم الحدود، أما إن كان منهم، فإذا طهر أهل العدل على هذا البلد، عرفت أنقضته إلى قاضي أهل العدل نفذتها ما هو عدل، وكذا ما قضاه رأي بعض المجتهدين، لأن قضاء القاضي في المجتهدين نافذ، وإن كان مخالفاً لرأي قاضي أهل العدل.^(٥)

وقال المالكية: إذا كان البغي متولوا، وأقام قاضياً، فعلم بشيء فإنه ينفذ، ولا تصفع أحكامه، بل تعمل على الصلحة، ويرفع بها

(١) بنية احتياج ٣٨٥/٧، والمغني ١/١١٩

(٢) المغني ١/١١٩، وكشاف فقهاء ١/١٢٩

(٣) النسخ ١/٤١٢، وبنية احتياج ١/١٢٩، والمغني ١/١١٩

ج - كتاب قاضي البغلة إلى قاضي أهل العدل :

٣٧ - لا يقبل قاضي أهل العدل كتاب قاضي البغلة عند الحنفية ، لأنهم فسق^(١) وعند الشافعية والحنابلة : يجوز الحكم بكتائبهم البغلة بسماع البينة في الأصح ، ويستحب عدم تنقيده والحكم به ، استخفافا بهم حيث لا ضرر على المحكوم له . فإن قبله جاز ، لأنه بغض حكمه ، فجاز الحكم بكتابه ، كقاضي أهل العدل ، لأنه حكم والحكام من أهله . بل لو كان الحكم نوحا من على واحد منهم ، فأنحى وجوب التنفيذ . وقيل : لا يجوز اعتبار كتبه ، لما فيه من إغلاء لمنصبه .^(٢)

ولم نقف على نص للملكية في هذا ، لكنهم اشترطوا في القاضي الذي يقبل كتابه : العدالة ، سواء أكان تولى القضاء من قبل الرأى المنقلب أو من قبل الكافر ، رعاية لمصالح العباد ، مما يفيد جواز قبول كتاب قاضي أهل البغلة^(٣) .

د - إقامتهم للمحد ، ووجوبه عليهم :

٣٨ - أخذ الذي يقيمه إمام أهل البغلة يقع

الخلاص ، قال الواق : هذا في ظاهر المذهب . أما غير المتأول فلحكمه تنعيب . وقال ابن القاسم : لا يجوز فضله^(١) .

وقال الشافعية والحنابلة : إن كان ممن يستبيح دماء أهل العدل وأموالهم لم تنفذ أحكامه ، لأن من شرط القضاء العدالة والاجتهاد ، وهذا ليس بعدل ولا مجتهد ، وإن كان ممن لا يستبيح ذلك نفذ من حكمه ما ينفذ من حكم أهل العدل ، لأنهم ثلوثا يسوغ فيه الاجتهاد ، فلم ينقض من حكمه ما يسوغ الاجتهاد فيه ، ولأنه اختلاف في القسوع بثلوث سائغ ، فلم يمنع صحة القضاء ولم يفسد كاختلاف الفقهاء ، وإذا حكم به لا يخالف إجماعا نفذ حكمه ، وإن خالف الإجماع نقض ، وإن حكم بسقوط الضمان عن أهل البغلة فيما أنفقوه حال الحرب جاز حكمه ، لأنه موضع اجتهاد ، وإن كان فيما أنفقوه قبل الحرب لم ينفذ ، لأنه مخالف للإجماع ، وإن حكم على أهل العدل بالضمان فيما أنفقوه حال الحرب لم ينفذ حكمه لمخالفته للإجماع ، وإن حكم عليهم بوجوب الضمان فيما أنفقوه في غير حال الحرب نفذ حكمه^(٢) .

(١) الشرح الكبير وصحاحه المدسوقي ٢/ ٢٠٠ ، وشانج والإكثيل ٦/ ٢٧٩ ، والشرح الصغير ٤/ ١٢٠ ، ربيع الجليل ١/ ٣٣٦ .

(٢) للمذهب ٢/ ٢٦٦ ، وصحاح المحتاج ٧/ ٣٨٤ ، والمغني ١٢٠ - ١١٩/ ٨ .

(١) الفتوح ١/ ٤٦٦ ، والبدائع ٢/ ١١٢ .

(٢) المذهب ٦/ ٢٢٦ ، ونسابة المحتاج ٧/ ٣٨٤ ، والمغني ١٢٠ - ١١٩/ ٨ .

(٣) وشانج والإكثيل ٦/ ١٤٣ .

موقعه، ويكون محرراً، ولا يبعد ثانياً على المحدود إن كان غير نسل، ولا دية عليه إن كان نسلًا، لأن علياً رضي الله عنه قاتل أهل البصرة، ولم يبلغ ما فعلوه، لأنهم فعلوه متأويل سائق. فوجب إقصاؤه، وهذا ما صرح به كل من المالكية والشافعية والحنابلة.^(١)

شهادة البغاة :

٣٩ - الأصل قبول شهادتهم. فقد نص الحنفية على قبول شهادة أهل الأهواء إن كانوا عدولاً في أمورهم، إلا بعض الرافضة كالخطابية، ومن كانت بدعته تكفر، أو كان صاحب عصبية، أو فيه محنة، فإن شهادته لا تقبل لكفوه ونقصه.^(٢)

ويقول المالكية: تقبل شهادة البغاة إذا لم يكونوا متدعين، ولا تقبل إذا كانوا مبتدعين والعبرة بوقت الأداء.^(٣)

وقال الشافعية: تقبل شهادة البغاة متأويلهم، إلا أن يكونوا ممن يشهدون لموافقيهم بنصديقتهم، فلا تقبل حينئذ لبعضهم.^(٤)

وقال الحنفية: إذا كان القاضي الذي أقامه إمام أهل البغي من أهل البلد التي تقبوا عليها، وليس من البغاة، وجب عليه دية أخذ وجزأ. وأما إذا كان من أهل البغي، وكانوا متمنعوا بدار الحرب، فإن الحد لا يجب، إذ القتل لم يقع موجبا أصلاً لوقوعه في غير دار الإسلام، لعدم الولاية على مكان وقوع الجريمة وقت وقوعها. ولورجع إلى دار الإسلام لا يدم عليه الحد أيضاً. وعنى هذا لو غلبت عليهم لا يقام. ولو كانوا أقاصد فإنه لا يجب بدعته، لعدم وجوبه أصلاً.^(٥)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إذا ارتكبو حاد امتنعهم ما يوجب حداً، ثم قدر عليهم - ولم يكس أقيم الحد - أقيمت فيهم حدود الله، وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إذا ارتكبو حاد امتنعهم ما يوجب حداً، ثم قدر عليهم - ولم يكس أقيم الحد - أقيمت فيهم حدود الله، وعنى هذا لو غلبت عليهم لا يقام. ولو كانوا أقاصد فإنه لا يجب بدعته، لعدم وجوبه أصلاً.^(٦)

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إذا ارتكبو حاد امتنعهم ما يوجب حداً، ثم قدر عليهم - ولم يكس أقيم الحد - أقيمت فيهم حدود الله، وعنى هذا لو غلبت عليهم لا يقام. ولو كانوا أقاصد فإنه لا يجب بدعته، لعدم وجوبه أصلاً.^(٧)

(١) انفي ١٢٠/٨.

(٢) البدائع ٢٦٩/٦.

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدررني ١٦٥/٩، والبصرة ١٩٩/٢.

(٤) حاشية المحتاج ٣٨٤/٧.

(٥) تشرح الصغير ٤٢٠/٩، والشرح والإكليل ٢٧٩/٩، وحاشية الدررني ٣٠٠/٩، والمذهب ٢٢٦/٩، والمغني ١١٨/٨.

(٦) مجمع ١١٥/٩، ١١٦/٩، والبدائع ١٢١/٧.

وقال الحسابلة : البغاة إذا لم يكونوا من أهل
البدع ليسوا بماسئين ، وإسماهم بقتلهم في
أوبيلهم ، فهم كالمجنهدين ، فمن شهد منهم
قبلت شهادته إذا كان عدلا

ونقل عن أبي حنيفة أنهم يفسفون بالعمى
وغير وجههم على الإمام ، ولكن نقب شهادتهم ،
لأن فضولهم من جهة الدين فلا ترد به
الشهادة^(١)

بقر

القبقر يف :

١ - البقر : اسم جنس . قال ابن سيده : وبشلق
عنى الأهل والرحمن ، وعنى الذكر والأنثى ،
وور حذو بقرة . وقيل : إنما دخلت له لأنه واحد
من الجنس . والجيع : بقرت
وقد سرى . النقب : الخافوس بالشراي
الإحكام ، وعملهم كجنس واحد^(٢)

بغى

انظر : بغاة

زكاة البقر .

٢ - زكاة البقر واجبة بالسنة والإجماع .

أما السنة فهو روى البخاري عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «والذي
نفسى بي له ، أو والذي لا إله غيره . أرقما
حيف - ما بين رجل تكون له من أوبقر أو غنم
لا يؤذي حيفا إلا أنني بأبيرة الغنم أعظم
ما تكون وأسمه ، تفتوه بأخف فهد ، وتضحه
بقروهم ، كل حازت آخرها أدت عليه أولاها

(١) تصحيح المترجمين العرب والفارسيين لمحمد بن ثناء .

(٢) الخفي ٨/ ١١٧ ، ١١٨

حتى يقضى بين الناس^(١) وما روى النسائي والترمذي عن مسروق أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، وأمره أن يأخذ من كل حاكم ديناراً ومن البقر من كل ثلاثين نبيعا أو نبيعة، ومن كل أربعين مسنة^(٢).

وقد أجمع الصحابة ومن بعدهم على وجوب الزكاة في الأنعام، ولم يخالف في ذلك أحد، ولبقر صنف من الأنعام، فوجبت الزكاة فيها كالإبل والغنم، وإن كان الخلاف في بعض الشروط كما سيأتي^(٣).

شروط وجوب الزكاة في البقر :

٣ - يشترط في وجوب الزكاة في البقر شروط عامة تفصلها في الزكاة، وهناك شروط خاصة ببيانها فيما يلي :

اشتراط النُوم :

٤ - المراد بالسوم في زكاة الماشية : أن ترعى الماشية أكثر أيام السنة في كلاً صباح، سواء

(١) حديث : «الذي نفسي بيده» أخرجه البخاري (١) الصحيح ٣٢٣/٣ ط الصليبي وسمي ١٨٦/٢ ط الحلبي.

(٢) حديث : «بعث معاذاً إلى اليمن» أخرجه الترمذي (٢) ٢٦/٥ ط الخصة التجارية والحاكم ٣٩٨/١ ط دار: المعارف التجارية وصححه ووافقه الذهبي

(٣) انظر لأين قدامه ٥٩١/٢

أكانت تروعى بنعسها أم براع برعائها، هذا وقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم إلى أنه يشترط السوم في زكاة الماشية، ومن تلك الماشية البقر، فيشترط فيها السوم أيضاً، وأما البقر العوامل والمعلوفة فلا زكاة فيها، لانقضاء السوم.

وقال الإمام مالك : لا يشترط السوم في زكاة البقر، فالبقر العوامل والمعلوفة تجب فيها الزكاة عنه.

استدل الإمام مالك لما ذهب إليه بالإطلاق في الأحاديث الموجهة لزكاة البقر، وهو النبي استقر عليه عمل أهل المدينة، وعمل أهل المدينة أحد أصول المالكية^(١).

واستدل القائلون باشتراط السوم في زكاة الماشية بما روي عن علي رضي الله عنه، قال الراوي أحسبه عن النبي ﷺ في صدقة البقر قال : «وليس في العوامل شيء»^(٢) وأيضاً بما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : «ليس في البقر العوامل شيء»^(٣) وقد حل الجمهور النصوص المطلقة في

(١) الحديث ١/١٢٦، والملي لأين قلعة ٥٧٦/٩

(٢) حديث : «ليس في العوامل شيء» أخرجه أبو داود (٢) ٢٦٩/٢ ط عزت عبيد (صالح) من حديث علي بن أبي طالب رحمه الله النووي ثم في نصب الرعية ٣٢٨/٢ ط المجلس العلمي.

(٣) حديث : «ليس في البقر العوامل شيء» أخرجه

لا ينصرف إنيها ولا يفهم منه إذ كانت لا تسمى بقرا بدون الإضافة، فيقال: بقر الوحش، ولأن العادة تنفي وجود نصب منها موصوفاً بعصبة السوم حولاً كاملاً، ولأنها حيوان لا يحزى، نوعه في الأضحية والهدي، فلا تحب فيها الزكاة كالغنياء، ولأنها ليست من بهيمة الأنعام، فلا تحب فيها الزكاة كسائر الوحوش، والسرف في ذلك أن الزكاة إنما وجبت في بهيمة الأنعام دون غيرها لكثرة النماء فيها، من درها ونسلها وكثرة الانتماء بها لكثرتها وخفة مثونها، وهذا المعنى يختص بها، فاختصت الزكاة بها دون غيرها.^(١)

زكاة المتولد بين الوحشي والأهلي:

٩ - ذهب الحنابلة إلى وجوب الزكاة في المتولد بين الوحشي والأهلي، سواء أكان الوحشي هو الفحل أم الأم، وانحوا لذلك بأن المتولد بين الوحشي والأهلي متولد بين الذي تحب فيه الزكاة وبين ما لا تحب فيه، فيرجع جانب الوجوب، قياساً على المتولد بين السائمة والمعلوفة، فتجب فيه الزكاة، فكذلك المتولد بين الوحشي والأهلي، وعلى هذا القول تضم إلى جنسها من الأهلي في وجوب الزكاة، ويكمل ما نصها. وتكون كأحد أنواعه.^(٢)

اليفسر على النصوص المقيدة بالسوم الواردة في الإبل والغنم، كما استدلوها بقياس البقر على الإبل والغنم في اشتراط السوم.^(٣)

وأيضاً فإن صفة النجاء معتبرة في الزكاة، فلا توجد إلا في السائمة، أما البقر المومل فصفة النماء مفقودة فيها، ومثلها المعلوفة فلا نماء فيها أيضاً، لأن علفها يستغرق نماءها، إلا أن بعدها للتجارة، فيزكيتها زكاة عروض التجارة.^(٤)

الزكاة في بقر الوحش:

٥ - ذهب أكثر العلماء إلى عدم وجوب الزكاة في بقر الوحش، وعنده الحنابلة روايتان، فالذهب عندهم وجوب الزكاة فيها، لأن مطلق الخبر الذي أوجب الزكاة في البقر - والذي سبق ذكره - يشاؤها، والرواية الثانية عندهم عدم وجوب الزكاة فيها، قال ابن قدامة: وهي أحصح، وهو قول أكثر أهل العلم في عدم وجوب الزكاة في بقر الوحش،^(٥) لأن اسم البقر عند الإطلاق

١ - الدارلعتي (١٠٣/٩) - طه شركة الطباعة الفنية واحده الزبلي بك فيه غالب بن عبيدة، قال ابن معين: لا يجمع به (نصب قرابة ٢/٣٩٠ - طه مجلسي العلوي)
(١) الغني لابن قدامة ٢/٥٩٢، والمجموع ٥/٣٥٧ طه شريعة.

(٢) الغني ٢/٥٧٧

(٣) الإنصاف ٤/٤، ونقله عن الصروع، والغني ٢/٥٩٥.

والفتح ١/١١٨

(٦) الغني ٢/٥٩٢، والفتح ١/١١٨

(٧) الغني ٢/٩٥٥

وقال أبو حنيفة ومالك : إن كانت الأمهات أهنية وجبت الزكاة فيها ، وإلا فلا . واستدل هذا القول بأن جانب الأم في الطيوان هو المتعبر ، لأن الأم في الطيوان هي التي تقسم وحدها برعاية ابنها .^(١)

وقال الشافعي : لا زكاة فيه مطلقا ، سواء أكانت ألحشية من قبل الفحل أم من قبل الأم .^(٢)

اشتراط الخول في زكاة البقر :

٧ - اتفق العلماء على أن الخول لا بد منه في زكاة البقر كغيرها من الماشية . ومعنى الخول : أن تحضي سنة قسرية كاملة على ملكه للخصاب ، تنجب عليه الزكاة فيه .^(٣)

اشتراط تمام النصاب :

لما النصاب فقد اختلف الفقهاء فيه على أقوال ، من أشهرها اتجاهان :

٨ - الاتجاه الأول : وهو قول علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم وقال به الشعبي وشهر بن حوشب

وطاووس وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري ، ونقله الزهري عن أهل الشام ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي ، قالوا : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبيعة ، (والتبيع هو الذي له مستان ، أو الذي له ستة واطمن في اثنا عشر ، وقيل : ستة أشهر ، والتبيعة مثله) ،^(١) ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين . فإذا بلغت فيها بقرة مستنة .^(٢)

ثم لا شيء فيها حتى تبلغ مئتين ، فإذا بلغت فيها تبيعان أو تبيعتان . ثم لا شيء فيها حتى تبلغ عشرا زائفة ، فإذا بلغت ففي كل ثلاثين من ذلك العدد تبيع أو تبيعة وفي كل أربعين مئتين أو مستنة .^(٣) ففي سبعين تبيع ومستنة ، وفي ثمانين مستان ، وفي تسعين ثلاثة تبيعة ، وفي مائة ستة وتبيعتان ، وفي مائة وعشر مستان وتبيع ، وفي مائة وعشرين ثلاث مستات أو أربعة تبيعة ، فذلكم خير بين إخراج التبيعة أو المستات ، وإن كان الأولى النظر إلى حاجة الفقراء والأصالح لهم . ثم يتغير الواجب كلما زاد

(١) المجموع للشووي ١/٥ ، وحاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١/١٣٥ ، والمغلي ٥/٩٩٠

(٢) المجموع للشووي ١/٥ . وحاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١/١٣٥ ، والمغلي ٥/٩٩٠

(٣) حاشية المدسوقي ١/١٣٥ . والأم ١/٢ ، وفتح القدير ١/١٣٣ ، والمغلي ٥/٩٩٠ ، والمغلي ٥/٩٩٠

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٠ ، والمغني ٢/٩٩٠

(٢) مغني المحتاج ١/٣٦٩ ، وأجمل على شوح لميج ٢/٢١٩

(٣) مغني المحتاج ١/٣٧٨ ، والمغني ٢/١٣٥

العدد عشرة.

هذا، ولتفصيل أحكام ما بين الفريضة في الركاة - وهو المسمى بالوقف - ينظر مصطلح: (أوقاف).

٩ - الانتهاء الثاني: قول سعيد بن المسيب والزهرري وأبي قلابة وغيرهم: أن نصاب البقر هو نصاب الإبل، وأنه يؤخذ في زكاة البقر ما يؤخذ من الإبل، دون اعتبار الأسنان التي اشترطت في الإبل، من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وحدة، وروى هذا عن كتاب عمر بن الخطاب في الزكاة، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم، وشيوخ أدوا الصدقات على عهد النبي ﷺ، وروى أبو عبيد: أن في كتاب عمر بن الخطاب (في الزكاة) أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل، قال: وقد مثل عنها غيرهم، فقالوا: فيها ما في الإبل. وقد ذكر ابن حزم بسنده عن الزهرري وفائدة كلامهم عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال: في كل خمس من البقر شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه.

قال السهرري: فرائض البقر مثل فرائض الإبل غير أسنان فيها: فإذا كانت البقر خمساً وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين، فإذا زادت على خمس وسبعين ففيها مقرنان إلى مائة وعشرين، فإذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بقرة. قال الزمري: وبلغنا أن

واحتج أصحاب هذا القول بما روي عن معاذ رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ حين بعته إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل حاة ديناراً، ومن البقر من كل ثلاثين تبعاً أو تبعية، ومن كل أربعين مسنة. (١) وروى ابن أبي كيسى والحكمم من عتببة عن معاذ أنه سأل النبي ﷺ عن الأوقاف: ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وما بين الأربعين إلى الخمسين؟ قال: وليس فيها شيء. (٢)

واحتجوا أيضاً بما جاء في كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم: «فرائض القرليس فيها دون الثلاثين من البقر صدقة، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رائع جضع، إلى أن تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة، إلى أن تبلغ سبعين، فإن فيها بقرة وعجلا جذعا، فإذا بلغت ثمانين ففيها مستان، ثم على هذا الحساب». (٣)

(١) حديث معاذ حين بعث إلى اليمن لفتح دسرين ثم عرجة ٩/ (٢) حديث معاذ: «أنه سأل النبي ﷺ عن الأوقاف» أخرجه الدارقطني ٩٩/٢٢ - ط شركة المطبعة الفنية - وأعله الزمري بالإسناد - (تجب الرأية ٣٤٨/٢ - ط المجلس العلمي).

(٣) حديث: «كتاب رسول الله ﷺ إلى عمرو بن حزم» أخرجه أبو داود في مراسيد - وقال السلمي: منبهان بن أرفم - يعني الذي في إسناده - يترك أحدهما. (تجب الرأية ٣٤٨/٢ - ط المجلس العلمي).

وانفق العلماء على أن الشخص إذا ضحى بالبقرة الواحدة عن نفسه فقط فإن الأضحية تنفع له، وسواء أكانت واجبة أم متطوعاً بها.

١١ - وما لا يشترك في التضحية بالبقرة الواحدة فقهه خلاف:

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وأكثر أهل العلم: إلى أن البقرة الواحدة تجزئ عن سبعة أشخاص، فيجوز لهم الاشتراك في البقرة الواحدة، وسواء أكانوا أهل بيت واحد، أم أهل بيتين، أم متفرقين، وسواء أكانت أضحية واجبة أم متطوعاً بها، وسواء أراد بعضهم القرية أم أراد النحر، فيفعل لكل واحد منهم مفضل. إلا أنه عند الحنفية لا بد أن يريد كلهم القرية، فلو أراد أحدهم النحر لم تجزئ، عن الكل عندهم.

وقال مالك: تجزئ لمواس الواحد من الإبل أو البقر أو الغنم عن واحد، وعن أهل البيت وإن كثر عددهم وكانوا أكثر من سبعة، إذا اشركهم فيها تطوعاً، ولا تجزئ إذا اشتركوها بينهم بالشركة، ولا على اثنين فصاعداً^(١). واحتج أصحاب القول الأول بإرواه جابر قال: «نحرننا مع رسول الله ﷺ البذنة عن

قولهم: في كل ثلاثين نبيح، وفي كل أربعين بقره، إن ذلك كان خفيفاً لأهل النحر، ثم كان بعد ذلك لا يروى.

وزوي أيضاً عن عكرمة بن خالد قال: استعملت - أي وليت - على صدقات (عدت) فلقبت شيخاً من صدق (أخذت منهم الصدقة) على عهد رسول الله ﷺ فاختفوا عليّ: فنعيم من قال أ جعلها مثل صدقة الإبل، ومنهم من قال: في ثلاثين نبيح، ومنهم من قال: في أربعين بقره مسنة. وذكر ابن حزم أيضاً يستد عن ابن المسيب وأبي قلابه وآخرين مثل ما نقل عن المهريري، ونقل عن عمر بن عبد الرحمن بن حنبل الأنصاري: أن صدقة البقر صدقة الإبل، غير أنه لا استئذان فيها^(٢).

ما تجزئ في الأضحية:

١٠ - لا تجزئ في الأضحية سوى النعم، وهي الإبل والبقر والغنم، خلافاً لما قال: يجوز التضحية بأي شيء من مأكول النعم من النعم أو من غيرها^(٣).

وتفصيله في (الأضحية).

(١) المجموع للفروي ٢٩٨/٨، وفتاى لابن فداة ١١٩/٨.

وحاشية الدروري ١١٩/٨، وحاشية قسوي وحشية

١٢٠/٨، وتكملة فتح القدير ٤٢٩/٨، والمعلنى

٤٤٨/٧، وتبيين الأوطار للشركان ١٩٣/٥

(٢) بدلة التجهت ٣٦١/١، والمبي ٢٩٢/٢، والمحبى ٣/١

(٣) المعلنى ٤٣٦/٧

الإبل، سواء أكان لها سنم أم لم يكن لها سنم، فإن لم يكن لها سنم فإنها تشمر في موضع السنم.

وأما البقر فمذهب الشافعية: الإشعار فيها مطلقا، سواء أكان لها سنم أم لم يكن لها سنم، فهي عندهم كالإبل. وقد ذهب مالك إلى أن البقر إذا كان لها سنم فإنها تشمر، أما إذا لم يكن لها سنم فإنها لا تشمر.^(١)

حكم التقليد :

١٣ - التقليد : جعل الفلاة في العتق، وتقليد الهدي : أن يعلز في عقه قطعة من جلد، ليبرف أنه هدي فلا يترنس له وانفق لعلاء على أن التقليد مستحب في الإبل والبقر.

وأما النسم فقد ذهب الشافعية إلى استحباب التقليد فيها كالإبل والبقر. وذهب أبو حنيفة ومالك إلى عدم استحباب التقليد فيها.

وتقليد الإبل والبقر يكون بالنعال ونحوها مما يشمر أنها هدي.^(٢)

سبعة، والبقرة عن سبعة^(٣) وعنه قال: وخرجنا مع رسول الله ﷺ مَهْمَيْنِ، فأمرنا أن نشترك في الإبل والبقر، كل سبعة منا في بدنة.^(٤)

وأما مالك فقد أخذ بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: البدنة عن واحد والبقرة عن واحد، والشتة عن واحد لا أعلم شركا. وقد روي هذا أيضا عن غير ابن عمر كمحمد بن سيرين فإنه يرى أن النفس الواحدة لا تجزى، إلا عن نفس واحدة فقط.^(٥)

البقر في الهدي :

١٢ - حكم البقرة في الهدي كحكمها في الأضحية، بإشياء ما يتصل بالتضحية عن الرجل وأهل بيته، وتفصيله في (الحج، وأهدي).

أما إشعار البقر في الهدي فقد اتفق العلماء (سوى أبي حنيفة) على أن الإشعار سنة، وأنه مستحب، وقد فعله النبي ﷺ والمصحابة من بعده، وانفقوا أيضا على أن الإشعار سنة في

(١) حديث جابر: وخرجنا مع رسول الله ﷺ البقرة ... أخرجه مسلم (٩٥٥/١) ط الحلي.

(٢) حديث جابر: وخرجنا مع رسول الله ﷺ ... أخرجه مسلم (٩٥٥/٢) ط الحلي.

(٣) حاشية الفسوفي ١١٩/٢، والمذني ٦٦٠/٨، والمصلي ١١٨/٧.

(١) المجموع ٨/٣٦٠

(٢) المجموع ٨/٣٦٠

منها ومنها تأكلون ﴿١٤﴾ وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ مِنْ فَتْلِكَ الْإِنْعَامَ مَا تَرْكَبُونَ﴾ ﴿١٥﴾

وأما الآيات التي تذكر أن الأنعام تُركب فهي معمولية عند العلماء على بعض الأنعام، وهي الإبل، وهو من العام الذي أريد به الخاص. ^(١)

ومما يدل على أن استعمال البقر للركوب غير لائق ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بينما رجل يسوق بقرة له قد حمل عليها، انفتحت إليه البقرة فقالت: إني لم أخلق لهذا، ولكني إنما خلقت للحزب»، فقال الناس: سبحان الله - تعجبا وفرحاً - بقرة تكلم؟ فقال رسول الله ﷺ: «فإني أؤمن به وأبو بكر وعمر» ^(٢)

بول وروث البقر :

١٦ - اتفق الفقهاء على نحاسة بول وروث ما لا يؤكل لحمه، سواء أكان إنساناً أم غيره. وأما بول وروث ما يؤكل لحمه كالإبل والبقر والغنم فيه الخلاف.

(١) سورة بقر ٧٩

(٢) سورة التورع ١٢

(٣) تفسير القرطبي ٧٤/١٠، وروح المعاني ٢٤/١٨

(٤) حديث: «بينما رجل يسوق بقرة...» أخرجه مسلم

(٥) ١٨٥٧/٤

ذكاة البقر :

١٤ - ذكاة البقر كذكاة الغنم، فإذا أريد تذكية البقرة فإنما تصحح على جنبها الأيسر، وتشد قوائمها الثلاث: اليد اليمنى واليسرى والرجل اليسرى، وتترك الرجل اليمنى بلا شد لتحركها عند الذبح، ويمسك الذابح رأسها بيده اليسرى، ويمسك السكين بيده اليمنى، ثم يبدأ الذابح بعد أن يقول: بسم الله والله أكبر وبعد أن ينحى هو وذبيحته نحو القبلة. وأما الإبل فإنما تنحر بطنها في البية، أي أسفل العنق، وهي قائمة معقولة الركبة اليسرى. ^(١)

استعمال البقر للركوب :

١٥ - اتفق العلماء على أن ما يركب من الأنعام يحصل عليه هو الإبل. وأما النضر فإنه لم يخلق للركوب، وإن ما خلق له - ع - مع به في حرث الأرض، وغير ذلك من المنافع سوى الركوب. وأما الغنم فهي للدر والنسل واللحم لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَبِّحُكُمْ بِهَا فِي بُلُوتِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ، وَعَالِيَهَا وَعَلَى الْفَتْلِكِ تَحْمِلُون﴾ ^(٢) وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لَتَرْكَبُوا

(١) جاتبة فيلوبي وعصرة ٢٤٣/٤

(٢) سورة المؤمنون ٢١ / ٢٢

أصلاً من أصول الدية، ويجوز لأصحابها - كما عند الصحيين - دفعها ابتداءً، ولا يكلفون غيرها.

وذهب الشافعي في اجتهيد إلى أن الدية ليس لها إلا أصل واحد، وهو الإبل، فإذا قصدت فالواجب قيمتها من نقد البلد بالغة ما بلغت. فليست البقر أصلاً على هذا القول كذلك. ^(١)

وانظر لتفصيل مصطلح (دية).

فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي إلى نجاسة الأبوال والأرواث كلها، من مأكول اللحم وغيره.

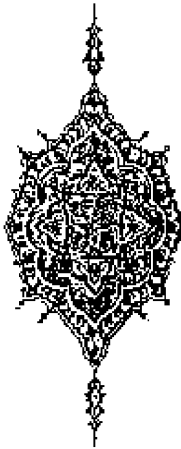
وذهب مالك وأحمد وطائفة من السلف، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والأصطخري والرويان، ومن الحنفية محمد بن الحسن إلى طهارة بول ما يؤكل لحمه. ^(٢) وانظر لتفصيل والاستدلال مصطلح (نجاسة).

حكم البقر في الدية :

١٧ - اختلف العلماء في اعتبار البقر أصلاً في الدية على قولين:

فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم إلى أن الدية ثلاثة أصول: الإبل، والذهب، والفضة. وليس البقر أصلاً. ^(٣)

وذهب صاحب أبي حنيفة (أبو يوسف ومحمد ابن الحسن) والثوري وأحمد بن حنبل إلى أن الدية خمسة أصول: الإبل، والذهب، والفضة، والبقر، والغنم. وزاد الصحابيان: الخيل، وهو قول عمر وعطاء وضاووس وفقهاء المدينة السبعة، فعلى هذا القول تعتبر البقر



(١) نيل الأوطار ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) انتهى ٧/ ٧٥٩، والمجموع للنسوي ١٩/ ٥١، وبدائع

البدائع ٧/ ٢٥٣.

(٣) بدائع المختلعة ١٢/ ٢٥٤، والشرح ١٩/ ٥٠.

الأنفاظ ذات العسلة :

١ - الصياح والمصراخ :

٢ - الصياح والمصراخ في اللغة : هو انصبوب بأقصى لطافة ، وقد يكون معها بكاء ، وقد لا يكون ، ويرد المصراخ أيضا لرفع الصوت على سبيل الاستغاثه ^(١) .

بكاء

التعريف :

١ - البكاء : مصدر بكى يبكي نكياً ، وبكاءاً ^(١) .

قال في اللسان : البكاء بفصر وبعد قول لفرأه وغيره : إذا حذت أودت الصوت الذي يكون مع البكاء ، وإذا قصرت أودت الدموع وأخروجهما .

قال كعب بن مالك رضي الله عنه في رثاء حمزة :

نكت عيني وحق لها بكاءها

وما يبغي البكاء ولا العويل

قال الخليل : من فصر ذهب به إلى معنى الحزن ، ومن مله ذهب به إلى معنى النسوت

والتباكى : تكلف البكاء كما في الحديث ، فإن لم تكفوا فتابكوا ^(٢) .

ولا يخرج استعمال النفعاء عن ذلك .

ج - التذب :

٤ - التذب لغة : الدعاء إلى الأمر والحث عليه . والتذب : البكاء على الميت وتعداد محاسنه . والاسم : العبرة ^(٣) .

(١) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : صبح ٤ .

(٢) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : صبح ٤ .

(٣) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : تذب ٤ .

(١) القاموس المحيط والمصباح المنير مادة : بكى .

(٢) حديث ١ . فإن لم تكفوا جبالكم ، أخرجه ابن جرير

(١) ٢٦٤/١ . عه الخطيب وقال أبو عمرو بن العباس

أبو رافع ، اسمه إسرائيل بن رافع ، صبيغ مزرك

من يصدر منه البكاء، فمن الناس من يقدر على كتمان الحزن، ويملك السيطرة على مشاعره، ومنهم من لا يستطيع ذلك.

فإن كان البكاء مجرداً عن فعل اليد، كشق جيب أو لطم، وعن فعل اللسان، كالتصراخ ودعوى الرويل والنبو، ونحو ذلك، فإنه مباح^(١) لقوله ﷺ: «به مباح»^(٢) كان من العبر والنبي فعن الله عز وجل ومن الرحمة، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان»^(٣) ولقوله ﷺ: «بعض» وإن الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب، ولكن يعذب بهذا - وأماز إلى لسانه - أو بوجهه^(٤).

أما حكم البكاء في غير هذه الحالة فسيأتي قريباً بعد.

البكاء من خشية الله تعالى:

٩ - المؤمن يعيش في جهاد مع نفسه، ويراقب الله في جميع أفعاله وأقواله، فهو يخاف الله، ويحكي عنه، ذكره سبحانه تعالى، فهو من المؤمنين الذين بشرهم الله سبحانه وتعالى

٥ - النحب، أو التحجب:

٥ - النحب لغة: أهد البكاء، كالتحجب^(١).

الحويل:

٦ - الحويل: هو رفع الصوت بالبكاء، يقال: أحولت المرأة إحوالاً وحويلاً^(٢).

هذا ويتضح مما تقدم أن النحب والحويل معناهما البكاء الشديد، وأن التصراخ والصاح منقادان في المعنى، وأن النواح يأتي بمعنى البكاء على الميت، وأن الندب هو تعداد محاسن الميت، وأن البكاء ما كان مصحوباً بصوت، واليكي ما كان بلا صوت، بأن كان قاصراً على خروج الدمع

أسباب البكاء:

٧ - للبكاء أسباب، منها: خشية الله تعالى، والحر، وشدة الفرح.

الحكم التكليفي للبكاء في النصية:

٨ - البكاء قد يكون قاصراً على خروج الدمع فقط بلا صوت، أو بصوت لا يمكن الاحتراز عنه، وقد يكون مصحوباً بصوت كصراخ أو نواح أو ندب وغيرها، وهذا يختلف باختلاف

(١) مقاييس المعنى والتصريح المبرمادة - ١ - نحب ١

(٢) المقاييس المبرمادة - ٢ - حويل ١

(١) نيل الأوطار للشوكاني ١/ ١٤٩، ١٥٠ ط دار الجيل
(٢) م - ٥٥٨، إزعه واذن من ٨ - م - ٥٥٨، أخرجه أحمد
(٣) ٢١٧/١ ط المصنف وفي إسناده علي بن ربه من جهاد وهو مضع - نحب التهذيب لأن عمر ١٨٥ - ٣٢٢ ط دائرة المعارف الصنهاجية.

(٤) حديث: «إن الله لا يعذب بدمع» - أخرجه البخاري
الفتح ١٧٥/٢ ط المصنف

في الآية ١٠ فوشر المؤمنين الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمين الصلاة وما رزقناه يؤتونه^١ الآية وعنه الذين عاهدوا الله قوله: فإذا أوفوا بعهدهم الذين عاهدوا الله وحلت قلوبهم وإذا أوفيت عليهم يؤتوه^٢ الآية الآية وعنه يؤتونه^٣

ومما خالفه القرطبي في تفسير هذه الآية مع الإنفاذ إلى غير ما من الآيات الخيرية مع في المعنى. وصف الله تعالى المؤمنين في هذه الآية بالحرف والموصول عند ذكره، وذلك لفظة إبراهيم بمرحلتهم لهم، وكأنهم من بيده، ونظير هذه الآية فوشر المؤمنين الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم^٤ وقال: فإن الناس أممات مختلفون^٥ بدكر الله^٦ فهو يرجع إلى كمال المعرفة بقرعة القلب، والموجمل. انصرف من حديث الله، فلا نفاذ. وقد جمع الله بين المعنيين في قوله تعالى: فإن الله نزل أحسن الحديث كتاب مذكرا^٧ من نفسه من جلود الذين يقتلون^٨ ثم تم تلويح جلودهم وقسمهم إلى ذكر الله^٩ أي تكفي نفوسهم مع الله من حيث اليقين، وإن كانوا يخافون الله.

١: سورة الحج ٣١-٣٥

٢: سورة طه ٢٠

٣: سورة نوح ٢٨

٤: سورة الزمر ٢٢

٥: سورة النحل ١٢٣

٦: أرم الرجل إيمانه إذا سكنت، فهو مرم.

١٠. في هذه الآية الحاد من الله، الحاد من سطوته وعده وشدة لا كما يجعله جهال النعم والمندحة الطغاة، من الرقيق والرايز ومن السهال الذي يشبهه باقي العباد، فيقال لمن تعاضى ذلك، وزعم أن ذلك جدد ونسج، لو شاع أنه تسمى حديث الرسول ولا حال أصحبه في المعرفة بالله، والحرف منه، والله عظيم خللا، ومع ذلك فكلمات حذفت عن أسواء طائفتهم عن الله والذكاء خوف من الله، ولذلك وصف الله أحوال أهل الأمانة عند سماع ذكره وتلاوة كتابه فقال: فوشر ما أدرك إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع لما عرفوا من الحق. يقولون: ربنا أعطنا كتابنا مع الشاهدين^١ فهذا وصف طائفة وحكيفة مقاسمهم، ومن لم يكن كذلك طبع على عديم ولا عسى طريقتهم، فمن كان مستمرا فيهم، ومن تعاضى أحوال المجاهدين، وأحوال فهو من أعينهم خللا، وأخرون فتور. روى عنه عن أس بن مالك أن أسابا سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أحفاده في الساعة، فخرج ذات يوم، فصعد المنبر، فقال: وسأولون، لا تسألوني عن شيء، إلا بينته لكم، فمادت في مقامها هذا، فلم يسمع ذلك المتور^٢ روي^٣ ورهوا أن يكون بين يدي أمراء حضر، قال أس ففعلت ألفاظ بعيا وشبه لا فإذا كل

قال صاحب تحفة الأحمدي: قوله: «عبد
لا تقسمها» الشراء أي لأحد صاحبيها، فعبد
بالجر عن الحملية، وعبد: جلس إشارة إلى امتنع
مما سوفه بالأولى، وفي رواية: «أبداء وفي رواية:
ولا يقربان الثأب»^(١)

وقد ذكر صاحب روح المعاني اختصاراً بذكر
في مدح البكتاء حسنة من الله تعالى، من بينها
هذا الحديث المتقدم

وعبد أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «لا يبيع أسارى رجل يكنى من
حسنيه الله تعالى حتى يعود للبكر في الخمر»
ولا يمتنع على عبد عبد في سبيل الله تعالى
وإحسان جهنم»^(٢)

البكتاء في الصلاة:

١٢ - يرى الحنفية أن الشكاه في الصلاة إن كان
سببه ثماً أو مصيبة فإنه يفسد الصلاة، لأنه يعتبر
من كلام النكس، وإن كان سببه ذكر الجملة أو
انقار فيه لا يفسدها، لأنه يدل على زيادة
الخشوع، وهو والمقصود في الصلاة، فكان في
معنى التسبح أو السدعاء، ويدل على هذا
حديث الرسول ﷺ «أنه كان يصلي بالليل وله

إنسان لاف رأسه في توبه سكي...» وذكر
الحديث^(٣) «أوردى الترمذي وصححه عن
العرماني من رواية رضي الله عنه قال: «وعطفا
رسول الله ﷺ «مخجلة بلعبة خرفت بها لعبون»
ووجلت منها القلوب» الحديث، وبه قال:
زعفنا ولا رقصنا ولا زفنا ولا زعفنا»^(٤)

وقال صاحب روح المعاني في تفسير قوله
تعالى: ﴿الذين إذا ذكر الله وحلت قلوبهم﴾^(٥)
أي خافت قلوبهم منه وعرجل الإنس في أضعاف
الجلال عليها»^(٦)

١١ - وأما «خشية من الله أنه في العمل»
وفي غفران الذنوب، ويدل لذلك ما روى
الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال:
«عبد لا تقسمها» اختصاراً عين بكت من
حسنة الله، وعبد: بذلت تحوس في
سبيل الله»^(٧)

(١) حديث، «مسلم»، لا يسألون عن شيء... أخرجه
مسلم (١٨٣٤/٣) ط الحلي

(٢) الترمذي (٣٦٥/٧)، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١

أزيم كازيمز المرجل من البكاء. (١)

وعن أبي يوسف أن هذا التفصيل فيما إذا كان على أكثر من حرفين، وعلى حرفين أصليين، أما إذا كان على حرفين من حروف الزيادة، أو أسدها من حروف الزيادة والآخر أصلي، لا تغد في الوجهين معاً، وحرف الزيادة عشرة يجمعها قولك: أمان وتسهيل. (٢)

وماصل مذهب المالكية في هذا: أن البكاء في الصلاة إما أن يكون بصوت، وإما أن يكون بلا صوت، فإن كان البكاء بلا صوت فإنه لا يبطل الصلاة، سواء أكان بغیر اختيار، بأن غلبه البكاء فغلبه أو لصية، أم كان اختيارياً مائلاً أكثر فغلب في الاختيار.

وأما إذا كان البكاء بصوت، فإن كان اختيارياً فإنه يبطل الصلاة، سواء كان لصية أم لتخشع، وإن كان بغیر اختياره، بأن غلبه البكاء تخشعاً لا يبطل، وإن كثر. وإن غلبه البكاء بغیر تخشع يبطل. (٣)

(١) حديث: «كان يعلى بالليل وله أربع» - أخرجه أبو داود

(٢) ٥٥٧/١، ط حديث عبد حماد (١٣/٣) - ط

الكتبة التجارية

(٣) تبين الحقائق ١٤٥١، ١٥٦ ط دار المعرفة، وضع القدير

٢٨٢/١، ٢٨٢ ط دار صادر

(٤) حاشية الشيخ علي الصديقي على مختصر خليل، وهي

سألت الميراثي ٣٢٥/١، ط دار صادر، وموافقه الإكمال

٦٢/١، وموافق خليل ٦٢/١

هذا، وقد ذكر النسوي أن البكاء بصوت، إن كان لصية أو لوجه من غير غلبة وتخشع فهو حشيش كالكلام، يفرق بين عمدته وسهوه، أي فالعمد مطلقاً، قل أو كثر، والسهو يبطل إن كان كثيراً، ويسجد له إن قل. (١)

وأما عند الشافعية، فإن البكاء في الصلاة على الوجه الأصح إن ظهر به حرفان فإنه يبطل الصلاة، لو حوّد ما بينهما، حتى وإن كان البكاء من خوف الأخرى، وعلى مقابل الأصح: لا يبطل لأنه لا يصح كلاماً في اللغة، ولا يفهم منه شيء، فكان أشبه بالصوت المجرد. (٢)

وأما الحنابلة فإنهم يرون أنه إن كان حرفان من بكاء، أو تلو غشية، أو اثنين في الصلاة لم تبطل، لأنه يجري مجرى الذكر، وقيل: إن غلبه وإلا بطلت، كما لو لم يكن حشية، لأنه يقع على الحناء، ويدل بنفسه على المعنى كالكلام، قال أحمد في الأسنن: إذا كان غالباً ذكره، أي من وجه، وإن استدعى البكاء فيها كره كالضحك وإلا فلا. (٣)

(١) حاشية النسوي على الشرح الكبير ٢٨٤/١ - ط دار

المعبر

(٢) مائة المحتاج ٣٨٤/٢، وحاشية قليوبي رحمه الله ١٨٧/١،

ومعنى المحتاج ١٩٥/١

(٣) الطبري ٢٧٠/١، ٢٧١

البكاء عند قراءة القرآن:

والسزاو في مسنديهما من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً: «إن هذا القرآن نزل بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتيأكوا»^(١).

البكاء عند الموت وبعده:

١٤ - اتفق الفقهاء على أن البكاء إن كان فاصراً على خروج الدمع فقط بلا صوت فإنه جائز، قبل الموت وبعده، ومثله غلبة البكاء بصوت إذا لم يقدر على رده، ومثله حزن القلب.

واتفقسوا أيضاً على تحريم النذب بتحداد محاسن الميت برفع صوت، إلا ما نقل في الفروع عن بعض الحنابلة.

واتفقسوا على تحريم التسواح وشق الجيب أو الثوب ولطم الخد وما أشبه ذلك، إلا أن الحنفية عبروا في ذلك بالكراهة، ومرادهم الكراهة التحريمية، وبدل ذلك لا يكون بين الفقهاء في ذلك خلاف.

وأما إذا كان البكاء بصوت وعبر مصحوب بنباح ونذب أو شق جيب أو نحوه ذلك، فبإحدى الحنفية والمالكية والحنابلة أنه جائز، واشترط المالكية عدم الاجتناع للبكاء، وإلا كره^(٢).

١٣ - البكاء عند قراءة القرآن مستحب، وفيهم ذلك من قوله تعالى في سورة الإسراء ﴿وَيَجْرُونَ لِلَّذِينَ يَتُكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾^(٣).

قال القرطبي: هذا مدح لهم، وحق لكل من نوسم بالعلم، وحصل منه شيئاً أن يجري إلى هذه المرتبة، فيخشع عند استماع القرآن وينواضع ويدل^(٤).

وقال الزمخشري في الكشف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعاً﴾ أي يزيدهم ليل قلب وطموة عين^(٥).

وقال الطبري عند الكلام على هذه الآية: يقول تعالى ذكره: «وبخر هؤلاء الذين آمنوا للعلم من مؤمني أهل الكتابين، من قبل نزول الفرقان، إذا بتلى عليهم القرآن لأدقائهم يبتكون، ويزيدهم مافي القرآن من المواعظ والعبر خشوعاً، يعني خضوعاً لأمر الله وطاعته استكانة له»^(٦).

وفيهم استحباب البكاء أيضاً عند قراءة القرآن بما أخرجه ابن حنبل وإسحاق بن راهويه

(١) سورة الإسراء / ١٠٩.

(٢) القرطبي ٣٤٩/١١.

(٣) الكشف ٤٦٩/٢، ط دار المعرفة.

(٤) مراد بالأسبغ: الآية ١٠٧، والآية ١٠٩ من سورة الإسراء، والطبري ١٨٦/١٥، ١٨٩، ط المحلى، وروح المحلى ١٩٠/١٥، ط المنجية.

(١) حديث: «إن هذا القرآن نزل بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا». مرفوعاً، ترجمته (ف) ١٦.

(٢) فتاوى فاضل بن عبد العزيز مع الفتاوى الهندية ٥.

الكاء؟ قال: لا، ولكن هبت عن صوتين أحمرين فاجرتين: صوت عند مصيبة، غش وحود، وشق حبوب ورثة شيطان^(١)

ومد أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ليس ما من لطم الخديعة بشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية»^(٢) فهذا يدل على عدم جواز ما ذكر فيه من اللطم وشق الجيوب ودعوى الجاهلية.

وأخرج النسائي عن جابر بن عتيك رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ جاء بعبد الله من ثابت فوجده قد غُيب، فصاح نسوة وبكين، فحمل ابن عتيك يسكنهن، فقال رسول الله ﷺ: «دعهن، فإذا وجب فلا تبكين بأكية». قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: الموت»^(٣)

الكاء عند زيارة الغير:

١٥- ١٤. الكاء عند زيارة الغير جائز، ولذا قيل على

بلاشاعية بمصطلح أثر به القليوبي، فقال: إن الكاء على الميت إن كان يخوف عليه من قول يوم القيامة وبحود ولا مأس به، أو لمحنة، أو فاقة كفضل وكذلك، ولكن الصبر أحمل، أو لمصالح، أو كونه وشجاعه، وقد نحور عنه فمندر، أو لفظة حسنة وبر وقيام بصلحة مكرهه، أو لعدم تسمم للعصاة وعدم الرضى به فحرام^(٤)

وقال الضاعمي: يجوز الكاء قبل الموت، فإذا مات لمسكن. واستدل بحديث النسائي عن جابر بن عتيك ثم يأتي قريباً^(٥)

واستدل الفقهاء في ذلك بما ورد في السنة، فقد أخرج الترمذي عن جابر رضي الله عنه، قال: «أخبرني أبي عن عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه، قال: «قلت له: إنني سمعت إبراهيم، فوجده يعود بنفسه، فأخذه إلى أبيه فوضعه في حجره فبكى، فقال له عبد الله: «أبكي؟ أو لم تكن هبت عن

(١) حديث: «هبت عن صوتين أحمرين فاجرتين» أخرجه الحاكم (١/٢٠٦) ط دائرة المعارف العثمانية؛
(٢) حديث: «ليس ما من لطم الخديعة ودعى بدعوى الجاهلية» أخرجه تيجاري (الفتح ٣/١٢٢) ط (المسنية)؛
(٣) حديث: «جاء بعبد الله من ثابت فوجده قد غُيب» أخرجه أبو داود (٤/٤٨٨) ط (المسنية)؛
(٤) وفي نسخة: «هبت عن صوتين أحمرين فاجرتين» أخرجه تيجاري (الفتح ٣/١٢٢) ط (المسنية)؛
(٥) حديث: «جاء بعبد الله من ثابت فوجده قد غُيب» أخرجه تيجاري (الفتح ٣/١٢٢) ط (المسنية)؛

١٩٠/١، وحاشية الشنطوري على الدر المختار ٣٨٤/١، وحاشية ابن عابد (١/٢٠٦) وحاشية الشنطوري (١/١١٩) وحاشية الإكمل (١/١١٣) ومرواه الخليل مع الساج والإكمل ٢٢٥/٢، والعرفى مع حاشية لعدوي ١٢٢/٢؛
١: القليوبي ٢٤٣/١، ومبني المحتاج ٣٥٥/١، ٣٥٦، وبهاية المحتاج ١٦/١، والمهدى للشنطوري ١٢٦/١؛
٢: المجموعه فسريري ٣٠٧/٤

صاحبا، فإن ذلك يدل على تحقق حياته، سواء انفصل مالكية كما عند الشافعية، أم لم ينفصل كما عند الحنفية. فإن لم يكن، ولم توجد منه علامة تدل على الحياة فلا تحكم بحياته، فإن دل منه ما يدل على حياته، كالكاء والمصراع وغير ذلك، فإنه يعطى حكم الأحياء، فيحى ويرث، ويفتق من فائده عمدا، ويستحق مواجبه الدية في غير العمد فإن دلت بعد تحقق حياته فإنه يغسل ويدهن عليه ويورث.

بتفصيل ذلك يرجع إليه في مصطلح (استئلال)

أثر بكاء البكر عند الاستئلال لزوميتها.

١٨ - إذا استؤذنت البكر في الكاء فيكث، فإن للفقيه في دلالة على الرضا وعدمه اثباتات ثلاثة:

أ - فالحنفية والشافعية يقولون: إن كان البكاء بلا صوت فيدل على الرضا، وإن كان بصوت، ولا يدل على الرضا.^(١)

ب - والمالكية يقولون: إن بكاء البكر غير المجبرة، ومعنى المجبر زوجها غير الأب من الأولياء، يعتبر رضا، لاحتمال أن هذا البكاء إنما هو لعقد الأب مثلا، فإن علم أنه للمنع من

ذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ورد النبي ﷺ قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله...» إلخ الحديث.^(٢)

اجتماع النساء للبكاء:

١٦ - اجتماع النساء للبكاء عند المالكية مكره وإن كان بلا صوت، وحرام إن كان معه صوت.^(٣)

والشافعية لا يميزون الاجتماع للبكاء،^(٤) ولم يتعرضوا لخصبة ولا الحائض لاجتماع النساء للنكاح، على أن الفقهاء متفقون على جواز النكاح بالدمع فقط بلا صوت، وإما تأني انكراهه أو التحريم على ما إذا قصد الاجتماع له.

هذا، وإذا كان اجتماع النساء للنكاح مكرها أو محرما فكراهة أو تحريم اجتماع الرجال له أولى، وإنها حصص الفقهاء النساء بالذكر لأن هذا شأنهن.^(٥)

أثر بكاء المولود عند الولادة:

١٧ - إذا بكى المولود عند ولادته، بأن أسهل

(١) حديث: «ورد النبي ﷺ قبر أمه فبكى...» أخرجه مسلم (٦٧٩/٢) - ط الحديث.

(٢) حواشي الإكليل ١/١٤٤، ومواهب الجلس ٢/٢٤٠.

(٣) وحاشية القسوطي ١/٢٤١.

(٤) معنى المدخل ١/٣٥٩.

(٥) حاشية القسوطي ١/٢٤١.

(١) الاشارة لجعل المولود ٩٢/٢ ط دار الفرجة، وضع البكري ٢٩٢/٢ ط الرافعي.

الزواج لم يكن رضا.^(١١)

ج - والحسابة يقولون: إن البكاء إذن في الكناح، كما روى أبو هريرة قال رسول الله ﷺ: «تستأمر البينة فإذا بكت أو سكنت فهو رضاها، وإن أبت فلا جواز عليها»^(١٢) ولأنها غير ناطقة بالامتناع مع سماع الامتندان، فكان ذلك إذن متبها كالتصيات. والبكاء يدل على فرط الحياء لا الكراهة. ولو كرهت لامتنت، فإنها لا تستحي من الامتناع^(١٣)

قال القرطبي قال علي بننا. هذه الآية دليل على أن بكاء المرأة لا يدل على صدق مقالها، لاحتمال أن يكون تصنعاً، فمن الخلق من يقدر على ذلك، وفيهم من لا يقدر، وقد قيل: إن الدعاء المصنوع لا يخفى، كما قال حكيم:

إذا اشتبكت دموع في خدود

تبين من بكى عن نياكى^(١٤)

بكاء المرأة هل يكون دليلاً على صدق مقالها:

١٩ - بكاء المرأة لا يدل على صدق مقالها، ويدل على ذلك قوله تعالى في سورة يوسف ﴿وَوَجَّاهُوا أْبَاهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ﴾^(١٥) فإن إخوة يوسف تعصموا البكاء ليصدقهم أبوهم بما أخبروه به، مع أن الذي أخبروه به كذب، فهم الذين دبروه وقولاه



(١١) الترح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢٢٧/٢ ط دار الفكر

(١٢) حديث: «تستأمر البينة، فإذا بكت أو سكنت» أخرجه أبو داود (٥٧٣/٢) - ٥٧٥ - ط عزت حيد دعاس. وقال أبو داود: «وليس سكنت، بمنسوط. وهو وهم في اختصبت. الرهم من إمرس أبو محمد بن العلاء وأنا أصل الحديث دون قوله: بكت» فأخرجه البحاري والمصنف ١٩١/٩ - ط المسابقة

(١٣) مطلب أولى البهي ٥٦/٥ - ٥٧ ط - المكتب الإسلامي

(١٤) سورة يوسف ١٦/

(١٥) القرطبي ١٤٥/٩

صحيح، أو فاد. ١ جرى مجرى الصحيح
وقيل: إنها التي لم تولد بكارتها أصلاً.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العذرة :

٢ - العذرة لغة : العذرة التي على المحلل،^(٢)
ومنه العذراء، وهي : المرأة التي لم تولد بكارتها
بمعزل.^(٣)

فالعذراء : ترادف البكر لغة وعرفاء، وقد
يفرقون بينهما، فيطابقون العذراء على من لم تولد
بكارتها أصلاً، وقال الدردير: إذا جرى العرف
بالشبهة بينهما يعتبر^(٤)

ب - الشبهة :

٣ - الشبهة : روال الشكارة بالوطء، ولو حرام،
والثيب لغة : ضد البكر، فهي التي تروجب
فانثت، وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن
صهبا، ومن الأصمعي أن الثيب : هو الرجل أو
المرأة بعد الدخول.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٨١ ط جسي
الخطي مصر.

(٢) لسان العرب مادة عذرة.

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٠٢، وحاشية الدسوقي
على الشرح الكبير ٢/ ٢٨١.

(٤) نهاية المحتاج ٢/ ٢٢٣ ط المكتبة الإسلامية، وللدسوقي
٢/ ٢٨١.

بِكَاَرَة

التعريف :

١ - البِكَاَرَة (بالفتح) لغة : عذرة المرأة، وهي
الجليلة التي على القبل^(١)

والبكر: المرأة التي لم تنقص، ويقال للرجل:
بكر، إذا لم يقرب النساء، ومنه حديث: البكر
بالبكر جلد مائة وثقي سنة،^(٢)

والبكر اصطلاحاً عند الخفية : اسم لامرأة لم
تجامع بكاح ولا غيره، فمن زال بكارتها بغير
جماع كوثاسة، أو ذور حيز، أو حصول
جراحة، أو عيب. بأن طأ مكنتها بعد إدراكها
في منزل أهله حتى خرجت عن عداد الأبيكار
فهي بكر حيفة وحكها^(٣)

وعرفها المالكية : بأنها التي لم تولد بعند

(١) لصباح الفيز، ولسان العرب مادة بكر.

(٢) حديث: البكر بالبكر جلد مائة، أو مائة مسلم.

(٣) ١٣٦٦ هـ - الخطي من حديث عباد بن الصامت.

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٣٠٩، أو إبداء الثرات
العربي.

ومناط قبول شهادة المرأة في إثبات البكارة أن موضعها عودة لا يطلع عليه فالرجال إلا للضرورة. وروى مالك عن الزهري: مضت الحصة أنه يجوز شهادة النساء في لا يطلع عليه غيرهن، من ولادة أبناء وعيدين. (١) وفيه على ذلك البكارة والثبوتية. وثبتت البكارة كذلك باليمين حسب التفصيل الذي سيأتي.

أثر البكارة في عقد النكاح:

ما يكون به إذن البكر:

٥ - اتفق الفقهاء على أن سكوت البكر البالغة عند استئذانها في النكاح إذن منها، لحديث: «البكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». (٢)

ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الأيام أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها، وإذنها صماتها». (٣)

والثيب اصطلاحاً: من زالت بكارتها بالوطء ولو حراماً. (٤)

والثيب والبكر ضدان.

ماثبت به البكارة عند النزاع:

٤ - أجاز جمهور الفقهاء قبول شهادة النساء في البكارة والاثبوتية. وختلفوا في العدد المشرط فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن البكارة تثبت بشهادة امرأة ثقة، والشيخان يحيط وأوثق.

وأجاز أبو الخطاب من الحنابلة شهادة الرجل في ذلك.

وذهب المالكية - على ما صرح به حليل وإندريد في شرحه - إلى أنها تثبت بشهادة امرأتين.

لكن قول المدسوقي في باب النكاح: إن أنى الرجل بالمرأتين، أو امرأة واحدة تشهد له على ما تصدق فيه الزوجة فثبت.

وقال الشافعية: ثبتت البكارة بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، أو شهادة أربع نسوة. (٥)

(١) لسان العرب والمصباح الميزان مادة ثيب، وشكاف القناع ١٩/٥ ط الرياض

(٢) عائشة ابن عابد بن ٥٩٦/٢، ٥٩٩/٤، ٣٧١ ط دار إحياء التراث العربي - وصانعة المدسوقي على الشرح الكبير ٢٥٨/٢، ١٥٨/٤، ونسرج المباح ٤١٥/٢، والإقناع -

١ - المحلل المصري ٦٩/١، وشكاف القناع ١٣/٥ ط الرياض، المضي لأمر مقدمة ٦٥٥/٩، ٦٥٧

(١) الأثر عن الزهري أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه كتابي نصب الرتبة ٨٠/٤ ط المجلس العلمي، وعبد الرزاق في مصنفه ٣٢٤/٨ ط المجلس العلمي، مطولا.

(٢) حديث: «البكر تستأذن في نفسها». أخرجه مسلم ١٠٣٧/٢ ط الخلفي من حديث ابن عباس.

(٣) مسلم: «الأيام أحق بنفسها من وليها والبكر». أخرجه مسلم ١٠٣٧/٢ ط الخلفي من حديث ابن عباس

وبشر السكوت: الضحك بغير استهزاء، لأنه يدل على الرضا من السكوت، وكذا التبعه والبكاء بلا صوت، ندلالة بكائها على الرضا ضمنًا.

والمعول عليه اعتذار قرئ لاحوال في البكاء والضحك، فإن تعارضت أو اشكل تحيط^(١) واستشار اليكر اليانية المدقلة مندوب عند الجمهور، لأن لوليتها الحق في إجبارها على النكاح. ومنه عند الحنفية، لأنه ليس لوليتها حق الإجبار^(٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (نكاح).

د - بكر غير مجبر، أعنت عليها، زوجها ولها غير المحرم - وهو غير الأب ووصيه - غير ابن، ثم نهي إليها الحرم فرضيت.

هـ - بكر أرشد تزويجها الذي يجب موجب خبرها. كجنون وجذام وبرص^(٣) والفصل في مصطلح (نكاح).

أ - بكر رقتها أبوها أو وصيه بعد ما زوجها، لأنه لا جرم لأبها عليها، لما قام بها من حسن التصرف على المعروف في المذهب.

٧ - النكر إن كانت مخبرة فإجماع على أنها لا تزوج نفسها، بل يزويجها ولها.

وأما إن كانت كسرة، فجمهور الفقهاء من أسلف والخلف على أنه لا تزوج نفسها، وإنما يزويجها ولها. وعند المالكية: ولو كانت عاتية

(١) حاشية ابن عسدين ٢٩٨/٢. وحاشية المدوني على الشرح الكبير ٢٣٦/٦. ط دار الفكر. والظهير على شرح المنهاج ١٣٣/٤ ط عيسى الحلبي بمصر. والمضي لأمر قداسة ٢٩٦/٢. ٢٩٤ ط الرباط. وكشاف الفتاوى ١٣/٥. ٩٦ ط تريباس.

(٢) حاشية المدوني على الشرح الكبير ٢٣٦/٦. ٢٢٧. وبهية المحتاج ٢٣٦/٦. وكشاف الفتاوى ١٣/٥. والمضي لأمر قداسة ٢٩٦/٦ ط الرباط. وحاشية ابن عسدين ٢٩٨/٢. وبهية المحتاج. وقع القدير ٢٩٤/٢.

(٣) حاشية المدوني على شرح الكبير ٢٣٦/٢. ٢٢٧. ٢٢٨. والشرح الصغير مع حاشية الطحاوي ٢٣٦/٢. ٣٦٧. ط دار المعارف بمصر.

من نكاح من يرغب فيه، ورفعت أمرها للقصاص. وثبت كفارة من يرغب في زواجه بأمر الحاكم منه وبغيرها. فإن امتنع ارتفع إيجابه، وروحه الخاكة، ولأنه من نطفها يرصاه بالتزوج والعتاق.^(١)

ولا يختلف مذهب الشافعية وأخلائه عن هذا إلا في بعض التفصيلات، كتكرار امتناع الولي العاقل مراراً.^(٢)

حـ- والتبكر التيممة للصغيرة إذا خيف فسادها. يجبرها وأنها على التزوج. وتجب مشاركة الغاص على المعتد عند المالكية.^(٣) ولا حصة فيه إذا خالفه عند الحنفية. لأن مطلق الصغيرة - تكراراً - كانت أوليها إيجاباً على الكرخ. ثم إذا بلغت وكان لولي المجرى غير الأب أو الجد ثبت لها حيز الملامع. وذهب أحسانة - في رواية - إلى أن الولي المجرى هو الأب فقط، ولا يزوج الصغيرة غيره ولو كان جداً. وفي المذهب رواية أخرى كمذهب الحنفية.

ويرى الشافعية أن ولاية الإيجاب في تزويج

لثلاث سنين في مشهور المذهب.^(٤) وذهب الحنفية إلى أنه ليس لأولياءها حق إيجابها، ولما أن تزوج نفسها، فإن وروحت نفسها بغير كف، أو بدون مهر المثل، فالوليها حق طلب الفسخ ما لم تحمل.^(٥)

وروي عن أبي يوسف أن نكاح المرأة بعد الثامنة إذا كانت مكراً لا ينفذ إلا بولي، وغيره عند يعتمد موثقاً.

والتفصيل في مصطلح (نكاح).

من يرفع الإيجاب مع وجود البكاوة.

أ- يرى المالكية أن الأب لا يجبر تكراراً رشدها - إن بلغت - بأن قال لها: رشدت، أو أطلقت بذلك، أو رفعت المحرم منك، أو نحو ذلك. وثبت ترشيدها بإقراره. أو سببه إن أنكر، وحيث كانت لا تحرم فلا بد من نطفها وإذنها، وهو المعروف في المذهب.

وقال ابن عبد البر: له جبرها.

ب- إذا عضل والد أكره المخيرة، وسحبها

(١) حاشية القسوي ٢/ ٢٢١، وشرح الزرقاني ١/ ١٧٨.

(٢) مساهم الطلاب وحاشية عيني ٣/ ٢٢٥، ونجاشي القناع

١١/ ٥٠، ٥١، ٥٥ ط الرابض

(٣) شرح السرير وحقبة الدموي عليه ٢/ ٢٢٤، وحاشية

ابن عابدين ٢/ ٢٢٦، والمغني ٦/ ٤٨٩، والفتاوى

٢/ ٢٢٣ ط عيسى الحلبي

(٤) ابن عابدين ٢/ ٢٢٩، وحاشية الأندلسي على الشرح

الجبر ٢/ ٢٢٢، ٢٢١، ونجاشي الفتح ٢/ ٢٢٢ ط

مصطفى الحلبي بصرى، والفتاوى لابن قدامة ٦/ ٤٨٩ ط

الرباض.

(٥) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٢٩٦، ٢٩٨ ط دار إحياء

التراث العربي، وفتح المغيث والمغني ١/ ١٤٧، ١٤٨

البكر هي اللاب والحسد وحدهما دون بنية الأولاد. والبكر البينة تنحصر ولاية إجبارها في الحد.

اضطرار الزوج بكارة الزوجة:

٩- ذهب الحنفية إلى أن الرجل لم تزوج امرأة على أنها بكر، فتبين بعد الدخول أنها ليست كذلك، لمسه كل المهر، لأن المهر شرع لا جرد الاستمتاع دون البكارة، وهذا لأمره على المصالح، بأن زالت بنية

فإن كان قد تزوجها لما زيد من مهر مثلها على أنها بكر، فهذا هي غير بكر، لا تحب الريانة، لأنه قابض الريانة بما هو مرغوب فيه، وقد فات، فلا يجب ما قبله.

ولا يشترط تخلف شرط البكارة في العقد^(١٦)

وعند المالكية: إذا تزوج الرجل امرأة طائفاً أنها بكر، ثم تبين أنها ثيب، ولا علم عند ثيبها، فلا رد للزوج بذلك، إلا أن يقول: أتزوجها بشرط أنها (عنفاء) وهي التي لم تزل بكارتها بمنزلة، فإذا وجدها ثيباً فله ردها، وسواء علم الولي أم لا، وسواء أكانت الثيبية نكاح أم لا. وأما إذا شرط أنها (بكر) فوجدتها ثيباً فغير

وطه نكاح، ولم يعلم الأب بذلك، ففيه ردود، قبل: ينفي، وقبل: لا، ومصر الأصوب لوقوع اسم البكارة عليها. ولأن البكارة قد تزول بنية وحدها. وإن علم الأب بثبوتها ابتلاوطه وكتم، والمزوج اليد على الأصح، وأخرى بوط،

ولو شرط البكارة ووجدتها قد تبنت بنكاح، وله الرد مطلقاً عام الأب أم لا^(١٧)

وعند المالكية: لو نكح امرأة بشرط بكارتها، فتبين فوات الشرط صح النكاح في الظاهر، لأن العقود عليه معين لا يتبدل بعنف الصفة المشروطة. والقول الثاني عندهم: بطلانه، لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التحسين والتشاعف، فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين^(١٨).

ويورد عن الحنابلة: إن شرط في التزويج أن يكون بكراً فوجدوها ثيباً ما يبيح ملك الفسخ وإن شرط أن يكون بكراً عانت ثيباً، قال ابن قدامة: أصح أحمد كلام مجمل نصير

أحدهما: لا خيار له، لأن النكاح لا يرد فيه بعيب سوى ثبوت غيب، فلا يرد منه بمخالفة الشرط.

(١٦) القرني على مختصر خليل ٣/ ٣٣٩ عدد ١٠٠٠

(١٧) شرح منيع الطالبي ٣/ ٢٦٥ لا يمسر الحلبي بمصر.

(١٨) حاشية ابن عابد ٢/ ٣٤٦، ٤٨/ ٤٨

والأمر الثاني: له الخيار نصاً، لأنه شرط وصفاً مرغوباً فيه، فبالتبع بحلّقه. ^(٩٠)

ليكارة الخكمية، وأثرها في الإيجاب ومعرفة ذاتها:

٩٠ - من زالت بكارتها بلا وطء كوثنة، أو أصعب، أو حدة حيف، ونحو ذلك، فهي بكر حيفة بحكمها، ولا أثر لزوال بكارتها بما ذكر ونحوه في الإحصار والاستئذان ومعرفة ذاتها، لأنها لم تارس الرجاء بالوطء في محل البكارة. ولأن الرائل في هذه المسائل العذرة، أي الخلة التي على محل البكارة. وهذه عند الخفية والمالكية والخبابة. والأصح للشفعية، والثاني للزلاء، ولأن يوسف ومحمد: أنها كائنتين من حيث عدم الاكتفاء بسكونها، لزوال العذرة، لأنها تيب حيفة.

وقال الخفية: من زالت بكارتها يزنى - إن لم يتكرره ولم تحده - هي بكر حكمة. ^(٩١) والتفصيل في مصطلح (نكاح).

(٩٠) المتن لابن ندامة ١/ ١٩٥، ط الرياض. وكشاف

الفتح ٥/ ١٤٩، ط الرياض

(٩١) حاشية القدوسقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٢٣، والمغني

لابن قدامة ١/ ٤٩٥، وكشاف الفتح ٥/ ٤٧، ط الرياض،

وشرح مهلب الطالبي ٣/ ٣٩٣، وحاشية ابن عابد بن

٢٠٢٢، ومع الصدر ٣/ ١٩٩، وتبين الخلفاء وحاشية

لافتان عليه ٢/ ٢٢٠

تعمد إزالة العذرة بغير جماع وأثر ذلك:

٩١ - تلقى الحنفية، والخبابة، والشافعية في الأصح عندهم على أن الزوج إذا تعمد إزالة بكارة زوجته بغير جماع، كأصعب، لا شيء عليه. ووجهه عند الحنفية: أنه لا فرق بين أنه وأث في هذه الإزالة. وورد في أحكام الصغار في اجبايات: أن الزوج لو أزال عذرتها بالأصبع لا يضمن، ويعزر، ومقتضاه أنه مكروه فقط. ^(٩٢)

وقال الخبابة: إنه أنلف ما يستحق إزالته بالعقد، فلا يضمن بغيره. ^(٩٣)

وأما الشافعية فقالوا: إن الإزالة من استحقات الزوج.

والقول الثاني هم: إن أزال بغير ذكر فأرش. ^(٩٤)

وقال المالكية: إذا أزال الزوج بكارة زوجته فأصبه تعمدًا، يلزمه حكومة عدل (أرش) بقدره القاصي، وإزالة البكارة بالأصبع حرام، ويؤدب الزوج عليه. ^(٩٥)

والتفصيل يكون في مصطلح (نكاح ودية).

(٩٢) حاشية ابن عابد بن ٢/ ٣٣٦

(٩٣) كتاب الفتح ٥/ ١٦٢

(٩٤) شرح المنهاج ٤/ ١٦٢، ١٤٣

(٩٥) حاشية القدوسقي ١٤/ ٢٧٧، ط حار الفكر، والشرح

الصغير على حاشية النعماني ١/ ٣٩٦

ادعاء البكارة ، وأثر ذلك في الاستحلاف :

١٣ - يرى المالكية : أن من تزوج امرأة ظاناً أنها

بكر، وقال : إني وجدتها ثيباً، وقالت : بل

وجدني بكرة، فالقول قولها مع يمينها إن كانت

رشيطة، سواء ادعت أنها الآن بكر، أم ادعى

أنها كانت بكرة، وهو أزال بكارتها على المشهور

في المذهب، ولا يكشف عن حالها. فإن لم تكن

رشيطة، وكانت لا تحسن التصرف، أو صغيرة،

يخلف أبوها، ولا ينظرها النساء جبراً عليها، أو

استدماً، وأما برضاها فينظرها، فإن أتى الزوج

بأمرئين تشهدان له على ما هي مصدقة فيه فإنه

يعمل يشهاديهما، وكذا المرأة الواحدة. وحينئذ

لا تصدق الزوجة، وظاهره ولو حصلت الشهادة

بعد حلفها على ما ادعت. وإن كان الأب أو

غيره من الأولياء عالماً بشيئها بلا وطء من

نكاح، بل يوثق ويحوها، أو زنى وكتم عن

الزوج، فللزواج الرد على الأصح إن كان قد

شرط بكارتها، ويكون له الرجوع بالصدوق

على الأب، وعلى غيره إن تولى العقد.

وأما إن كانت الثبوتية من نكاح فردد، وإن لم

يعلم الأب. (١)

والنقصيل في مصطلح (نكاح، صدوق،

عيب).

وقال الشافعية : تصدق المرأة في دعوى

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣١، ٣٣٢ ط

(١) حاشية الدرر المنثور على النسخ الكبير ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧ ط

دم شعير

مقدار الصداق بإزالة البكارة بالأصبع دون

الجماع :

١٢ - يرى الحنفية أن الزوج إذا أزال بكارة

زوجته بغير جماع، ثم طلقها قبل المسيس،

وجب لها جميع مهرها، إن كان مسمى ولم

يقبض، وباقية إن قبض بعضه، لأن إزالة

البكارة بأصبع ونحوه لا يكون إلا في خلوة. (١)

وقال المالكية : لو فعل الزوج ما ذكر لزمه

أرض البكارة التي أزالها بأصبعه، مع نصف

صداقها. (٢)

وقال الشافعية والحنابلة : يحكم ما ينصف

صداقها، لفهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُموهنَّ

مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْسُوهُنَّ، وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً

فُنِصْفْ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (٣) إذ المراد بالس : الجماع،

ولا يستقر المهر باستمتاع وإزالة بكارة بلا آلة،

فإن طلقها وجب لها الشطر دون أرض البكارة.

وعلل الحنابلة زيادة على الآية بأن هذه

مطلقة قبل المسيس والخلوة، فلم يكن لها سوى

نصف الصداق المسيس، ولأنه أنلف ما يستحق

إتلافه بالعقد، فلا يضمه بغيره. (٤)

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٣١، ٣٣٢

(٢) حاشية الدرر المنثور ٢/ ٢٧٨، ٢٧٩ ط دار الفكر

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٣٧

(٤) نهاية المحتاج وحاشيته أم القتيبة نور الدين عليه

٢/ ٣٣٤، وكشاف القناع ٥/ ١٦٣

مكارتها بلا يمين، وكذا في ليرتها، إلا إذا
أدعت بعد العقد أنها كانت ثيباً (فإنه وإن لم
يعيها، وقال الحبيب الشريبي يصدق الزوج
بيمينه حينئذ، إلا أنه يلزم بطلان العقد، ولا ثبات
عن سبب زوال مكارتها).

بلعوم

١ - **البلعوم لغة** اصطلاحاً هو تحري الطعام
والشراب، وموضع الانتلاخ من الشفتين^(١)

تحكام تتعلق بالبلعوم:

البلعوم - باعتباره تحري الطعام والشراب بين
أخر لسان (أي أفواه) وهو اللهاة، والفتحة
تحري عليه أحكام، سواء ما يتعلق بها بفطرته
الخصائص، ومنها ما يتعلق بالشاذية وقطع البلعوم
فيها، وما يتعلق بالحاجة عليه والذي فيه.

٢ - ما يتعلق بالبلعوم وفطرته -

٣ - انتفى الفمها، على أن كل ما قد حصل في
البلعوم من طعام أو شراب أو دواء في فترة الصوم

ولو أقام الزوج يمينه مكارتها قبل العقد
لأحدها قبلت، ولم أقامت هي يمينه بعد العقد
بروان مكارتها قبل العقد لم يظن العقد^(٢)
وقال الخصامة من تزوج امرأة بشرط أنها
تغزل، فدعى بعد دخوله بها أنه وجد ثيباً،
ونكس ذلك، لا يقبل قوله بعد رفضه في عدم
مكارتها، لأن ذلك مما يخفى، فلا يقبل في حقه
بمجرد دعوته
فإن شهدت امرأة عدل: أنها كانت ثاقراً
المدحول قبل قولها وبنت له الحبل، وإلا
يؤخذ^(٣)

والفصل في مصطلح (نكاح، صدق،
شرط)

بلاغ

نظم: نبيغ.

١١ - حاشية طوسي على مهج الغريب ٢/ ٢٢٣ ط موسى
الحلي مطبع
١٢ - مصنف أولي المص ١٣١/ ٥ ط المكتب الإسلامي دمشق

(١) مصباح اللين، وكذا المصباح، وإن سرت، والمعرب
وترتيب المعرب، والشرح الكبير ٩٩/ ٢، والنعم
المستعبد ١٥٩/ ٢، رد المحتار على الدر المختار
١٨٧، ٥، ومنه السير شرح المنيل ١٢١/ ٢ ط
المك الإسلامي، وجبل العرب شرح جبل مصنف
١٥٩، ٥ ط البلاغ

بغير تجزئته في اندماج خلافه، مجمله
فيما يلي:

دعنا اختصه إلى أن الدافع إن قطع جميعها
حل لا تكل، لوجود الذكاء. وكذلك إن قطع
ثلاثة منها أي ثلاثة كانت. وقال أمبروسيوس
لارد من قطع الخاقوم والمرى، وأحد الودجين

وقال محمد إنه يعنى لأكثر من كل عروق، وذكر
لمندوري حول محمد مع أبي يوسف، وحل
الذكحي قول أبي حنيفة: وإن قطع أكثرها حل،
على ما قاله محمد، وللمصحيح أن قطع أي ثلاثة
سها يكفي.

وعند الشافعية: يستحب قطع الخلقوم
والمرى، والودجين، لأنه أسرع وأرواح للذبحة،
فإن اقتصر على قطع الخلقوم والمرى، أجزأه،
فإن الخلقوم يجرى النفس، والمرى يجرى
الطعام، والروح لا تنفث مع قطعها.^(١)

وشترط المالكية قطع جميع الخلقوم، وهو
القسم الذي يجرى فيها النفس، وقطع جميع
الودجين، ولا يشترطوا قطع المرى.^(٢)

أما الحنابلة فأشترطوا قطع الخلقوم والمرى،
واكتفوا بقطع البعض منه، ولا يشترطوا
إيائهما، لأنه فطر في محل الذبح فلا تبقى الحياة
معه، واشترطوا فرى الودجين، وذكر ابن تيمية

فيه يفطر في الجملة وفي ذلك تفصيلات نظر
في (الصوم)

وإن استغناء وحاور الفريء المعلوم أنظار عند
مصر الفقهية.^(٣) وفي ذلك خلاف وتفصيل
ينظر في (الصوم) أيضا

ب - ما يتعلق بالذكبة -

٣ - تلقى الخنثى والشافعية والحنابلة على
ضرورة قطع البلغم أثناء الذبح، حسب
ما يقطع من عروق في المذبح معوضة، وهي
الخلقوم وهو يجرى النفس، والودجان وهما
عرقان في جانبي العنق بينهما الخلقوم والمرى،
ويتصل بهما أكاذ وعروق السرة، وتتصلان
بالدماع. هذا بالإضافة إلى المرى، (البلغم).

أما المالكية فلم يشترطوا قطعه، بل قالوا بقطع
جميع الخلقوم، وقطع جميع الودجين.^(٤)

(١) الاختيار شرح المستدر ١/ ١٢٢، ١٢٣ ط ١، المروعة،
ولشرح الكسر وحاشية الدوق ط ١، ٥٢٣، ٥٢٧،
والهذه ١/ ١٨٩، ١٩٠، وأما في المارث شرح دليل
لحالب ١/ ٩٩، ١٠٠ ط الفلاح

(٢) رد المحتار من الدر المختار ١/ ١٨٩، ١٨٧، والاختصار
شرح المختار ٢/ ٩١، ٩٢ ط مختصر الخنثى
١٩٣٩ م، والتهذيب ١/ ٢٥٩، ونهاية المحتاج ١/ ١١٠،
١١١، والفرج الكبير ٢/ ٩٩، وسار التمسيل في شرح
لدليل ٢/ ٤٢١، ٤٢٢ ط الكتب الإسلامية، وبين تأثر
شرح دليل الطلب ٢/ ١٥٨، ١٥٩ م الفلاح

(١) الاختيار شرح المختار ٢/ ١١٢، ١١٣، والتهذيب ١/ ٥٩٩
(٢) اشرح الكبير ١/ ٩٩

الحائفة ثلث الدية^(١) وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه حكى في جائفة نفذت ثلثي الدية^(٢) لأب إن نفذت فهي جائفتان، وهذا عند الحنفية وانتزعية والحنابلة.

أما المالكية فقد قالوا: إن لجائفة مختصة بالبطن والظهر، وفيها ثلث من الدية المخصة، وإن نفذت فهي جائفتان^(٣) والفصيل في (الجائفات، والديات).

بلغم

انظر. سخامة.

وجها أنه يكفي قطع ثلاثة من الأربعة، وقال: إنه الأقوى. ومثل ممن قطع الحلقوم والودجين لكن فوق الجوزة^(٤) فقال: هذا فيه نزاع، والصحيح أنها نخل^(٥) والفصيل يرجع فيه إلى: (تذكية).

ج - ما يتعلق بالجائفة:

٤ - الفقهاء متفقون على أن الخروح - فيها عدد الرأس والوجه - تنقسم إلى جائفة وغير جائفة. قال الشافعية والحنابلة: إن الجائفة هي التي تصل إلى الجوف من البطن أو الظهر أو الورك أو الفخذ (تسرة النحر) أو الحلق أو الشاة، وقال الحنفية: إن ما وصل من الرقبة إلى الموضع الذي لم وصل إليه من التسرب ففطرة لأقطر يكون جائفة، لأنه لا يقطر إلا إذا كان وصل إلى الجوف.

وفي الجائفة ثلث الدية، فإن نفذت فهي جائفتان^(٦) قال عليه الصلاة والسلام: إلام وفي

(١) حديث: «الجماعة ثلث الدية» أخرجه ابن أبي شيبة (٩/ ٢١٠ - ٢١١ - نشر طهارة السلفية - يعني) رملا، وله طرق بنحوه: «تجب الدية لثلاثة بلغم» ٩/ ٣٧٥ - ط المجلس العلمي.

(٢) الأثر عن أبي بكر رضي الله عنه وأنه حكى في جائفة، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٣٦٩ - ط المجلس العلمي).

(٣) انشرح الكبير ١/ ٢٧٠ - ٢٧١ - وشرح الزرقاني على مختصر خليل ١/ ٣٤١ - ٣٥٠

(٤) مدار السبل في شرح المصلي ٢/ ٤٢٢ - ٤٢٣ - المكتب الإسلامي. روى المازني بشرح ذيل الطال ٢/ ١٥٩ - ط العلاج.

(٥) الاعتبار شرح المختار ٢/ ٤٢٥ - ط دار المعرفة، وسداع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/ ٢٩٩ - ونكتة منع القدير ١٨/ ٨١٣، والمصنف في فقه الإمام الشافعي ١٢/ ٢٠٠ - ٢٠١ - ومار السبل في شرح الذيل ٢/ ٣٥٦ - ٣٥٧ - ط المكتب الإسلامي. ونبيل القارب بشرح دليس الخال - ٢/ ١٣٥ ط العلاج.

ولكن الفقهاء يطلقون الكبر في السن على معينين.

الأول : أن يبلغ الإنسان مبلغ الشيخوخة والضعف بعد تجاوز مرحلة الكهولة.^(١)

الثاني : أن يراد به الخروج عن حد الصغر بشؤون مرحلة الشباب، فيكون بمعنى البلوغ المصطلح عنه.

ب- الإدراك :

٣- الإدراك : لغة مصدر أدرك، وأدرك الصبي والعقاد. إذا بلغ. ويطلق الإدراك في اللغة ويراد به : التحاق، يقال : عتيت حتى أدركته ويراد به أيضا : البلوغ في الحيوان والإنسان، كما يستعمل في الرواية يقال : أدركته مصري : أي رأته

وقد استعمل الفقهاء الإدراك بمعنى : بلوغ الحلم، فيكون مساويا للنظر المتبع بهذا الإطلاق.

ويطلق بعض الفقهاء الإدراك ويرادون به أول النضج^(٢)

(١) القاموس المحيط، ولسان التير، والمعرفات للرجزاني

ص ٩٧، وأقتبأ والظاهر لا ينحجم ص ١٢٢

(٢) لسان العرب المحيط، ولسان التير، وطلحة الطحاوي والمعرفات للرجزاني، وسكليات لأبي شقار، والمغرب في

نوتات لغوية، ونظم المشتد ١/ ٣٢٩ ط الحلبي.

ورسالة قتيوب ١/ ٣٢١ ط الحلبي

بلوغ

التعريف :

١- البلوغ لغة : الوصول، يقال بلغ الشيء، يبلغ بلوغا وإلاغا. وصل وانتهى.

ويبلغ الصبي : احتجم وأدرك وقت التكليف، وكذلك بلغت الفتاة^(١)

والمصطلح : انتهاء حد الصغر في الإنسان، ليكون أملا لتكليف الشريعة أو هو : قوة تحدث في الصبي، يخرجها عن حالة الطفولية إلى غيرها.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ- الكبر :

٢- الكبر والصغر معنيان، صافيان، فقد يكون الشيء كبيرا بالنسبة لأخر، صغيرا بغيره.

(١) لسان العرب المحيط، والمصباح المنير مادة بيج. ورد المحار على الدر المختار ٩/ ٩٧

(٢) شرح الزرقاني ٥/ ٢٩٠، وشرح الصغر على أقرب المسالك ١/ ١٢٢ ط دار المعارف بمصر

جـ - الخلم والاحتلام:

٤ - الاحتلام: مصدر احتلم، والخلم: اسم المصدر. وهولغة: رؤيا انتم مطلقا، غير كان الرئي وشرا، وهرق الشارح بيها، فخص الرئي يا باخير، وخص الخلم بضمة.

ثم استعمل الاحتلام والخلم بمعنى أخص من ذلك، وهو: أن يرى انسان أنه يجامع، سواء أكان مع ذلك إنزال أم لا

ثم استعمل هذا اللفظ بمعنى البلوغ. وعلى هذا يكون الخلم والاحتلام والبلوغ بهذا المعنى الفاظا مترادفة.

د - المراهقة:

٥ - المراهقة: مقابلة البلوغ، وراحت الخلام والفتة مراهقة: فاربا البلوغ، ولم يبلغا. ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي.

وبهذا تكون المراهقة والبلوغ تقيضين متباينين.^(١)

هـ - الأشد:

٦ - الأشد لغة: بلوغ لرجل الجنكة والمعركة. والأشد: طور يستدئ بعد انتهاء حد الصغر.

(١) لسان العرب المصبط، وانصباح القير، والتمهيد للبرجاني، مادة هرق، وابن عديم ٢٢٩/٥

أي من وقت بلوغ الإنسان مبلغ الرجال إلى سن الأربعين، وقد يطلق الأشد على الإدراك والبلوغ. وقيل: أن يزمن منه الرشد مع أن يكون بالغاً. فلاشده مساو للبلوغ في بعض إطلاقاته.^(١)

الرشد:

٧ - الرشد لغة: خلاف الضلال، والرشد، والرشد، والرشدة: نقض الضلال. وهو: إصابة وجه الأمر والاهداء إلى الطريق.

والرشد في اصطلاح الفقهاء: المصالح في شأن لا غير عند أكثر العلماء، منهم: أبوحنيفة ومالك وأحمد. وهذا أحسن والتشافي وابن المنذر: المصالح في الدين والمال.^(٢)

والتفصيل في مصطلح (رشد)، (انصباح على مثال).

ويسمى للرشد سن معينة، وقد يحصل قبل

(١) لسان العرب المصبط، والمغرب في ترتيب العرب، والمكتبات الأمي انشاء، وخفة الموت، بأحكام المولود من ١٣٥ ط مطبعة المشرق، وتفسير القرطبي ١٩٤/١٦ ط مكتبة دار الكتب المصرية

(٢) لسان العرب والمغرب في ترتيب العرب، وانصباح القير، والمكتبات الأمي انشاء مادة ارشد، والمقي والشرح الكبير ٤١٥/٤، ٤١٦، ونهضة المحتاج ٣٤٦/٤، ٣٥٤، وشرح مصابح الطالبين مع طائفة عليه ٣٠١/٢، ٣٠٢

بعض المالكية والحنابلة : أن الإنبات إذا جلب واستعمل بوسائل صناعية من الأدوية ونحوها فإنه لا يكون مشبهاً للبلوغ ، قالوا : لأنه قد يستعمل الإنبات بالدماء ونحوه لتحصيل الولادات والحقوق التي للمبالغين .^(١)

وقد اختلف الفقهاء في اعتبار الإنبات علامة على البلوغ ، على أقوال ثلاث :

١١ - الأول : أن الإنبات ليس بعلامة على البلوغ مطلقاً ، أي لا في حق الله ولا في حق العباد . وهو قول أبي حنيفة ، ورواية عن مالك على ما في باب القذف من المدونة ، ونحوه لابن القاسم في باب القطع في السرقة ، قال الدسوقي : وظاهره لا فرق بين حق الله وحق الأميين .^(٢)

١٢ - الثاني : أن الإنبات علامة البلوغ مطلقاً . وهو مذهب المالكية والحنابلة ، ورواية عن أبي يوسف ذكرها ابن عابدين وصاحب الجوهرية ، إلا أن ابن حجر نقل أن مالكا لا يقيم الحد على من لم يثبت بلوغه بغير الإنبات ، لأن الشبهة فيه تقع من إقامة الحد .

واحتج أصحاب هذا القول بحديث نبوي ، وأثار عن الصحابة . فلما الحديث : فما ورد أن

البلوغ ، وهذا لا يدرى حكم له ، وقد يحصل مع البلوغ أو بعده ، وفي استعمال الفقهاء ذلك رشيد بالغ ، وليس كل بالغ رشيداً .

علامات البلوغ الطبيعية في الذكر ، والأنثى ، والختنى :

٨ - للبلوغ علامات طبيعية ظاهرة ، منها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى ، ومنها ما يختص بأحدهما . وفيما يلي بيان العلامات المشتركة :

الاحتلام :

٩ - الاحتلام : خروج المني من الرجل أو المرأة في بقطة أو منام لوقت إمكانه .^(١) لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾^(٢) والحديث : وَخُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً .^(٣)

الإنبات :

١٠ - الإنبات : ظهور شعر العانة ، وهو الذي يحتاج في إزالته إلى نحو حلق ، دون الزغب الضعيف الذي يثبت للمصغير . ونجد في كلام

(١) شرح مناهج الطالبين وحاشية قليوبي ٢٠٠ / ٢

(٢) سورة النور / ٥٩

(٣) حديث : ٥٠٤ من كل حالم ديناراً . . . أخرجه المازيلي

(١٢ / ٣) ط - الحلي ، والمحقق ٣٩٨ / ١ ط دائرة المعارف

الديلمية ، وصححه ويافقه المحقق .

(١) الجمل على النيج ٣ / ٣٣٨ ، وكشاف القناع ٦ / ٤٥٤

(٢) المشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣ / ٢٩٣

١٣ - القوق الثالث: أن الإندت بلوغ في بعض
أصورتها بعض. وهو قول انتقاعه. وبعض
لذلك.

ويرى الشافعية أن الإنيات يقتضي الحكم
بموتها وإن كان الكافر. ومن جهل إسلامه، دون
المسلم وإن سلمه. وهو عندهم إماره على اليقوع
بالصحة أو بالإلزام، وليس بموجباً حقيقياً. قالوا:
ولهذا لم يمتلح بهم، وشهد عبد الله بأن عمره دون
خمسة عشرة سنة، لا يحكم بلوغه بالإنيات.

وليس فرقاً بينه وبين المسلم في ذلك بسهولة
مرحمة إمام المسلم وإخراجه من المسلمين، ولأن
الخصي المسلم منهم في الإقباط، فربما نجاهه
بدواء دفعه للمحجر عن عبده ونشوق لمولايات،
بحلاف الكافر فيه لا يستعمله^{١١}

١٤- ويرى بعض مالكيه أن الإثبات يقضي
علامة في أنفسهم مما ذهب إليه الشافعية، فقد قال
ابن رشد: إن الإثبات علامة فيه؛ لأن الشخص
وإن غلبه من الأدعيين من قذف، ويقطع وقيل:
وأما فيها بين الشخص وبين الله تعالى فلا
خلاف - يعني عند المالكية - أنه ليس بعلامة.

التي ع ما حكم سعد بن معاذ في بي فريضة،
فحكم بقتل من قتلهم وسبي ذرايعهم، وأمر أن
يترك شاة عن مؤثرهم. فمن أتت فهو من
بغائبة، ومن لم يأت فهو من الغيرة. وبغ ذلك
الذي ع فقال: ولقد حكمت بهم بحكم الله
من فرق سبعة ع رقة ع

ومن هنا قال عطية بن كعب انفرقي : وكنت
 دهر يوم فريطة . فاسر ان ينظر إلي هل أنتي ،
 وكشفوا عاني ، فوجدوها لم تبت ، فجمعوا في
 (تيسر) (١)

وأما ما ورد عن الصحابة، أنه عليه السلام حضر
وصي الله عنه كتب إلى عاتمة وأن لا يغزى إلا
من جرت عليه المواسي، ولا يأخذ الحرة إلا
عن حررت عليه المواسي، وأن غلاماً من الأندلس
شك باسرة في شعره، فروع إلى عمر فنه بخله
فقال: لو أنيت الشعر لجددك. (١٤)

١٦: حديث دافق حكتهم بهم بعلم الله ، أخرجه
النسائي في مختصره على لفظي ومن ٨٧ - أكتب
الإمامي رحمه الله انني عاين الفصح ١ / ٩٩ - ط
المندية وبنده ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧

۹: قول عبدة انصرطت تحت نعمهم يوم اربضه اخرجوه
 (قبوداد: ۱۶۱/۱۶۲). ان عزت عبدة (عاصم) وافتخاره
 (۱۵۰/۱۵۱) ط الخفیه، وذل حبر محج

١٣/ أريد من صاحب القس ٥٠٩/١ و ١٢٦/١ وأظن
أنه ج. الكبير والدسوق ٣/ ٢٩٢. ورفع الباري ٢٧٧/

تعالى اجبرى العادة ان السوف يخلق من ماء
الرجاء وماء المرأة قال تعالى : ﴿فَنُظْفَرُ
الْاِصْبَاقَ مِمَّ خُلِيَ؟ خُلِيَ مِنْ مَاءِ دَافِعٍ خَرَجَ مِنْ
بَيْنِ الصُّبُرِ وَاتَّزَالَ﴾^(١)

فإذا وجد واحد من العلامات السابقة حكم
البلوغ على النجاسة المتضمن، وإن لم يوجد كان
البلوغ بالنسبة على النحو المتيقن في مواضع من
البحث

١٦ - واعتبر أن الكنية من علامات البلوغ في
الذكر والأنثى فإذا عثر على منفدة - تنس الإبط
وورق لأربية، وغتة الصوت

واعتبر الشافية أيضا من علامات البلوغ في
الذكر - زيادة على ما سبق - بات الشعر الخشن
لشعره، وتغل الصوت، ونمو طرف الخفوم،
ونحو ذلك. وفي الأسس جدد الذي^(٢)

علامات البلوغ الطبعة لدى المحتش
١٧ - المحتش إن كان غير مشكل. والحسن
بالذكر أو الإناث، فعلاوة بدو به بحسب النوع
لذي أخت به

وبنى بعض مائكة على هذا القول أنه ليس
عسى من أنبت. ولم يحتشم، إسم في ترك
الوجع والركاب المحرمات، ولا بد منه في
الباطل عتق ولا حاد، وإن كان احكامهم يدرسه
ذلك، لأنه بظرف به ويحكم بها فظهر له^(٣)

واحدة بلطرفين احداث لتقدم ذكره الوارد
في شأن بني فريضة.

أما الشافية فقد قصير واحكمه على
محرمه. فإن بني فريضة كانوا كذا، ما رشد
بمن معه من الشك به ماوه فيها هو نعم من
ذلك. في الأحكام الظاهرة، بوع من
القياس^(٤)

ما تختص به الأنثى من علامات البلوغ

١٥ - تزيد الأنثى وتخص بعلامات من هما
الحصى، إذ هو عتق على شغف خلات
ولا يمس الله صلاة حائض إلا خيرا^(٥)

وحصى المائكة الحصى فأندي لا تصيب
حلمه، وإلا فلا يكون علامة

والحمد لله علامة على بلوغ الأنثى، لأن الله

(١) المدوني على الشرح الكبير ٢/ ٢٩٣

(٢) المعنى ١/ ٨٩، والمغني ١/ ٤٠٩

(٣) صبيح الأقبلات صلاة حائض إلا بغيره، المرحوم

أبيودود ١/ ٤٢٦، عذرت عبدة، إسم والمحكم

(٤) ٢/ ٥٥٦، دائرة المعارف الشيعية، وصححه، ووافقه،

الدهبي

(٥) سورة الطه ٥ - ٧

(١) إسم غلاب ١/ ٩٧، وحاشية المدوني على الشرح الكبير

١/ ٣٩٣، والشرح الصغير على أرم المثلث ٣/ ١٠١،

الشرح لمصالح مع الحاشية ٣/ ٢٦٦، رواية الحجاج

٣/ ٢٦٦، والمغني والشرح الكبير ١/ ٤١٢، ٤١٣

وإسقاط دلالتها، بدلا بتصور خبيث صحيح ومبيح رجل. فيلزم أن يكون أحدهما فضلة خارجة من غير محنها، وليس أحدهما أولى بذلك من الآخر، فيبطل دلالتها، كاليتين، إذا تعارضتا، أما إن وجد الخروج من أحدهما من غير معارض - وجب أن يثبت حكمه، ويفضي بثبوت دلالة (١).

١٩ - ولما اختلف فلم يجد - في ما اضطلع عليه - من كلامهم تعريفا صريحا لهذه المسألة، ولكن يبدو أن قول الحنفية كقول المالكية والحنابلة، لظاهر ما في شرح الأئمة من قوله في باب أحكام الخنثى: إذا كان الخنثى بانعا، بأن باع مانس، ولم يظهر شيء من علامات الرجال أو النساء، لا تجزئه الصلاة بغير قناع، لأن الرأس من الحرة عورة (٢).

البلوغ بالنس

٢٠ - جعل الشارع البلوغ إمارة على أول كمال العقل، لأن الاضطلاع على أول كمال العقل متعذر، فاقبيل البلوغ مقامه.

والبلوغ بالنس: تكون عند عدم وجود علامة من علامات البلوغ قبل ذلك، واختلف

أما الخنثى المتشكل فعلا، بلوغ الفطرية لديه كعلامات البلوغ لدى الذكور أو الإناث، فتحكم ببلوغه بالإنزال أو إنبات أو غيرهما من العلامات المشتركة أو الخاصة. على التفصيل المتقدم، وهذا قول المالكية والحنابلة، وهو قول بعض الشافعية.

أما القول الثاني، وهو معتد عند الشافعية. أنه لا بد من وجود العلامة في المرحلين جميعا، ولو أفنى الخنثى من ذكره، وحاصت من فرجها، أو أفنى منها جميعا حكم ببلوغه، أما لو أفنى من ذكره فقط، أو حاصت من فرجها فقط فلا يحكم بالبلوغ (٣).

١٨ - واستدل البرق فداية من الخنثى على لاكتفاء بأي العلامةين بظهور أولا، بأن خروج مبي الرجل من امرأة مستحيل، وخروج الخبيث من الرجل مستحيل، فكان خروج أي منهما دليلا على تعيين كون الخنثى أنثى أو ذكرا، وإذا ثبت التعيين لزم كونه دليلا على البلوغ، كما لو تعذر قبل خروجه، ولأنه مبي خارج من ذكر، أو خبيث خارج من فرج، فكان عنها على البلوغ. كالقبي خارج من السلام، والخصر الخارج من الحرة. ولأنهم سلموا أن خروجها معا دليل البلوغ، فخرج أحدهما أولى، لأن خروجها معا يقتضي تعريضها

(١) لمعي ٥١١/٤. وشرح المنهاج ٢٩٠/٢.

(٢) شرح لأشبه والتكامل ص ٥٠٢. الطبعة المبتدئة.

الفقهاء في سن البلوغ.

عشرة سنة، وقيل بالدخول فيها، وقد أورد الخطاب خمسة أقوال في المذهب، ففي رواية: ثمانية عشر، وقيل: سبعة عشر، وزاد بعض شراح الرسالة: ستة عشرة، وسبعة عشر، وروي عن ابن وهب خمسة عشر،^(١) لمحدث ابن عمر السابق.

ويرى أبو حنيفة: أن البلوغ بالسن للفلام هو بلوغه ثلثي عشرة سنة، والجاردة سبع عشرة سنة نقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(٢) قال ابن عباس رضي الله عنه: الأشد ثلثي عشرة سنة. وهي ثلث ما قيل فيه، فأخذ به احتياطاً، هذا أشد الصبي، والآننى أسرع بلوغاً فنقصت سنة.^(٣)

السن الأدنى للبلوغ الذي لا تصح دعوى البلوغ قبله:

٢١ - السن الأدنى للبلوغ في الذكر: عند المالكية والشافعية باستكمال تسع سنين قمرية

فيري الشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف وعبد من الحنفية: ^(١) أن البلوغ بالسن يكون بتمام خمس عشرة سنة قمرية للذكر والآننى، كما صرح الشافعية بأنها تعددية، لخبر ابن عمر وعرضت على النبي ﷺ يوم أُحُد، وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يُجِزني، ولم يَزَقْ بِلَفْت، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني، وراي بِلَفْت.^(٢)

قال الشافعي: رد النبي ﷺ سبعة عشر من الصحابة، وهم أبناء أربع عشرة سنة، لأنه لم يرمهم بلغوا، ثم عرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة فأجازهم، منهم: زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر.^(٣)

ويرى المالكية أن البلوغ يكون بتمام ثلثي

(١) حاشية البرهان ص ٢١٩، والمغني والشرح الكبير ٥١٦/٤، ٥١٤، ورد المختار على الدر المختار لابن حبان ٩٧/٥، ١١٣.

(٢) عبد ابن عمر: «عرضت على النبي ﷺ يوم أُحُد...» أخرجه البخاري (الفتح ٥/٢٢٩، ط السلفية).

وقصة أُحُد كانت في شوال سنة ثلاث من الهجرة، والمختار كانت في جمادى سنة خمس من الهجرة، وقد نص قوله رضي الله عنه «وأنا ابن أربع عشرة سنة، أي طعت فيها»، وقوله «ولما ابن خمس عشرة سنة، أي استكملها».

ويراجع سبل السلام ٣٨/٣ ط الاستقامة سنة ١٣٥٧ هـ.

(٣) على الفتاوى ١/١٦٦، وشرح الصباغ مع فتح القوي ٢٩٩/٢، ٣٠٠، وبإية الفتاوى ٣/٢٩٩.

(١) حاشية العمودي على الشرح الكبير ٢٩٣/٢، وأسهل

المبارك ٥/٣، ومواهب الجليل ٥/٩٥

(٢) سورة الإسراء / ٣٤

(٣) رد المختار على الدر المختار ٥/١٣٢، والاختصار شرح

المختار للموصلي ١/١٦٦، واليه الرائق شرح كز الدقائق ٩١/٢

قمرية بالتمام، وقيل: نصف التاسعة، وقيل: اندحول فيها.^(١)

اثبات البلوغ :

ثبت البلوغ بالطرق الآتية :

الطريق الأولي : الإقرار :

٢٢ - تنفق كلعة العفهاء في المذهب الأربعة على أن لصغير إذا كان مواهقا، وأقر بالبلوغ بشيء من العلامات الطبيعية التي تحض علاقه، كالإسراء والاحتلام والحيض، يصح إقراره، وثبت له أحكام البالغين فيها له وما عليه. قال المالكية: يقبل قوله في البلوغ نفيا وإثباتا، طالبا أو معظما. فالطالب كمن ادعى البلوغ ليأخذ سهمه في الغنمية، أو ليؤزم الناس، أو ليكمل العدد في صلاة الجمعة. ونظروب كجهان ادعى عدم السنوع إيدرا عن نفسه الحد أو الفصاص أو الغرامة في إتلاف الودعة، وكعظمتو ادعى عدم البلوغ عند الطلاق، لئلا يقع عليه الطلاق.

وشترط لقبول قوله أن يكون قد جاوز السن الأدنى للبلوغ، بل لا تقبل البينة ببلوغه قبل ذلك. فتعد الخفية: لا يقبل إقرار المصبي قبل ثام اثني عشر عاما، وعند الحنابلة لا يقبل إقراره

بالتهم، وفي وجه آخر للشافعية: مضي نصف لتاسعة، ذكره النووي في شرح المهذب.^(٢)

وعند الحنفية: اثنا عشرة سنة.^(٣) وعند الحنابلة: عشر سنين. وبغلب إقرار الولي بأن المصبي بلغ بالاحتلام، إذ بلغ عشر سنين.^(٤)

والسن الأدنى للبلوغ في لائى: تسع سنين قمرية عند الحنفية، والشافعية على الأظهر عندهم، وكذا الحنابلة^(٥) لأنه أقل سن تحض له المرأة، ولحديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة»^(٦) والمراد حكمها حكم المرأة، وفي رواية للشافعية: نصف لتاسعة، وقيل: الدخول في التاسعة. ولأن هذا أقل سن حيض الفتاة.^(٧)

والسن الأدنى للبلوغ في الحنفى: تسع سنين

(١) حاشية المحقق في الشرح الكبير ٢/٣٢٢، وشرح منهاج الطالبين ١/٢١٠، ومنهاج المحتاج ١/٣٠٦، والأشبه والنظائر لمصطفى ص ٢٤٤

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٩٧/٥

(٣) كشف القناع ٤٥٤/٦

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٩٧/٥، وشرح منهاج الطالبين مع حاشية قليوبي ١/٩٩، وكشف القناع ٤٥٤/٦

(٥) حديث: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة» ومروجه في سننه (١/٣١٠ - دائرة المعارف العشيقية) معلقا بدون إسناد عن حاشية من قولها

(٦) شرح منهاج الطالبين ١/٩٩، والأشبه والنظائر لمصطفى ص ٩٤٤

(١) المفتي لابن فداه ١/٣٦٥، ٤/٤٦٩، وكشف القناع ٤٥٤/٦

المالك، فلو قرأ بلفظ الوديعة، وأنه بالغ، فقل
أبوه. إنه غير بالغ، فلا ضمان. (١)

وقد تعرض بعض المالكية لقبول قول
المراهقين في البلوغ إن ادعوه بالإثبات والفرق
بين الإثبات وبين غيره من العلامات الطبيعية
التي ذكرتم سابقاً. أنه سهل الإضلاع عليه
وقد أمر النبي ﷺ بالكشف عن شك في بلوغه
من علامات بي فريضة إلا أن كون العورة في
الأصل بحرم كشفها، دعا إلى قول الفقهاء إنه
يقبل قول الشخص لمسكوكه في ثباتها
وعدمه، إلا أن ابن العربي المالكي خالف في
ذلك وقال إنه ينبغي أن ينظر إليها، ولكن لا
ينظر مباشرة بل من خلال أدائه. ويرد كلامه
ابن الخطان من المالكية وقال: لا ينظر إليها
مباشرة، ولا من خلال المرافة. ويقبل كلامه إن
ادعى البلوغ بالإثبات.

البلوغ شرط للزوم الأحكام الشرعية عند
الفقهاء:

٢٤ - ذهب الفقهاء إلى أن استاراع رسط
التكليف بالوجبات والمحرمات ويروم أن

يذلك قبل تمام العاشرة، وبعد كليهما: لا يقبل
إقرار الضحية به قبل تمام العاشرة، ووجه صحة
الإقرار بالبلوغ أنه ممن لا يموه - إلا من قبل
الشخص نفسه، وفي تكليف الإضلاع عليه
عسر شديد.

ولا يكلف إية على ذلك
ولا يخلف أب، حتى عند الخصومة، فإن لم
يكن في الحقيقة بالغاً فلا قيمة ليمينه، لعدم
الاعتداد بيمين الصغير، وإن كان بالغاً ضمن
تحصيل حاصل.
وقد استثنى المالكية بعض الصور بخلاف
فيها احتياطاً، لكونه يزاحم غيره في الحثوث،
كما لو طلب في الغنمية سهم مقاتل.

٢٣ - واشترط الفقهاء في المذاهب الأربعة
نصحة إفرازه بذلك أن لا يكون حالاً مريّة،
أو كما عبر الشافعي رحمه الله بقول إن أنشبه،
فإن لم يشبه لم يقبل، ولو صدّقه أسوة. وعبر
الحنفية بقولهم إن لم يكذب في الظاهر، مل يكون
بحال يحتمل مثله. والمراد أن يكون حالاً جـ...
عند الإقرار حال البالغين، ولا يشك في صدقه.
هكذا استأنفق فقهاء المذهب - المحدثين
المالكية. يقول قول، وفصل مالكية فقالوا: إن
ارتب فيه بصدق فيما يتعلق بإجباية والطلاق،
فلا يحدّ لتشبيهه، ولا يقع عليه الطلاق
استصحاباً لأصل الصغير، ولا بصدق فيما يتعلق

(١) ابن مفلح ١٠٦٥، والمجهر ٣١٥/١، والسرقي عن
مشروع الكبير ١٢٣، ومشروع مع الجليل ١١٨٣.
وبإجازة البحار ٣٩٥، ٩٧، وتكملة الشيخ ١٤٦٠.

و- ومنها حديث: «غُسِّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاحِدٌ عَلَى كُلِّ مِائَةٍ»^(١) رَوَى عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشَهَادَتُهُمْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَيُسْتَفَادُ مَقْصُودُ الْمُرَحْمَةِ - يَعْنِي شَهَادَةُ الْفَضِيلِ - رَأَى ابْنُ عَسَى عَلَى بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ مِنْ حَيْثُ تَعَالَى ابْنُ حُجُوبٍ بِالْإِحْتِلَامِ^(٢)

ز- ومنها حديث: «رَفَعَ الْعِلْمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ...»^(٣) جَعَلَ الْمَرْجُوحُ عَنِ حَدِّ الصَّغِيرِ مُوجِبًا لِكِتَابَةِ الْإِلْمِ، عَلَى مَنْ قَعَلَ مَا يَوْجِبُهُ.

فهذه الأدلة وأما ما ذهب إليه الجابري في شأن علامات البلوغ - مثل علي أن الشارع رسط التكليف ولزوم الأحكام عامة بشرط البلوغ، فمن اعتبر بالعدم بأي علامة من علامات البلوغ فهو رجس تام أو امرأة نعمة، مكلف - إن كان عاقلاً - كغيره من الرجال والنساء، يؤمره ما يلزمهم، وحق له ما يحق لهم. وقد نقل

الأحكام في الجملة بشرط البلوغ. واشهدوا على ذلك بأدلة منها:

أ- قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾^(١) جعل البلوغ موجبا للاستئذان.

ب- ومنها قوله تعالى: ﴿وَلْيَقُولُوا لِلنِّسَاءِ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا لِنِكَاحٍ فَمَنْ أَمْسَمَ مِنْهُنَّ رُشْدًا - فَاذْفَعُوا لِهَيْبِهِمْ كَمَا ظَلَمُوا﴾^(٢) جعل بلوغ النكاح موجبا لارتفاع الولاية المالية عن النكاح، بشرط كونه راشداً.

ج- ومنها قول النبي ﷺ لعاذل أرساه إلى اليمن: «شُدَّ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارٌ أَوْ عَدْلُهُ مَعَارِباً»^(٣) جعل الاحتلام موجبا للجزية

د- ومنها ما جعل يوم فريضة، من أن من شبهوا في بلوغه من الأسرى كان إذا أنبت فتل، فإن لم يكن أنبت لم يقتل فجعل الإنابت علامة لجواز قتل الأسير.

هـ- ومنها قول النبي ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِجَهَارِهِ»^(٤) فجعل الحيض من المرأة موجبا لفساد صلاتها، إن صليت بغير خمار.

(١) حديث: «غُسِّلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاحِدٌ عَلَى كُلِّ مِائَةٍ...»
فهرجه البخاري (فتح ٣٥٧/٢ - ط: النسخة) ومسلم (٥٨١/٢ - ط: المطبوع).

(٢) فتح ٦٧٦/٥ - ط: المطبوع.

(٣) حديث: «رَفَعَ الْعِلْمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ...» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٦/١٦ - ط: عزت عبيد دهاس) والمصنف (٢١/٥٩ - ط: دائرة المعارف العثمانية) وعتقه «الطبي حتى يتكلم» وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(١) سورة البور ٥٩/

(٢) سورة النساء ٦/

(٣) حديث مسند - حذف من كل حال دينار أو - سبب ترجمه (ف ٩٤).

(٤) حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ...» مسود ترجمه (ف ١٥٦).

التي ثبت بمجرد طروء البلوغ، وفيما يلي بعض الأمثلة لأحكام التي ثبت بمجرد أن يحتمل الصبي أو الصبية، أو برسا أنه علامة من علامات البلوغ:

أولاً - في باب الطهارة:

إعادة التيمم:

٢٨ - عند الشافعية والمالكية إذا تيمم، وهو غير بالغ، ثم بلغ فيما لا ينفذ الطهارة كالسن، لزمه أن يعيد التيمم إن أراد أن يصلي لغرض، لأن تيممه قبل بلوغه كان لنافلة، إذ أنه لو تيمم لظهر مثلاً فقد كانت في حقه نافلة، فلا يستحب به الغرض. وهذا بخلاف من نوى أو اغتسل ثم بلغ، لا يلزمه إعادتها، لأن الوضوء والغسل لنافلة يرتفعان بالحدث من أصله. أما التيمم فهو مباح وليس رافعا، والمشهور من مذهب المالكية كذلك: أنه مباح لا رافع.

أما مذهب الحنفية، وهو قول عند المالكية فهو أن التيمم رافع للحدث إلى وقت وجود الماء مع القدرة على استعماله، وهذا يقتضي أن ليس على الصبي إذا تيمم، ثم بلغ، إعادة التيمم.^(١)

الجملة.^(٢) ومن ذلك التصرفات المتمحضة لنصر كالحبة^(٣) والعارية^(٤) والوقف^(٥) والكفالة^(٦) ومن ذلك أيضا: انطلاق، وما في معناه كالظهار والإبلاء^(٧) والخلع^(٨) والعنق، وكذلك النذر.^(٩)

ونظر تفصيل كل ذلك في موضعه، وفي مصطلح (صغر).

عاشت بطرؤه البلوغ من الأحكام:

٢٧ - من لصعوبة يمكن حصر جميع الأحكام

٣١٢٠، وباب المحتاج ٢٣١/٦، وحاشية الدسوقي على

الشرح الكبير ٢٣٠/٢

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٦٥/٤، ١٨٢،

١٨٤، رد المحتار على الدر المختار ٣٢٩/٤، ٣٧٩،

وباب المحتاج ٢٧٧/٨، وشرح مناج الطائير ٣١٨/١.

وكتاب الفاع ١١٦/٦

(٢) كتاب الفاع ٢٩٨/٤، ٣٩٩

(٣) المغني والشرح الكبير ٣٥٥/٥

(٤) باب المحتاج ٣٥١/٥، وكتاب الفاع ٢٥١/١، ورد

المختار على الدر المختار ٣٥٧/٣، ٣٥٠

(٥) بدائع الصالح ٥/٦، وحاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ٢٩٩/٣، ١٢٠، وشرح سراج الطائير مع حاشية

لقوي ٣٢٣/٣، وكتاب الفاع ٣٦٣/٣

(٦) رد المحتار على الدر المختار ٤٤١/٩، ٤٤٦

(٧) رد المحتار على الدر المختار ٥٥٨/١، وباب المحتاج

٣٨٨/٦، وكتاب الفاع ٢٣٢/٩

(٨) بدائع الصالح ٨٢/٥، وحاشية الدسوقي على الشرح

الكبير ١٦١/٧، وباب المحتاج ١٦٤/٨، وشرح مناج

الطائير مع حاشية لقوي ٢٧٠/٤، وكتاب الفاع

٢٧٣/٩

(١) ابن عابد بن ١٦١/١، والزرقاتي ١٢٠/١ مطبوعة محمد

مصطفى، وحاشية الدسوقي ٢٥٥/١، والمغني ٢٥٣/١.

وكتاب الفاع ٢٦٦/١، والمجموع لقوي ٢٢١/١ ط

لشريعة، والمختار ٢٩٢/٩

وخالف في هذه المسألة الحنفية والثوري والحنبل المصري، فزادوا أنه يصلي الصلاة التي بلغ في وقتها فقط. (١)

ثالثاً - الصوم

٣٢ - إن بيئت الصبي الصوم في رمضان، ثم منع أثناء النهار وهو صائم، فإنه يجب عليه إتمام صومه بنسيء خلاف، لأنه - كما قال لرملي الشافعي - صار من أهل الوجوب في أثناء العبادة، فأبى ما لو دخل البالغ في صوم نظير، ثم نذر نكاحه.

فإن صام في تلك الحال فلا قضاء عليه إلا في وجه عند الحنابلة

فما إن بيئت الإفطار، ثم منع أثناء النهار، فقد اختلفت الفتاوى في ذلك في موضعين: في حكم الإمساك نية النهار، وفي حكم قضاء ذلك اليوم.

٣٣ - فإذا الإمساك فقد اختلفوا فيه.

هذه الحنفية والحنابلة - وهو قول شافعي الشافعية - إن أنه يجب عليه الإمساك بقية اليوم، لإدراكه وقت الإمساك، وإن لم يدرك وقت الصوم.

واحدج وأما ورد في فرض عائشور - قيل أن يذبح بفرض رمضان فقد قال النبي ﷺ: ومن

كان منكم أصبح مفطراً فليمسك يمينه يوماً، ومن كان أصبح صائماً فليتم صومه (١) قالوا: والأمر يقتضي الوجوب، وذلك حرمة الشهر.

ودع الشافعية - في لأصح عندهم - إلى أن الإمساك في تلك الحال منحب، وليس واجباً. وأما استحبابه لحرمة الوقت. ولم يجب الإمساك في تلك الحال، لأنه أفطر معذراً هو الصغر، فأبى لسانه إذا قدم، ونزىض إذا برأ.

وهذه المالكية إلى أن الإمساك حينئذ لا يجب ولا يستحب، ككحل صاحب عذريح لأجله انظر (٢).

٣٤ - وأما القضاء فقد اختلفوا فيه كذلك.

هذه الشافعية - في قول - إلى أن القضاء واجب، وهو على الحنفية بين من أصبح مفطراً، ثم منع في أثناء النهار، فالقضاء واجب عليه، لأنه أدرك جزءاً من وقت الوجوب، ولا يمكن فعله إلا بصوم كامل. وبين من بيئت الصوم من الليل، وأصبح صائماً ثم منع، فلا قضاء عليه، خلافاً لأبي الخطاب منهم.

(١) حديث ١٠٠٠ من كان أصبح منكم مفطراً فليمسك يمينه يوماً، ومن كان أصبح صائماً فليتم صومه (١) قالوا: والأمر يقتضي الوجوب، وذلك حرمة الشهر.

أخرجه البخاري (الفتح ٢/ ٢٠١) ط الحنفية، ومسلم (٧٩٩/ ٢) ط الحنفية،

٢٠ شرح فتح هقده ر لاين المزم ٢/ ٢٨٦، وجواهر الإكليل

١/ ١٢٢، والحدسوفي (١/ ٥٩١) وجاية المحتاج ٢/ ١٨٣،

ونسي ٢/ ١٥٤، وكشاف الفتح ٢/ ٢٠٩

(٢) انظر ١/ ٢٩٧، وجواهر الإكليل ٢/ ٣٤

وعند غير الحنفية كذلك يلزم الصبي إذا بلغ راشدًا أداء الزكاة، لما مضى من الأعوام، منذ دخل المال في ملكه، إن لم يكن وليه يخرج عنه الزكاة.^(١)

أما إن بلغ مضيها، فاستمر الحر عيه، فإنه عند الحنفية يؤديها بنفسه لأشراط النية، ولا يقوم عنه وليه في ذلك. قالوا: غير أنه يدفع الخاصي إليه قدر الزكاة ليفرقها، لكن يبعث معه أمينًا، كيلا يصرفها في غير وجهها، بخلاف النصفاء الواجبة على السفينة لأقاربه مثلا، فإن وليه يتولى دفعها لعدم اشتراط نية فيها.^(٢)

وقال الحنفية والمالكية، والنسبية في الأصح عندهم: لا يجب القضاء لعدم ملكه من زمن يسع النكاح. وفرقوا بين ذلك وبين الصلاة، إذ يجب فعلها لمن بلغ في الوقت، لأن السبب فيها الجزء المتصل بأدائها، فوجدت الأهلية عنده، وأما الصوم فالسبب فيه الجزء الأول والأهلية منعدمة فيه، وبهذا عنه الحنفية.

هذا وقد ورد في المعنى أن الأوزاعي كان يرى أن الصبي إذا بلغ أثناء شهر رمضان، يؤزمه قضاء الأيام التي سبقت بلوغه من الشهر، إن كان قد أفطرها، وهو خلاف منعبيه عامة أهل العلم.^(٣)

رأبما : الزكاة :

٣٥ - اختلف في وجوب الزكاة على من لم يبلغ. فذهب جمهور الفقهاء إلى وجوبه، لتعلق الوجوب بالمال.

وذهب الحنفية إلى أن لا تجب، لأنها عبادة تلزم الشخص، فتكلف، والصبي ليس من أهل التكليف. فعلى هذا إذا بلغ الصبي: فعند الحنفية يبدأ حول ذكائه من حين يتوقع، إن كان يملك نصيبًا. أما عند غير الحنفية، فالحول الذي بدأ قبل البلوغ عند بعده.

أما عند الشافعية، فقد قال الرملي: لا يفرق بينه الزكاة بنفسه، لكن إن أدن له الولي، وعين المدفوع له، صح صرفه: كما يجوز للأجنبي توليته به. ويسفي أن يكون نصيبه الزكاة بحضرة الولي أو نائبه، لاحتمال تلف المال لو خلاه السفينة، أو دعواه ضرفها كذا، ولم يحضره تكون الولي يخرجها أو يوزعها إلى الورث.^(٤)

وإذا تعرض المائكية والمناقلة لهذه المسألة فيها رأيها من كلامهم.

(١) ابن حبان ٤: ١٠٢، والعي ٢: ٦٢٢، والزرقان ١: ١١٢.

(٢) ابن علقين ٥: ٩١، وفتح القدير ١: ١٩٨.

(٣) نهاية المحتاج ١: ٣٦١.

(٤) المربع السابق.

خامساً : المحج :

٣٦ - إذا حج الصغير لم يبلغ فعليه حجة أخرى ، هي حجة الإسلام بالنسبة إليه ، ولا تجزئه حجة التي حجها قبل البلوغ . مثل : لإجماع على ذلك . الرمذي وابن المنذر ، لقول النسبي رحمه الله : «إني أرى أن أخذ في صدور المزمين عهداً : أي أخذت حج به أهله فمت قبل أن يحج فقد قضى حجه ، وإن عثر قبل أن يموت ، فليحج . وأما غلام حج به أهله قبل أن يدرك ، فقد قضى حجه . وإن بلغ فليحج » ،^(١) ولأنها عبادة بدنية فعلها قبل وقت الوجوب ، فلم يقع ذلك وجوباً عليه في وقتها . قال الرملي : والمعنى فيه : أن المحج وظيفة العمر ، لا تكرار فيه ، فاعتبر وقوعه في حالة الكمال .^(٢)

٣٧ - إذا بلغ المراهق (أو المراهقة) وهو محرم بعد أن تجاوز الميقات ، فإن كان بلوغه وهو واهق ، يعرفه ، أو قبل السقوط ، أو كان بلوغه بعد

السقوط ، ولكن رجع فوقف بعرفت قل الفجر من ليلة يوم النحر ، وأتم أمناك كلها ، فهل تجزئه ذلك عن حجة الإسلام ؟

مذهب الشافعي واحد : أن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام ، ولأنه عفيه ، ولا يجزئه لحجته تلك إحراماً ، لما ورد عن ابن عباس أنه قال : «إذا عثر العبد بعرقه أجزأت عنه حجته ، فإن عثر بجماع - يعني تسولفة - لم تجزئه عنه ، وقبلاً على ما لو أحرم غيره من الثابتين الأحرار معرفة ، فإن ذلك يجزئه عن حجة الإسلام ، إذا أبرئ منكم ، فكذلك من يبلغ يعرفه .

ومذهب الحنفية أن ذلك يجزئه بشرط أن يجدد إحراماً بعد بلوغه قبل الوقوف ، فإن لم يجدد إحراماً لم يجزئه ، لأن إحرامه انعقد قبلاً ، فلا ينقلب عرضاً ، قالوا : والإحرام وإن كان شرط للحج إلا أنه شبه بالركن ، فاعتبرنا شبه الركن احتياطاً للعبادة .

وفي رواية عن الشافعي - كما في مختصر المزني - أن عليه في ذلك دماً ، أي لأنه كمن حاوز نيات غير عمر .

يمذهب مالك أن ذلك لا يجزئه عن حجة الإسلام أصلاً ، وليس له أن يجدد إحرامه بعد بلوغه . ولكن عليه أن يعضي على إحرامه

(١) حديث : «أبها عتوت حج به أهله ميت» . أخرجه الشافعي (بدائع الصغرى ٢/ ٢٩٠) . هـ دار الأئمة والطحاوي (٢/ ٢٥٧) . ط مطبعة الأنوار النعمانية ، مولفها على ابن عباس ، وصححه ابن حجر في الصحيح (١/ ٧٠) . ط طائفة .

(٢) الفتاوى ١٣/ ٢١٨ ، رسالة التمتع ٢/ ٢٢٢ . وشرح مع القصر ١/ ٣٢٢

اختارا الفسخ لا ينتم المصح إلا بالفضاء، لأن في أصله ضعفا، فيتوقف على الرجوع إلى الفضاء.

وقال أبو يوسف: لا خيار لها، اعتارا بما لو زوجها الأب والجدة، ويبطل خيار البكر بالسكوت لو غشاة عاتة بأصل النكاح، ولا يمتد إلى آخر مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح.

أي إذا بلغت وهي عاتة بالنكاح، أو علمت به بعد بلوغها، فلا بد من الفسخ في حال البلوغ

أو العلم، فلو سكوت - ولو قليلا - بطل خيارها، ولو قل تبدل المجلس وكذلك لا يمتد إلى آخر مجلس بلوغها أو علمها بالنكاح، بأن جهلت بأن لها خيار البلوغ، أو بأنه لا يمتد إلى آخر مجلس بلوغها، فلا تعذر بدعوى جهلها أن لها الخيار، لأن السداد دار إسلام، فلا تعذر بالجهل. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف

وقال محمد: إن خيارها يمتد إلى أن تعلم أن لها خيارا.

وخيار الصغير إذا بلغ والنيب - سواء أكانت ثيبا في الأصل، أو كانت بكرا - تم دحل بها، ثم بلغت - لا يبطل بالسكوت بلا صريح الرضا، أو دلالة على الرضا، كقبلة ونس ودفع مير، ولا يبطل بقيامها عن المجلس، لأن وقته انقضى.

الذي احتج به، ولا يجزئه عن حجة الإسلام^(١)

٣٨ - إذا تجاوز الصبي الميقات غير محرم، ثم بلغ، فأحرم من مكان دون الرجوع إلى الميقات. يرى الحنفية والمالكية، وهو رواية عند الحنابلة أنه يجزئه ذلك، وليس عليه دم، لأنه كالمكّي ومن كان منزله دون الميقات.

ويرى السامعي، وهو الرواية الأخرى عن أحمد: أن عليه إن لم يرجع إلى الميقات دما، لأنه تجاوز الميقات دون إحرام^(٢).

سادسا: خيار البلوغ

تخيير الزوج والزوجة في الصغير

٣٩ - يرى أكثر الحنفية: أن الصغير أو الصغيرة - ولو ثيبا - إن زوجها غير الأب والجدة، كالأخ أو العم، من كفه وبمهر النسل، صح النكاح، ولكن لها خيار الفسخ بالبلوغ، إذا علمت بعقد النكاح قبل البلوغ أو عنده، أو علمت بالنكاح بعد البلوغ، بأن بلغا ولم يعلما به تم علمها بعده، فإن

(١) الشئ ٢/٢٤٨، وبيان المحاج ٢/٢٣٣، والألم ١/١٣٠.

ومعصر المرنى ١/٧٠، وشرح فتح القدير وحواله

٢/٣٣١، والمدة ١/٣٨٩

(٢) شرح فتح القدير ٣/٢٧٣، والقلاوي المقتبة ١/٢٦٧.

والمدونة ١/٣٨٠، ٣٨٦، والألم للسامعي ١/١٣٠.

والفتي ٣/٢٨٨

فيفى الخيار حتى يوجد الرضا.^(١)

وإذا تزوج القاضي صغيرة من كف، وكان أبوها أو جدّها ناسقاً، فلها الخيار في أنظر الروايتين عند أبي حنيفة، وهو قول محمد^(٢)

٤٠ - وعند المالكية: إذا عقد للصغير وليه - أبا كان أو غيره - على شرط شرطت حيز العقد، وكانت تلزم إن وقعت من مكلف - كان مشروط لها في العقد أنه إن تزوج عليها فهي أو التي تزوجها طالق - أو روح الصغير نفسه بالشرط وأجازها وليه - ثم بلغ وكره بعد بلوغه تلك الشروط - والحال أنه لم يدخل بها، لا قبل البلوغ ولا بعده - حالها سواء فهو غير بين التزامها ونسوت النكاح، وبين عدم التزامها ونسخت النكاح بطلاق، ومحل ذلك ما لم ترض المرأة بإسقاط الشروط.

والصغيرة في هذا حكمها حكم الصغير. والتفصيل في باب (الولاية) من كتب الفتا.^(٣)

(١) رد المحتار على الدر المختار مع حاشية ٤٠٥/٦، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٠ ط دار إحياء التراث العربي بيروت، وجامع الصغير ٢٨/٦، ٢٩، وأضغ الرسائل إلى تحرير المسائل للطرطوسي ص ١٤، ١٥ مطبعة الشرفي.
(٢) جامع النووي ٢٩/٦، طبعة لولي بالطبعة الأزهرية
(٣) حاشية السنوسي على الشرح الكبير ٢٩/٦، ٢١٢، والحرفي على مختصر خليل ١٩٩/٣

وإن زوج الصغير نفسه بغير إذن وليه، فلوليه فسخ عقده بطلاق، لأنه نكاح صحيح. عاباً الأمر أنه غير لازم. وقال ابن الموارث المالكية: إذا لم يرّد الولي نكاح الصغير - والحال أن المصلحة في رده - حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح، وينبغي أن ينتقل النظر إليه بمضي أو يرّد، ومفاده أن للصغير حق الاختيار بعد بلوغه^(١)

والتفصيل في باب (الولاية).

٤١ - ويرى التسامعية في قول عندهم: أن الصغير إذا تزوجه أبوه امرأة معينة بعيب صحت النكاح، وبشئت له الخيار - إذا بلغ - ولا يصح على المذهب لأنه خلاف القنطة.^(٢)

والصغير إن تزوجه أبوه من لا نكافته، فهي الأصح أن نكاحه على هذا الوجه جائز، لأن الرجل لا يتعمّر باستفراض من لا نكافته، ولكن له الخيار. وهناك قول بعدم صحة العقد، لأن الولاية ولاية مصلحة، وليست المصلحة في تزوجه من لا نكافته.^(٣)

وإن زوج الأب أو الجد الصغيرة من غير كف، يثبت لها الخيار إذا بلغت، ولو تزوج النكاح

(١) حاشية السنوسي على الشرح الكبير ٢١١/٦
(٢) مائة المتنازع ٢٥٥/٦ ط مكتبة الإسلامية بالرياض.
(٣) مائة المتنازع ٢٥٦/٦

لا يفسخ، وينتظر البلوغ لاختيارها. (١)
وتنصّل ما ذكر يرجع إليه في باب (الكاح،
والولاية).

على السجّه المذكور صحيحاً على خلاف
الأظهر، والتنصّل لعدم الكفاة يقتضي الخيار.
وعلى الأظهر: التزويج باطل. (٢)

سابعاً - انتهاء الولاية على النفس بالبلوغ:
٤٣ - عند الحنفية: تنتهي الولاية على النفس
بالنسبة لولاية الإنكاح في الحرة بالتكليف
(البلوغ والعقل) فيصح نكاح مرة مكلفة بلا
رضى ولي، وتترتب الأحكام من طلاق وتوارث
وغيرهما.

٤٢ - وعند الحنابلة لا يجوز لغير الأب تزويج
الصغيرة، وإن زوجها الأب فلا خيار لها، وإن
زوجها غير الأب فالتكاح باطل. وفي رواية:
يصح تزويج غير الأب، وتحريم إذا بلغت،
كما ذهب أبي حنيفة، وقيل: غير إذا بلغت
تسماً. فإن طلق قبله وقع الطلاق وبطل
خيارها. وكذا يبطل خيارها إن وطئها بعد أن تم
لها تسع سنين ولم تحيض. (٣)

وتنتهي الحضانة للحارّة البكر بينوعها بما
تبلغ به النسب، من الحيض ونحوه، وبضمها
الأب إلى نفسه وإن لم تحيض عليها الفساد، لو
كانت حديثة السن، والأخ والعمة كذلك عند
فقهاء الأب ما لم تحيض عليها سبها. فيطر القاضي
أموأة ثقة فسلم إليها، وتنتهي ولاية الأب على
الأنتى إذا كانت سنة واجتمع لها رأي، فتسكن
حيث أحببت حيث لا خوف عليها، وإن نيسا
لا بضمها إلا إذا لم تكن مأمونة على نفسها،
قللاب واجتد الحكم، لا لغيرهما كما في
الابتداء.

ونس لولي صغير تزويجه بمعبة يعيب برؤبه
في النكاح. وكذا نيس لولي الصغيرة تزويجها
بمعيب يعيب برؤبه في النكاح، لوجوب نظره
لها بما فيه الحفظ والمصلحة، ولا حظ لها في هذا
العقد، فإن فعل ولي غير المكلف والتكلفة بأن
زوجه بمعيب برؤبه - عالماً بالعيب - لم يصح
النكاح، لأنه عقد لها عقد لا يجوز، وإن لم
يعلم الولي أنه معيب صح العقد، ووجب عليه
الفسخ إذا علم. وهذا خلافاً لما ورد في المنتهى
فيما يوهّم إباحة الفسخ، ومن الحنابلة من قال:

وتنتهي ولاية الأب على الأنثى إذا بلغ
وعقل واستغنى برأيه، إلا إذا لم يكن مأموناً على

(١): نهاية المحتاج ٢٩/٢٩٩

(٢): شرح منتهى الإرادات ١٢/١٨٥ ط مكتبة دار الحرمية.

ومطالب لولي المهر في شرح هبة المتني ٥/٣٩٩

(٣): الشفيعي ٦/٤٨٩، ٤٩٠، ٥٣٩، ومطالب أولي المهر في

شرح غاية المنتهى ١٥١/١٥

لطفل أو العتوه، فَمَا الْبَالِغُ الرَّشِيدُ فَلَا حِفْظَةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ رَجُلًا فَلَهُ الْإِنْفَرُ دِنْفُسِهِ لَا سِتْنَانَهُ عَنْ إِبْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ نِسْأٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَا أَنْفَرَادٌ، وَلَا بِيهَا مَنَعَاهَا، لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنْ يَدِهَا، وَيُلْحَقَ أَعْرَاسُهَا وَمَآهَلُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ فَلَوْلِيهَا وَمَآهَلُهَا مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ.^(١)

ثامنا : الولاية على المال :

٤٤ - تنقضي الولاية على المال أيضا ببلوغ الصغير عاقلا، ذكرًا كان أو أنثى، ويفضك الحجر عنه، ولكن بشرط لذلك اتفاق الفقهاء أن يكون رشيدًا، لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْبِتَامِيُّ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢) وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع لمعرفة إلى أبواب الحجر.^(٣)

نفسه، بأن يكون مفسدًا مخدوعًا عليه، وللا بولاية ضمه إليه يدفع فتنه أو عارًا، بتأديبه إذا وقع منه شيء، والحد بمنزلة الأب فيما ذكر من أحكام البكر والثيب والعلام.^(٤)

وعند المالكية : تنتهي الولاية على النفس بالنسبة للصغير سلوغة الطبعي، وهو بلوغ النكاح، فيذهب حيث شاء، ولكن إذا كان يخشى عليه الفساد لجياله مثلاً، أو كذا إذا كان يصطحب الأشرار وتعدو معهم اختلاقًا فاسدًا، يبقى حتى تستقيم أخلاقه، وإذا بلغ الذكر رشداً ذهب حيث شاء، لاختطاط الحجر عنه بالنسبة لذاته، وإذا بلغ الذكر ولو رما أو مجنوناً - سقطت عنه حضامة الأم عن المشهور. وبالنسبة للأنثى، فتستمر الحضامة عليها والولاية على النفس حتى تزوج، ويدخل بها الروح.^(٥)

وعند الشافعية : تنتهي الولاية على الصغير - ذكرًا كان أو أنثى - بمجرد بلوغه.^(٦)

وعند الحنابلة : لا تثبت الحضامة إلا على

(١) النبی ١١٤/٧

(٢) سورة النساء ٦

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٩١١/٥، ٩٥، والبحر مرائش شرح كمر الدقائق ١٩٠/١٩، ١٩١، وحاشية المدسوقي على الشرح الكبير ٢٩٦/٣، وشرح الزرقاني ٣٩٤/٥ - ٣٩٧، والحدوشي ٢٩١/٥، ٣٩٧، وهبابة المختار ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٥٣، وشرح منهاج الطالبين ٢٢٩/٣، ٢٣٠، ٢٣٣، وأنهي لأين قدامة مع الشرح الكبير ٥٩٢/١، ٥٩٦، ٥٩٧، وتفسير القرطبي ٣٦/٢، ٤١، وكشاف الطحاوي ١١١/٣، ١١٧

(٤) رد المحتار على الدر المختار حديث ابن عابدين ٦٤١/٢

٦٤٢

(٥) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١٩٦/٣، ٢٩٣، والحدوشي ٢٩١/٥، ٢٩٨، ٢٩٧/١، وشرح الزرقاني ٢٩٠/٥، ٢٩٣/١

(٦) نهاية المحتاج ٣٤٥/١، وما بعدها، وشرح منهاج الطالبين

٣٠٠/٢

وإذا رُفِعَ المصلي في الصلاة، ولم يصب
الدم ثوبه أو بدنه، بنى على صلاته.
وإذا تكلم المؤذن أثناء الأذان عمداً أو سهواً
بنى، ولم يستأنف.

وإذا خرج المجمعون أثناء الخطبة من
المسجد ثم رجعوا قبل طول الفصل، بنى
الخطيب على ما مضى من خطبته في وجودهم،
ولم يستأنف.

كما يطلق البناء على التصريح على القاعدة
الفقهية، أي التحريج عليها.

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الترميم :

٢ - الترميم - هو إصلاح البناء. ^(١)

ب - العبارة :

٣ - العبارة : ما يعمر به المكان، ويطلق على
بناء الدار، وضد العبارة الخراب، ويطلق
الخراب على المكان الذي خلا بعد عمارته. ^(٢)

ج - الأصل :

٤ - الأصل لغة : أسفل الشيء.

ويطلق اصطلاحاً على : ما يبني عليه

بناء

التعريف :

١ - البناء لغة : وضع شيء على شيء، على وجه
يراد به الثبوت. ^(١)

ويطلق على بناء الدور ونحوها، وضده
الحدم والتفنى.

ويطلق البناء أيضاً على الدخول بالزوجة،
يقال : بنى على أهله، وبنى بأهله.

والأول أنصح، ويمكن بهذا عن الجماع بعد
عقد النكاح.

وأصله : أن الرجل كان إذا تزوج بنى
للمرس حياءً جديداً، وغمره بما يحتاج إليه. ^(٢)

ويطلق الفقهاء : على الدور ونحوها.

وعلى إتمام العبادة بالنية الأولى إذا طرأ فيها
خلل لا يوجب التحديد.

ومن أمثلة ذلك :

إذا سلم المسبوق بسلام الإمام سهواً، بنى
على صلاته ومسجد السهو.

(١) أساس البلاغة مادة «رمى»

(٢) الصحاح والجمع الوسيط ورس اللغة مادة «خرّب».

(١) التكملة ٤١٧/٦

(٢) أساس البلاغة مادة «رمى».

وحراماً: كالبنا في الأماكن ذات المنافع
نشرة كنه كالمشارع العام، وبناء دور اللهوه،
ولبناء بفصد لإضراره كسد الهواء عن الجار.

ومندوباً: كبناء المساجد والمدارس،
والمستشفيات، وكل ما فيه مصلحة عامة
للمسلمين حيث لا يتعين ذلك لنهم الرأجيات،
وإلا صار واحداً، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو
واجب.

ومكروهاً: كالتطاون في البناء لغير حاجة.

الوليمة للبناء :

٧- هي منجبة، كقبعة الولائم التي تقام
حدوث سرور أو اندفاع شر، ونسب الوليمة
للبناء (وكيرة) ولا تتأكد تأكد وليمة النكاح.^(١)

وتجد ذكر بعض الشافعية قولاً بوجوبها، لأن
الشافعي قال: بعد ذكر الولائم - ومنها
الوكيرة -: ولا أخص في تركها.

وذهب بعض المالكية إلى أنها مكروهة،
وعن بعضهم أنها مباحة.^(٢)

وننظر التعصيل في مصطلح (وليمة).

غيره، ويقابله الفروع. وعلى الرأجيج، وعلى
الدليل، وعلى القاعدة التي تجمع حزبات،
وعلى المتفرع منه كالأب يتفرع منه تولاده.^(٣)

د- العقار :

٥- العقار هو: ما يقابل المتقول، وهو كمن ملك
ثابت له أصل في الأرض.^(٤)

الحكم الإجمالي.

أولاً - البناء (بمعنى إقامة المبان)

٦- الأصل في البناء الإباحة، وإن زاد على
سنة المدع، أما التهي الوارد عنه في الحديث
وهو إذا أراد الله يعبد شراً أحضر له اللبن
والطين، حتى يبي. ^(٥) فقد بين المساوي أن
ذلك يجعل على ما كان للتفاخر، أو زاد عن
الحاجة.^(٦) وتغريه باقي الأحكام الخمسة:
فيكون واجباً. كبناء دار المحجور عليه إذا
كان في البناء عبطة (مصلحة طاهرة تنتهز قد لا
نعوض).

(١) تكليات مله وأصل،

(٢) تكليات ٢: ١٨٥.

(٣) حديث: وإذا أراد الله يعبد شراً أحضر له اللبن، وعاء
مسرفي في تخريب الإحسان؛ ٢٣١/٤ - ط الحلي إلى
أي دار من حنيت عاكه وعود.

(٤) حاشية الفلوي ٢/ ٩٥. وفيه القبر ١/ ٢٦٤ ط تجارية
وإحضر كحسن لفظاً بمعنى

(١) روضة الطالبين ٧/ ٣٣٦، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٦٦١،
والنهي ٧/ ١١.

(٢) مراجع المليل ١/ ٤، وبلغة لفظك ٢/ ١٣٤.

تبعاً ، ولا تثبت فيه إذا بيع منفرداً ، وعلى هذا جمهور الفقهاء .

وعند الإمام مالك وعطاء وهو رواية عن أحمد : تثبت فيه الشفعة ، وإن بيع منفرداً ^(١١) .
وانظر مصطلح (شفعة) .

د - البناء في الأراضي الباحة :

١١ - يرى جمهور الفقهاء جواز البناء في الأرض الباحة ، ولابدون إذن الإمام اكتفاءً ، بإذن الشارع ، ولأنه مباح ، كالأحطاب والأصطياد .
ولكن يستحب الاستئذان من الإمام خروجاً من خلاف من أوجب ^(١٢) . وإلى هذا ذهب الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ، وأبو يوسف وعبد من الحنفية .

وقال أبو حنيفة : لا يجوز إلا بإذن الإمام ^(١٣) ، واستدل بحديث : « ليس للمرء إلا ما طابت به نفسُ إمامه » ^(١٤) .
وانظر مصطلح (أحياء الموات) .

من أحكام البناء :

أ - هل البناء من الموقوفات ؟

٨ - صرح الحنفية بأن البناء من الموقوفات ^(١٥) .
وعند بقية المذاهب هو من غير الموقوف ^(١٦) .
وللتفصيل ينظر مصطلح (عتار) .

ب - قبض البناء :

٩ - يكون قبض البناء في البيع بتغيير المشتري ، وتكوين المشتري من التصرف فيه ، كما صرح به الحنفية والشافعية وقالوا : من ثكبته من التصرف تسليمه المتنازع إليه ، بشرط فراغ البناء من أمتعة البائع ، وأن لا يكون مانع شرعي لموحي . قالوا : لأن الشارع أطلق القبض وأناط به أحكاماً ولم يبينه ، وليس له حد في القلعة ، فيجب الرجوع إلى العرف ، وهو يقتضي ما ذكرناه ^(١٧) . وللتفصيل ينظر مصطلح (قبض) .

ج - جريان الشفعة في البناء المبيع :

١٠ - تحري الشفعة في البناء إذا بيع مع الأرض

(١١) روضة الصغار ٦٩/٥ ، والبحر الرائق ٢١٦/٧ .

والمنهي لابن قدامة ٣١١/٥ ، وبداية المجتهد ٢٢٨/٢ .

(١٢) مني المحتاج ٣٦١/٢ ، ونكاح ١٣٥/١ .

(١٣) فتح القدير ٣/٩ .

(١٤) حديث : « طيب للمرء إلا ما طابت به نفسُ إمامه » أخرجه

الطبراني كما في نصب الرعية ٢٩٠/١٣ - ح . مجلس

الطوسي ، وقال الزمخشري : « وفيه ضعف » من حديث معاذ

(١) البحر الرائق ٢١٦/٧ ، وحاشية ابن عابدين ١٣٨/١ .

(٢) مني المحتاج ٧١/٢ ، وبداية المجتهد ٢٢٨/٢ ، ٢٢٩ .

وحاشية المدوني ٢٧٦/٣ .

(٣) مني المحتاج ٧١/٢ ، وحاشية ابن عابدين ١٣٨/٢ .

هـ - تحجير الأرض للبناء :

١١ - أخذ البناء بغير عوض لم يكن له ذلك .^(١)

واللحقة تعصيل فيها إذا كان البناء أو انغرس
زرع سبب شعوي يعتد به الباني ، فينظر إن
كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كلف
المصاحب القلع . وإن كانت أقل منه فلا يؤمر
بالقلع . ويغرم صاحب البناء لصاحب الأرض
قيمة الأرض . أما إذا كان البناء ظلًا ، فالجوار
لصاحب الأرض بين الأمر بالقلع أو تلك البناء
مستحق القلع .^(٢)

أما صان منفعة الأرض في مدة الغصب
واراء الفقهاء فيه يرجع إليه في مصطلح
(غصب) .

١٢ - إذا احتجز أرضًا للماء ، ولم يبن مدة يمكن
البناء فيها ، ولا أحياءها بغير ذلك ، يظل حقه
فيها ، لأن التحجر أربعة إلى العترة ، وهي لا
يؤخر عنه إلا بقدر أسباب ومن الفقهاء من
يرى أنه يرفع إلى السلطان ، ولا يظل حقه
بطول المدة . وقد قدر لبعض المدة ثلاث
سنوات ، نقول عمر رضي الله عنه وليس
للمحجر بعد ثلاث سنوات حق هذا ما صرح به
الشافعية ، وفي انقضاء الأخرى خلاف
وتفصيل^(٣) يرجع إليه في مصطلح (أحياء
الموات) .

و - البناء في الأراضي المنصوبة :

١٣ - إذا بنى في أرض منصوبة ، فطلب
صاحب الأرض قلع بنائه فلع ، قال ابن قدامة :
لا يعلم في تلك خلافًا بين الفقهاء لمحدث .
وليس بمسروق ضالم حق^(٤) ولأنه شغل ملك
غيره بملكه الذي لا حرمة له في نفسه بغير
إذنه ، فزومه تعريضه ، وإن أواد صاحب الأرض

ز - البناء في الأرض المستأجرة :

١٤ - إذا بنى المستأجر في الأرض المستأجرة ،
فإن انقضت مدة الإجارة لزم المستأجر قلعها ،
وتسليم الأرض فارغة للمؤجر ، لأن البناء لا
يهية له ، وفي إيقافه إضرارًا لمصاحب الأرض ،
إلا أن يجتاز صاحب الأرض أن يغرم للمستأجر
قيمة البناء مقلوعًا ويمتلكه . فله ذلك برضا
صاحب البناء ، إن لم تنقص الأرض بالقلع ،
فيمسكها حيث يشاء بغير رضاه .

(١) فتح القدير ٥/٩ - ٦ ، ومغني المحتاج ١/٢٦٧ ، وروحه

فصلين ٥/٢٨٧

(٢) حديث ، روى لمصر في ظالم حقه . أخرجه أبو داود

(٣/٤٥١) ط عرت عبيد وهلم من حديث سعيد بن

زيد وفواه ابن حجر في الفتح (٥/١٩) ط السلفية

(١) القلي لامي لدامة ٥/٢٨٩ ، ومغني المحتاج ٦/٢٩١

(٢) حاشية ابن عابدن ٥/١٣٦

البناء وبمسمى أرض البناء، أو يفر البناء فيأخذ من المستأجر أحرة نخل. والتفصيل في الإجارة^(١)

ج - البناء في لأرض المستعارة.

١٥ - إذا استعار أرضاً للبناء لم يكن له أن يبني بعد انتهاء مدة العدة أو الرجوع عن العارية، فإن فعل ذلك قلع بنوده، وحكمه حكم الغاصب، وعليه تسوية الأرض وضمان نقص الأرض، لأنه عدوان^(٢)

أما إذا بنى قبل الرجوع، فإن شرط عليه الإقاع مجتاً عند الرجوع لزمه الإقاع عملاً بالشرط

وإن لم يشترط الإقاع فلا يعلق بجائز ساء كانت العارية مضقة أو مقيدة بوقت. لأن البناء مال محترم فلا يذلل بمخالفة، فيحرم المعبر بين الأمر الثلاثة التي مرت في الإجارة المطلقة. وهذا في الجملة عند غير الجمعية^(٣)

وفرق الجمعية بين المطلقة والمقيدة، فإن كانت العارية مؤقتة فراجع قبل الوقت ضمن المعبر مانع في قيمة البناء، بالقلع، لأن المستعير

ولا فرق عند الجمعية بين الإجارة المطلقة والإجارة المشروطة فيها القلع^(٤)

أما عند الملكية فإن استأجر أرضاً لمدة طويلة كتسعين سنة - على مذهب من يرى ذلك منهم - لم يبي فيها، وفعل - ثم مضت مدة، وأراد المؤجر بخروج المستأجر ويبيع له قيمة بقائه متقوضاً فإنه لا يجاب لذلك، ويجب عليه إقاع البناء في أرضه، وله كراهة النسخ المستقبل، وسواء كانت تلك الأرض المؤجرة ملكاً أو وقفاً على جهة^(٥)

أما عند الشافعية والمطالبة فإن شرط القلع بعد انتهاء مدة الإجارة لزم المستأجر القلع وفاء بشرطه، وليس على مالك الأرض أرض نقص البناء بالقلع، ولا على المستأجر تسوية الأرض وإصلاحها لئلا يسهل بالقلع، وإن أظففت فلم يكثر في قلعه، لأنه ملكه فله أحده، وعليه تسوية الأرض إن قلعه لأنه ضرر أدخله في ملك غيره بغير إذنه، وإن أبي القلع لم يجبر عليه، إلا أن يضمن له ذلك أرض النقص بالقلع فيجبر عليه.

أما المالك فله الخيار بين ثلاثة أشياء: أن يدفع للمستأجر قيمة البناء فيضمكه، أو يفتح

(١) شرح روض الطالب ١/٢، والمقي ١/٥، ١٩٠

(٢) روضة الطالبين ١/٥، ١٣٧، والمقي ١/٥، ٢٢٩

(٣) روض الطالب ١/٦، ٣٣٣-٣٣٤، وروضة الطالبين

١/١٢٨، ١٣٩، والمقي ١/٥، ٢٢٩، والمصنوعي ١/٣، ١٣٩

(٤) فتح القدير ٢/٢٥، وروض الطالب ١/٢، ٢٦٠، والمقي

١/٥، ١٩٠

(٥) حاشية الدسوقي ٢/٢٢٩

وأما ما يراعى في بناء المساجد فينظر في
مصطلح (محدد)

لـ ١٨ - البناء بالطين المخلوط بالنجاسة

١٨ - صرح الشافعية بأنه يجوز بناء الدور
وحجروها بمراد مخلوطة بالنجاسة - كتسميد
الأرض بها - للضرورة. قال الأوزاعي: والإجماع
الفعلي على صحة بيع ذلك^(١).
والفضل في باب (النجاسة).

ل - إتياء على القبور

١٩ - بكرة تحميم القبور. وأما عليه، إن كان
في أرض كان يسكنها الميت، أو أرض موات فلا
فصل مناهة. فإن كان في مقبرة مبللة حرم
البناء، ويهدم من يس، لأنه يضيف على الناس،
ولا فرق في ذلك بين أن يس قبو أو بيتاً أو
مسجداً^(٢).

وقد ورد السي عن بناء المساجد على القبور،
ففي الخبر المتفق عليه أن الرسول ﷺ قال في
مرضه الذي مات فيه: «لَنْ أَلْقَى اللَّهَ الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى، أَتَخْلُدُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

مَعْرُورِينَ قَبْلَ الْمَعِيرِ، أَمَّا الْمَطْلُوعَةُ فَلَا ضِمَانَ
عَلَى الْمَعِيرِ، لِأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ مَعْتَرٍ غَيْرَ مَعْرُورٍ.
حَيْثُ اعْتَمَدَ بِإِطْلَاقِ الْعَتَدِ، وَظَنَّ أَنَّهُ يَتَرَكُهُ مَدَّةَ
طَوِيلَةٍ^(٣).

ط - البناء في الأرض الموقوفة

١٩ - إذا سئ في الأرض الموقوفة المستأجرة مغير
إذن باطل الوقت قلع بنؤه إن لم يكن ضرر عني
الأرض بالقلع، وبعض من منافعها التي كانت
بده. بهذا صرح الحنفية في هذه المسألة،
والنصيب هو الأصل عند غير الحنفية في منعة
كل مغبوب^(٤).

ي - بناء المساجد:

١٧ - بناء المساجد في الأمصار والقرى والمحال
حسب الحاجة لقرى كناية^(٥)، وهو من أحج أعمال
الله التي حث الشارع عليها. قال تعالى: «فَإِذَا
يَبُوءُ الَّذِينَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ^(٦)»
وجاء في الخبر الصحيح «من بنى مسجداً،
يبقي به وجه الله، حتى الله له مثله في
الجنة»^(٧).

(١) فتح القدير ١٧/١٧٦، ومناقب ابن عابدين ١/٥٠٤ -

(٢) ابن عابدين ١٥/١٥٠، وكشاف الخناز ١١١/١٢

(٣) كشاف الخناز ١٢/٣٩٤، تكملة عالم الكتب بيروت.

(٤) سورة النور ٣٦

(٥) حديث: «من بنى له مسجداً يبقي به وجه الله،

يس» أخرجه طبراني المعجم ١/٥١٤ - ط

طبراني - مسلم ٢٢٨٧/٤١ - ط الحلبي

(١) للبوسي ١٩/١٤٥، ومعنى الخناز ٢/١١١، ومغنى

لخناز ١/٢٥

(٢) معني الخناز ١/٣٩٤، وبلدة السالك ١/٢٧٧

مباحداً^(١) والمفصل يظفر في مصطلح (قهر).

بطلت صلاته بإتفاق الفقهاء^(٢) واختلفوا فيها إذا سبقه أحدث بلا عمد منه.

وذهب الحنفية إلى أنه لا تبطل الصلاة، فيجب عليها بعد التقطير، وهو القول القديم^(٣) للشافعي^(٤).

وعند المالكية: لا يبي المحض في الصلاة إلا في الوضوء^(٥).

وتبطل الصلاة في الجنيد بعد الطسقية ولا بناء، وهو منسوب للحنابلة^(٦).

والمفصل يظفر مصطلح (حدث، رخاء).

بناء السهمي في الصلاة على يمينه:

٢٢ - إذا شك في أثناء الصلاة في عدد الركعات أو حصل زحزح، فلا صل له لم ينه، ووجب التمسك باليمين وهو الأقل^(٧).

واظفر مصطلح (شك).

البناء في خطبة الجمعة:

٢٣ - إذا انقض الحائضون في أثناء الصلاة، وعدوا قبل طول المجلس، سى احتطب على خطبته^(٨).

واظفر مصطلح (خطبة).

- (١) روضة الطالبين ٢/٥٥٧، والبدائع ٢/٢٢٠، ٢٢١.
- (٢) ٢٢٣، وحاشية الدررقي ٢/١٧٦.
- (٣) البدائع ١/١٣٠، ١٣١، ٢٢٥.
- (٤) حاشية الدررقي ٢/٢٢١.
- (٥) روضة الطالبين ٢/٢٧٠، وشاف التتبع ٢/٢٢١.
- (٦) روضة الطالبين ٢/١٩٠، وحاشية الدررقي ٢/٢٧٥.
- (٧) وشاف التتبع ٢/١٠١.
- (٨) روضة الطالبين ٢/١٠١، وشاف التتبع ٢/٢٢٢.

م - البناء في الأماكن المشتركة

٢٠ - لا يجوز البناء المص في الأماكن التي تتعلق بها حقوق عامة، كالشوارع العامة، وموصل الميناء في الصحراء، وأماكن المسكن، كعورة ومزدلفة، لما في ذلك من التضيق على الناس ولأنها للمسلمين جميعاً، فليس الفرد أن يستأثر بها^(١).

ن - بناء الحمام:

٢١ - ذهب الإمام أحمد إلى أنه يكره بناء الحمام مطلقاً، وسواء للنساء أشد كراهية، وبطل عنه قولاً. انتهى بيي الحمام للنساء ليس ببناء^(٢).

وهو حائز عند بقية الأئمة^(٣).

ثانياً: البناء في العبادات

يراد بالنساء هنا: إتمام الصلاة بعد انقطاعها.

٢٢ - إذا أحرم منظرها، ثم أحدث عمداً،

- (١) حديث: «لعنوا اليهود والنصارى القدوا بغير».
- أحمد بن الحنبل في الفقه ٢/١٠٠، ط الطبعة الأولى ١٣٧٦/١ ط المطبع.
- (٢) الفقه ٢/٥٦٦، وفي المصاح ٣/٣٢٥، والبدائع ٢/٢٥٦.
- (٣) شاف التتبع ٢/١٥٨.
- (٤) حواهر الإكليل ١/١٩٥، والى عاصم ٢/٢٠٥.

البناء في الطواف :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا ابتدأ بالطواف، ثم أتت العبداء المكتوبة، فإنه يقطع الطواف، ويصلي مع الجماعة، لم يبيح من طوافه، لأنه فعل مشروع فلم يفسده، كما فعل السير.^(١)

كما في غير المكتوبة فقد اختلف الفقهاء في صحة البناء على ما مضى .
ر: مصطلح (طواف).

بنان

انظر : اصبع .



بناء بالزوجة

انظر : دخول

بناء في العبادات

انظر : استئناف .

(١) المغني ٣/٣٩٥، وحاشية الطحاوي ١/٢٩٨، وحاشية

البدوي ٢/٣٣، وأمسى الطالب ١/١٧٩

وذهب الشافعية إلى أن المخلوطة من ماء زناه
نحل له، لأن ماء الزمي لا حرمة له، لكنه مكروه
خروجاً من خلاف^(١)
انظر مصطلح (نكاح).

بنت

التعريف :

١ - بنت وابنة : مؤنث ابن . والولد يطلق
عليها^(١).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث

وردت أحكام تتعلق بالبنت أهمها مايلي :

أ - النكاح :

٢ - نكاح البنت : يحرم نكاح الرجل ابنته،
والعقد عليها باطل^(٢) لقوله تعالى : « حُرِّمَتْ
عليكم أمهاتكم وبناؤكم »^(٣) وعليه إجماع
الامة.

٣ - نكاح ابنته من السرى : ذهب الحنفية
والمالكية والحنابلة إلى تحريم زواج الرجل ابنته
من السرى، لأن السوط سبب ايجولية،
والامتناع بالحرز حرام^(٤).

(١) الصحاح الثمانية : ابن ومادة . ولد والمغرب مادة
ولد . ويختار الصحاح مادة : اوى .

(٢) فتح القدير ٣٥٢/٢ . وكشاف القناع ٦٩/٥ . ومراقب
الإجماع لا من حرم ص ١٦

(٣) سورة النساء / ٢٣

(٤) الهداية مع فتح للفتوى ٢٦٥/١ . والزرقاني شرح مصنف
حليل ٢٠٤/٣ . وكشاف القناع ٦٢/٥

الولاية في النكاح :

٤ - انفق العتقاء على أن للاب إنكاح ابنته
الصغيرة والكبيرة المجنونة أو المعتوفة^(١) ولو
جراً عنها، إن كانت بكراً.

واختلفوا في الثيب الصغيرة.

وأما تزويج الرجل ابنته البكر الكبيرة .

فأخهم على أن للاب إجبارها خلافاً
لنحفية.

أما الثيب الكبيرة فالأب يبي إنكاحها
دون إجبار.

والفصل في (النكاح والولاية).

ب - إرث البنت :

٥ - البنت إذا اضرمت لها النصف في الميراث،
لقوله تعالى : « وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا
النَّصْفُ »^(٢) وإن كانتا اثنتين فصاعداً فلها
الثلاثان . لقوله تعالى : « فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ

(١) العمل شرح الشيخ ١١١/٤

(٢) فتح القدير ٢٩٩/٢

(٣) سورة النساء ١١

بنت الابن

التعريف :

١ - بنت الابن . هي كل بنت تنسب إلى
أبوي مطبوخ الابن ، مهما نزلت درجة أبيها ،
فتشمل بنت لاس و بنت ابن لاس مهما
نزل .^(١)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

بنت الابن أحكام خاصة في الفقه
الإسلامي نجعل أهمها فيما يلي :

النكاح -

٢ - يحرم على الرجل نكاح بنت ابنه وإن تزنت ،
بقوله تعالى ﴿ وَنَكَحُوا أَبْنَاءَهُمْ ﴾ عليه السلام
وسألكم^(٢) والمراد بالنسب انقراض المؤنت وإن
يَعُد فتشمل بنت الابن و بنت البنت ،
ولإجماع^(٣) المجتهدين على ذلك

وللتفصيل يراجع مصطلح (نكاح)

(١) أحكام الفروع لابن العربي ٣٧٢/١

(٢) سورة النساء ٢٣

(٣) المشافعة مع المعتز ومع القدير ٢٥٨/٢ ، وكتاب التنازع

انتسب فلهن ثلثا ما ترك^(٤) هذا عند عامة
الصحابه ، وعن ابن عباس أن حكمها حكم
الزوجة ، أما إذا كان مع الست ابن ، فله ذكر
مثل حظ الأنثيين وهو مذهبهم ، لقوله تعالى :
﴿ يُرْثِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ - لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثَى ﴾^(٥)

والتفصيل في مصطلح (إرث)

جاء النفقة .

٦ - اتفقوا على وجوب نفقة الست العقبه غير
الزوجة على والدها إذا كان عبا ، أما إذا كانت
الست عبا ، فلا تحب ما النفقة .
وإذا كانت كسبه ونفقة فتجب لها نفقة
أيضا مع بعض الشروط^(٦)
وللتفصيل راجع المقام مصطلح (نفقة)



(٤) سورة النساء ٦١

(٥) كتابات الفتاوى ١/٤٢٦ ، وشرح المرحومة ص ٣٤ - ٣٥ ،

٣٧ بتعقيب الأستاذ محمد عبيد الله بن عبد الحميد مطبعة

مطبعة احسن

(٦) سورة النساء ٦١

(١) فتح القدير ٣/٣٤٣ ، ٣٤٤ ، وكتاب الفتاوى ١/٤٨٦ ،

والتحقيق على الشافعي ١/٢٤٦ ، وآخره على مختصر

الزكاة :

هـ - لا يرتن مع الصليتين عند عامة الصحابة ، إلا إذا كان معهن ذكر يدرجنهن أو أسفل منهن ، فإنه يعصبن ، وحيف فلذا ذكر مثل حظ الأنثيين^(١)

وللتفصيل ذلك راجع مصطلح (فرائض) .

٣ - لا يجوز دفع الزكاة إلى بنت الابن عند الخفية والجنابة . لأن منافع الأملاك بينهم متصلة^(٢)

وذهب الشافعية إلى أنه لا يجوز دفع الزكاة إليها في الحال التي تجب فيها النفقة على الجد^(٣) أما المالكية فقد جوزوا دفع الزكاة إلى بنت الابن ، لأنها لا تجب نفقتها على جدها^(٤)

بنت لبون

الفرائض :

انظر : ابن لبون

٤ - لبنت الابن أحوال في الميراث نحملها فيما يلي :

أ - النصف للواحدة .

ب - الثلثان للثنتين قصاصا .

وهذان الحالتان بشرط فيها عدم اثبات الصلابة . فإذا عدمت قامت بنت لابن مقامهن .

جـ - إذا كان معهن ذكر فإنه يعصبن ، وحيف فلذا ذكر مثل حظ الأنثيين

د - من السدس مع البنت الواحدة الصانبة ، تكملة للثنتين .

بنت مخاض

انظر : ابن مخاض



(١) إحدانية مع فتح البدر ٢١/٢ ، ٢٢ ، والمغني ٢/٢٤٧

(٢) الجبرع ٢/٣٢٩ ، والمغني على الشهاج ١/٨٩

(٣) الدرر المنيرة ١/٢٩٦ - ٢٩٨

(٤) شرح الصارميه ص ٣٦

وابن عابد بن. لكن قال الحرافي - بعد بيان
تفريق بين المسكر والمفتد (أي المحدث) - وهذا
يظهر لك أن الحاشية معدة وليست مكترة،
ثم استدل لذلك بكلام نفيس يرجع إليه في
تفريقه^(١)

بنج

التعريف :

الحكم الشرعي في تناوله -
٤ - مري جمهور الفقهاء أنه يحرم تناول فلفندر
سكر من هذه النادة، ويعزز بالسكر منه بغير
عذر^(٢) ويجوز عندهم التداوي به واستعماله
لإزالة العقل لقطع عضو متآكل^(٣).

أما الحاشية فقد اختلفت الإلزام في حكم
تناول البنج لغير التداوي ووجوب إقامة الحد
على السكاران منه^(٤).

عقوبة تناوله -

٥ - يعرف الفقهاء ما يحرم تناوله، ويترتب على
تعاطيه الحد بأنه - كل شراب مسكر - وإنه على
هذا التعريف ذهب معظم الفقهاء إلى عدم

١ - البنج - بفتح الباء - في اللغة والاصطلاح :
سات مخدر، غير الحشيش، مسكر
بلا وجام^(١).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأفيون -

٢ - الأفيون : عصارة لبنة يستخرج من
الحشيش، ويحتوي على ثلاث مئة منبوبة منها
المورفين^(٢).

ب - الحشيشة -

٣ - الحشيشة : نوع من ورق الغنق الهندسي
يسكر جدا إذا تناول منه قدر درهم^(٣) هذا ما
قاله ابن تيمية وابن حجر الهيتمي

(١) الفروق للحرافي ١/ ٢٦٦ - ٢٦٨ (تفريق ٤٠)

(٢) الخواص ١/ ٨٦ - بمعنى شحاتج ١/ ١٨٧. ومخفة المحتج
١٦٩/ ٩

(٣) الخواص ١/ ٨٦. وإزالة العقلين ١/ ١٥٦. وابن عابد بن
١/ ٢٩١ ط بولاق، وجموع فتاوى ابن تيمية ٣٢١/ ٣٢٤

(٤) ابن عابد بن ١/ ٢٩٠، وخصم الفتاوى المصرية ص
٢٩٩، وفتح القدير ٣/ ٤٠، ١٨١/ ١، ١٦٠/ ٨

(١) الغنموس المحيط في اللغة، وابن عابد بن ١/ ٢٩١ ط بولاق
١/ الصحاح في اللغة والمعجم

(٢) ابن عابد بن ١/ ٢٩٠ ط بولاق، بمعنى المحتج ١/ ١٨٧،
وجموع فتاوى ابن تيمية ٣٢١/ ٣٢٤

بنج ٦ - ٧ ، بندق ، بنوة ، بهتان ، بهيمة ، بول ، بيات

بنوة

إضافة الحد على السكران من النج وظائره من
الجاسمات، وإن كان مذهباً وقت التعاطي،
ولكنه يعاقب عقوبة تعزيرية.^{١٦}

انظر : أبس

حكم ظهارته :

بهتان

٦ - اتفق الفقهاء على أن البج طاهر، لأهم
يشترطون لحاسة السكر أن يكون «العا»^{١٧}

انظر : افتراء

مواطن البحث :

بهيمة

٧ - يذكره الفقهاء في باب الأشربة والحاسات
والطلاق.

انظر : حيوان

بول

بندق

انظر : قضاء الحاجة

انظر : صيد

بيات

انظر : بينونة



(١) الحرشي ٨٤/١، ومفي المحتاج ١٨٧/١، ونجعة المحتاج

١٦٩/٩

(٢) نجفة المحتاج ٢٨٩/١، ومفي المحتاج ٧٦/١، والحرشي

٨٤/١، وأسنى الطالب ٩/١، وحاشية إمامة الطالبين

٩١/١

هو الحكاية المذهب الصواب أن البيان هو
محموع هذه الأمور^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التفسير :

٢ - التفسير لغة : هو التكنيف والإظهار وفي
الشرح : توضيح معنى الآية وشأنها وقصدها ،
والسبب الذي برئت فيه بلفظ يدل عليه دلالة
ظاهرة

والبيان معنوم يتخلف عن التفسير ، إذ
البيان قد يكون دلالة حال التكتم كالسكوت ،
في حين أن التفسير لا يكون إلا بلفظ يدل على
المعنى دلالة ظاهرة^(٢)

ب - التأويل :

٣ - التأويل : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى
معنى يختمه ، إذا كان المحتمل موافقا للكتاب
والسنة (ز : تأويل) .

والفرق بين التأويل والبيان أن التأويل
ما يذكر في كلام لا يفهم منه المعنى المراد لأول
وهله ، والبيان ما يذكر في كلام يفهم المعنى المراد

بيان

التعريف :

١ - البيان لغة : الإظهار والتوضيح ، والتكنيف
عن الخفي أو الخسر . قال الله تعالى : (وَعَلَّمَ
الْبَيَانَ)^(١) أي الكلام الذي بين به قلوب ،
ويحتاج إليه من أمور دينه ، فهو متصل به عن
سائر الحيوانات^(٢) .

وأي يبعد الأصوليون والفهاء عن المعنى
اللغوي في تعريفهم للبيان^(٣) .

فهو عند الأصوليين : النزال على المراد
بخطاب لا يستعمل نفسه في الدلالة على المراد .
ويطلق ويراد به المدلول ، ويطلق أيضا على
عمل المسن ، ولأجل إطلاقه على المعاني الثلاثة
اختلفوا في تفسيره فانظر إليها . قال المصديقي

(١) سورة الرعد / ٤١

(٢) المعركة للراغب ص ٦٩ . والمصباح المنير . ويرى
نعمانيس المحيط ، والمغرب . وكتبه وأسرار من أصول
الجزمي ١٠٦ ١٠٤ ط دار الكتب العربي . وارتداد الفحول
ص ١٦٦ ، ١٦٨ ط الحلبي

(٣) الشرحات للمرحوم .

(١) إيتاد الفحول ص ١٦٨

(٢) مسند الطحاوي ٢٤٧ / ١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ - تفسير مزينة
الأطلس للطبوعات

منها كنكم،^(١) ولأن البيان عبارة عن إظهار
الترادف، فربما يكون ذلك بالفعل أبلغ منه
بالقول، لأنه يبيّن دأمر أصحابه بالخلق عام
الحدیث، فلم يفعلوا ثم لما رآه خلق بنفسه
خلقوا في الخلق،^(٢) فصرنا أن إظهار المواد
يحصل بالفعل كما يحصل بالقول

وقال المكرخي وأبو إسحاق البرزقي وبعض
المشككين: لا يكون البيان إلا بالقول، بناء
على أصلهم أن بيان المحصل لا يكون إلا
متصلاً، والفعل لا يكون متصلاً بالقول.^(٣)
وللتعصب نظر الملحق الأصولي.

أنواع البيان

٥ - قال أبو زرقي: البيان على أوجه: بيان
تقرير، وبيان تفسير، وبيان تغيير، وبيان
تبديل، وبيان ضرورة، فهي خمسة أقسام.^(٤)
ونحذر الإشارة إلى أن إضافة البيان إلى
التقرير والتفسير والتبديل من قبيل إضافة
الجنس إلى نوعه كعلم الطب، أي بيان هو
تقرير، وكذا الباقي، وإضافته إلى الضرورة
من قبيل إضافة الشيء إلى سببه.

- (١) حديث: وحدوه مني مناسكتكم، أخرجه مسلم: ٩٤٣/٢.
- (٢) ط الحلي، واحد: ٢١٨/٣، ط الميمنية والنقط لأحمد.
- (٣) حديث أخره الشيخ في أصحابه بإطلاق عام أخذه أحرجه
البحاري (مفتح ٥/ ٣٣٦ ط السلفية).
- (٤) أصول تهر حن: ٢٧/٢، وبرزند الفصول من: ١٧٣.
- (٥) أصول البرزقي ١٠٥/٢.
- (٥) كشف الأسرار ١٠٦/٣.

منه بنوع خفاء بالنسبة إلى البعض،^(١) فالبيان
أعم من التأويل.

الأحكام المتعلقة بالبيان عند الأصوليين:

٤ - البيان بالقول والفعل:

المذهب عند الفقهاء وأكثر المشككين أن
البيان يحصل بالفعل من رسول الله ﷺ كما
يحصل بالقول.

والحليل على أن البيان قد يحصل بالفعل:
أن جبريل عليه الصلاة والسلام بين موافقة
الصلاة للنبي ﷺ بالفعل، حيث أمه في البيت
يومين،^(٢) ولما سئل رسول الله ﷺ عن موافقة
الصلاة قال: تسائل: «وصل معاه»^(٣) وكما قال:
«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصْلُ»^(٤) ثم صلى في
اليومين في وقتين، فبين له الموافقة بالفعل وفي
الحج قال لأصحابه: «اتَّخَذُوا عَنِّي

(١) سنن العطاء: ٢٥٧/١، والعريضة للبرزقي مادة
«البيان».

(٢) حديث إمامه جبريل النبي ﷺ عند هاتين يومين، أخرجه
الترمذي من حديث أبي عيسى رضي الله عنه مطولاً
وقال: أخرجه حسن صحيح (سنن الترمذي
١٧٨/١، ٢٨٠ ط الحلي - نصب الرأية ١/ ٢٢١).

(٣) حديث: «وصل معاه» وأخرجه مسلم مطولاً (صحيح
مسلم ٩٢٨/١ ط الحلي).

(٤) حديث: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصْلُ» أخرجه البخاري
الفتح ١١٦/٢ ط السلفية.

بيان التفسير :

بيان التفسير :

٨ - بيان التفسير هو البيان الذي فيه تغيير لموجب الكلام وهو نوعان :

الأول - السامع بالشرط : كما قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضُنَّ لَكُمْ فَاتُّبِعُونْهُمْ ﴾ (١) فإنه يبين به أنه لا يجب إتياء الأجر بعد عقد إجارة الموضع إذا لم يوجد الإرضاع ، وإنما يجب ابتداء عند وجود الإرضاع فيكون تعبيراً لحكم وجوب أداء البدل بنفس العقد . (٢)

الثاني - الامتناء : كما قال الله تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ (٣) فإن الألف اسم موصوع لعدد معلوم ، مما يكون دون ذلك العدد يكون غيره لا محالة ، فلو لا الامتناء لكان العلم يقع لنا بأنه لبث فيهم ألف سنة ، ومع الامتناء إنما يقع العلم لنا بأنه لبث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً ، فيكون الامتناء تعبيراً لما يفيد لفظ الألف . (٤)

بيان التبديل :

٩ - بيان التبديل هو النسخ ، وهو رفع حكم

٦ - بيان التفسير هو كل حقيقة تحمل المجاز ، أو عام بحتمل الخصوص ، إذا لحق به ما يقطع الاحتمال . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (١) فصيغة الجمع تعم الملائكة على احتمال أن يكون المراد بعضهم ، وقوله تعالى : ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ بيان قاطع لهذا الاحتمال فهو بيان التفسير . (٢)

بيان التفسير :

٧ - بيان التفسير هو بيان ما فيه خفاء ، كالمتراك والمجمل ونحوهما ، مثل قوله تعالى : ﴿ أَفْمَثُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (٣) فإنه مجمل ، إذ العمل بظاهره غير ممكن ، وإنما يوقف على المراد للعمل به بالبيان ، ثم لحق هذه الآية البيان بالسنة ، فإنه عليه الصلاة والسلام بين الصلاة بالقول والفعل ، والزكاة بقوله ﴿ زَكَاةً ﴾ : دهاناً ربيع العشي . (٤) فإنه يكون تفسيراً . (٥)

(١) سورة الحجر / ٣٠

(٢) كشف الأسرار ١٠٥/٣ - ١٠٧ ، وأصول السرخسي ٢٨/٢

(٣) سورة النور / ٥٦

(٤) حديث . «عمران بن عوف» أخرجه أبو داود ٢٢٨/٢
 - ط عرت محمد (عاصم) من حديث علي ، وصححه البخاري كتابي التلخيص لأبي جعفر ١٧٣/٢ - ط
 شركة الطباعة الدينية

(٥) كشف الأسرار ١٠٧/٣ - ١٠٨ ، وأصول السرخسي ٢٨/٢

(١) سورة المطلاق / ٩

(٢) أصول السرخسي ٣٥/٢

(٣) سورة العنكبوت / ١٦

(٤) أصول السرخسي ٣٥/٢

الميراث إليهما في صدر الكلام ، ثم بين نصيب الأم ، كان ذلك بيانا أن الأب مابقي ، فلم يحصل هذا البيان وترك التنصيص على نصيب الأب ، بل بدلالة صدر الكلام يصير نصيب الأب كالتنصيص عليه .^(١)

النوع الثاني : هو السكوت الذي يكون بيانا بدلالة حال التكلم ، نحو سكوت صاحب الشرع عند معاملة شيء من تغييره يكون بيانا لحقيقته باعتبار حاله ، مثل ما شاهد النبي ﷺ من باعيات ومعاملات كان الناس يتعاملونها فيما بينهم ، فأقرهم عليها ، ولم ينكرها عليهم ، فدل أن جميعها مباح في الشرع ، إذ لا يجوز من النبي ﷺ أن ينكر الناس على منكر محظور .^(٢)

النوع الثالث . هو السكوت الذي جعل بيانا ، ضرورة دفع الغرور ، مثل الأب إذا رأى ولده المميز يبيع ويشترى ، فسكت عن النهي ، كان سكونه إذن له في التجارة ، لضرورة دفع الغرور عن يعامله ، فإن في هذا الغرور إضرارا به ، والضرر مدفوع . بهذا قال الحنفية . وقال الشافعي : لا يكون السكوت إذاً لأن سكوت الأب عن النهي محتمل ، قد يكون للرضا تنصرفه ، وقد يكون لضرط الغيظ ، أو قلة الالتفات ، والمحتمل لا يكون حجة .^(٣)

شرعي بدليل شرعي متأخر .^(١) والنسخ في حق صاحب الشرع بيان محض لانتهاء الحكم الأول ، ليس فيه معنى الرفع ، لأنه كان معلوما عند الله أنه ينتهي في وقت كذا بالناسخ ، فكان الناسخ بالنسبة إلى علمه تعالى مبينا لا رافعا .^(٢)

ثم الرجوع عند الأصوليين أن النسخ جائز في الأمر والنهي الذي يجوز أن يكون ثابتا ، ويجوز أن لا يكون .

وقد قال بعضهم : إنه لا يجوز المسخ ، وربما قالوا لم يرد النسخ في شيء أصلا .^(٣) وانظر التفاصيل في (نسخ) وفي الملحق الأصولي .

بيان الضرورة :

١٠ - بيان الضرورة نوع من البیان يحصل بغير اللفظ للضرورة ، وهو على أربعة أنواع :

النوع الأول : ما يكون في حكم المنطوق ، وذلك بأن يدل المنطوق على حكم المسكوت عنه . وقد مثلوا له بقوله تعالى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَأُولَئِكَ الْثَلَاثُ ﴾^(١) فإنه لما أضاف

(١) سورة النساء / ١١

(٢) كشف الأسرار / ١٥٧ / ٣

(٣) أصول الفقه / ٥١ / ٢

(٤) كشف الأسرار / ١٥٦ / ٣

(١) كشف الأسرار / ١٥٧ / ٣ ، وأصول الفقه / ٥٠ / ٢

(٢) كشف الأسرار / ١٥٨ / ١ ، وأصول الفقه / ٥٠ / ٢

(٣) كشف الأسرار / ١٥٦ / ٣ ، وأصول الفقه / ٥١ / ٢

عليه بين لفظانيتين. ولهذا نقل أبو بكر الباقلي
إجماع رباب الشرائع على امتناعه.

١٢ - الوجه الثاني : تأخير البيان عن وقت ورود
الخطاب إلى وقت الحاجة إلى الفعل، وذلك في
الواجبات التي ليست بضرورة، حيث يكون
الخطاب لا يظهر له، كالأمسك انشراطاً
وانشركة، أو يكون له ظاهر وقد استعمل في
خلاف الظاهر، كتأخير البيان بالتحصيل،
ومثله تأخير النسخ ونحو ذلك، وفي ذلك
الجماعات أهمها مايلي :

أ - الجسار مطلقاً، قال ابن برهان : وعليه
عامة علمائنا من الفقهاء والمتكلمين. ونقله
القاضي عن الشافعي، واختاره الرازي في
المحصول، وابن الحاجب. وقال الباغي : عليه
أكثر أصحابنا، وحكاه القاضي عن مالك.

ب - المتع مطلقاً، نقل ذلك عن أبي إسحاق
السروري وأبي بكر الصيرفي وأبي حامد
السروري وأبي بكر الدقاق وداود الظاهري
والأمرى، قال القاضي : وهو قول المعتزلة وكثير
من الخفية.

ج - أن بيان المجمل إن لم يكن تبديلاً ولا
تغيراً اجازاً مقارناً وظاهراً، وإن كان تغييراً اجازاً
مقارناً ولا يجوز طارئاً سحاً. نقله السمعاني عن

النوع الرابع : هو المسكوت الذي جعل بياناً
لفسورة الكلام كما إذا قال رجل : لفلان علي
مائة ودرهم، أو مائة ودينار، فإن العطف حمل
بياناً للأول، وجعل الأول من جنس المعطوف.
هذا يقول الخفية.

وقال الشافعي : يلزمه المعطوف، والقول في
بيان جنس المدة قول المنكر، لأنها جملة قابلية
بيانها، والعطف لا يصلح بياناً، لأنه لم يوضع
له.^(١)

تأخير البيان عن وقت الحاجة :

كل ما يحتاج إلى البيان من محمل وعدم، ومجاز
ومشترك، وفعل مَرَدَد ومطلق، إذا تأخر بيانه
فذلك على وجهين :

١ - الوجه الأول : أن تأخر عن وقت الحاجة،
وهو الوقت الذي إذا تأخر البيان عنه لا يتمكن
المكلف من معرفة مانضمته الخطاب، وذلك في
الواجبات القورية. فهذا النوع من التأخير
لا يجوز، لأن الإنسان ما شيء مع عدم العلم به
تتبع عند جميع العقلين بمنع التكليف من
لا يطابق.

وما من جواز التكليف ما لا يطابق فهو يقول
بجواز عقله، لا بوقوعه فكان عدم الوقوع متصفاً

(١) كتب الأثر ١٥٩/٧، وأصول الشافعي ٥٢/١

وذهب المشقة في القول الآخر إلى أنه إن وقع الإقرار المبهم في جواب دعوى، وامتنع عن التفسير، يجعل ذلك إنكاراً منه وتعرض للسبب عليه، فإن أصر على الامتناع جعل ناكلاً عن التبيين وتختلف لدعي^(١)

فما إذا أقر بمجهول وبين السبب، فينظر إن كان سبباً لا تفسره لجهالة كالتقصير ولو ذهبت بأن قال: غصت مال فلان، أو لفلان عدي لانة، فيصح إقراره، ويجبر على بيان المقتضيات أو الأمانة المجهولة وتعييها، وإن كان سبباً تفسره لجهالة كالبيع والإجارة لا يصح الإقرار، ولا يجبر على بيان ما باعه أو استأجره^(٢)

البيان في الطلاق المبهم .

١٤ - إذا قال الزوج لزوجته: إحدانا طلق، وقصد معشئة منها طلق، ويرمى البيان، وبصافي، لأنه مالك لغيره، فيصح بيانه أيضاً، وما في صميره لا يوجب عليه ولا من جهته، فيفسل قوله فيه، وتعتزلانه إلى البيان، ولا اختلاط لغيره بالمباحة.

(١) مجمع القدير ١/٦٩٨، ٢٨٩ ط، لأبي زيد، ولأنه لا يشرع المحدثات ١/٥٣٩، ٥٤٠، وتزيلي ١/١٥، والنهي لأبي قبيصة ١/١٨٧ ط، الرضا، والهدف ٢/٢٤٧ ط الخلفي، وحواجر الإكليل ٢/١٣٧، وبموافاق تحليل ٣٩١/٥

(٢) تزيلي ١/١٥، وحرر الأحكام ١/٨٢

أي زيد من الخفية^(١) وينظر مراتب البيان للأحكام ومساكن التفاصيل المتعلقة بالموضوع في الملحق الأصري.

الأحكام المتعلقة بالبيان عند القضاء

بيان المتره المجهول:

١٣ - إذا أقر شخص سجهول وأطلق، بأن قال: علي شيء أو حق، يلزمه، لأن الحق قد يلزمه مجهولاً، كأن يملك، فلا لا يعرفه، فيتم، أو يخرج جراحة لا يعرف أوجهها، أو يفي عليه بقية حساب لا يعرف قدره وهو محتاج إليه لإثراء نفسه بالإيقاض، أو أقر شخص، لجهالة المتره لا تمنع صحة الإقرار، ويقال للمقرر: بين المجهول، فإن لم يبين أحده، أخطأه الحكم على البيان، لأنه لزمه الخروج عما وجب عليه بصحيح إقراره، وذلك الخروج عما لم يكن بالبيان، ولكن بين شيئاً يثبت في الذمة، قل أو كثر، أما إذا بين شيئاً لا يثبت في الذمة فلا يقبل منه، نحو أن يقول: عليت حق الإسلام، أو كذا من تراب أو نحوه، بهذا قال الخفعية ولما كنية والخافعة، وهو أحد قولي الشافعية.

(١) لمرشدة المجهول من ١٧٣ - ١٧٤ ط، الحلبي، وللمبردة في

المسؤول للفقه الشافعي، في تحقيق حسن جبر من ٢٠٧ ط

دار الفكر، والمستقصى ١/٢٨٨، وقصود الرضا

ويلزم الزوج اليان، فوراً، فإن أخر عصى،
فإن امتنع حبس وعزر.^(١)

وللفنهاء، تعاصيل في لزوم نفقة الزوجتين إلى
اليان، وألفاظ اليان وما ينبت به اليان من
الأفعال كالإطعام ومفدعته تنظر في (حلاقي)

بيت

التعريف :

بيان المقت المجه :

١ - من معاني البيت في اللغة : المسكن، وهو كل
ما كان له جدار وسقف، وإن لم يكن به ساكن
ويطلق أفضاً على بيت الشقة، ويجمع البيت
على أبيات، وبيوت.

ويطلق البيت على القصر، ومنه قول
جريل عليه السلام لرسول الله ﷺ «بشروا
حديجة بيت في الجنة من قصب»^(٢) قال في
اللسان. يعني بشروها بقصر من لؤلؤة بحوفة.

ويطلق على المسجد. قال الله عز وجل :
﴿فِي سَوْتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ﴾^(٣)

قال الزجاج : أراد المساجد.^(٤)

وقد يكون البيت مستقلاً بذاته، أو جزءاً من
المسكن المستقل كحجرة من دار.^(٥)

(١) حديث، بشروا سعدية، أخرجه البخاري الفتح
٣/٦١٥ ط السلسلة واللغة ط ١٨٨٦/١ ط
عيسى الباسي.

(٢) سورة النور / ٣٦

(٣) لسان العرب، والاصباح التبر، والمغرب في رجب المغرب،
والفكليات لأبي البلد، ١١٣/١، ١٦٤، بصرف.

(٤) المسوط للسرخسي ٨/١٦٠، ١٦١ ط طبعه

(١) نهاية الحاج ٩/٤٩٤، وشرح النعيل على الحاج
٣/٣٦٤، ٣٤٥، وروضة الطالبين ٨/١٠٣، والمسوط
للسرخسي ٩/١٢١، ١١٢، والأشباه والنظائر لأبي
حجيم ص ١٦٩ ط الطيبة المسيية، والاختيار
٣/١٤٥، وأبي عابدين ٣/٢٢، ٢٤، وفتح القدير
٣/١٥٩ ط الأسيرية، والروايات ١/١٣٦، والنفق لأبي
قدامة ٢/٢٥١

(٢) أنس المطالب ٤/١٥٣، ٤٥٤، والفنلوي الغنية
١/١٧، ١٨، والفتاوى الخفية بياض الهندية ٩/٥٧٣،
والأشباه والنظائر لأبي نجم ص ١٦٩، والنفق لأبي
قدامة ٩/٣٩٧ ط الرياض

ويصدق على اسمي من طين، أو أود وودع
 وحضر، ومعنى التحدث من جانب، أو صوت، أو
 وزير، أو شاعر، أو حنيد، وأبو داود الطيالسي^(١)
 ولا يخرج معه لأصطلاحي نعم ورد في
 اللغة

الأكبر وأرجح^(٢)
 الحبيب على ظهر البيت
 ١ - جاء النحاشير في السنة السابعة من النبي
 عن ظهور بيت لسلي له عاتق صبح من
 السقوط

فقد روى علي بن شيبان ومسلم الله عنه عن
 أنس بن مالك قال: «من مات عنى المقبر بيت ليس
 له حجر فقد نزلت منه الذمة»^(٣)
 وجاء في رواة حجاج، وفي أنس بن
 حجار «في بعض السيرة التي فتع وتجرأ
 النائم على السقوط ومعنى برئت منه الذمة
 أي أزال عصبه نفسه، وهذا ظاهره الذي لا
 ذمة له، أي لا يجد له على أحد شيء، بسب
 موته، إذ إن الذي قام كدفك رما تطلب من
 يومه فقط مات حيا، أنه إنه إذ كان كذلك
 مات من غير تائب ولا استعداد للموت»^(٤)

الألف ذات انفصلة:
 أ - الدار

٢ - الدار لغة: اسم لما اتصل على بوابه
 وبابها وصحى غير مغطى، واسم الدار يشاير
 العرصة والبناء جميعا.
 والعرف بين البيت والدار أن الدار تستلصق
 على بواب ومنازل^(٥)

ب - المنزل
 ٣ - المنزل لغة: اسم مكان النزول، وفي بعض
 الأعراق، هو اسم ما يشتغل على بوابه،
 وصحى صلب ويطح يسكنه الرجل، «يقال»^(٦)
 وهو دون المنار، وفوق البيت، وأذله بيتان أو
 ثلاثة.

وتختلف الأعراف في هذه الألف باختلاف

(١) العرب في ثوب العرب، والموسم للشرح، ١٩٩، ١٩٩.

١٩٩

(٢) حديث: «من مات عن ظهر بيت ليس له حجر»
 أخرجه أبو داود، ٢٩٥/٢٩٥ طبع الدار، وأحمد
 ٢٩٩/٢٩٩ طبع المكتب الإسلامي، وفي بعض الروايات
 ٢٩٩/٢٩٩ طبع مكتبة القدسي، وقال المصنف رحمه الله

الصحیح

(٣) فيض القدير ٩١/٩١

(٤) روضة الطالبين ٢٠١/٢٠١ طبع المكتب الإسلامي

(٥) تكملة أبي الفداء ٢٠١/٢٠١، ولسان العرب،

الموسم للشرح ٢٠١/٢٠١

(٦) تكملة أبي الفداء ٢٠١/٢٠١، ولسان العرب، والصحاح

في اللغة، ٢٠١/٢٠١

علا يجوز عند جمهور الفقهاء إحالة بيت
نغرض غير مشروع، كأن يتخذ المتاجر مكانا
لشرب الخمر أو لعب القمار، أو أن يتخذ كنيسة
أو معبد، وشيا. ويجرم حنيفة أخذ الأجرة كما حرم
إعطائها. وذلك لما فيه من الإحالة على
المعصية^(١).

مراعاة حق الجار في مرافق البيت.

٩ - جاءت السنة الشريفة بالتأكيد على حق
الجار والأمر بسرعاته والحفاظ عليه، من ذلك
قوله (ﷺ): «سارن جريئيل يوصيني بالجار حتى
ظننت أنه سيورثه»^(٢).

ويكونه يحكي: «الله لا يؤمن، والله لا يؤمن،
والله لا يؤمن، قيل: من يا رسول الله؟ قال:
الذي لا يأمن جاره بوائقه»^(٣)، والبواقي تعني:
للعوائل والشؤون.

وأما لا يجوز أن يحدث مالك البيت فيه
ما يضر جاره، كان يحضر قبيحا إلى جنب حائطا

عن أرض، لأن من شروط الشفعة أن يكون
البيع أرضا، لأن ما هي التي تبقى على السوام،
ويذوم ضررها، والنساء يؤخذن شعرا للأرض،
حديث جابر رضي الله عنه قال: «قصي
رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم،
ربعة، أو حائط...»^(٤) ويدخل فيه البناء
وهذا عند جمهور الفقهاء^(٥).

وعند الحنابلة: الشفعة تكون للتشريك،
وللجار نفعاً لعقار المالك، وهذا إن تحقت
شروط الشفعة^(٦).

والتمصيل في مصطلح (شفعة)

د - الإجارة .

٨ - لما كان المقصود من عقد إجارة البيت هو بيع
منفعته إلى أجل محلول، اشترط في المنفعة
ما يشترط في العقود عليه في عقد البيع، وهو أن
لا يسمع من الانتفاع بها مانع شرعي، وأن يكون
محرمه كالخمر والآلات للهو ولحم الخنزير.

(١) روضة الطالبين ١/٥، ١٩٤، وشرح القصر ١/٤، ١١،
وتكشيف الغم ٢/٣، ٥٥٩، والاختيار ٢/٢، ٦٠، وحاشية
ابن مابدي ٢٥٦/٥.

(٢) حديث «سارن جريئيل يوصيني بالجار حتى ظننت
أنه سيورثه» في صحيحه والفتح ١٠/١١١، ١٠،
الشفعة، ومسام ١/١، ٢٠٥، طبع في أبيي الحلبي.

(٣) قوله (ﷺ): «سارن جريئيل يوصيني بالجار حتى ظننت
أنه سيورثه» في صحيحه والفتح ١٠/١١١، ١٠،
الشفعة، ومسام ١/١، ٢٠٥، طبع في أبيي الحلبي.

(٤) حديث «قصي رسول الله ﷺ في كل شركة لم تقسم،
ربعة، أو حائط...» في صحيحه (١٢٩/٢)، طبع في أبيي الحلبي.

(٥) حاشية الدرر في ٣/٣، ١٧٣، ومسام ١/١، ٢٠٥،
٢٩٦، ٢٩٧، وكشافة القضاة ١/١، ١٢٠، ١٢١،
ونقل في لامية ١/١، ٨٠، ٨٥، ونيل الأثر شرح
سقى الأخبار ١/١، ٨٠، ٨٥.

(٦) رد المحتار على الدر المختار ١/١، ١٢٠، ١٢٩.

دخول البيوت :

١٠ - أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز دخول بيت لغير إلا بإذن، لأن الله تعالى حرم على الخلق أن يطلعوا على ما في بيوت الغير من خازناتها، أو يلجئوها من غير إذن أربابها، ثلثا بطلح أحد منهم على عورته. وذلك لعابية هي الاستئناس، وهو الاستئذان، لأن الله تعالى خصص البيوت لسكنى الناس، وملكهم الاستمتاع بها على الامتداد، قال تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُذَوِّبُوا عَلَىٰ أُهْلِهَا، ذَلِكَ غَيْرَ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُذَكَّرُونَ^(١) واستئشى الفقهاء حالة الغزو، ويجوز دخول البيت إذا كان ذلك البيت مشرف على العدو، فلغزوة دخوله ليفاتلوا العدو فيه^(٢) وكذا في حالة العلم، أو الظن العصاب بوجوده هناك فيه، فيجوز للإمام أو نائبه إحضار عن بيت المسلمين، وقد هجم عمر رضي الله عنه على ناحية في منزلها، وضربها بالدرية حتى سقط خيلها، فقبل به فيه، فقال : لا حرمة لها، أي لا مشاغلة بالحرمة^(٣) والتحقق بالإمام.

وقد نفذ عمر رضي الله عنه استعزير لثقت

جاره، أو يبنى حزاماً، أو تنورا، أو أن يعمل دكان حذادة أو نحوها من المهن التي يتأذى منها جار البيت.

أمافي المسافر التي تكون بين البيت، كالحذار الفاصل بينهما، فله حالتان : إحداهن تخصر بماكه أحدهما، ويكون سائر اللآخر فقط. فليس للأخر التصرف فيه، بغير مطلقاً، فيحرم عليه وضع الأحشاب، أو مد المسورة، أو بناء العقود، ونحوها من تصرفات التي تضر الحذار وتؤثر في تحممه. وهذا خلاف فيه بين أهل العلم^(٤) وذلك لعدم القاعدة لفقهية : (لا ضرر ولا ضرار). وأما قوله : لا يُلْجَأُ مَالُ امْرِئٍ مَسْلُومٍ إِلَّا بظُيُبٍ مُنْشَرٍ مِنْهُ^(٥).

أما إذا كان الشاهد لا يضر الحذار ولا يضعفه، فيجوز، بل يثبت لصاحبه إذن جازه باستعماله والتصرف فيه. لأفبه من إرفاق بالجار والتوسعة عليه.

والفصيص ينظر في مصطلح (الارتفاع جوار).

(١) المي ٣٩/٥، ورواه الطائين (٢) ٢١١

(٢) حديث، لا يُلْجَأُ مَالُ امْرِئٍ مَسْلُومٍ إِلَّا بظُيُبٍ مُنْشَرٍ مِنْهُ

مه، أخرجه أحمد (٥٠/٥٢) ط المكتب الإسلامي

والمعجم (٩١ - ١٠٠) نشر دار اسرة، وعزاد الراملي إلى

الحدائق، وقال : إنسانه جيد، انظر نفس التراث

(٣) ٢٦٩/٤ ط دار الثموري

(١) سورة النور/٩٧، وتبعه القرطبي ٢١١/١٠، ٢١٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١١٦/٥، وأشهد المذرك ٣٥٤، ٣٥٥

٣٥٥ ط عيسى الحلبي بغير

(٣) حاشية ابن عابدين ١١٨-١١٩، ١٢٠

ولا يجوز له سرقة أن تأذن في سبها إلا بآذن
زوجها، أو غيلة عليها بأنه يرفي ذلك حاجة
مستروعة^(١) لنفسه حجة. ولا يحل لسرقة أن
يصوم وزوجها ضامه إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته
بلا إذنه^(٢).

دعاء دخول المرأة بيته، ودعاء الخروج منه.
١١ - من الأدب أن في سبها رسول الله صلى
الله عليه وسلم دخول البيت وعدم الخروج منه

من ذم من مروونه ثم سلمه - رضي الله عنها -
أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من بيته قال:
«بسم الله، ونسكتك على الله اللهم إني أعوذ
بك أن أهدى لي، أو أضل، أو أزل، أو أزل ما
أضرم أو أضرم، أو أجهل، أو يجهل عني»^(٣).

وجاء في دعاء دخول البيت ما رواه أبو مالك
الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله
ﷺ: «إذا دخل الرجل بيته فليقل: اللهم إني
أستأثرك خير المولى، وخير المأجر، باسم الله
وكتبت. وباسم الله خرجت، وعلى الله ربي

حرم ذلك البيت، وذلك في رجل واحد» في بيت
رجل بعد العنفة مغلقة، فضربه عمر مائة
جلدة^(٤).

وكما يحرم الدخول إلا استئذان يحرم النظر
إلى داخل البيت، لقول النبي ﷺ: «لو أن
أمرؤا أطلع عليك، غير إذن، حذاه مائة ضربة
ففقدت عنه لم يكن عليك جناح»^(٥).

إباحة دخول البيت:

١١ - أباح الله عدم الاستئذان في كل بيت
لا يسكنه أحد، فقال تعالى: «ليس عليكم
جناح أن تدخلوا بيوتنا غير مكشورة فيها منافع
لكم والله بعض ما تبدون بها تكتمون»^(٦) ذلك
لأن العلة في الاستئذان إسهامه لأحد خوف
الاطلاع على المحرمات، فإذا زالت العلة زال
الحكم^(٧).

وبلغتصلي ونظر (استئذان)

(١) حنفية عبد الرزاق ٤٠٧/٧

(٢) حديث: «لو أن امرأة أطلع عليك بصرها - بعد منه
محضاً - أخرجه البخاري الفتح ٢٤٣/١ ط
السلفية. ومسنن (٢/٢٩٩) ط عيسى العام. ونظ
للبخاري

(٣) سورة النور ٢٩

(٤) والمراد بلذع جميع الانتفاع، لأن الداخل بها إنما ملك
من الانتفاع، ويكون المراد بالبيوت غير المكشورة للدارس
لطقت العلم، ونسائس وتدكان والحلاء وكل يوزن
على روحه من يابه ونفس القرطبي ٢/٢٩٩

(١) مظان أول أبي ٢٥٨٠٥ - وشرح فتح القدير ٤/١٧٤

(٢) حديث: «لا يحل لسرقة أن يصوم وزوجها ضامه»
بلا - أخرجه البخاري في صحيحه (فتح

٢٩٥٠٩) ط السلفية

(٣) حديث: «إذا أخرج من بيته قال بسم الله ونسكتك
على الله» - أخرجه أبو داود (٢/٢٢٦) ط حسنة

الدعاس والترمذي (٥/٢٩٠) ط مصطفى السبي

وقال: «غير صحيح

وعشرين درجة^(١١) وفي رواية: سبع وعشرين درجة.

أما في حق النساء فإن صلاتهن في البيت أفضل. لحديث أم سمية مرفوعاً: «خير مساجد النساء فمصر بيوتهن»^(١٢) وحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرة»^(١٣)، وصلاة في حجرة أفضل من صلاتها في بيتها^(١٤) وعن أم حبيبة الساعدية أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب لصلاة معك، فقال ﷺ: «قد علمت». وهذا لأنك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرة، وصلاة في حجرة خير لك من صلاتك في دارك، وصلاة في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاة في

توكلنا، ثم يُسَمِّعُهُ عَلَى أَهْلِهِ»^(١٥).

صلاة الرجل والمرأة القريبة في البيت:

١٣ - أفضل المصنف، على صحة أداء صلاة القريبة في البيت للرجل والمرأة، وذهب المتأخرون إلى أن الرجل يأتي إن صلى القريبة منفرداً في البيت، مع صحة صلاته، سواء على قوم أو بحسب صلاة الجماعة على الرجال الأحرار للتأخيرين عليها.

وأذهب الساقية إلى أنها فرض مخفية، يذهب المالكية والمحنفية إلى أنها سنة مؤكدة، مع اتفاق فقهاء المذاهب على أن الجماعة ليست شرطاً في صحة الصلاة، إلا على قول ابن عقيل من الخلاف.

ونقل الفقهاء على أن صلاة الرجل في المسجد جماعة أفضل من صلاته منفرداً في البيت، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الجني مع أفضل من صلاة أحدكم وحده» بخمسين

(١١) حديث: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده» أخرجه البخاري في الفتح ١/١٣٧ ط السبعة، ومسلم ١/١٤٩ ط مسي اليانبي المطبي والمطبعة.
(١٢) حديث أم سلمة - خير مساجد النساء - أخرجه أحمد ٢/٢٩٧ ط المصنف، نقل النووي في التوضيح عن الطحاوي أنه قال: إسناده صحيح. جهر القدير ٣٠/١٩١ ط المكتبة التجارية.

(١٣) حديث: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرة» أخرجه أبو داود (١/٢٨٣) ط عبد الله هاشم في النووي في المجموع ٢/١٦٨ ط دار الطباعة المصرية. رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم.

(١٤) حديث: «إذا وقع الرجل في صلاة» أخرجه أبو داود (١/٢٢٨) ط عبد المحسن في سننه، أضاف في شرح من عبد المحسن وبيد أبي عاكف داود الحديث، بالحديث حديث الطبري في تهذيب التهذيب ٢/٢٢٨ - ٢٢٩ ط دار حبان.

مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد الجماعة.^(١)

تتركه للقبيلة.^(٢)

صلاة النافلة في البيت :

١٩ - من السنة أن تعلى النوافل في البيت.^(٣)
فقد روى زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بَيْتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(٤)

وروجه أفضلتها: أن الصلاة في البيت أقرب إلى الإخلاص، وأبعد من التبرأ، لما فيه من الإصرار بالعمل الصالح، وهو أفضل من الإعلان به.

وقد جاء تعليل أداء النافلة في البيت في قوله ﷺ : «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم، وَلَا تُجَاهِدُوا قُبُورًا»^(٥)، فالبيت الذي لا يذكر الله فيه، ولا تقام فيه الصلاة، يكون كالقبر الحزين. بل من الخير أن يجعل المرء نصيباً من صلاته في بيته، حتى يعمره بالذكر

قال النووي : يستحب للزوج أن يأذن لزوجته في شهود الجماعة في المسجد، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «وَلَا تَنْسَحُوا إِسَاءَةَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَكِنْ لِيُخَوِّشَنَّ وَهُنَّ تَفْلَاحَ»^(٦) أي تتركات لطيف وحديث ابن عمر مرفوعاً : «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ»^(٧)

غير أنه يكره للمرأة حضور جماعة المسجد إذا ترتب على خروجها من البيت وحضورها الجماعة فتنة. وللزوج معها من ذلك، ولا يائثم. وحمل النبي في الحديث على نهي التنزيه، لأن حق الزوج في ملازمة البيت واجب، فلا

(١) حديث : وأم عبد . أخرجه أحمد (٣٧١/٦) ط (المسند) وحدث ابن حجر كما في بل الأوطار (١٦١/٣) ط دار الجليل.

(٢) حديث : «وَلَا تَنْسَحُوا إِسَاءَةَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَلَكِنْ لِيُخَوِّشَنَّ وَهُنَّ تَفْلَاحَ» أخرجه البيهقي (٣٨١/٦) ط حيدل لدعاس. وقال النووي في المجموع (١٩٩/٤) بإدارة النظافة المبرقة. إسناده صحيح على شرط البخاري ومسلم والنظر الأول ما أخرجه مسلم (٣٢٧/٦) ط عيسى الحلبي.

(٣) حديث : «إِذَا اسْتَأْذَنْتُمْ نِسَاءَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ» أخرجه البيهقي (الفتح ٢/٢٤٧) ط السلفية. ومسلم (٣٢٧/٦) ط عيسى الحلبي

(٤) روضة الطالبين (٣٤١/١) والشرح الصغير (٤٩٤/١) والاعتدال (٥٧/١) وكشاف القناع (٤٥٥/١) والمجموع (١٨٩/٤) ط

(٥) المجموع (٤٩١/٣)

(٦) حديث : «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بَيْتِكُمْ، فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» أخرجه البصاري (الفتح ٦/٣٩١) ط السلفية. وانظر المعنى لابن قدامة (١٤١/٣)

(٧) حديث : «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم وَلَا تَجَاهِدُوا قُبُورًا» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٤٧) ط السلفية ومسلم (٥٢٨/٦) ط عيسى الحلبي

الموضع الذي تكون صلاتها فيه أفضل، كما في حق الرجل، وصلاتها في مسجد بيتها أفضل، وكان موضع الاعتكاف مسجد بيتها. كما ذهبوا إلى أنه لا يجوز لها أن تخرج من معتكفها في البيت إلى نفس البيت. كما في رواية الحسن^(١).

الاعتكاف في البيت :

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للرجل أن يعتكف في مسجد بيته، وهو المكان انعزول نهياً المتخذ للصلاة في البيت. وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها كذلك. مستدلين بالأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما: وسئل عن امرأة جعت عليها - لم تدرت - أن تعتكف في مسجد بيتها. فقال: بدعة، وأبغض الأعمال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تنام فيه الصلاة ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيق ولا حكماً ونوجز أفعلة أمهات المؤمنين ولو مرة، نبيها للجهوز.

والانقرب إلى الله سبحانه وتعالى. وجاء في حديث جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده، فليجعل بيته نصيباً من صلاته، فإن الله جاعل في بيته من صلاته خيراً»^(١).

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للرجل أن يعتكف في مسجد بيته، وهو المكان انعزول نهياً المتخذ للصلاة في البيت. وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها كذلك. مستدلين بالأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما: وسئل عن امرأة جعت عليها - لم تدرت - أن تعتكف في مسجد بيتها. فقال: بدعة، وأبغض الأعمال إلى الله البدع، فلا اعتكاف إلا في مسجد تنام فيه الصلاة ولأن مسجد البيت ليس بمسجد حقيق ولا حكماً

ونوجز أفعلة أمهات المؤمنين ولو مرة، نبيها للجهوز. وذهب الحنفية إلى جواز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها، لأن موضع الاعتكاف في حقتها هو



(١) نفع المصنف ٣٠٩/٢، والشرح المصنف ٧٢٥/١، والمجموع ٤٨١/٦، وكشاف القناع ٣٥٢/٢.
(٢) المبسوط فخر رسي ١٦٧/٨، أو اسكنة.

(١) حديث: إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته... أخرجه مسلم (٥٣٩/١) ط عيسى الباني الحلبي

للناس للذي يتكف مناركا وهدي للعائين ﴿١٢﴾
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سألت
رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع في الأرض
قال: والمسجد الحرام ﴿١٣﴾
وتعرفه أحكام كل من الكعبة والمسجد
الحرام ر: (الكعبة، المسجد الحرام).

البيت الحرام

١ - يطلق بيت الحرام على الكعبة، وسمى
الله الكعبة البيت الحرام، في مثل قوله تعالى:
﴿يَجْعَلُ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا
لِلنَّاسِ﴾ ﴿١٤﴾

وقال الحكمة أيضا: بيت الله، إعطاهما
وتشريفه، كما في قوله تعالى: ﴿وَنُظْهِرُ بَيْنَ
الْعَاقِلِينَ وَالْغَافِلِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ ﴿١٥﴾
ويطلق على: المسجد الحرام، وعلى حرم مكة
وما حوها إلى الأعلام المعروفة ﴿١٦﴾

٢ - والبيت الحرام أول مسجد وضع للعبادة في
الأرض، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ

بيت الخلاء

انظر: فضاء الحاجة



(١) سورة الثالثة / ٩٧

(٢) سورة الحج / ١٦

(٣) القرطبي ١٠٤ / ٨ في تفسير قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِنَّا جَعَلْنَا الْقُرْآنَ كِتَابًا فِي الْأَيَّامِ مِنْ سُوْرَةِ الْقُرْآنِ ٢٨
وَمِنْ سُوْرَةِ الْقُرْآنِ ٢٩، ٣٠، ٣١، وإعلام الساجد للقرطبي
ص ٥٨، ٥٩، وتفسير القرطبي ١٣٧ / ٥ وما بعدها لقوله
تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ فِي سُوْرَةِ
آل عمران / ٩٧، والأحكام السلطانية للباوري ص ١٥٧،

(١) سورة فأن عمران / ٩٦

(٢) حديث أبي هريرة قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول

مسجد... أخرجه البخاري (الفصح ١٧ / ١٧٧ ط

السلفية، وسينم (١٦ / ٣٧٠) تراجمي

بيت الزوجية

التعريف :

١ - البيت لغة : المنكر ، وبيت الرجل ذاته .^(١)
وبيت الزوجية : محل مفرد معين يختص بالزوجة ، لا يشاركها أحد في سكنته من أهل الزوج المنبرين ، وله غلق بخصه ومرافق سواء كانت في البيت أو في الدار . على ألا يشاركها فيها أحد إلا برضاها .^(٢) وهذا في غير الفقهاء الذين يشتركون في بعض المرافق .^(٣)

ملامح في بيت الزوجية :

٢ - يرى الحنفية^(٤) - على المقتضى به - عدمه ،

والحنابلة^(٥) ، وهو رواية عند الشافعية^(٦) أن بيت الزوجية يكون بقدر حال الزوجين في اليسار والإعسار ، فليس مسكن الأغنياء كمسكن الفقراء . لقول تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٧) فقوله بالمعروف يقتضي مراعاة حال الزوجين .

ولأن بيت الزوجية - في الأصل - بيت دوام واستقرار ، فجسرى مجرى النفقة والكسوة ، ويراعي لحاكم حالهما عند التنازع .

ومرى المالكية : أن محل الطاعة يكون حسب العادة الجارية بين أهل بند الزوجين بقدر وسع الرجل وحال المرأة . فإن تسلبوا فقر الرزق غنى اعتبر حالهما ، وإن كان فقيراً إلا قدرته له إلا على أدنى الكفاية ، فالعبرة بوسعه فقط . وإن كان غنياً ذا قدر ، وهي فقيرة ، أجيبت لحالة أعلى من حالها ودون حاله . وإن كانت غنية ذات قدر ، وهو فقير ، إلا أن له قدرة على رفع من حاله ، ولا قدرة له على حالها . رفعها

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والمغرب مادة «بيت» .

(٢) وبيت للزوجة أطلق عليه في بعض الفوائت (بيت الطاعة) .

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٦٦٦ ، ٦٦٣ ط دار إحياء التراث العربي ، وأشرح الصخير على أقرب المسالك ٢/ ٣٣٣ ، ٥٠٧ ، ٧٣٧

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ١٦٦ ، ٦٦٤ ، تنوير إحياء التراث العربي - وشرح فتح القدير ١/ ١٩٢ ، ١٠٧ ط دار إحياء التراث العربي .

(٥) انظر لآلئ قداسة ٧/ ٥٦٩ ، نشر مكتبة الرافعي الحديثة بالرياض ، وكشاف الفتاوى ٥/ ١٦٠ ، نشر مكتبة الناصر الحديثة بالرياض ، ومطلب القول النقي ١١٦/٥

(٦) روضة الطالبين للفتاوى ٩/ ٢٠ ط المكتب الإسلامي (٣) سورة البقرة ٢٣٣

أ- أن يكون خالياً عن أهل الزوج، سوى طفله غير المميز، لأن المرأة تنضرب بمشاورته غيرها في بيت الزوجية الخاص بها، ولا تدين على مشاعها، ويعتبر ذلك من معاشره زوجها. وهذا بائنه إلى بيت الزوجية متفق عليه بين الفقهاء.

أمّا سكّى أقارب الزوج أو زوجته الأخرى في الدار التي فيها بيت الزوجية، إذا لم يرض بكنائهم معها فيها، فقد قال الحنفية: إنه إذا كان لها بيت منفرد في الدار له غلق ومراقب خاصة كفها، ومقتضاء أنه ليس لها الاعتراض حيثئذ على سكّى أقاربه في بقية الدار، إذ لم يكن أحد منهم يؤذيها، وقالوا أيضاً: له أن يسكن خمرتها حيثئذ في الدار، ما لم تكن المرافق مشتركة، لأن هذا سبب للنخاصم.^(١)

بالفضاء إلى الخالة التي يقدر عليها.^(٢) ويرى الشافعية على المتمد عندهم: أن بيت الزوجية يكون بإيلق بحال المرأة عادة، إذ هو امتاع، سواء كان داراً أو حجرة أو غيرها.^(٣) وظاهر الرواية عند الحنفية: اعتبار حال الزوج فقط، لقوله تعالى: ﴿أُسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾^(٤) وهو خطاب للأزواج، وبه قال جمع كثير منهم، ونص عليه محمد.^(٥)

وكذا في قول ثالث للشافعية: أن مسكن الطاعة يكون على قدر يسار الزوج وإعساره ونوسطه كالنفقة.^(٦)

شروط بيت الزوجية:

٣- يرى الفقهاء^(٧) أن بيت الزوجية يراعى فيه ما يأتي:

- (١) حاشية النووي على الشرح الكبير ٤/٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٤ ط جسي الحلبي بمصر، وشرح الزرقاني ٤/٢٥٠ ط دار الفكر، وأسهل المدارك شرح إرشاد السالك ٢/٣٣ ط جسي الحلبي بمصر.
- (٢) شرح مناهج الطالبين وحاشية قلوب ٤/٧٤ ط مصطفى الحلبي بمصر، ومبابة المحتاج ٧/١٨٨، نشر المكتب الإسلامي بالرباط.
- (٣) سورة الطلاق ٦/.
- (٤) ابن عجلون ٩/٦٦٢، ٦٦٣، وفتح المقيّم ٤/١٩٣، ٢٠٧.
- (٥) المغلب ٢/١٦٣، دار المرأة.
- (٦) رد المحتار على الدر المختار ٢/١٠٢، ١٠١، ١١٢، ١٠٠.

(١) رد المحتار ٢/٦٦٢.

ومثله في الجملة مغيب الشافعية. (١)

وفي قول عند بعض الحنفية ارتضاء ابن عابدين: أنه يفرض بين الشريفة والموصية، ففي الشريفة ذات البسار لا بد من أفرادها في دار، ومتوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار. (٢)

ويتحر هذا قال المالكية على تفصيل ذكره، كما نص عليه صاحب الشرح الكبير، قال: للزوجة الامتناع من أن تسكن مع أقارب الزوج كأسويه في دار واحدة، لما فيه من الضرر عليها باطلاعهم على حالها، إلا الوصيفة ليس لها امتناع من السكنى معهم، وكذا الشريفة إن اشترطوا عليها سكناها معهم. ومحل ذلك فيما لم يطلعوا على عوراتها. ونص المالكية أيضا على أن له أن يسكن معها ولده الصغير من غيرها، إن كانت عالة به وقت البناء. ولم يكن له حاضن غير أبيه، وإن لم تعلم به وقت البناء. (٣)

وقال الحنابلة: إن أسكن زوجته في دار واحدة، كل واحدة منها في بيت، جاز إذا كان بيت كل واحدة منهما كمسكن مثلها. وهذا يقتضي أنه إذا كان مسكن مثلها دارا مستقلة

فيلزم الزوج ذلك. (٤)

أما خادم الزوج أو الزوجة: سواء من جهتها أو من جهة الزوج، فيجوز سكناه في الدار، لأن نفقته واجبة على الزوج، ولا يكون الخادم إلا ممن يجوز نظره إلى الزوجة كأمراة الحرة. (٥)

ب- أن يكون خالها من سكنى ضررها، لما بينهما من الصبراء، واجتماعهما بشهر الخصومة والمساخرة، إلا إن رضيتا بسكناهما معا، لأن الحق لهما، ولها الرجوع بعدئذ.

ج- أن يكون بين جيران صالحين، وهم من تقبل شهادتهم، وذلك لأمن فيه على نفسها ومالها، ومفاده أن البيت بلا جيران ليس مسكنا شرعيا، إن كانت لا تأمن فيه على نفسها ومالها.

د- أن يكون مشتملا على جميع ما يلزم لعيشة أهلها عادة على ما تقدم، وعلى جميع ما يحتاج إليه من المرافق اللازمة.

(١) الفهر ٢٦٩/٢، وكشاف النجاشي ١٩٧/٥.

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٥٤/٢، ٦٥٥، وشرح فتح القدير ١٩٩/٤ - ٢٠١.

وحاشية المددوني على الشرح الكبير ٥١٣ - ٥١٠/٢.

والحاشي ١٨٦/٤، وبساية المحتاج ١٨٦/٢، ١٨٧.

وشرح منهاج الطالبين ٧٤/٤، ٧٥، والمهذب ١١٣/٩.

وكشاف النجاشي ١٩٩/٥، ٢١٣، ٢٦٤، ومطالب أولي

النهي ٦٢٠/٥، والمغني لابن قدامة ٥٦٩/٧، ٥٧٠.

(١) منة المحتاج ٣٧٥/٦.

(٢) رد المحتار ٦٦٣/٢.

(٣) المشرح الكبير وحاشية المددوني ٥١٣/٢، ٥١٢.

وقد أخرج لعمدة والديها وحضور جاراتها
أو أوعدها^(١).

وعن أبي يوسف: نفيد خروج المرأة من
بيت الزوجية لزيارة أبيها كل جمعة بأن لا يقدر
على زيارتها، فإن فعلوا لا تذهب^(٢).

وأجاز المالكية: للمرأة الخروج من بيت
الزوجية لزيارة والديها، وينقض ما يربطها مرة
كل أسبوع، إن كانت مأمونة ولو شابة، وحالها
محمول على الأمانة حتى يظهر خلافها. وإن
حلف: أن لا تزور والديها بحث في بيمه، بأن
يحكم لها النفاذ بالخروج للزيارة، فإذا
خرجت بالفعل حدث، وهذا على فرض أن
والديها بالبلد، لأن مصادرها فلا يقضى لها،
وليس لها أن تخرج لزيارتها إن حلف بانها لا
تخرج، وأطلق - بحيث لم يخص منعها من
الزيارة بل منعها من الخروج أصلاً - لفظة ونية،
ولا يقضى عليه بخروجها ولو لزيارة والديها إذا
طلبها، لأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد
ضررها، فلذا حث، بخلاف حال التعميم
فإنه لم يظهر منه قصد الضرر، فلذا لا يقضى
عليه بخروجها ولا بحث. وإن لم تكن
مأمونة، لم تخرج ولو متجاةً، أو مع أمانة،

سكنى الطفل الرضيع في بيت الزوجية:

٤ - اتفق الفقهاء على أن المرأة إذا تعين عليها
إرضاع طفلها، أو كانت أجرت نفسها
للإرضاع، وهي غير متزوجة، ثم تزوجت،
فليس للزوج فسخ عقد الإرضاع. وكذلك
ليس له الفسخ إذا أذن لها. وفي هاتين الحالتين
لها أن تسكن الرضيع معها في بيت الزوجية^(٣).

ما يميز للزوجة الخروج من بيت الزوجية:

الأصل أنه ليس للمرأة الخروج من بيت
الزوجية إلا بإذن زوجها، إلا في حالات
خاصة.

وقد اختلف الفقهاء في تلك الحالات
وأهمها:

أ - زيارة أهلها:

٥ - الراجح عند الحنفية: أنه يجوز للمرأة أن
تخرج من بيت الزوجية لزيارة أبيها كل أسبوع،
أو زيارة المحارم كل سنة، وإن لم يأذن
زوجها^(٤).

(١) ابن عابدين ٦٤٧/٢، وحاشية القسوفي ١٣/٤، ١٤.

وهاية اللعلاج ٣٧٣/٥، وكشاف طقاع ١٩٩/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٥٩/٢

(٣) البحر الرائق ٢١٢/٤، ٢١٣ ط دار المعرفة

(٤) حاشية ابن عابدين ٦٦٤/١

تُطْرَفُ فسادها بالخروج.^(١٠)

ب - سفر المرأة والمبيت خارج بيت الزوجية .

٦ - يرى 'الحنفية' والمالكية والحنابلة جواز خروج المرأة من بيت الزوجية لأداء الحاجة 'لقروضة' ولا يجوز للخروج منها لأن الخلع فرض ماضل للشرع، ولا يملك تحللها إذا أحرمت يده بحق غير مفروض، لوجوب إقامته مقر وعيها فيه.^(١١)

ويرى 'الشافعية' جواز خروج المرأة للجمع بإذن الزوج، إذ ليس للمرأة الخلع إلا بإذن الزوج للمفرض وغيره.^(١٢)

ج - الاعتكاف .

٧ - يرى 'الحنفية' جواز خروج المرأة من بيت الزوجية بإذن زوجها للاعتكاف في المسجد مطلقاً، والمالك في مده.^(١٣)

وحوز الشافعية خروج المرأة لزيارة أهلها ولو محام - على المختص عندهم - حيث لا ربه، وكذا عبادتهم، وتشييع جنازتهم، وتوفي غيبة الخروج من غير إذن، أو مع قل عبه، فهو معها قل غيبة فليس هذا بالخروج، والمراد خروج لغير سفر وعجبة عن البلد.^(١٤)

وأجاز اختصاصه للمرأة الخروج لزيارة والدها بإذن زوجها، وليس لها الخروج بلا إذنه، لأن حق الزوج واجب فلا يجوز تركه بها ليس بواجب مهما كان سبب الزيادة، ولا يخرج بعد إده إلا لضرورة، ولا يعلث الزوج معها من زيارتها إلا مع ظن حصول ضرر بحرف بفرائض الأحوال بسبب زيارتها لها، فله منعها حينئذ من زيارتها دفعا للضرر.^(١٥)

(١٠) حاشية ابن عسقلان ١٤٦/٩، ٦٦٤، وشرح فتح القدير ١/٢٣ - ٢٣٢، وحاشية اندلسي على الشرح الكبير ١/٨، ٥١٧، وكتاب الفتاوى ٣٨٥/٧، وفتح ابن قدامة ١/٣، ٥٣١، والكاظمي ١/٥١٩.

(١١) نهاية المحتاج ٣/٢٤٤، وروضة لطالين للشرقي ٩/٦١، (١٢) رد المحتضر على إمام المحتل ١٢/١٩٩، وشرح فتح القدير ١/٢، ٢٠٩، وحاشية اندلسي على الشرح الكبير ١/٥٤١، ٥١٢، ٥١٥، وبساية المحتاج ٣/١٦٩٨، وروضة لطالين للشرقي ٩/٦١، وكتاب الفتاوى ٣٨٥/٧، والمفاتيح لابن قدامة ١/٣، ٥٣١، والكاظمي ١/٥١٩.

(١٤) حاشية المدسوقي على الشرح الكبير ١/٥١٢، وشرح الزرقاني ٣/١٧٩، ٢٤٨.

(١٥) شرح مناهج الطالبين وحاشية صبرة ١/٧٩، وروضة الطالبين للشرقي ٩/٦١، وبساية المحتاج ٣/١٩٧.

(١٦) كتاب الصلح ١/١٩٧، ١٩٨، وحي طهطايشي بالكتاب البشارة إلى مع زيارتها لها، وأصواب ما ذكرناه في مراجع المسند، والمفاتيح لابن قدامة ١/٢٠٧، نشر مكتبة الشريعة الحديثة، وشرح سنن الإبراهيم ٣/٩٩، وطهطايشي لولي الشري ٥/١٧٢.

د - رعاية المحارم :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء - خلافاً للحنابلة - إلى أن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية لرعاية محارمها: كأبويها وأخوتها، وذلك للمريض المريض أو عيده، إذا لم يوجد من يقوم عليه واحتاجها، وعليها تعاضده بقدر احتاجه، وكذا إذا مات أحد من أفرادها تخرج لشهود جنازته. ويستحب لزوجها إذنها بالخروج، لما في ذلك من صلة الأرحام، وفي منعها من ذلك قطيعة رحم، ورجسا عليها عدم دقة على مخالفتها. وقد أمر الله سبحانه وتعالى بالمعاشرة بالمعروف، فلا ينبغي للخروج منها. ^(١) ولم يصرح الحنابلة بحكم هذه الصور.

هـ - الخروج لقضاء الحوائج :

٩ - يرى جمهور الفقهاء أنه يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية بلا إذن الزوج إن كانت لها نازلة، ولم ينها الزوج اللغة أو نحو محرمها، وكذا لقضاء بعض حوائجها التي لا بد لها منها،

كزيارتها بالنساء من الدار أو من خارجها، وكذا ماكل، ونحو ذلك مما لا غناء عنه لتضرورة إن لم يقيم الزوج بقضائه لها، وكذا إن ضربها ضرباً مبرحاً، أو كانت تحتاج إلى الخروج لقصاص تطلب عنده حقها. ^(٢)

وصرح الحنفية بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية إن كان البيت مقصوب، لأن السكينة في المقصوب حرام، والامتناع عن الحرام واجب، ولا تسقط بفقتها. وكذا نأيت للذهاب إليه. ^(٣)

وصرح الشافعية ^(٤) والحنابلة ^(٥) بأن للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية للعمل إن أجازها زوجها ذلك، لأن الحق لها لا يخرج عنها، وبما أخرج للإرضاع إن كانت أجرت مصها قبل عقد النكاح ثم تزوجت، لصحة الإجازة، ولا

(١) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٥٩، ٦٦٤، ونصير السرائر ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣ ط دار المعرفة، وحاشية لدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٥١١، والمواعك الدواني ٢/ ٤٠٩ ط دار المعرفة، ونهاية المحتاج ٧/ ١٩٦، وروضة الطالبين للفتاوى ١٩/ ١٠١، وكتاب الفاع ٥/ ١٩٧، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٧١.

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢/ ٨٧٧، وشرح فتح القدير ١٩٦/ ٤.

(٣) تحفة المحتاج بشرح مفتاح ٨/ ٣٣١.

(٤) كتاب الفاع ٥/ ١٩٦، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٧٢.

(٥) حاشية ابن عابدين ٢/ ٣٥٩، ٦٦٤، والمواعك الفرائي ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧، وتحفة المحتاج شرح المفتاح ٨/ ٣٣٠، وكتاب الفاع ٥/ ١٩٧، ومطالب أولي النهى ٥/ ٢٧١، والنهي لابن قدامة ٧/ ٢٠.

ابتداء بعد إيعائها معجل مهرها، وطلب زوجها
الإقامة فيه، فلا نفقة لها ولا سكنى حتى تعود
إليه، لأنها بالامتناع قد فوّت حق الزوج في
الاحتساب الفوجب للنفقة، فتكون ناشراً^(١)

يملك الزوج سكنها، ولا منعها من الرضاع
حتى ينقضي المدة، لأن منافعها ملكت بعقد
سابق على مكاح الزوج مع علمه بذلك.

ومرجع الشافعية بأن للمرأة أن تخرج من
بيت الزوجية إن كانت تخاف على نفسها أو مالها
من فاسق أو سارق، أو أخرجهام مع المنزل، كما
صرح الشافعية بأن لها الخروج والسفر بإذن
الزوج مطلقاً مع محرم.^(٢)

وصرح الحنيفة^(٣) والشافعية^(٤) أنه يجوز
للزوجة الخروج من بيت الزوجية ولو بغير إذن
الزوج، إن كانت في منزل أضحى كنه أو بعضه
يشرف على الانهدام، مع وجود قرينة على
ذلك. ولها الخروج إلى مجلس العلم برضا
الزوج، وليس لها ذلك بغير رضاه.

ما يترتب على رفض الزوجة الإقامة
في بيت الزوجية:

١٠ - يرى الشافعية أن المرأة إذا امتنعت عن
الإقامة في بيت الزوجية بغير حق - سواء أكان
بعد خروجها منه - أم امتنعت عن أن تحجى إليه

(١) رد المحتار على الدر المختار ١١٤٩/٢، ٦٤٧، واليعزر
السرائق ١٩٥/٤، وشرح فتح القدير ١٩٦، وبدائع
الغني ١٩٩/٤، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير
٥١٢/٧، وشرح طبرطائي ٦٥١/٤، ومصابح الجليل
١١٨/٤، وبهاية المحتاج ٩٩٦/٧، ومناهج الطالبين مع
حاشية قلعبي ٧٨/٤، وروضة الطالبين للنووي ٥٨/٩،
٥٩، ومطالع أرطغرلي ٦٣٩/٥، ويكتشاف الظنم
٤٧٧/٥، ٤٧١، والفني لابن كنفة ٩١١/٧، ٩١٢

(١) بآية المحتاج ١٩٦/٧

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢١٢/٤، ٢١٣

(٣) بآية المحتاج ١٩٦/٧

والمال العام هنا: هو كل مال ثبتت عليه اليد في بلاد المسلمين، ولم يتعين مالكه، بل هو لم حيفا: قال القاضي الماوردي والقاضي أبو يعلى: كل مال استحقه المسلمون، ولم يتعين مالكه منهم، فهو من حقوق بيت المال. ثم قال: وبيت المال عبارة عن جهة لا عن المكان^(١).

١- حقائق الأموال الخاصة لتخليقة أو غيره فكانت تسمى بيت مال الخاصة.

٢- وينبغي عدم الخلط بين (ديوان بيت المال) و(بيت المال) فإن ديوان بيت المال هو الإدارة الخاصة بتسجيل الدخل والمخرج والأموال العامة. وهو عند الماوردي وأبي يعلى: أحد دواوين الدولة. فقد كانت في عهدهما أربعة دواوين: ديوان يختص بالخش، وديوان يختص بالأعيان، وديوان يختص بالعمال، وديوان يختص ببيت المال^(٢). وليس للمدبر أن سلطه التصرف في

بيت المال

التعريف :

١- بيت المال لغة: هو المكان المعد لحفظ المال خاصة كان أو عاماً.

وأما في الاصطلاح: فقد استعمل لفظ بيت مال المسلمين، أو بيت مال الله، في صدر الإسلام للدلالة على المبنى والمكان الذي تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية من المنقولات، كالنقود، وخمس الغنائم ونحوها، إلى أن صار في حوزتها. ثم اكتفى بكلمة بيت المال، للدلالة على ذلك، حتى أصبح عند الإطلاق يتصرف إليه.

ونظور لفظ بيت المال في المعصور الإسلامية لاحقة إلى أن أصبح يطلق على الجهة التي غلث المال العام للمسلمين، من النفوذ والمرويض والأراضي الإسلامية وغيرها.

(١) كلام القاضي أبي يوسف في المراجع (ص ٢٤٤) يدل على أن الأراضي الأميرية لعهد، لم تكن تعتبر من أموال بيت المال، وإنما لعهد بن عابدين في كلامه وكلام متأخري الحقبة صريح في أنها من أموال بيت المال. وانظر مصطلح (أرض الخوز) ومصطلح (إرصاد).

(١) الأحكام السلطانية لأي ينشر من ١٣٥٥ معطش لحي، ١٣٥٧ هـ، والأحكام السلطانية للقاضي أبي الحسن الماوردي من ٢١٣ هـ معطش لحي.

وفي هذا إشارة إلى أن بيت المال لم يحصه اختياره. ويعمل معاملة الشخص الطبيعي من خلال تاليه، فله ذمة مدنية بحيث ثبتت الخسوف له وعليه، وترفع الدعوى منه وعليه. وكان يتنازل سابعاً، عام -شخصاً أو من يعهد إليه بذلك، وحالياً يتنازل وزير المالية أو من يعهد إليه.

(٢) الماوردي من ٢٠٣، وأبو يعلى من ٢٤٤.

د - أن يذكر ماني كل ناحية من أهل الذمة، وما استقر عليهم في عقد تجزيه .

هـ - إن كان البلد من بلدان المعادن ، يذكر أجناس معادنه ، وعدد كل جنس ، ليعلم ما يؤخذ مما يبال منه .

و - إن كان البلد يشتمل دار الحرب ، وكانت أموالهم إذ دخلت دار الإسلام تعثر عن صلاح استقرارهم : أثبت في الديوان عقد صلحهم وقدر المأخوذ منهم .^(١)

نشأة بيت المال في الإسلام :

٣ - تشير بعض المصادر إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أول من اتخذ بيت المال . نقل ذلك ابن الأثير .^(٢)

غير أن كثيراً من المصادر تذكر أن أبا بكر رضي الله عنه كان قد اتخذ بيت مال للمسلمين .

فقي الاستيعاب لابن عبد البر وتهذيب التهذيب لابن حجر في ترجمة معيقب بن أبي واظمة : استعمله أبو بكر وعمر على بيت

أموال بيت المال ، وإنما عمله قاصر على التسجيل فقط .

والديوان في الأصل بمعنى (الجل) أو (الدفر) وكان في أول الإسلام عبارة عن الدفر الذي ثبت فيه أسماء المرتزقة^(٣) (من خم رزق في بيت المال) ثم تنوع بعد ذلك ، كم : سبور .

ومن واجبات كتب الديوان أن يحفظ قوانين بيت المال على الرسوم العادلة ، من غير زيادة تخيف بها الرعية ، أو نقصان يثلم به حق بيت المال .^(٤)

وعليه فيما يختص بيت المال أن يحفظ قوانينه ورسومه ، وقد حصر انقاضي الشوريدي وأبو علي أعماله في ستة أمور ، تذكرها باختصار :

أ - تحديد الحمل بما يتعبره عن غيره ، وتعيين نواحيه التي تختلف أحكامها .

ب - أن يذكر حال البلد ، هل فتح عنوة أو صلحا ، وما استقر عليه حكم أرضها من عشر أو خراج بالتفصيل .

ج - أن يذكر أحكام خراج البلد وما استقر على أرضيه ، هل هو خراج مفاسمة ، أم خراج وظفة (درهم معدومة موظفة على لأرض) .

(١) - القردري ص ٦٠٧ ، وأبو علي ٢٢٨ - ٢٢٩

(٢) - الكامل لابن الأثير ١٢ : ١٩٠ ، دار الطباعة المطبعة ، ومقدمة ابن خلدون باب ديوان الأهل واجبيات ص ٢٤٤ ط القاهرة .

(٣) - حاشية القليوبي على شرح المحلى لشيخ الشوري .

١٩٠ ط عيسى الخفي

(٤) - أبو علي ص ١٣٧

١ - أما النبي ﷺ فلا تذكر كتب احسن بعدها من المراجع في الظواهر اعني السهول هذا النسبة بيت المال في عهده وذر والكر يظهر من كثير من الأحاديث الواردة ان بعض وظائف بيت المال كانت قائمة، فإن الأموال العامة من التي . . . وأحسان الخصال . . . وأموال الصدقات، وما بها للجنس من السلاح والعتاد وبحود ذلك، قل ذلك كان بصيغة الكتاب. وكان يخزن إلى أن يبين موعد إخراجها (١)

أما فيما بعد عهد عمر رضي الله عنه فقد استمر بيت المال يؤدي دوره طيلة العهد الإسلامية إلى أن جاءت النظم المتعصرة، فاقصر دوره في الحق احتاصر - في بعض البلاد الإسلامية - على حفظ الأموال الصاعدة وما من لا يؤثر له . وفام بدوره في غير ذلك وارات المانه واخراته .

سلطة التصرف في أموال بيت المال :

٥ - سلطة التصرف في بيت مال المسلمين للخليفة وحده أو من ينيه . (٢) وذلك لأن الإمام نائب عن المسلمين فيما يتعلق بالتصرف فيه منهم . وكل من يتصرف في شيء من حقوق

المال . (٣) من ذكره من الآثار في موضع آخر . أن نبيكم وصي الله عنه وكان له بيت مال مانسج (من ضواحي المدينة) وكان يسكنه إلى أن انتقل إلى المدينة . فقيل له : ألا نجعل عليه من يحرر ؟ قال : لا . فكذا يفتي ما فيه على المسلم بن ، فلا يبقى فيه شيء ، ضما انتقل إلى المدينة جعل بيت المال في د رة . ولما توفي أبو بكر جمع عمر الأمراء ، وفتح بيت المال ، فلم يجدوا فيه غير دينار مشط من غرارة ، فزعموا عليه (٤)

وقال . وأمر أبو بكر أن يرد جميع ما أخذ من بيت المال لشفقة بعد وفاته (٥)

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف أن خالد بن الوليد - في عهده لأهل الحيرة زمن أبي بكر رضي الله عنه - كتب لهم : وجعفت لهم أبي شيخ صعب عن العمل ، أو أصابته أفة ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدفون عليه ، طرحت جزيته ، وعمل من بيت مال المسلمين وعباله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام وشروفت عليهم جباية ما صاخنهم عليه ، حتى يؤدوه إلى بيت مال المسلمين عما لهم منهم . (٦)

(١) الاستيعاب بهتم الإصابة ١٥٥/٣ ، المكتبة التجارية

١٣٥٨ هـ

(٢) التكميل ١/ ٢٩٠

(٣) التكميل ٢/ ٢٩١

(٤) كتاب الخراج ص ١١٤ . ١١٥ ، طبعية السلفية ومكتبتها

١٣٨٢ هـ

(٥) مسند أحمد ١/ ٤٥٩ ، والخراج لأبي يوسف ص ٣٦

والدراب لإدوية ٣٩٨/١ ، ٤١٢ ، ٤١٣

(٦) جواهر الإكليل ١/ ٢٦٠

بيت المال فلا بد أن يستمد سلطته في ذلك من سلطة الإمام. ويجب - وهو ما جرت عليه العادة - أن يولي الخليفة على بيت المال رجلاً من أهل الأمانة والقدرة. وكان المتصرف في بيت المال بإتابة الخليفة يسمى «صاحب بيت المال» وإياها يتصرف فيه طبقاً لما يحدده الخليفة من طرق الصرف.

وكون الحق في التصرف في أموال بيت المال للخليفة ليس معناه أن يتصرف فيها طبقاً لما يشتهي، كما يتصرف في ماله الخاص، فإن كان يفعل ذلك قيل: إن بيت المال قد فسد، أو أصبح غير منظم، ويستتبع ذلك أحكاماً خاصة يأتي بيانها، بل ينبغي أن يكون تصرفه في تلك الأموال كتصرف ولي التيمم في مال التيمم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إني أنزلت نفسي من هذا المال منزلة ولي التيمم، إن استخيت استخفت، وإن افقرت أكلت بالمعروف، فإذا أيسرت قصيت»^(١١). ويعني ذلك أن تصرفه في المال بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، دون التصرف بالتشهي والهوى والأثرة.^(١٢)

وبين القاضي أبو يعلى أن ما يلزم الإمام من أمور الأمة عشرة أشياء، منها: جباية العمى،

والصدقات على ما أوجبه الشرع، ومنها تقدير العطاء، وبمستنحق في بيت المال من غير سرف ولا تفصير، ودفعه في وقت لا تقديمه فيه ولا تأخير،^(١٣) وله أن يعفي الجواز من بيت المال لمن كان فيه نفع ظاهر للمسلمين، وقوة على العدو، ونحو ذلك مما فيه المصلحة.

وقد كانت العادة في صدر الدولة الإسلامية أن العامل (أيوالي) على بلد أو إقليم، ينوب عن الإمام بتعريض منه في الجباية لبيت المال والإفاق من منه، وكان المفترض فيه أن يتصرف على الوجه الشرعي المعتبر. ولم يكن ذلك التقصير،^(١٤) وربما كان صاحب بيت المال في بعض الأمصار يتبع الخليفة مباشرة، مستقلاً عن عامل المصير.

موارد بيت المال :

١ - موارد بيت المال الأصناف الثلاثة، وأما صفة اليد على كل منها فإنها مختلفة، كما سنبينه فيما بعد.

أ - الزكاة بأنواعها، التي يأخذها الإمام سواء أكانت زكاة أموال ظاهرة أم باطنة، من السوائم والبروع والنقود والعروض، ومنها عشور تجار المسلمين إذا مروا بتجارهم على العاشر.

(١١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١١٦ - ١١٧.

(١٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٥٦.

(١٣) المحراج لأبي يوسف ص ٦٦٧ - ٦٦٨ ط السلفية.

(١٤) المحراج لأبي يوسف ص ٦٠.

والغني: أنواع :

(١) ما جلا عنه الكفار خوفاً من المسلمين من الأراضي والعقارات، وهي توقف كالأراضي المغتومة بالقتال، وتقسم غلاتها كل سنة، نص عليه الشافعية^(١).

وفي ذلك خلاف (الظر - في).

(٢) ما تركوه وجعلوا عنه من المتصولات، وهو يقسم في احوال ولا يوقف^(٢).

(٣) ما أخذ من الكفار من خراج أو اجرة عن الأراضي التي ملكها المسلمون، ودفعت بالإجبار لمسلم أو ذمي، أو عن الأراضي التي أقرت بأيدي أصحابها من أهل الذمة صلحاً أو عنوة على أيها هم، ولنا عليها الخراج.

(٤) الجزية وهي: ما يضرب على رقاب الكفار لإقامتهم في بلاد المسلمين، فيفرض على كل رأس من الرجال البالغين القادرين مبلغ من المال، أو يضرب على البلد كلها أن تؤدي مبلغاً معلوماً، ولو أذاها من لا تجب عليه كانت هبة لا جزية^(٣).

(٥) عشور أهل الذمة، وهي: ضريبة تؤخذ منهم عن أموالهم التي يترددون بها متاجرين إلى دار الحرب، أو يدخلون بها من دار الحرب إلى

ب - خمس لغنائم المقتولة، والفتيمة هي كل ما أخذ من الكفار بالقتال، ما عدا الأراضي والعقارات، فيورد خمسها لبيت المال، ليصرف في مصارقه. قال الله تعالى: ﴿وَعَلِّمُوا أَنَّهُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَكْسِبُ لِلرَّسُولِ وَنَدَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسَافِرِينَ وَلِأَنْ سَبِيلُ...﴾ الآية^(٤).

ج - خمس الخسارح من الأرض من المعادن من الذهب والفضة والحديد وغيرهما^(٥) وقيل: مثلها المستخرج من البحر منؤلؤل وغير وسواهما^(٦).

د - خمس الركاز (الكنوز) وهو كل مال دفن في الأرض بفعل الإنسان، والمراذع كنوز أهل الجاهلية والكفر إذا وجدته مسلم، فحشمه لبيت المال، وباقيه بعد الخمس لولا جده.

هـ - الغني: وهو كل مال منقول أخذ من انكفار بغير قتال، وبلا إيجاف خيل ولا ركاب^(٧).

(١) سورة الأنفال / ١٦

(٢) غير عايش / ٣ / ٣

(٣) الخراج لأبي يوسف ص ٧٠، والمغني / ٣ / ٢٧

(٤) الأحكام السلطانية لأبي علي ص ٢٢٥، وابن عاتيق

(٥) ٢٢٨ / ٤، رجواهر: الإنكليش / ١ / ٢٥٩، والفيلسوفي

(٦) ١٣٦ / ٤، والمغني / ١ / ١٠٦

(١) الفيلسوفي على شرح المنهاج / ٤ / ١٩١

(٢) الفيلسوفي على شرح المنهاج / ٣ / ١٨٨

(٣) المغني / ٨ / ٥٠٧

و- الهدايا والتبرعات والموصايا التي تقدم
لبيت المال للجهاد أو غيره من المصالح
العمومية^(١)

ج- الهدايا التي تقدم إلى القضاء ممن لم يكن
يهدى لهم قبل الخلافة، أو كان يهدى لهم لكن به
عقد الخاصي خصوصية، فإما إن لم ترد إلى
مهدى ترد إلى بيت المال^(٢) لأن النبي ﷺ
أخذ من ابن النخبة ما هدى إليه^(٣).

وتفلك الهدايا التي تقدم إلى الإمام من نعم
الحرب، والهدايا التي تقدم إلى محال الدولة،
وهذا إن لم يعط لأخذ مقابلتها من ماله
الخاص^(٤).

ط- الضرائب الموقوفة على التسوية
أصلحتهم، سواء أكان ذلك للجهاد أم لغيره.
ولا تضرب عليهم إلا إذا لم يكن في بيت المال
ما يكفي لذلك، وكان قصوروه، وإلا كانت
موزعة عبر شعري^(٥).

دار الإمارة أو يستقلون بها من بلد في دار
الإسلام إلى بلد آخر، تؤخذ منهم في السنة
مرة، فلم يخرجوا من دار الإسلام، ثم عودوا
إليها.

ومنها عشور أهل الحرب من التجار كذلك،
إذا دخلوا تجارهم إليها مستأجرين^(٦)
(٦) ما يبيع عليه الحرير من ما يؤوله إلى
المستأجرين.

(٧) مال المرتد عن أموال، وما من الزنديق إن
قتل أو مات، فلا يورث ماله بل هو في، وعند
الحفنة في مال المرتد مصيل^(٧).

(٨) مال لزمي إن مات ولا وارث له، وما فصل
من ماله عن وارثه فهو في، كذلك^(٨).

(٩) الأراضي الموقوفة بالذات، وهي الأراضي
الزراعة عند من يرى عدم تخصيصها من
العماسين^(٩).

و- غلات أراضي بيت المال وأصلاكه وتنازع
الحدية والمعاملة

(١) نفعي ٥٠٧/٨.

(٢) روضة الطبيب لتتوي ٩٣/١١. وشرح المهج وحاشيته
الغليوي ٢٠٣/٢. والنفعي ٧٨/٩.

(٣) حديث أبي الحسن عليه السلام أنه من ابن النخبة
البيضاوي، والتمتص ٢٢٠/٥. ط السلفية ومعه
١٤١٣/٣. ط طليعي.

(٤) الدر المختار ٢٨٠/٢. والمطهر والمرق ٣٥٨/٢. وانظر
فتاوى السيدي ٩١٥/١. شرح مكتبة الفلاس ١٣٥٦ هـ.

(٥) ابن عابدين ٥٧/٢. والتمتص السعدي لأبي يعلى
ص ٢٣٠.

(٦) الدر وحاشيته ابن عابدين ٣٩٦/٩. ومعه.

(٧) انظر الدر المختار وحاشيته ٣٠٠/٢. وشرح المهج
١٩٩/٢. وراجع الفتن ٣٧٩/٢. والنفعي ١٩٩/٦.
٣٠١.

(٨) شرح المهج ١٣٦/٢. ١٣٧. ١٣٨. والنفعي ١٢٨/٩.
٢٩٩/٦.

(٩) حواشي الأمل ٢٦٠/١. وحاشية الدر السعدي على الشرح
الكبر ١٩٠/٢. وانظر مصطلح (أرض العمور).

تحدث نفق في المصالح العامة، فتكون بذلك من حقوق بيت المال

ويورد أن عمر رضي الله عنه صادر غنصر أموال بعض الولاة، لما ظهر عليهم الإثراء سبب أعيانهم، فيرجع مثل ذلك إلى بيت المال أيضا.

أقسام بيت المال ومصارف كل قسم:

٧ - الأول: المال الذي تدخلت فيه أموال متروكة المصارف، وكثير من أموالها لا يجوز صرفه في الوجود التي تصرف فيها الأموال الأخرى ومن أجل ذلك استبح إلى فصل أموال بيت المال بحسب ميعزتها، لأجل سهولة التصرف فيها، وقد نص أبو يوسف على فصل الزكاة عن الخراج في بيت المال، فقال: مال الصدقة والعشور لا ينبغي أن يجمع إلى مال الخراج، لأن الخراج في جميع المسلمين، والصدقات من سمي الله في كتابه^(١)

وقد حسن الحقيقة على أنه يجب على الإمام توزيع موقوفات بيت المال على أربعة سبب، ولا تسمى قواعد المذاهب الأخرى للتقسيم من حيث الجملة. وهذا قول الخنيفة: للإمام أن يستقرض من أحد البيوت الأربعة بصرفه في مصروف البيوت الأخرى، وقد ورد إلى أن بيت المستقرض منه، ما لم يكن ما صرفه إليه يجوز

في الأموال الضائعة، وهي كل ما وجد ولم يمكن معرفته صاحبه، من لقطة أو ذبيحة أو رهن، ومنه ما يوجد مع للصوص ونحوهم لا خلاف أنه، فيورد إلى بيت المال^(٢)

لك - مباديات من مائة من المسلمين ملا وراث، أو كذا وراث لا يرب كل المال - عند من لا يرى الضرر - ومن قتل وكان ملا وراث فإن دية تورد إلى بيت المال. ويصرف هذا في مصارف الفيء.

وحق بيت المال في هذا النوع هو على سبيل الميراث عند الشاعية والمثلية أي على سبيل العضوية. وقال الخنابلة والحنفية: يرد إلى بيت المال فيما لا يرث^(٣) (ر: إرث).

٨ - التصرافات والمصادرات: وقد ورد في السنة نهي عن منع الزكاة ماخذ شطر ماله، وهذا يقول إسحاق بن راهوية وأبو بكر عبد العزيز، ويورد تفسير من أخذ من الثمر للمعنى وخرج به ضعف قيمته، وهذا يقول الخنابلة وإسحاق بن راهوية^(٤)، والظاهر أن مثل هذه المخزومات إذا

(١) روضة القلوب ٢٧٩/٥، ومن حليل رجواهر الإكليل ٥٩/٢، وابن عابدين ٢٨٢/٣

(٢) ابن عسحق ٤٨٨/٥، وضع القدير ٢٧٧/٥، وشرح الفرج ١٣٦/٤، ١٣٧، والمص ٦٨٤/٥، والأحكام السلطانية لابن علقم ٢١٥، وجمود القاض ١٩/١

(٣) القاض ٥٧٣/٢، ٥٨٨/٨، وتبصرة الأحكام ٦٦١/٢

(٤) المراجع ٨٠

ونقل أبو يعلى الخبي أن قول أحمد كقول
الشافعي في ذلك ورح وجها في زكاة الأموال
الغضاهة كقول أبي حنيفة (١).

صرفه من هذا البيت الآخر (٢)
والبيت الأربعة هي :

البيت الأول : بيت الزكاة .

البيت الثاني : بيت الأخماس :

٩ - وفرد بالأخماس .

أ - خمس الغنائم المشقولة ، وقيل : وحس
لعقارات التي عمت أيضا ،

ب - خمس ما يوجد من كنوز الجاهلية وقيل هو
زكاة .

ج - خمس أموال النبي ، على قول
الشافعي ، وإحدى روايتين عن أحمد ، وعلى
الرواية الأخوي وسده ، أخفيه والمالكية : لا
تخمس النبي .

ومصرف هذا النوع خمسة أسهم : سهم لله
ورسولته ، سهم للذي الفرس ، وسهم
للبنات ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن
السبيل : على ما قال الله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْنَا مِنْ شَيْءٍ فَكُنَّ لَهُ نَصِيبًا مُمِيزًا ﴾ ولذي
الفرس والبنات والمساكين وابن السبيل (٣)
وكان السهم الأول يأخذه النبي ﷺ في حياته .

٨ - من حقوقه : زكاة السوائم ، وعشور الأراضي
الزكوية ، والعشور التي تؤخذ من التحار
مسلمين إذا مروا على العاشر ، وزكاة الأموال
الناطقة إن أخذها الإمام .

ومصرف هذا النوع فنصاف الثمانية التي
نص عليه : القرآن العظيم . وفي ذلك تفصيل
وبخلاف يرجع إليه في مصطلح (زكاة) .

وقد نقل الماوردي الخلاف بين النصفاء في
صحة أخذ على هذه الأموال ، فنقل أن قول
أبي حنيفة : إنها من حقوق بيت المال ، أي
أمرائه التي يرجع انصرف فيها إلى رأي الإمام
راجعه ، كمال أبي . وهذا يجوز صرفه في
انصالح العامة كالنبي . وأن رأي الشافعي أن
بيت المال مجرد حوزة لزكاة تجزئها لأصحابها ،
فإن وجدوا وجب انصاف إليهم ، وإن لم يوجدوا
أحرزها لبيت المال ، وجوز على مذهبه القديم ،
وجوزا على مذهبه الحديث ، بناء على وجوب
دفع الزكاة إلى الإمام ، أو جواز ذلك .

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٤ ط ١٣٣٧ هـ .

والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) سورة الأنفال / ٤١ .

(٣) الدر المنثور وحاشية أبي عابد ص ٥٧ / ٣ ، ٥٨ / ٣ ، ٥٩ / ٣ .

ما صرح به أبو يعنى والماوردي في مال من مات بلا وارث^(١)، وبأنه على ذلك تكون السيوت عندهم ثلاثة لا أربعة

البيت الرابع : وهو بيت مال الفيء :

١١ - أهم موارد هذا البيت مايلي :

١ - أنواع الفيء، التي تقدم ذكرها.

ب - سهم الله ورسوله من الأخماس.

ج - الأراضي التي غنمها المسلمون عنى القوي بأنها لا تقسم، وأنها ليست من الوقف المصطلح عليه.

د - خراج الأرض التي غنمها المسلمون، سواء اعتبرت وقفا أم غير وقف.

هـ - خمس الكسوز التي لم يعلم صاحبها، أو تطاول عليها الزمن.

و - خمس الخساراج من الأرض من محدد أو نقط أو نحو ذلك. وقيل : ما يؤخذ من ذلك هو زكاة مقدارها ربع العشر، ومصروف في مصارف الزكاة.

ز - مال من مات بلا وارث من المسلمين، ومن ذلك دية.

ح - الصرائب الموقوفة على الرعية، التي لم توظف لغرض معين

وبعده بمصرف في مصالح المسلمين على رأي الإمام، فينتقل لبيت مال الفيء الآتي ذكره. وسائر الأسهم الأربعة تحوز لأصحابها في بيت المال، حتى تقسم عليهم، وليس للإمام أن يصرفها في المصالح^(٢).

البيت الثالث : بيت الضوائع :

١٠ - وهي الأموال الضائعة ونحوها من لفظة لا يعرف صاحبها، أو مسروق لا يعلم صاحبه، ونحوهما على ما تقدم، فتحفظ في هذا البيت محرزة لأصحابها، فإن حصل التماس من معرفتهم صرف في وجهه.

ومصرف أموال هذا البيت - عنى ما نقله ابن عابدين عن الشريفي، وقال : إنه المشهور عند الخنفة - هو للفقير، والفقراء الذين لا أولياء لهم، فيعطون منه نفقتهم وأزويجهم وتكاليف أكفانهم ودية جنائياتهم. وقال الماوردي : عند أبي حنيفة يصرف هؤلاء صدقة خمس المال له، أو من خلف المال.

ولم نعر لقدر الخنفة على تخصيص هذا النوع من الأموال بمصرف خاص، فالظاهر أنها عندهم تصرف في المصالح العامة كالفيء، وهو

(١) ابن عابدين ٥٧/٢، والفيء ١٠٦/١، والأحكام

السلطانية لأبي يعنى ص ١٢٦، ١٢٥، ٢٣٦.

وللماوردي ص ١٢٧

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعنى ص ٢١٥، وللماوردي

خط - الهدايا إلى الفقهاء والعلماء والإمام.

ي - أموال البيت السابق على قول غيره الخفية.

مصارف بيت مال الفيء :

١٢ - مصروف أسواق هذا البيت المصالح العامة للمسلمين، فيكون تحت يد الإمام، ومصروف منه بحسب نظره واجتهاده في المصلحة العامة. والفقهاء إذا أطلقوا القول بأن نفقة كذا هي في بيت المال، يقصرون هذا البيت الرابع، لأنه وحده المخصص للمصالح العامة، بخلاف ما عدا، فالحق فيه لجهات محددة، يصرف لها لا تنسرها. وفيما يلي بيان بعض المصالح التي تصرف فيها أموال هذا البيت مما ورد في كلام الفقهاء، لا على سبيل الحصر والاستقصاء، فإن أبواب المصالح لا تنحصر، وهي تختلف من عصر إلى عصر، ومن بلد إلى بلد.

١٣ - ومن أهم المصالح التي تصرف فيها أموال هذا البيت ما يلي :

١ - العطاء، وهو نصيب من بيت مال المسلمين يعطى لكل مسلم، سواء أكان من أهل الفتن أم لم يكن. وهذا أحد قولين للحنابلة قدمه صاحب المغني، وهو كذلك أحد قولين لثلاثة نفعه هو خلاف الأظهر عندهم. قال الإمام أحمد : في الفيء حق لكل المسلمين، وهو بين الفيء والفقير.

ومن الحجة لهذا القول قول الله تعالى : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلْيُكَلِّمُوا الَّذِينَ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالُهُمْ يُنْفِقُونَ أَفُضِّلَ مِنْ اللَّهِ دِرْهَانًا وَيَنْصُرُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾ (١) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ مِنْ هَاجَرٍ إِلَيْهِمْ... ﴾ (٢) ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ تَحْتِهِمْ... ﴾ (٣) فاستوعب كل المسلمين. وهذا أحد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد أن قرأ الآيات من سورة الحشر : هذه - يعني الآية الأخيرة - استوعبت المسلمين عامة، ولئن عشت ثيائين الرومي يسرو جمر نصيبه منها، لم يحرق فيه جبينه.

والقول الثاني للحنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية : أن أهل الفيء هم أهل الجهاد المرابطون في الثغور، وجند المسلمين، ومن يقوم بمصالحهم - أي بالإضافة إلى أبواب المصالح الأني بيانها

وأما الأعراب ونحوهم ممن لا يُعَدُّ نفسه

(١) سورة الحشر ٧/

(٢) سورة الحشر ٨/

(٣) سورة الحشر ٩/

(٤) سورة الحشر ١٠/

للمصالح^(١).

ب. الأسلحة والمعدات والتحصينات
وتكاليف الجهاد والدفاع عن أوطان المسلمين.
ج. رواتب الموظفين الذين يحتاج إليهم
نفسهون في أمورهم العامة، من القضاة
والمحاسبين، ومن يتفقدون الحدود، والمفتين
والأئمة والمؤذنين والمدبرين، ونحوهم من كل
من فرغ نفسه لمصلحة المسلمين، فيستحق
انكفاه من بيت المال له ولمن يعمله. ويختلف
ذلك باختلاف الأعصار والتداني لا اختلاف
الأحوال والأسعار^(٢).

وبيت هذه الرواتب اجرة للموظفين من كل
وجه، على ما كان اجرة، لأن القضاء ويحده من
الطوائف لا يجوز أخذ الاجرة عليه أصلاً^(٣).
ثم إن مسمى الموظف مفتاح معلوم
استحقاقه، وإلا استحق ما يجري لأمانته إن كان
ممن لا يعمل ولا يبرئ^(٤).

وأرواق هؤلاء، وأرواق الجنود إن لم توجد في
بيت المال، تبقى ديناً عليه، ووجب نظره،
كالدبوت مع الإعسار. بخلاف سائر المصالح

للنفساء في سبيل الله فلا حق لهم فيه، ما لم
يجهدوا فعلاً.

ومن أئمة هذا القرب ما في صحيح مسلم
وغیره من حديث بريدة أن النبي ﷺ كان إذا
أمر أميراً على جيش أو سرية أومأه في خاصته
بتقوى الله . . . إلى أن قال: ثم ادعهم
إلى الإسلام، فإن أحاسنك فاق منكم وكف
عنكم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى
دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك
فهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على
المهاجرين. فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم
أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم
حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون
فهم في النعمة والقسم شيء، إلا أن يذهبوا مع
المسلمين^(٥).

وقيل عند انشافية: إن النبي، كونه يجب
قسمة بين من له رزق في بيت المال في عامه، ولا
يبقى منه شيء ولا يوفى شيء، للمصالح ما عدا
خمس الخمس (أي الذي لله ورسوله) والتحصين
عندهم: إعطاء من لهم رزق في بيت المال
كفائتهم، وصرف ما يتبقى من مال أقمي.

(١) شرح المصالح وسلسلة الفلوسمي ١٦٣/٦ و ١٨٩/٢.

(٢) والمضى ١١٢/٦.

(٣) ابن عابد بن ٢٨٠/٣، والمضى ١١٧/٦.

(٤) ابن عابد بن ٢٨٢/٣.

(٥) منهاج وحشية الفلوسمي ١٦٨/٣ و ٣٥٥/٦ و ٣٥٦.

(١) حديث بريدة: وكان إذا أمر أميراً على جيش . . .
أخبره مسلم ١٦٣/٣، ط الحلي.

هو - الاتفاق على أهل الذمة من بيت المال :
ليس لك فرد مصري أو غيره حتى في بيت مال
المسلمين . لكن الذمي إن احتاج لضعفه يعطى
ما يستحقه جوعته .^(١) وفي كتاب الخراج لأبي
يوسف أن عما أعطاه خالد بن الوليد رضي الله
عنه في عهده لأهل الحيرة : ألباشيخ ضعف عن
العمل ، أو أعبائه أفة من الألفات ، أو كان غنيا
وافقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت
جربته ، وعمل من بيت مال المسلمين وعياله ما
أقام بدار المحنة ودار الإسلام . ونقل مثل ذلك
أبو عبيد في كتاب الأموال .^(٢)

و . ومن مصارف بيت مال الفقه أيضا :
فكك أسرى المسلمين من أيدي الكفار ، ونقل
أبي يوسف في كتاب الخراج قول عمر بن الخطاب
رضي الله عنه : كل أسير كان في أيدي المشركين
من المسلمين فككاه من بيت مال المسلمين .
ومثلك وجه للشافعية بأن فككه في ماله هو (و :
أسرى) .

وشبه بهذا ما قاله بعض الشافعية أن مالك
الذنوب ، غير المأكوفة - لو امتنع من علفها ، ولم
يمكن إجباره لفقره مثلا ينفق عليها من بيت
المال مجتبا ، وكذلك الذمة الموقوفة إن لم يمكن

فلا يجب القيام بها إلا مع القدرة ، ونفط
بعدها .^(٣)

والراجح عند الشافعية : أن من مات من أهل
العطاء ، كالتفاسي والمفتي والمدرس ونحوهم قبل
انتهاء العام ، يعطى حصته من العام ، أما من
مات في آخره أو بعد ثمانية فإنه يجب الإعطاء إلى
ورثته .^(٤)

د - القيام بشؤون فقراء المسلمين من المعجزة
والعطاء والمساكين الفقراء ، الذين ليس لهم ما
ينفق عليهم منه ، ولا أقارب تلزمهم نفقتهم ،
فيحصل بيت المال نفقاتهم وكسوتهم
وما يصنعهم من دواء وأجرة علاج ونحوه ميت ،
وكذا ذمة جنسية من لم يكن له عاقلة من
المسلمين ، أو كن له عاقلة فمعجزوا عن الكل أو
النقص ، فإن بيت المال يتحمل باقي الذمة ،
ولا تعقل عن كافر . وبه بعض الشافعية إلى أن
يفرار الجاني لا يقبل على بيت المال ، كما لا يقبل
على العاقلة .^(٥)

١١) لأحكام سلطانية لأبي يعلى من ٢٢٦ ، وشرح المباح
٢٩١/٣ ، ٢٩٦ ، وحواشي الإكمال ٢٧١/٩ ، والخراج
لأبي يوسف من ١٨٧ ، وروضة الطالبين للتوحي

١١١/١١ ، ١٣٧ ، ٢٤٨

(٩) الفقيه المختار ٢٨٢/٣

(١٠) ابن عابدين ١٢٣/٥ ، وحواشي الإكمال ٢٧١/٢ .

والفقيه السوي ٢٩٢/٢ ، ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ .

١١) ٢٦٦ ، ٢٦٤ ، والنفق ٣٠٣/٢ ، وكشاف القضاء

٢٢٨/١ ، وأبني المطلب ٨٤/٤ ، ٨٦ .

(١٢) ابن عابدين ٢٨٦/٣

(١٣) الخراج من ١٩١ ، والأموال من ١٥

فهو أن الضمان على عاقلته . أما ضمان العمد
فيتضمنه داخله اتفاقاً^(١)

ط - نعم . إن الحقوقي أنني أقصره الشرع
لأصحابها ، وقضت قواعده الشرع أن
لا يحملها أحد معين :

ومن أمثلة ذلك ما لو قتل شخص في زحام
طواف أو مسجد عام أو الطريق الأعظم . ولم
يعرف قاتله ، فتكون دية في بيت المال لقول علي
رضي الله عنه : « لا يطل في الإسلام دم »^(٢) ،
وقد تحمل النبي ﷺ دية عبد الله من سهل
الأنصاري حين قتل في حبر ، لما لم يعرف قاتله ،
وأبي الأنصار لم يجازوا القسامة ، ولم يقبلوا أثمان
اليهود ، فوذه لسي يكتف من عنده كراهية أن
يطل دمه .^(٣)

(١) أن حاشيتي ١٣/ ١٩٠ ، والندسوي ١/ ٣٥٥ ، ورواية
الطبراني ١٠١/ ٣٠٨ ، والنفسي ١٨/ ٣١٢ ، ٢٧٨

(٢) الأثر « لا يطل في الإسلام دم » ورد من قول علي بن أبي
طالب ، أورده صاحب المعنى (٧/ ٢٦٦ - ط الرياض) دون
عروه لأحد . وفيه أن رجلاً قتل في زحام في مكة ، فسأل
عنه علياً فنهض . لا يطل دم في الإسلام . نووه عمر من
بيت المال . وأورد القصة عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٥٩١)
- ط المجلس العلمي - في الهند : دون مقالة علي

(٣) حديث « تحمل دية عدائه من سهل الأنصاري » أخرجه
البحاري (٦/ ٣٧٥) - الفتح - ط النفيسة : ومنهم
(١٢/ ١٢٩٩ - ط مصر)

وانظر المني ٨/ ٧٨ . والبر فختار وحاشيته ٤/ ٦٠ - ٦١

أخذ النفقة من كسبها .^(١)
ز - المصالح العامة لبيدان المسلمين ، من
إنشاء المساجد والخزق والجسور والقناطر والأبواب
والمدارس وبحر ذلك ، وإصلاح ما تلف منها .^(٢)
ح - صير ما تلف بأخطاء أعضاء الإدارة
الحكومية :

من ذلك إعطاء ولي الأمر والقاضي وسجونهم
من سائر من يقوم بالأعمال العامة ، إذا أخطئوا في
عملهم الذي كلفوا به ، فتلف بذلك نفس أو
عضو أو مال ، كدبة من مات بالنجواز في
التحزير ، فحيث وجب ضمان ذلك بعض في
بيت المال .

فإن كان العمل المكلف به لشأن خاص
للإمام أو غيره ، من المستوفين والضمان على
عاقلته ، أو في ماله الخاص بحسب الأحوال .
وذلك لأن أخطاءهم قد تكثرت ، فلو حملوها هم أو
عاقلتهم لأجحف بهم .

هذا عنه الخفية والمالكية . وهو الأصح عند
الحنابلة ، والقول غير الأظهر للشافعية . أما
الأظهر للشافعية ، ومقابل الأصح عند الحنابلة

(١) المراجع لأبي يوسف من ١٩٦ ، والموا ٣/ ٣٨٧ ، وهو من
الإسكندرية ٦/ ٣٦٠ ، ٢٧٠ و ٢٠٩/ ٢٠٩ ، والنفسي ٣/ ٥٦ ،

١٩٣/ ٢٦٥ ، وتختلف اختلاف ٣/ ٥٥

(٢) نفسي ٦/ ١٦٧ ، وشرح الشهاب ٣/ ٩٥

دون ما يجب على وجه الإرفاق والمصلحة،
كانت طرق ونحوها.^(١)
الفاقر في بيت المال :

١٥ - نعماء المسلمين فيها ينفق في بيت المال،
بعد أداء الحقوق التي عليه، ثلاثة أجناس :

الأول - وهو مذهب الشافعية : أنه يجب
تفريق الفائض وتوزيعه على من يعم به صلاح
المسلمين، ولا يدحر، لأن ما ينوب المسلمين
يتمتع فرضه عليهم إذا حدث وفي التماس
وشرحه من كتب الشافعية : يوزع الفائض على
الرجائى البائسين من هم رزق في بيت المال،
لا على غيرهم ولا غريبهم . قال القليوبي :
والعرض أن لا يبقى في بيت المال شيء .

والثاني - وهو مذهب الحنبلية : أنها لا تعرف في
بيت المال لما ينوب المسلمين من خاوة .

والثالث - انفرد به الرأي الإمام . قال
القليوبي من الشافعية : قال المحققون : للإمام
الادخار .

ونقل صاحب جواهر الإكليل عن المدونة :
يبدأ في الشيء بغفراء المسلمين . فما بقي يقسم
بين الناس بالسوية ، إلا أن يرى الإمام حيلة
لنواب المسلمين.^(٢)

ومن ذلك أيضا أجرة تعريف اللقطة،
فلتقاضى أن يرتب أجرة تعريفها من بيت المال،
على أن تكون قرضا على صاحبها.^(٣)

أولويات الصرف من بيت المال :

١٤ - يرى المالكية والشافعية أنه يندب البدء
بالصرف لأن النبي ﷺ الذين تحرم عليهم
الصدقة - اقتداء بفعل عمر رضي الله عنه ، إذ
قلم آل بيت النبي ﷺ في ديوان العطاء . ثم بعد
ذلك يجب البدء بمصالح أهل البلد الذين جمع
منهم المال ، كبناء مساجدهم وعمرارة ثغورهم
وأوراق قضائهم ومؤذيتهم وقضاة ديونهم وديارات
حنانياتهم ، ويعطون كفاية سنتهم .

وإن كان غير فقراء البلد التي جبي فيها المال
أكثر احتياجا منهم ، فإن الإمام يصرف القليل
لأهل البلد التي جبي فيها المال ، ثم ينقل الأكثر
لغيرهم .^(٤)

ويرى الحنابلة أنه إذا اجتمع على بيت المال
حقان ، ضاع عنها وانسحب لأحدهما ، صرف فيها
بصير معها دينا على بيت المال لو لم يزد في وقته ،
كأوراق الخند وثمن القعدات والسلاح ونحوهما ،

(١) الأحكام السلطانية في مجلس من ٢٣٧

(٢) المشرفة من ٢١٥ ط مصطفى اعني ، وأبو منى من

٢٣٧ ، وشرح المنهاج بحثا في القليوبي ١٩١ / ٣ ، وجواهر
الإكليل ٢٩٠ / ١

(٣) المنهاج وشرحه ١٢٩ / ٣ - ١٢٨

(٤) جواهر الإكليل ٢٦١ / ١ ، والقبوري ١٩٠ / ٣ ، وشرح
الكبرى بحاشية قدسوقي ١٩٠ / ٢

إذا عجز بيت المال عن أداء الحقوق:

طريقاً بعداً، أو انقطاع شرب يجد الناس غيره

شرباً. فإذا سقط وجوبه عن بيت المال بالعدم

سقط وجوبه عن التكافة، لوجود البديل^(١).

ويلاحظ أنه قد يكون العجز في بيت المال

لنصرعي. أي في أحد الأقاليم التابعة للإمام.

وإذا قلد الخليفة أميراً على إقليم، فله نقص

مثل الخسرج عن أرزاق جيشه، فإنه يطالب

الخليفة بتأمها من بيت المال. أما إن نقص مال

الصدقات عن كفاية مصارفه، في عمله

فلا يكون له مطالبه الخليفة بتأمها، وذلك لأن

أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية، وحقوق أهل

الصدقات معتبرة بالوجود^(٢).

تصرفات الإمام في الديون على بيت المال:

١٧ - إذا ثبتت الديون على بيت المال، ولم يكن

فيه وفاء لها، فللإمام أن يستقرض من أحد

بيوت المال للبيت لأحر. نص على ذلك

الخليفة وقالوا: وإذا حصل الانحزاف التي

استقرض لها ما يرد إلى استقرض منه، إلا أن

يكون المصروف من الصدقات أو من المتاع

على أهل الخراج، وهم فقراء، فإنه لا يرد من

١٦ - بين الماوردي وأبو يعلى حالة عجز بيت

المال عن أداء الحقوق فقالوا ما حاصله: إن

المنحق على بيت المال ضربان:

الأول: ما كان بيت المال له مجرد حرر،

كأخماس والزكاة، فاستحقاقه معتبر بالوجود،

فإن كان المال موجوداً فيه كان مصرفه مستحقاً،

وعدمه منقطع لاستحقاقه.

الثاني: ما كان بيت المال له مستحقاً، وهو

مال النبي، ونحوه، ومصارفه نوعان:

أولها: ما كان مصرفه مستحقاً على وجه

البذل، كرواتب الجنود، وأثمان ما اشترى من

السلاح والمعدات، فاستحقاقه غير معتبر

بالوجود، بل هو من الحقوق اللازمة لبيت المال

مع الوجود والعدم. فإن كان موجوداً بعجز

دفعه، كالدين على المومنين، وإن كان معدوماً

وجب فيه، ولزم إنظاره. كالدين على المعسر

ثانيها: أن يكون مصرفه مستحقاً على وجه

المصلحة والإرفاق دون البذل، فاستحقاقه

معتبر بالوجود دون العدم. فإن كان موجوداً

وجب فيه، وإن كان معدوماً سقط وجوبه عن

بيت المال. ثم يكون - إن عم ضرره - من

فروض الكفاية على المسلمين، حتى يقوم به

من فيه كفاية كالجهاد. وإن كان مما لا يعم

ضرره كوعسرة طريق قريب يجد الناس غيره.

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٦٥، وأبو يعلى ص

٢٢٧، وانظر شرح المنهاج وحاشية الفقيه ص ١٩١/٢.

٢١٥/٢

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٧، والماوردي ص ٣١.

اليوم^(١)، فله فيه من انصرف ماله إلى التيمم في مال التيمم.

وأبست هذه الشككة على إبطالها فلا يلزم الثاني^(٢) من كل وجه^(٣)، بل أن للإمام التسبب من بيت المال والإقطاع من

ومن الأمثلة التي تعرض لها بعض الفقهاء ما يلي:

أ - البيع: يجوز للإمام بيع شيء من أموال بيت المال، إذا رأى المنفعة في ذلك، أما شرائه لنفسه شيء منها فقد جاء في الدر المختار: لا يصح بيع الإمام ولا شرائه من وكيل بيت المال لشيء من أموال بيت المال، لأنه كوكيل نفسه، فلا يجوز ذلك منه إلا للضرورة، زاد في البحر: أو رغب في العفا بضعف قيمته، على قول المتأخرين المعنى به^(٤).

ب - الإجارة: أكره بيت المال تجرير عنيها أحكام الوقوف المؤبدة، فتؤجر كما يؤجر لوقف^(٥).

(١) طيف ابن سعد ٢/٢٩٨، وأخبار عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٣٠، وأخبار عمر بن الخطاب للشيخ أبي الطلائع وأحمد ص ٢٦٣.

(٢) نهاية المحتاج ١/١٦٨.

(٣) ابن عديم والدر المختار ٣/٢٥٥، ٢٥٨.

(٤) ابن عديم ٣/٣٩٧.

ذلك شيئاً، لاستعفاء قيمه الصبقات بالعموم، وقد غرد به: صرف إلى المنفق^(٦).

وللإمام أيضاً أن يستعير أو يشتري بيت المال من الرعية، وقد امتدح النبي ﷺ دروعاً للجهاد من صفوان بن أمية^(٧)، واستعمل عليه الصلاة والسلام عمراً ورد مثله من إبل الصدقة^(٨)، وذلك قبل أن يخص علم خزانة الصدقة من بيت المال^(٩).

ثم إن أموال بيت المال ولتصرف فيها ١٨ - بالإساقعة إلى ما تقدم من صلاحيات الإقطاع في بيت المال، فإن للإمام التصرف في أموال بيت المال، وإلا ما كان في ذلك أن منزلة الإمام من أموال بيت المال منزلة الولي من مال التيمم، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن أنزلت نفسي من هذا المال منزلة ولي

(١) ابن عديم ٢/٥٧، ١٨٢.

(٢) حديث، واستعار النبي ﷺ دروعاً للجهاد من صفوان بن أمية أخرجه أبو داود ٣٢٨٢/٣١ - ط عزت عبد الحميد، وأبو داود ٢٨٨٤ - ط دار إمامة العرب الإسلامية، وصححه دويقه الدامي.

(٣) حديث، واستعمل هذه الصلاة والسلام عمراً ورد مثله من إبل الصدقة أخرجه مسلم ١٢١٢/٣ - ط المحقق، ص.

حديث أبي - فتح.

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧.

المال.^(١)

إقطاع التملك :

١٩ - يرى الخليفة أن للإمام أن يقطع من الأراضي التي لم تكن لأحد ولا في بدو ورت ، من فيه عهد ، ويضع للمسلمين على سبيل النظر في المصلحة ، لا على سبيل المحاذرة ولا لئلا يشكوا أن له أن يعطي من أموال بيت المال الأخرى ، إذ الأراضي والمال شي واحد . كذا قال الفاضل أبو يوسف ، واحتج بإروني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى أموال كسرى وأمه لبيت المال ، ومال كل رجل قتل في الحرب أو لحق بأرض الحرب أو مغيض ماء أو أجمعة . وكان يخرج ذلك سبعة آلاف نفق ، وكان يقطع من هذه لمن أقطع . قال أبو يوسف : وذلك بمنزلة مال الذي لم يكن لأحد ، ولا في بدو ورت ، وللإمام لمعادل أن يجزئ به ويعطي من كاز له غناء في الإسلام^(٢) . ونظير هذا ابن عبد الله ، وقال : هذا صريح في أن الفقهاء قد تكلموا من المسوات ، وقد تكلموا من بيت المال إلى عموم مصلحته ، كما يعطي مال بيت رأى المصلحة ، وأن المقطع سلب ربة الأرض ، ولذا يؤخذ بها العشر ، لأنها بمنزلة الصدقة .^(٣)

ج - المسافة : نصح المسافة من الإمام على سبيل بيت المال ، كما نصح من جائز التصرف لصبي تحت ولايته^(٤) .

د - الإعارة : اختلف قول الشافعية في إعارة الإمام أم لشيء ، من أموال بيت المال ، فأفتى الأسوي حوازمه . بناء على أنه إذا جاز له التملك من بيت مال بالإعارة أولى . وقال المرسلي : لا يجوز للإمام مطلقاً إعارة أموال بيت المال ، كالنوي في مال مؤتيه^(٥) . وقال القسيري : ثم إن أخذ أحد شيئاً من بيت المال غارة فملاك في يده فلا ضمان عليه ، إن كان له في بيت المال حق ، فتسميته غارة محار^(٦) .

هـ - الإقراض : ذكر ابن الأثير أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقرض هند بنت عتبة أربعة آلاف تنجر فيها وتضمها .^(٧)

ومما يجري مجرى الإقراض الإفصاق بنفسه المرجوع ، ومن ذلك الإفصاق على البهيسة الضائعة ونحوها ، حفظها لها من انتلف . ثم يرجع بيت المال بالثقة على صاحب البهيسة . وإن لم يعرف بيعت ، وأخذ من ثمنها حق بيت

(١) حاشية القليوبي على شرح صحيح الترمذي ٦١/٣

(٢) حاشية الفخري ١٨/٥

(٣) حاشية شرح المنهاج ٢٠/٣

(٤) المال ١٩/٣

(٥) جواهر الإكليل ٢٢٠/٢

(٦) المراجع الذي يرفص من ٥٨ ، ٥٩

(٧) رد المحتار ٣٠٥/٣

صاة، والأثنان إذا صاروا ناسية فحكم بخالف
في العطيان حكم الأصول الثابتة، فاعترفنا، وإن
كان الفرق بينهما صغيراً. (١)

ولحكم كذلك عند المالكية في أرض العنوة
العامة فيها لا يجوز للإمام إقطاعها تخليكا، بناء
على أنها تكون وقفا بنفس الاستيلاء عليها. (٢)
ولم يحدد لهم تعرضاً للأرض التي تنزل إلى بيت
المال بهلاك أربابها. هل يجوز إقطاع التملك
منها أم لا؟

إقطاع الانتفاع والإرقاق والاستغلال:

٢٠ - يجوز للإمام - إذا رأى المصلحة - أن يقطع
من أراضي بيت المال أو عشاره - بعض الناس
إرفاقاً أو ليأخذ العلة. قال المالكية: ثم
ما اقتطعه الإمام من العنوة، إن كان لشخص
معيه انحل بموت المنتفع. وإن كان لشخص
وذيته وعقبه، استحقته الطرية بعده، لأننى
مثل الذكر.

ونظير (إرفاق) إرملة. أرض الحوز
وبعضهم جعل مثل هذا وقفاً. (٣)

ويرى الشافعية والحنابلة - على ما فصله
الماوردي وأبو يعنى - أن أراضي بيت المال ثلاثة
أقسام:

أ - ما اصطفاه الإمام لبيت المال بحق
خمس أو باستطابة نفوس العائدين، كما
اصطفى عمر أراضي كسرى وأهله، ولم يقطع
من ذلك شيئاً. فلما جاء عثمان أقطع منه وأخذ
منه حق النبي. قال الماوردي: فكان ذلك
إقطاع إجباراً لا إقطاع تخليك. ولا يجوز إقطاع
رقبه، لأنه صار باصطفاه لبيت المال منكم
لكافة المسلمين، فجوز على رقبته حكم النوف
المؤدة

ب - أرض الحراج، فلا يجوز تخليك رقبته،
لأن أرض الحراج بعضها موقوف، وخراجها
أجرة، وبعضها مملوك لأهلها، وخراجها جزية
جده - ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارث
فرض أو تعصيب. واختلف أصحاب الشافعي
في هذا النوع على وجهين:

أحدهما: أنها تصير وقفاً، فعنى هذا لا يجوز
بيعها ولا إقطاعها.

وثانيهما: أنها لا تصير وقفاً حتى ينفقها
الإمام، فعنى هذا يجوز له إقطاعها تخليكا، كما
يجوز بيعها.

وقيل قولاً آخر: أن إقطاعها لا يجوز، وإن
جاز بيعها، لأن البيع معاوضة، وهذا الإقطاع

(١) الأحكام السلطانية للماوردي من ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨

فلم يأخذه لا يجوز إجماعاً، ويخرجه المالك بنفسه
للقراء، ونحوهم من مضاف الزكاة.^(١٤)

الديون التي لبيت المال.

٢٣ - ثبتت بيت المال الديون في ذمم الأفراد.
فلو ضرب الإمام أموالاً على الربعية عامة، أو
طائفة منهم أو أهل بلد، لمصلحة، كتهجير
اجيوش أو فداء الأسرى، وكأجرة الحراسة
وكري الأنهر، فمن لم يؤد من ذلك ما صيرب
عليه بقي في ذمته دينا واجبا لبيت المال، لا يجوز
ضم الامتناع منه.^(١٥)

انتظام بيت المال وفساده:

٢٤ - يكون بيت المال منتظماً إذا كان الإمام
عدلاً يأخذ المال مرحقه، ويضاه في مستحقه.
ويكون فاسداً إذا كان الإمام غير عدل،
فأخذ ثمن من أصحابه بغير حق، أو يأخذه
بحق، ولكن ينفق منه في غير مصلحة
للمسلمين، وعلى غير الوجه الشرعي، كما لو
أنفقه في مصالحه الخاصة، أو يفتن أقاربه أو من
يجوز به لا يستحقونه، ويضع أهل
الاستحقاق.

ومن الفساد أيضاً أن يفوض الإمام أمر بيت

وقف عتار بيت المال :

٢١ - ذكر الحنفية جواز وقف الإمام من بيت
المال، ثم قالوا: إن كان السلطان اشترى
الأراضي والمزارع من وكيل بيت المال يجب
مراجعة شراؤه، وإن وقفها من بيت المال
لا يجب مراجعتها^(١٦)

وسرى الشافعية، كما نقل عميرة ثم نسي :
وقف الإمام من بيت المال - قالوا: لأن له
التعليك منه، وكما فعل عمر رضي الله عنه في
أرض سواد العراق، إذ وقفها على المسلمين.^(١٧)
وانظر (ر: إحصاء).

تعليك حقوق بيت المال قبل توزيعها إليه :

٢٢ - ذهب الحنفية إلى أن للإمام أن يترك
الخراج للمالك لا العشر، ثم بطل ذلك للمالك
عند أبي يوسف، إن كان المالك من يستحق
شئاً من بيت المال، وإلا تصدق به
ولو ترك الإمام العشر ونحوه من أموال الزكاة

١ - محمد سولي ١/٦٨، وحاشية هفتبوي على شرح المنهاج
١/٩٢، والمضي ١/٥٢٦، وبإية الحاج ١/٣٣٧،
٢٥٦، والأحكام السلطانية للمويزي ص ١٩٦، وأبي
يعلى ص ٢١٩

(١) ابن عابدين ١/١٨٢

(٢) حاشية عميرة والفتاوي على شرح القبايج ١/١٨٢، ٩٧،

١٠٩، وبإية الحاج ١/١٨٨

(١٦) ابن عابدين ١/٥٧٢

(١٧) ابن عابدين ١/٥٧٢

المال إلى غير عدل، ولا يستضي عليه فيها
يتصرف فيه من أموال بيت المال فيظهر منه
انضياع ومو الضرف.

ومن أوجه فساد بيت المال أيضا ما أشار إليه
ابن عابدين: أن يحبط الإمام أموال بيت المال
الأربعة بعضها ببعض، فلا تكون منفردة.^(١)

٢٥ - وإذا فسد بيت مال ترتب عليه أحكام
مها.

أ- أن لمن عليه حصائب المال - إذا لم يطلع
عليه - أن يسع من ذلك الحق بعد حقه عوفي
بيت المال، وإن كان له فيه حق لم يُعطه. وإن لم
يكن له فيه حق، فإن له أن يصرفه مباشرة في
معارف بيت المال، كبناء مسجد أو رباط. ذكر
ذلك بعض الشافعية بخصوص نفقة حصل
البأس من معرفة صاحبها، وتحويله إلى
السريع إلى داره ولم يعلم صاحبه وأبى من
ذلك، وقالوا أيضا: ما انحصر عنه ماء النهر لم
زرعه أحد لزمته أجرته لمصالح المسلمين،
ويستحق عنه قدر حصته، وإن كان له حصبة في
مال المصالح.^(٢) وسند ذلك يراو من
عائنه رضي الله عنها أن رجلا قال لها: أصبت
كسرا فوفعته إلى السطح - فقالت: نه: بقيت

الكثكت. والكثكت: الغراب.^(٣)

ب - ومنها: لو منع السلطان حق
المتحقين، فظهر أحدهم بهال بيت المال، فقد
أجاز بعض الفقهاء أن يأخذ المتحق قدر
ما كان يعطيه الإمام. وهذا أحد أقوال أربعة
ذكرها الغزالي.

ثانيها: أن له أن يأخذ كل يوم قدر قوته.

والله: يأخذ كفاية ست

ورابعها: لا يجوز له أن يأخذ شيئا لم يؤذن له
فيه.

وأما المائكية فقد صرحوا بأنه لا يجوز السرة
من بيت المال، سواء اتكلم أم لم يتكلم، وبهم
من هذا أنهم يوافقون القول بأربع من الأقوال
التي تقدمها الغزالي.

ومما مذكور أخفية: أن له في ثلث الحال
أن يأخذ قدر حقه بداية، إلا أنه ليس له الأخذ
من غير يشه الذي يستحق هو منه إلا للضرورة
كما في زماننا، إذ لو لم يجوز أخذه إلا من بيته لزم أن
لا يبقى حق لأحد في زماننا، لعدم إقرار كل
بيت على حدة، بل يعلطون المال كله ولو لم
يأخذ ما فخر به لم يمكنه الوصول إلى شيء، كما
أفتى به ابن عابدين.^(٤)

(١) ابن عابدين ٥٦/٤

(٢) العدد خمس ١٩/٦

(٣) ابن عابدين ٥٦/٤

(٤) القليوبي ١٨٩، ١٨٨

رضي الله عنها، أن عبداً من رقيق الخمس سرق من الخمس، فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطعه، وقال: «مال الله سرق بحصه بعضه»^(١)

وسما روي أن ابن مسعود سأل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما عن رجل سرق من بيت المال، فقتل عمر: أرسله، فلم من أحد إلا وله في هذا المال حق^(٢)

ونائبها - وإليه ذهب المالكية أن السارق من بيت المال تقطع يده، واستدلوا على ذلك بعموم قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)، فإنه عام يشمل السارق من بيت المال والسارق من غيره، وبأن السارق قد أخذ مالا محرراً، وليست له فيه شبهة قوية، فاقطع يده كما لو أخذ غيره، من الأموال التي ليست له فيها شبهة قوية^(٤)

حد - جميعاً ما أفتى به المتأخرون من الشافعية - بعد من بعد سنة ٤٠٠ هـ - موافقة لبعض المتقدمين، وقال به متأخرو المالكية أيضاً أنه إذا لم ينظم بيت المال يرد على أهل القرض غير المزوجين ما فضل عن إرضه، فإن لم يكن ذو فرض يرد على ذوي الأرحام

والحكم الأصلي عند الشافعية والمالكية، في حال انتظام بيت المال، عدم الرد وعدم توريث ذوي الأرحام، بل تكون التركة كلها لأوقاضها عن ذوي القروض لبيت المال، إن لم يكن عصبية^(٥)

الاعتماد على أموال بيت المال.

٢٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من أنلف شيئا من أموال بيت المال بغير حق كان ضاماً لما أنلفه، وإن من أخذ منه شيئاً بغير حق لم يرد، أو رد منه إن كان مثلياً، وقيمه إن كان قيميّاً وإنما الخلاف بينهم في قطع يد السارق من بيت المال، ولهم في ذلك اتجاهان:

أحدهما - وإليه ذهب الحنفية والشافعية والخنابلة: أن السارق من بيت المال لا تقطع يده، واستدلوا على ذلك بما روي ابن عباس

(١) حديث: «مال الله سرق بعضه بعضاً أخرجه ابن ماجه ٨٩٩/٢٢، ط الخليلي، وإمام الموصلي في إسناده حلة، وهو ضعيف

(٢) قول عمر: أرسله، فإن من أحد - فخرج عبد الرحمن بن ماجة ٢٩٢/١٠٩، ط المجلسي العلمي

(٣) سورة المائدة/ ٣٨

(٤) فتح القدير لأبي المهام ١٣٨/٥ - والشرح الكبير بحثه المسمى ١٢٨/١، وشرح المهناج للمحلي بحثه القليوبي وغيره ١٦٨٩/١، والمعجم لأبي قلادة ٢٧٧/٨

(٥) العبد الفاضل ١٩/١

المقصود في شأن أموال بيت المال :

٢٧ - إذا ادعى على بيت المال بحق ، أو كان لبيت المال حق قبل الغير ، ورفعت الدعوى بذلك أمام القضاء ، كان للقاضي الذي رفعت الدعوى إليه أن يقضي فيها ، ولو أنه أحد المتحيزين .

وإذا كان القاضي نفسه هو المدعي أو المدعى عليه ، فلا تتوجه عليه دعوى أصلاً ، ولا على نائبه ، بل لا بد أن يتصب من يدعي ومن يدعى عنه عنده ، أو عند غيره .^(١)

ومن جملة ما يمكن الادعاء به : إيرادات بيت المال إذا قبضها الحاصل ، وأنكر صاحب بيت المال أنه قبضها من العامل . فيطالب العامل بإقامة الخجة على صاحب بيت المال بالقبض ، فإن عدمها أحلف صاحب بيت المال ، وأخذ العامل بالفرم .^(٢)

الاستقصاء على الولاية ومحاسبة الجباة :

٢٨ - على الإمام وولاته أن يراقبوا من يوكل إليهم جمع الزكاة وغيرها مما يجب لبيت المال ، وأن يستقصوا عنهم فيما يصرنون فيه من أموال بيت المال ، ويحاسنهم في ذلك بحاسة دقيقة .

نعم صحح البخاري من حديث أبي حنيفة الساعدي قال : دامت على النبي بمئة رجلا من الأزد على صدقات بني سليم يدعي ابن النخبة ، فلما جاء حاسبه .^(١)
وقال القاضي أبو يعلى : مذهب أبي حنيفة في إيرادات الصدقات وجوب رفع الحساب عنها إلى كاتب الديوان ، ويجب على كاتب الديوان محاسبهم على صحة ما رفعوه ، وذلك لأن مصرف العشر ومصرف الخراج عند أبي حنيفة واحد .

وأما على مذهب الشافعي فلا يجب على العمال رفع الحساب عن العشر ، لأنها عند صدقة ، لا يفت مصرفها على اجتهد الولاية .
وأما عمال الخراج فيلزمهم رفع الحساب باتفاق المذهبين . ويجب على كاتب الديوان محاسبهم على صحة ما رفعوه .
ثم من وجبت محاسبته من العمال لا يخلو من خائين :

الأول : إن لم يضع يمينه وبين كاتب الديوان اختلاف في الحساب كان كاتب الديوان مصدقاً في الحساب .
والاستقرار فيه وفي الأمر كلفه إحضار

(١) نهاية الأرب للتوضيح ١/٨ ١٩٢/٨ ط دار الكتب المصرية
وحدث في عهد الساسي في ابن النخبة تقدم (١٦/١٦) .

(١) شرح الفهاج للصحفي ٣٠٣/١١ ، ونهاية المحتاج ١/٨ ٢٧١
(٢) الأحكام السلطانية لأبي بشار من ٢٣٩

الإلزام يجبار، وإنما يقاس بخضه إرهاباً ليعترف به طوعاً.

وقد يعترف السوالي بالخط وينكر القبض. وحيث يكون ذلك في الحقوق السلطانية خاصة حجة للمدعين بالدفع، وحجة على السوالي بالقبض اعتباراً بالعرف. وأورد المارودي ذلك ثم قال: هذا هو الظاهر من مذهب الشافعي. أم أنسوخة فالظاهر من مذهبه أنه لا يكون حجة عليه. ولا للمدعين، حتى يقره لفظاً كالديون الخاصة. قال: وفيها قدماء من الفرق بينهما مفتح.^(١)

ولاحظ أن كل ما ورد إلى عمال المسلمين، "وخرج من أيديهم من أموال العام، تحكم بيت المال جاز عليه في دخله إليه وخرجه عنه. ولذلك تجري المحاسبة عليه."^(٢)



شوهده. فإن زالت الرينة عند فلا يحلف. وإن لم تنزل الرينة - وأراد في الأمر تخليفه عليه - حلف العامل دون كاتب الديوان، لأن المطالبة متوجهة على العامل دون كاتب الديوان. الثانية. إن رفع بين العامل وكاتب الديوان اختلاف في الخساب:

فإن كان اختلافهما في الدخل، فالقول قول العامل، لأنه منكر.

وإن كان اختلافهما في المخرج، فالقول قول الكاتب، لأنه منكر.

وإن كان اختلافهما في تقدير المخرج، كما لو اختلفا في مساحة يمكن إعادتها أعييت ويعمل فيها بغيره. وإن لم يمكن إعادتها يخلف رب المال دون الناسخ.^(٣)

٢٩ - وقد فصل المارودي وأبو يعلى صفة المحاسبة في ذلك، واستعرضنا ميعتر حجة في قبض السولة من الحياة، وأنه يعمل في ذلك بالإقرار بالقبض، أما الخط إذا أنكره، أو لم يعترف به فعرف المدعون أن يكفى به، ويكون حجة. والذي عليه الفقهاء أنه إن لم يعترف السوالي أنه خطه أو أنكره لم يزرعه، ولم يكن حجة في القبض. ولا يجوز أن يقاس بخضه في

(١) نهاية الأرب ١٩٢٨ ج ١ - الكتب المصرية. والأحكام

سلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٨

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٥

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣١٠. واستقرت عليه

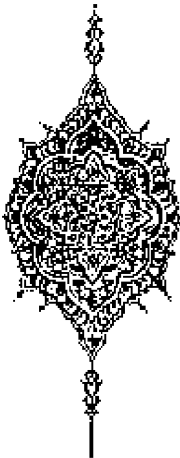
الأرب في أدب العرب للتدوير ١٩٢٨ - ٢١٩

بيت النار

انظر : معابد .

بيتوتة

انظر : تبيت



بيت المقدس

١ - بيت المقدس : اسم لمكان العبادة المعروف في أرض فلسطين وأصل التقدير التظهر ، والأرض المقدمة أي : المقدسة .

قال ابن منظور : المدينة إيهة مقدسة زمتلبي . وفي معجم البلدان مياه في بعض مواضع من كلامه عنه : البيت المقدس .

٢ - وهذا الاسم «بيت المقدس» يطلق الآن على المدينة التي فيها المسجد الأقصى ، ولا يطلق على مكان العبادة بخصوصه ، أما في كلام انقهاء ، والمؤرخين فإن الاسم ذاثرين المعنيين : كما استعمله صاحب معجم البلدان وغيره . وتسمى المدينة الآن أيضا «القدس» . ووردت هذه التسمية أيضا في كلام العرب ففي اللسان : قال الشاعر :

لا يوم حتى عظمي أرض القدس

وتشربي من خير ماء بقدس

هذا وإن للمسجد الأقصى بيت المقدس

أحكاما يختص بها عن سائر المساجد (١) :
المسجد الأقصى (١) .

(١) سئل العرب ماذا «قدس» ومعجم البلدان

فبنى الخفية والشافعية في الصحيح الحكم على تغير لحمها ونكهته، فإن تغير ووجدت منها رائحة منتنة كره أكل بيضها عند الخفية، وحرم الأكل في الصحيح عند الشافعية، لأنها صارت من الخبائث، ولما هي التي يخرج عن أكل لحم الجلالة وشرب لبنها^(١).

بيض

التعريف :

١ - البيض معروف، يقال : ناقض الطائر بيض بيضا، وحنته : بيضة، وتطلق البيضة بيضا على الخفصة^(٢) وتظهر أحكامها في مصطلح (خفصة).

الأحكام المتعلقة بالبيض :

بيض الحيوانات المأكولة اللحم وغير المأكولة :
٢ - سبق في مصطلح (أطعمة) تفصيل ما يتصل بحل الأكل وحرمة بالنسبة للبيض، وهو حل أكل بيض ما يؤكل لحمه من الحيوان، وحرمة أكل بيض مالا يحل أكل لحمه في الجملة^(٣).

بيض الجلالة :

٣ - اختلف الفقهاء في حكم أكل بيض الجلالة (وهي التي تتبع النجاسات وتكلمها إذا كانت غلاة تجبول في الغاذورات)

(١) حديث : من أكل لحم الجلالة وشرب لبنها

أخرج أبو داود (١/١٤٨) ط عرت عبيد بن وهب وحسنه ابن حجر في فتح (٩/١٤٨) ط السلفي

(٢) لمبدأ ٥/١٠٠، دمر عابد بن ١٦٥/٢١٦، ومراق

الصلاح من ١٨، وأخطل ١/٩٢، والمصنف ١/٥٠١،

وساية المختص ٨/١٢٤، وبني الحاج ٤/٣٠٢،

والسروية ٢/٢٧٨، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٩٩،

والمفني ٨/٥٩٣، ٥٩٢

(٣) التصحيح الشريفة - بغير - وحاشية الدسوقي ١/٦٠،

وروضة الطالبين ٣/٢٧٩، والمفني لأين فداة ١/٧٥١

(٤) نظرية الموسوعة ٥/١٥٤ (ف ٨١).

سلق البيض في ماء نجس :

٤ - إذا سلق البيض في ماء نجس حل أكله عند الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة ومهر القبول المرجوح عند المالكية) وفي الرجح عند المالكية لا يحل أكله لجاسته وتعدن نظيره لسريان الماء النجس في مسامه^(١).

البيض المذر (وهو الفاسد بوجه عام) :

٥ - إذا استحالت البيضة بما صارت نجسة عند الحنفية والمالكية والحنابلة في الصحيح من مذهبيهم ، وفي الأصح عند الشافعية ، بمقابلته لها طاهرة ، وإذا تغيرت بالتعفن فقط فهي طاهرة عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، كاللحم لتفنن ، وهي نجسة عند المالكية .

وإن اختلف صفوها ببياضها من غير عفونة فهي طاهرة^(٢).

البيض الخارج بعد الموت :

٦ - البيض الخارج من مأكل اللحم بعد موته ولا يحتاج لتذكية يحل أكله مانعاً ، إلا إذا كان فاسداً .

أما ما يحتاج لتذكية ولم يُذَكَّ فالبيض الخارج بعد موته يحل أكله إن تصابت قشرته ، وهذا عند الحنابلة ، وأصح الأوجه عند الشافعية ، لأنه صار شيئاً آخر متصلاً فيحل أكله .

ويحل أكله عند الحنفية ولو لم تصيب قشرته ، وهو رجه عند الشافعية ، لأن شيء طاهر في نفسه .

ولا يحل عند المالكية أكل بيض الحيوان البري الذي له نفس سائلة إذا لم يذك ، إلا ما كانت ميتته طاهرة دون ذكاة - كالجراد والتساح - فيحل أكل بيضه^(٣) .

بيع البيض :

٧ - يشترط في بيع البيض ما يشترط في غيره من المبيعات ، وهو أن يكون موجوداً متقوماً طاهراً منتقياً به مقدوراً على تليبه . . . (ر) : بيعه .

ولذلك لا يجوز بيع البيض الفاسد ، لأنه لا

(١) فتح القدير ١/ ١٨٦ ، وشتر دار إحياء الفرائد ، والدموغي

١/ ٦٠ ، ومغني المحتاج ١/ ٣٠٥ ، ولقني ١/ ٧٥

(٢) أمير عابدين ١/ ٥٠٥ ، والدموغي ١/ ٥٠ ، ومنع الخليل

١/ ٢٧ ، ومغني المحتاج ١/ ٨٠ ، ١/ ٣٠٥ ، والجمهور

١/ ٥١٠ ، وبساية المحتاج ٨/ ١١٧ ، وكشاف المحتاج

١/ ١٩١ ، ١٩٣ ، والقروى ١/ ٢٥١ ، ٢٥٢

(٣) البدائع ٥/ ٤٣ ، وعصر الحاوي ص ٤١٠ ، والدموغي

١/ ٥٠ ، وشتر الطالاب ١/ ١٣ ، والجمهور ١/ ٢٨٣ ،

وقليوب ١/ ٧٢ ، وكشاف الطالاب ١/ ٥٧ ، ولقني ١/ ٧٥

وذهب المالكية غير ابن سباز والشافعية في
الجسد إلى اعتبار البيض من الرقيات، لعله
الافتيات والأدحار في ربا الفضل، وعلة الطعم
في ربا النساء، وذلك عند المالكية؛ وعلة الطعم
في ربا الفضل والنساء عند الشافعية
والبيض بقمت ويدخر يطعم فيكون
ربوا

وعلى ذلك يحرم لفضل والنساء في بيع
البيض بالبيض، فإذا بيع بعضه حصص فلا بد
أو يكون خالاً، مثلاً بيش، بدايد، والأحسن
في ذلك ما رواه مسلم عن جندة قال: سمعت
رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب،
والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعر
بالشعر، والتمر بالتمر، والطح بالطح، إلا سواه
سواء. عينا بعين، فمن زاد أو أنقص فقد
أرأى^(١) وإن اختلف الجنس وتختلف العدد
حاز النفاصل، لأن اختلاف الجنس لا يحرم معه
النفاصل ويحرم النساء لوجود علة الطعم، وقد
قال النبي ﷺ في تعة الحديث: «أبى» وإذا
اختلفت هذه الأصناف، فبيع واكيف، مسلم،
إذا كان بدايد

يتنفع به، ولا بيع ببيض في نظر حنابلة، لأنه في
حكم المذموم...^(٢)

هذا، ويختلف الفقهاء في اعتبار البيض من
الرققيات وعدم اعتباره

فذهب الحنفية والحنابلة وابن سباز من
المالكية، وهو القديم عند الشافعية؛ إلى أنه
لا يعتبر البيض من الرقيات، لأن علة الرقا
عندهم الكس مع الجنس، أو الوزن مع
الجنس، وهذا بالنسبة لربا الفضل، ولا يتحقق
الربا إلا باجتماع الوصفين: الجنس والوزن
(الكس أو الوزن)، وعلى ذلك يجوز بيع بيضة
ببيضين إذا كان بدايد، لأنه لا يتحقق فيه
الهمة. إلا أنه روي عن الإمام أحمد قواحه بيع
بيضة ببيضين لعله الطعم.

ويحرم بيع البيض بالبيض نساء، لأن علة ربا
النساء هي أحد وصفي علة ربا الفضل، أما
الكس أو الوزن المفق، أو الجنس، فالجنس
بالتفاد يجرم النساء، وهذا عند الحنفية بالنسبة
للنساء، وهو إحدى الرقيات عند الحنابلة، وفي
أصح الروايات: لا يحرم النساء في بيع البيض
بالبيض.

(١) حديث: «كان أبي يبيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة» أخرجه مسلم (١٢١٠/٢) - ط الحنفية

(٢) التلخيص ٢/٢١٩، وشرح مشي الإردات ١/١٢٢

ويجوز أن يكون البيض مسلماً فيه عند جمهور الفقهاء، ويشترط فيه ما يشترط في كل مسلم فيه من كون معلوم الجنس والصفة وأن يكون مما يمكن ضبط قدره وصفه . . وهكذا.

والبيض يمكن ضبطه فقراً وصفه، لأن الجهادية سيرة لا تقضي إلى التنازع، وصغير البيض وكبيره سواء،^(١) لأنه لا يجري النزاع في ذلك القدر من التماثل بين الناس عادة فكان منحنياً بالعدم، وبذلك يجوز السلم في البيض عدداً، وهذا عند الحنفية خلافاً للزفر، وكذلك عند من يقول بجوازهم من المختلة يجوز السلم فيه عدداً، ويذهب النصارى باشتراط الكبر أو الصغر أو الوسط.

ويجوز عند المالكية أيضاً أن يسلم فيه عدداً إذا تمكن ضبطه أو قياسه بنحو ضبط يوضع عند أمين لا اختلاف الأغراض بالكبر والصغر.

أما عند الشافعية فلا يجوز السلم في البيض عدداً ولا كيلاً، وإنما يجوز بالوزن التقريبي.

وبيع البيض بالبيض لا يجوز إلا وزناً عند الشافعية، وسالوزن أو التحري لتحقق التماثل عند المالكية.^(٢)

السلم في البيض :

٨ - إسلام البيض في البيض لا يجوز عند جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية وروية عند الحنابلة - لأنه يعتبر رباً لعله الجنس عند الحنفية، وعلّة الطعم عند المالكية والشافعية وروية عند الحنابلة.

ويجوز في أصح الروايات عند الحنابلة إسلام البيض في البيض، لأنه ليس من الربويات، واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمرو: «هو أن النبي ﷺ يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة»^(٣).

(١) البدائع ١٨٣/٥، ١٨٤، ١٨٥، وابن عابدس ١/١٧٧، ١٨١، والمهذب ٢/٦١، ٦٢، والشرح الصغير ٢/١٥، ٦١، ٦٢، ط الحنفى، ومنح الجليل ٢/٥٣٧، ٥٤٢، والسبوني ٣/٢٠، ٩١، والمطالع ٤/٣٥١، ٣٥٢، وبسيرة المحتاج ٣/٥١، وبمسندهما، والجنوس شرح المهذب ٩/٣٩٧ وما بعدها ١٩/٥٨، ٦٣، ٧٩، ونسب المطالع ٢/٩٦، وكشاف الفتاوى ٣/٢٥٢، وشرح سنن الإبراهيم ٢/١٩٤، ٢٠٠، والنفى ٤/١٢ (٢) حليث، وأمر ليس محسراً أن يأخذ على قلائص (٣) - الصدقة فكان يأخذ البعير - العرجة أبوداد - ٣/٦٥٢، ط عزت عبيد وهامس، والبيهقي (٥/٢٨٨، ط دائرة المعارف المشقة) من طريق فخر وصحة.

- الصدقة فكان يأخذ البعير - العرجة أبوداد - ٣/٦٥٢، ط عزت عبيد وهامس، والبيهقي (٥/٢٨٨، ط دائرة المعارف المشقة) من طريق فخر وصحة.

(٦) هذا بحسب الصرف السائد قديماً وأما الآن فالعدالة ضبط حجم البيض بدرجات تماثل وزنه أو حجمه، فهاهنا هذا الصرف عند السلم فيه عدداً. (المجلة).

ولا ضيئان في البيض الفاسد باتفاق إذا كان غير بيض نعمة، لأن الضيئان لعرضية أن يصير البيض صيدا وهو منقود في الفاسد.

أما إذا كان الفاسد بيض نعمة فتعد الحنفية والمالكية وإمام الحرمين من الشافعية وابن قدامة من الحنابلة لا شيء فيه أيضا، لأنه إذا لم يكن فيه حيوان ولا ماله إلى أن يصير منه حيوان صار كالأحجار والخشب.

وقال الشافعية غير إمام الحرمين، والحنابلة غير ابن قدامة يضمن نعمة فشر بيض انعام، لأن لقشره نعمة. لكن قال ابن قدامة: الصحيح لا شيء فيه. وإذا كسر البيض فخرج منه فرخ ميت، فإن كان موت الفرخ بسبب الكسر، فعند الجمهور عليه قيمته حيا، وعند المالكية عليه عشر قيمة أمه. فإن سلم موت الفرخ قبل الكسر فلا شيء فيه.

وإذا كسر انحرمت بيضا أو شواه وصيته أو أخذته حلال من أحله حرم عليه أكله لأنه صار تأميمته، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة ويحل أكله عند الحنفية.

ويحل أكله لغبر المحرم عند الحنفية والشافعية كما صححه في المجموع وجزم به ابن العربي، وكذلك يحل عند الحنابلة - غير القاضي - عند من المالكية.

وعند أبي الخطاب من الحنابلة، وأقر من الحنفية، وفي قول عند الشافعية: لا يجوز السم في البيض، لأنه لا يمكن ضبطه لاختلافه في الصغر والكبر. (١)

الاعتداء على البيض في الحرم وحال الإحرام: ٩ كل ما حرم صيده في الحرم حرم لتعرض لبيعه، فإذا كسره أحد أو شواه لزمه قيمته بمحله يوم التلّف، لأنه أصل الصيد، إذ الصيد يتراءى منه فيعطى له حكم الصيد احتياطا. وقد روي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم حكوا في بيض النعام بالقيمة. وهذا عند الحنفية والحنابلة والشافعية، عند المزني فإنه قال: هو حلال لا جزاء فيه.

وعند المالكية يجب في كل فرد من أفراد البيض عشر قيمة أمه طعاما أو عدله صيدا - صوم يوم عن كل مد - واستظهر ابن عرفة أن في العشر البيضات شاة. واستثنى المالكية بيض حمام حرم مكة فبها عشر قيمة شاة طعاما، لقضاء عثمان رضي الله تعالى عنه فيه بذلك.

(١) البستان ٢٠٨/٥، وابن عابد ١٠٢/٤، وحاشية المسوقي ٢٠٦/٣، والشرح لمصير ٩٩/٢ ط الحنفية، وشرح المحلل وحاشية قلوبوي وصيرة ٢٤٩/٢ - ٢٥٠، وأسنن الطائفة ١٦٩/٢، والتهذيب ٣٠٦/١، ومبينة المحتاج ١٩٢/٤، وشرح منى الإبراهيم ٢١٥/٢، والمغل ٣٠٨/٤، ٣٢٠.

وتختلف الفقهاء فيمن غصب بيضا فمحضه
نعت دجاج حتى أفسخ . فعند الحنفية والمالكية
يكون على الغاصب بيض مثله لربه والقرن
للغاصب ، لأن المصوب قد تبدل وصار شيئا
آخر . وعند الشافعية والحنابلة تكون الفراخ لرب
البيض لأنه عين مائه نعمي ، ولا شيء
للغاصب .^(١)



غصب البيض :

١٠ - غصب البيض - كغصب غيره من
الأموال - حرام ، وعلى الغاصب الضمان ، فإن
كان البيض المصوب باقيا وجب رده ، لقول
النبي ﷺ : « لا يأخذن أحدكم مال أخيه لأعيا
ولا حاد ومن أخذ عصف أخيه فليردها »^(٢) فإن
تلف ضمن مثله ، إذ البيض من الطيافات عند
المجمهور ، وإن تحذر نخل والتمعة

(١) البدائع ٢٠٣/١ ، وابن حبان ٢٢٦/٢ ، والذميري

٧٩/٢ ، ٨٤ ، والشرح المشي ٢٩٧/١ ط الحلي ، ومنع

الغيب ٥٢٣/١ ، ومعنى المصباح ٥٣٥/١ ، وكس المطالب

٥١٤/١ ، وشرح من الإجازات ٢٦/٢ ، ٤٨ ، وكشاف

اللفظ ٤٣٦/٢ ، والحلي ٥١٦/٣

(٢) حديث لا يأخذ أحدكم ، أخرجه أبو داود

٢٧٣/٥ ط عزت عبيد دهاس ، والترمذي ٤٦٦/٤ ط

الحلي وصحة

(١) البدائع ١٤٨/٧ ، وحاشية العموني ٤٤٦/٣ ، وأسنن

المطالع ٣٥٥/٣ ، والذميري ٦٦٥/٥ ، وشرح منتهى

البركات ١٠٧/٢

عليه إن كان قد أذن بذات، وكانت له بصعته
خبرة ومعرفة، ولم تجاوز، فإن لم يؤذن له لو كان
قد جاوز ما أذن فيه، أو قطع بأنة كآلة أكثر
ألمها، أو في وقت لا يصلح القطع فيه ونشأ
هذا، ضمن في هذا كله، لأنه إن لاف لا يختلف
ضمنا بالنعمد والخطأ، فشيء إن لاف المال، ولأن
هذا فعل مجرم فيضمن سرائته كإلحاقه ابتداء.
وفي الحديث: «من تطيب ولم يعلم منه حب فهو
ضامن»^(١). أي من تعاطى الطب ولم يسبق له
خبرة فيه^(٢). والحديث يدل بمطوقه على أن
من طب وليست له خبرة بالطب يكون ضامنا.
وكذلك من له خبرة بالطب ولكنه أهمل أو
تعمى.

والفصل في ذلك يرجع إليه في مواضعه
(إجارة، جنابات، حيوان، ضمان).



(١) الحديث: «من تطيب ولم يعلم منه حب فهو...» أخرجه
أبو داود (٤١٠٠/٧١٠ ط غزوت عبيد، علي) وأحمد (٢١٩/٦)
ط دار الفكر العرب الشيعية) وصححه ووافقه الذهبي.
(٢) رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين ٤/٤٣،
وجواهر الإكليل ١٩١/٣، ومنح الحليل ٥٥٦/٤) انتهى
لأين دراسة ٥٢٨/٥ م الرياض الحديثة، ونهاية المحتاج إلى
شرح المنهاج ٣٠٨/٣٢٠، وفيه القدير ١٠٦/٦ ط
مصطفى عيسى.

بيطرة

١- البيطرة في اللغة: معالجة الدواب. مأخوذ
من بَطَرَ الشيء إذا شقه. ومنه البيطر، وهو
معالج الدواب^(١)
ولا تخرج البيطرة في معناها الاصطلاحي عن
ذلك^(٢).

الحكم التكليفي:

٢- مداواة البهائم وعلاجها بما فيه منعتها ولو
بالعقد والكي جائز شرعا^(٣) وهو مطبوع
شرعا لأنه من الرحمة بالحيوان ومن حفظ المال.
وهل يصح من يباشر مداواتها وعلاجها إذا
أنلفها أو عطيت بفعله؟ قال حنيفة والليكية
والحابلة والشافعية في الأصح عدمه. لا صير

(١) الضرر في اللغة لامي ملال الصبكر في ٢٢٥،
والعرب في ترتيب العرب، ولسان العرب، والمصاح
المبر، والقاموس المحيط مادة (بطر).
(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣/٥، وحاشية قسري على منهاج
الطائفة ٦٩/٣.
(٢) رد المختار على الدر المختار ٤٧٩/٥، والأدب الشرعية
والمنهج الشرعية لأين من منج القديسي عنبلي ١٤٤/٣ م
الرياض الحديثة.

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثامن

ع

ابن حجر الحكي : هو أحمد بن حجر الميمني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن خزيمة (٢٤٤ - ٣١١ هـ)

ابن أبي حاتم : هو عبد الرحمن بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن ثيمية : هو عبد السلام بن عبادته :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن الجوزي : هو عبد الرحمن بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبان : هو محمد بن حبان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن الغيرة بن صالح . أبو بكر، السلمي النيسابوري الشافعي . كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث . شارك في بعض العلوم، سمع من إسحاق بن راهوية، ومحمدة بن غيلان وعتبة بن عبدالله اليعمدي المروزي، وإسحاق بن موسى الخطمي وغيرهم . وعنه الشيخان : البخاري ومسلم، ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم وأحمد بن المبارك المشملي وغيرهم ، وتلقاه على الرقي وغيره . وقال أبو علي الحافظ : كان ابن خزيمة يحفظ الفتاوى من حديثه ، كما يحفظ الضاري السورة ، وقال ابن حبان : لا يرمثل ابن خزيمة في حفظ الاستد والمثل .

من تصانيفه : « المختصر الصحيح » في الحديث ، و« التوحيد وإثبات صفات الرب » .

[تكملة الحفاظ ٢/٣٥٩ ، وشذرات الذهب

٢/٢٦٢ - ومعجم المؤلفين ٩/٣٩ ، والأعلام

٦/٢٥٣]

ابن حجر العسقلاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن حويرز ممداد : (٢٩٠ هـ)

هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن حويرز ممداد
 المالقي، العربي، فقيه، حنوباً، صاحب أبي بكر
 لأبيه أبي. قال القاضي عياض : « لقد تكلم فيه
 المؤلف تاسعاً، وقال : « أسمع له من غيره »
 لم يقرئ ذكره

من تصنيفه كتاب شرح في الخلفاء،
 وكتب في أصول الفقه، واختارات في الفقه،
 [الأول مائة واثنتان : ٥٢ / ٢]، ومعجم المؤلفين

[٢٨٠ / ٨]

ابن رجب : هو عبد الرحمن بن أحمد.

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن سحنون : هو محمد بن عبد السلام

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٤١

ابن سيرين

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شعبان (٤٠٩ - ٤٨٥ هـ)

هو محمد بن أحمد بن شعبان بن محمد بن
 ربيعة، أبو إسحاق، القرطبي، هذه النسبة إلى

ابن قدامة :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

الفقيه ابن ميمون المالكية صاحب مشاهير في الأدب
 واختار صحيح وكثير من العلوم، وأبوه انتهت دراسة
 لأبوكبير صاحب

من تصنيفه : « رأي الشعاع » في الفقه،
 وكتب في أحكام المذنب، وكتب التوبة : « من
 مائة »، وكتاب المسبب، وكتب المس قبل
 المرسوم

[المديح : تقدم ٢٤٨، والمساب ٢٦ / ٣]

ودعوه مؤلفين : (١٦ / ١٤٠)

ابن علقم

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٠

ابن عبد الله :

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عرفة :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عمرو : هو عبد الله بن عمرو :

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن القصار (؟ - ٣٩٨ هـ)

ابن المنذر .

هو علي بن أحمد، أسوا حسن، السعدي،
 الأسدي الشيرازي، المعروف بابن لفصل فقه،
 مات في أصبلي، حافظ، ولي قضاء بغداد، تفقه
 في حكم الأسدي وغيره، وله تفعه أبو داود الغروي
 والفايزي عبد الوهاب ومحمد بن عمر بن
 عمر بنهم . قال أسود : هو أفقه من رأيت من
 المكابيين، وقال الشيرازي : لا أعرف للمكابيين
 كتابا في الخلاف أقدر من كتابه . ولعله يسمي كتابه
 المسمى : «عيون الأدلة» وإيضاح الملة في
 الخلافات .

ترجموه لنور الزكية ص ٩٢ ، والديباج ١٩٩ ،
 ومعجم المؤلفين ١٢/٧ .

ابن كثير . هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠

ابن ماجه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المبارك : هو عبد الله بن المبارك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤

ابن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٠

ابن المقرئ : هو إسماعيل بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن نجيم : هو زيد الدين بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن الميمون :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

أبو أمامة . هو صدي بن عجلان الباهلي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

أبو البختري (؟ - ٨١ هـ)

هو سعيد بن فيروز، أبو البختري، الطائفي
 بالولاء . من فقهاء أهل الكوفة، روى عن أبيه وابن
 عباس وابن عمر وعبد الرحمن السلمي وغيرهم .
 وعنه عمرو بن مرة وعبد الأعلى بن عامر وعطاء بن
 السائب وغيرهم . ذكره ابن حبان في الثقات، قال
 الصحيح . تابعي ثقة . قال أبو زرعة هو عن غيره
 من سبل . قال صاحب حلية الأولياء في سيرته .
 الضامن على البختري الخارج على البختري ،
 سعيد بن فيروز أبو البختري ، خرج مع القراء
 على الخوارج ، فقتل بدير الجهاديم .

إحياء الأديان ٣٧٩/٤، وشذرات الذهب
٩٩/١، صيدب، التهذيب ٧٢/٤، والأعلام
[١٥٢/٣]

أبو الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو زرعة بن نيار ؟ ٤٥٠ هـ وقيل غير ذلك

هو حنفي من علماء حمص ومن حبيد بن خلائد،
أسرودة من حنفاء بني حنيفة، صحابي، شهد
الغزاة وسد، وسائر المشاهد وأضي الله عنه، روى
عن أبيه، ثقة، رحمه الله، من علماء حمص
وعند البحر بن حمد بن بركة، رضي الله عنهم

أبو الفراء : هو عوسج بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

أبو ذر : هو جندب بن جندة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الإمام ٥٩٦/٣، ١٨/٤، والأستيعان
١٥٥/٤، وفهارس ١٠٤، ذهاب ١٨/١٢،
والطهفات الكبرى [١٥١/٣]

أبو طلحة : هو زيد بن سهل

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٨

أبو بكر الصديق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو السمود : هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٧

أبو بكر المظفروشي : هو محمد بن الوليد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

أبو سعيد محمدي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

أبو ثور :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٢

أبو عبيد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو حنيفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو عثمان الحيري (٢٣٠ - ٣٩٨ هـ)

هو محمد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور، أبو عثمان، الحيري الشيباني. وكان أحد المشايخ المشهورين بصدق الحال وحسن الكلام، سمع ما لري محمد بن مقاتل وموسى بن نصر، وبالعراق محمد بن إسماعيل، لأحمسي وغيرهم. وكذا له أصحاب مثل أبي عمر وإسماعيل بن نجيد السلمي.

[المدابة والنهاية ١١/٩١٥، والنجوم الزاهرة ١٧٧/٣، وسير اعلام النبلاء ١١٠/٦٢، والأنساب ٤/٣٢٧].

أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو موسى الأشعري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو هريرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأخيه المملوكي (؟ - ٨٢٧ هـ)

هو محمد بن خليفة بن عمر، أبو عبد الله،

التونسي، الرقستاني، المشهور بالآتي محدث، فقيه، حافظ، مفسر، ناظم، ولي قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨ هـ. أخذ عن ابن عرفة ولازمه، واشتهر في حياته بالهارة والتقدم في الفتوى، وكان من أعيان أصحاب ومعلميهم. وأخذ عنه جماعة من الأئمة كالقاضي عمر النخاسي وأبي القاسم ابن ناجي والعالق ربيعة الرحمن المجدولي وغيرهم.

من تصانيفه : شرح المونة في مروج الفقه المالكي، وادكت الإكمال في شرح صحيح مسلم، جمع فيه بين المازري وعياض القرطبي والنبوي، ودفن في القرن.

[نيل الأمتاج ٢٨٧، والبذر القذيع ٢/١٦٩،

ومجموع المؤلفين ٩/٢٧٨، والأعلام ٦/٣٤٩].

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

أسيد بن خضير (؟ - ٢٠ هـ)

هو أسيد بن خضير بن سبابة بن عتيك، ليوميسى، الأوسي، صحابي. كان شريفا في الباطنية والإسلام، من أهل المدينة، يعد من عفا العرب، وذوي الرأي بينهم. روى عن النبي ﷺ، وعنه أبو سعيد الخدري وأنس وأبو بليلة

الأنصاري وكعب بن مالك وخيرهم رضي الله عنهم أجمعين. شهد العقبة الثانية مع السبعين من الأنصار، وكان أحد النقباء الإثني عشر، وشهد أحدًا فخرج سبع جراحات وثبت مع رسول الله ﷺ حين انكشف الناس عنه، وشهد الخندق والمشاهد كلها، وفي الحديث: «نعم الرجل أسيد بن الحضيرة». له ثمانية عشر حديثًا. [أسد الغابة ١/١١٣، ونهذب النهذيب ١/٣٣٧، والأعلام ١/٣٣٠].

ب

بريلة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٦

البراء بن عازب :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣١٥

اليهني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٧

ت

الترمذي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

ث

الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

ج

جلير بن عديله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

الأصطخري : هو الحسن بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٦

أم سلمة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٢٤١

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

البايعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

ح

الحسن البصري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٦

الحكيم بن عتبة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٠

ز

الزرقاني . هو عبد الباقي بن يوسف .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الزركشي .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

د

الدردير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الدعسري . هو محمود بن عمر .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٨

الدهري .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ر

الرافعي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ربيع بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الربيعي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرويان .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

السيوطي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

س

ش

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

سفيان بن عينة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤١٣

الشافعي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سنة بن الأكوع : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص

٣٤٩

سهل بن سعد (؟ - ٩٦ هـ)

هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد ،
 أبو العباس ، الخزرجي الساعدي ، الأنصاري ،
 صحابي ، من مشاهيرهم ، روى عن النبي ﷺ
 وعن أبي وعاصم بن عدي وعمرو بن عتبة ، وعنه
 ابنه العباس وأبو حازم ، والزهري وغيرهم ، وقيل :
 هو آخر من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله
 ﷺ ، حكى ابن عبيدة ، عن أبي حازم ، قال :
 سمعت سهل بن سعد يقول : لو مت لم نسمع
 أحدا يقول : سمعت رسول الله ﷺ . وله في كتب
 الحديث ١٨٨ حديثا .

الشرنبلالي : هو الحسن بن عثمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شريك : هو شريك بن عبد الله التميمي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٩

الشمسي : هو عامر بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشمسي (٨٠٩ - ٨٧٢ هـ)

هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ،
 أبو العباس ، الشمسي ، الإسكندري ، الحنفي ،
 محدث ، مفسر ، فقيه ، نحوي ، أصولي . أخذ عن

[الإصابة ٨٨/٢ ، تهذيب التهذيب
 ٢٥٢/٤ ، والاستيعاب ٦٦٤/٢ ، والأعلام
 ٢١٠/٣] .

أخبره. وقال البيهقي: ضعيف، وقال ابن حزم: ساقط. وولي بيت المال مدة.

[تهذيب التهذيب ٣٧١/١، والأعلام ٢٥٩/٣].

الشيخان

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٧

ص

صاحب روح المعاني: هو محمود بن عبد الله الألويسي:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

الصاحبان :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٧

ط

طائوس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطبري : را: محمد بن جرير الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

الشيخ يحيى السمرامي وبه نفعه، وعن العلا البخاري، وعن النسي الشافعي، والقاسمي شمس الدين الساطي وغيرهم، واتمم به الجمل العفير، وتزاحوا عليه، وانحروا بالأخذ عنه، مع المعصية والخير وانتواضع والشهامة. ثم ولي المشيخة والحظاية بقرية قايناي المركسي، وطلب لقصاه الحنية بانفاضة سنة ٨٩٨ هـ فلمنع.

من تصانيفه: «كمال المدرية في شرح النفاية» في الفقه، و«منهج المسالك إلى القبة ابن مالك»، و«أوقد المسالك لتلخيص المسالك»، و«شرح نظم نخبة الفكر» في علوم الحديث.

[تساريف الذهب ٣١٣/٧، ونقصه اللامع ١٧٤/٢، والأعلام ٢١٩/١، ومعجم المؤلفين ١٩٩/٢].

شهر بن حوشب (٢٠ - ١٠٠ هـ)

هو شهر بن حوشب، أبو سعيد، وقيل أبو عبد الله، الأشعري. تابعي، فقيه قلري، من رجال الحديث. روى عن مولاه أسياه بنت يزيد وأم سلمة زوج النبي ﷺ وأمي هريرة وعائشة وغيرهم. والدارمي وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم، وعنه عبد الحميد بن بهرام وقتادة ولبث وعبد الله بن عثمان بن خثيم وغيرهم. وثان الثوري: قال أحمد:

لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر وقال الثوري عن البخاري، شهر حسن الحديث وفوقى

ع

عائشة :

نقلت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عاصم بن ربيعة :

نقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠

عبدالرحمن بن أبي بكر (٩٦ - ٩٦ هـ)

هو عبد الرحمن بن أبي بكر صديق من الخوارج،
أوسع، قيل : أوحاشم الثغني البصري الشامي،
ومن أعيان الساميين، روى عن أبيه وعلي وعبدالله
بن عمرو بن الأسود بن سريح . وعنه ابن أبي عمير
ثابت بن عبيد الله بن أبي بكرة وابن أبي عمير بن
مروان بن عبد الرحمن وقتادة وغيرهم . ذكره ابن حبان
في الثقات، وقال العجلي : بصري شامي ثقة، ذكر
ابن حجر في الإحصاء نقلاً عن البلاذري ، يقتضي
أنه صحيح وهو غلط . وهو أول موجد ولد
ببصرة .

[تذييب التهذيب ١٤٨/٦ ، وإلا صلبة
١٤٧/٣ ، والأعلام ٧٣/٤]

عبدالرحمن بن سابط (٩ - ١١٦ هـ)

هو عبد الرحمن بن سابط . ويقال : عبدالرحمن

بن عبدالله بن سبط ابن أبي حبيصة بن عمرو،
اتباعه الحكي كرس عن النبي ﷺ ، وروى عن
عمر وسعد بن أبي وقاص والعباس بن محمد لغصب
وعباس بن ثني ربيعة ومعاد بن جبل وغيرهم
وعنه ابن جريح ولبث بن أبي
سليم ويزيد بن أبي زياد وغيرهم . وذكره الهيثم
عن عبدالله بن عباس في الفقهاء من أصحاب
عاصم ، وكان كثير الحديث ، له في صحيح مسلم
حديث واحد في الفتن . وذكره ابن حبان في
الثقات

[تذييب التهذيب ١٨٠/٦]

عبدالرزاق : هو عبدالرزاق بن همام :

نقلت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٨

عبدالله بن الزبير :

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبدالله بن سلمة (٩ - ٩٠ هـ)

هو عبدالله بن سلمة ، الفرزدق الكوفي ، تابعي ،
روى عن عمرو ومعاد وعلي وابن مسعود وسلمان
الافريقي وعنه إبراهيم بن علي بن عيسى بن عيسى
أبو اسحق السبيعي وعمرو بن مرة . وقال العجلي :
كوفي ، ثقة . وقال يعقوب بن شيعة : ثقة يحد في
الصفة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصعبة . قال
أبو اسحاق : معروف وبكر ، وقال ابن عدي : أرجو أنه

وعنه أبو برب وأبو حريص وعبدالله بن طائوس وحظالة

ابن أبي صفيان وغيرهم . قال : ابن سعد وأبو زرعة
والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات

[فتاوات (ابن سعد ٥/٧٥) ، وتهذيب التهذيب
٧/٢٥٨] .

علي بن أبي طالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد الرحمن (٢٣ - ٧١ هـ)

هو عمر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن
المغيرة ، المخروم المدي . روى عن أبي هريرة
وعائشة وأبي بصرة الغفاري وجماعة من الصحابة
رضي الله عنهم ، روى عنه عبد الملك بن عمير
وعاصم السجعي وحمزة بن عمرو المقدادي رضي
الله عنه . ذكره ابن حبان في الثقات ، واستعمله ابن الزبير
على الكوفة ، ثم صار مع الحجاج .

[تهذيب التهذيب ٧/٤٧٢] .

عمر بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو بن شعيب :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

لابأس به .

[تهذيب التهذيب ٥/٢٤١] .

عبدالله بن عمرو : ر : ابن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عشكان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عروة بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

المر بن عبد السلام : هو عبد العزيز ابن
عبد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عكرمة بن خالد (؟ - ؟)

هو عكرمة بن خالد بن الصاحب بن هشام بن
المغيرة القرظي ، تابعي ، روى عن أبيه وأبي هريرة
وابن عباس وابن عمر وصعبد بن جبير وغيرهم .

عمرو بن عتبة (؟ - استشهد في خلافة عثمان بن عفان)

ق

هو عمرو بن عتبة بن فرق، السلمي الكوفي. وكان لأبيه عتبة صحبة، وروى عن عبيد الله بن مسعود رضي الله عنه، وعنه عبيد الله بن ربيعة لسلمي وحسوط بن رافع العبدي والشمي، وكان أحد المذكورين بالزهد والعبادة. وقال ابن المبارك عن فضيل بن عياض عن الأعمش قال: قال عمرو ابن عتبة بن فرق سألت الله ثلاثاً فأعطاني اثنين، وأب أنظر الثالثة. سأنته: أن يزهدني في الدنيا فما أبالي ما أقبل وما أدبر، وسألت: أن يفرقني على الصلاة مرزقني منها، وسألت الشهادة فأنا أرحوها، واستشهد فصلى عليه عتبة. وكان ثقة قليل الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات [تهذيب التهذيب ٧٤/٨، والطبقات الكبرى ٢٠٦/٦].

الفاضي عياض:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القدوري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ك

العبي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

الكاساني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

كعب بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

غ

الغزالي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

م

محمد بن الحسن :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

نوخثاني :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مالك :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المزني . هو إسماعيل بن يحيى :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الماورقي :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مسروقي

تقدّم ترجمته في ج ٣ ص ٣٩٧

مجاهد .

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

معاذ بن جبل :

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

محمد بن أبي القاسم (٦٣٩ - ٧١٥ هـ)

المعلّى (٩ - ٢١١ هـ)

هو معلّى بن منصور، السويطي، الرازي. من رجال الحديث المصنفين فيه، ثقة بيبس، من أصحاب أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. حدث عن مالك وإسحاق بن بلال ومحمد بن سيمون الرعيني والهيثم بن حميد الغساني وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم. وروى عنه ابنه يحيى وأبو عبيدة وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو نوري وغيرهم. وطلب لنفسه قبر مرة فدفن.

من تصانيفه : « السيرة » ، « الأمانى » ، « كلامي في الفقه »

هو محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام بن جميل، أبو عبد الله، التونسي المالكي، فقيه، منسب، أصولي، حافظ، سمع الحديث من جماعة بـ تونس وبـ القاهرة. كان في المحاسن يوسف بن أحمد بن محمد الدمشقي، وفاضل العصابة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد المقدسي الحبيبي، وتولى الحُكْم بالحبيبية بالقاهرة مدة. وتوفي فصاد الإِسْكَدَرِيَّة سنة ٧٠٩ هـ، ثم أعدم بالقاهرة يشتغل بها في العلوم.

من تصانيفه : « كتاب مختصر لتفريع »

(التدريج المذهب ص ٢٢٣).

{تهذيب التهذيب ٢٣٨/١٠، والطاهر لمبيضة

١٧٧/٢، والفرانك للبيهة ص ٢٦٥، والأعلام

[١٨٩/٨]

ي

بجى بن بجى (١٤٩ - ٢٢٦ هـ)

هو بجى بن بجى بن بكير بن محمد السرمي،
أبوزكرياء النخعي، الحنفي، البزازي، قرأ
على مالك الموصى وألزمه مدة للافتدائه، وهو
معدود في الفقهاء من أصحاب مالك، كان من
سادات أهل زمانه عن يودينا ونسكا وإفقا، روى
عن مالك وسليمان بن بلال والحارث وأبي
الأحوص وأبي قدامة وغيرهم، وعنه البخاري
ومسلم وروى بشرى عن مسلم عنه وعبره
قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثقة ورعاية، وأبى
عليه حرم، وقال السائي: ثقة.

{تهذيب التهذيب ٢٩٦/١١، وشجرة السور
الركبة ص ٥٩، والديباج المذهب ص ٣٤٩،
والأعلام ٢٢٣/٩}.



ن

التسائي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٢

نعيم الجعفر (٩ - ٧)

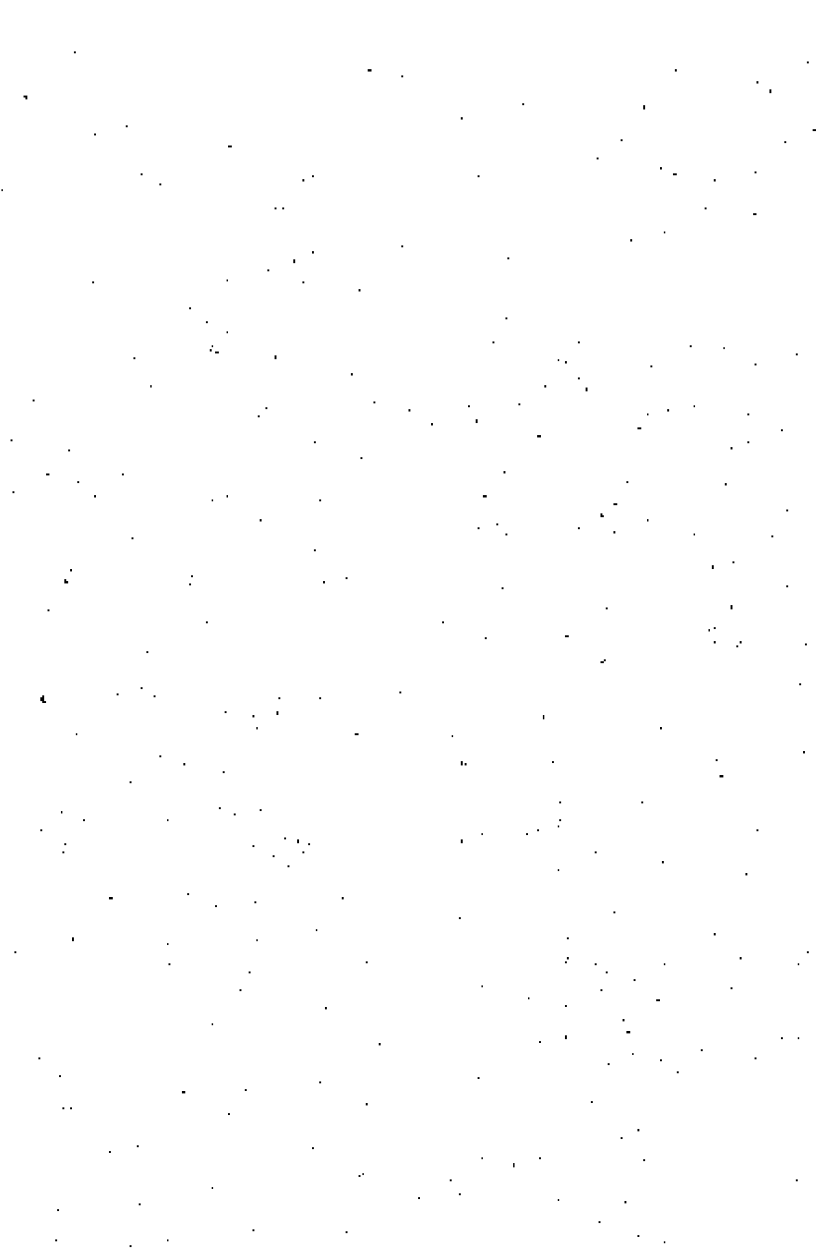
هو نعيم بن عبد الله الجعفر، أبو عبد الله،
المديني، أبو عبد بن الحبيب رضي الله عنه
عائفة، نالعي، روى عن أبي هريرة وابن عمر و
أنس وحارث وغيرهم رضي الله عنهم، وعنه ابن
محمد ومحمد بن عثمان والعلاء بن عبد الرحمن
ودود بن قيس الغراء، قال ابن معين وأبو حاتم وابن
سعد: كان ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال
ابن أبي حرم عن مالك: سمعت بعض الجعفر
يقول جالساً بأهريرة عشرين سنة. وله
تحديث.

{تهذيب التهذيب ٤٦٥/١٠، والطحاوي

الكر في ٣٠٩/٥}.

النوي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٢



فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	العقرات
٥	شعر	
٥	انظر : امار	
٥	شعر مضاعفة	
٥	انظر : امار	
٦-٥	ياعة	١ - ٣
٥	التعريف	١
٦	الأمثلة وذات الصلة : امار	٢
٦	الحكم الإجمالي	٣
٦	بادي	
	انظر : بدو	
٧	يارلة	١ - ٣
٧	التعريف	١
٧	الحكم الإجمالي	٢
٧	باسور	
	انظر : آخدار	
٨	ماصعة	١ - ٢
٨	التعريف	١
٨	الحكم الإجمالي	٢
٨	باطل	
	انظر : مطلاق	
٨	ياغمي	
	انظر : بقاة	
٩ - ١٠	يثات	١ - ٣
٩	التعريف	١
٩	الحكم الإجمالي	٢
١٠	مواطن الحدث	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠ - ١١	بئر	١ - ٦
١٠	التعريف	١
١٠	الحكم الإجمالي	٢
١٠	مظهر موضوع النهر	٣
١١	بئر لأغصان لصمودية	٤
١١	بئر لأغصان في الحفلات	٥
١١	أغصان الحيوان المنزلية	٦
١٢	بغراء	١ - ٢
١٢	التعريف	١
١٢	الحكم الإجمالي	٢
١٢ - ١٣	بحر	١ - ٢
١٢	التعريف	١
١٢	الحكم الإجمالي	٢
١٣	بنعة	
	انظر : بنلة	
١٣ - ١٤	بنلة	١ - ٢
١٣	التعريف	١
١٣	الحكم الإجمالي	٢
١٤	بحج	
	نظر : كلام	
١٤ - ١٧	بحر	١ - ٩
١٤	التعريف	١
١٤	الانقضاء ذات الغصاة : النهر - العين	٢ - ٣
١٥	الأحكام المتعلقة بقاء البحر	
١٥	أ - ماء البحر	٤
١٥	ب - صيد البحر	٥

الصفحة	المعنوان	الفقرات
١٦	جـ - مينة البحر	٦
١٦	د - المصلاة في السفينة	٧
١٦	هـ - حكم من مات في السفينة	٨
١٧	و - الموت عرفاً في البحر	٩
١٧ - ١٨	بخار	١ - ١
١٧	التعريف	١
١٧	الألفاظ ذات الصلة : البخار	٢
١٨	لأحكام المتعلقة بالبخار	
١٨	أ - رفع الحدث به جمع من البدن	٣
١٨	ب - رفع الحدث به جمع من البحار	٤
١٩	بخار	١ - ٢
١٩	التعريف	١
١٩	الحكم الإجمالي	٢
١٩	بخس	
	انظر : غبن	
٢٠	البخيلة	١ - ٣
٢٠	التعريف	١
٢٠	المسألة الأولى من صورها	٢
٢٠	مسألة الثانية من صورها	٣
٢١ - ٤١	بدعة	١ - ٣٨
٢١	التعريف	١
٢١	الأنجاء الأول للدلول البدعة	٢
٢٣	الأنجاء الثاني للدلول البدعة	٣
٢٤	الألفاظ ذات الصلة : المحدثات - الغطرة - السنة -	١ - ٨
	المعصية - النصيحة - المرسلة	
٢٦	حكم البدعة التكليفية :	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦	البدعة في العقيدة	١٠
٢٧	البدعة في العبادات :	
٢٧	أ - البدعة المسموعة	١١
٢٧	ب - البدعة المكروهة	١٢
٢٨	البدعة في العادات	١٣
٢٨	دواعي البدعة وأسبابها :	١٤
٢٨	أ - الجهل بوسائل المقاصد	١٥
٢٨	ب - الجهل بالمقاصد	١٦
٢٩	ج - الجهل بالسنة	١٧
٣٠	د - تحمين الحقن بالقبض	١٨
٣٠	هـ - اتباع المشايخ	١٩
٣١	و - اتباع الهوى	٢٠
٣١	مداخل هذه الأهواء :	٢١
٣٢	أنواع البدع	
٣٢	البدعة الحنبلية	٢٢
٣٢	البدعة الإضافية	٢٣
٣٣	البدع المكفرة وغير المكفرة	٢٤
٣٣	تقسيم البدع غير المكفرة إلى كبيرة وصغيرة	٢٥
٣٥	تقسيم البدع إلى داعية لبدعته وغير داعية	٢٧
٣٥	رواية البدع للحديث	٢٨
٣٦	شهادة ببدع	٢٩
٣٦	الصلاة خلف مبتدع	٣٠
٣٧	ولاية المبتدع	٣١
٣٧	الصلاة على المبتدع	٣٢
٣٨	قوبة المبتدع	٣٣

المصفحة	العنوان	الفقرات
٣٨	ما يجب على المسلم تجاه المدعة	٣٤
٤٠	ما يجب على المسلم تجاه أهل المدعة	٣٥
٤٠	مراحل الأمر بغير عرف والنهي عن التكرار المدعة	٣٦
٤٠	معامنة المتدفع ومخالطته	٣٧
٤١	إهانة المتدفع	٣٨
٤١	يدل	
	انظر : إيصال	
٤١ - ٤٥	بدنة	٩ - ١
٤١	التعريف	١
٤٢	الحكمة الإجمالية	٩ - ٢
٤٢	أ - سون البدن وزوته	٢
٤٢	ب - نفق الرصوة	٣
٤٣	ج - سؤر البدنة	٤
٤٣	د - الصلاة في أعضان الإبل ومر بص البقر	٥
٤٤	هـ - الدماء اتراجية	٦
٤٤	و - أهدي	٧
٤٤	ز - ذكاة البدنة	٨
٤٥	ح - انديات : اندية بدل النفس	٩
٤٥ - ٤٨	بدو	١٣ - ١
٤٥	التعريف	١
٤٥	الأحكام المتعلقة بالبدو :	٢
٤٦	أ - الأذان في البدوة	٣
٤٦	ب - سقوط الجمعة والعيدين	٤
٤٦	ج - وقت الأضحية	٥
٤٦	د - عدم استحقاقهم العطاء	٦
٤٧	هـ - عدم دخول البدو في عاقلة الحضر، وعكسه	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤٧	و- إنباه البدوي	٨
٤٧	ز- نقل المقيط إلى البداية وحكمه	٩
٤٨	ح- شهادة البدوي على الخصري	١٠
٤٨	ط- عدم الاحتكام إلى عذاتهم فيها بكل أكله	١١
٤٨	ي- حكم ارتحال المعتدة من أهل أناديه	١٢
٤٨	ك- تحول البدوي إلى حضري	١٣
٥٠-٤٩	بدر	٣-١
٤٩	الحكم الإجمالي	٢
٤٩	مواطن البحث	٣
٥٠-٥١	بذرة	٢-١
٥٠	التعريف	١
٥٠	الحكم الإجمالي	٢
٥١-٥١	براءة	٩-١
٥١	التعريف	١
٥٢	الألفاظ ذات الصلة : الإبراء - المبراءة - الاستبراء	٤-٢
٥٢	الحكم الإجمالي	٥
٥٤	مواطن البحث	٩
٥٥-٥١	براجم	٢-١
٥٤	التعريف	١
٥٤	الحكم الإجمالي	٢
٥٥-٥٦	براءة	٥-١
٥٥	التعريف	١
٥٥	الألفاظ ذات الصلة : العائط - البول - النجاسة	٤-٢
٥٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٥
٥٧-٥٨	برود	٣-١
٥٧	التعريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٥٧	الألفاظ ذات الصلة : إيراد	٢
٥٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
٥٨	برء	
	انظر : مياه	
٥٨ - ٥٩	برء	١ - ٢
٥٨	التعريف	١
٥٨	الحكم الإجمالي	٢
٥٩ - ٦٣	برء	١ - ٨
٥٩	التعريف	١
٦٠	الحكم الإجمالي	٢
٦١	برء الوالدين	٣
٦١	برء الأرحام	٤
٦٢	برء النكاح والضعفاء والمساكين	٥
٦٢	الحج المبرور	٦
٦٢	الصوم المبرور	٧
٦٣	برء البهائم	٨
٦٣ - ٧٣	برء الوالدين	١ - ١٥
٦٣	التعريف	١
٦٣	حكمه التكليفي	٢
٦٥	البرء مالمالدين مع اختلاف الدين	٣
٦٧	التعارض بين برء الأب وبرء الأم	٤
٦٩	برء الوالدين والأقارب المقيمين بدار الحرب	٦
٦٩	بم يكون البرء ؟	٧
٧٠	استثناءها للسفر للتجارة أو لطلب العلم	٩
٧١	حكم طاعتها في ترك النوافل أو قطعها	١٠
٧١	حكم طاعتها في ترك فروص الكفاية	١١

الصفحة	العنوان	المقررات
٧١	حكم طاعتها في طلبها تخليق زوجته	١٢
٧٢	حكم طاعتها فيما لو امرأه بمعصية أو ترك واجب	١٣
٧٢	عقوق الوالدين وجزاءه في الدنيا والآخرة	١٤
٧٣	جزاء العقوق	١٥
٧٤ - ٧٥	برزة	١ - ٤
٧٤	التعريف	١
٧٤	الألفاظ ذات الصلة : الخندوة	٢
٧٤	الحكم الإجمالي	٣
٧٥	مواطن البحث	٤
٧٥ - ٧٦	برسام	١ - ٤
٧٥	التعريف	١
٧٥	الألفاظ ذات الصلة : العنة - الجنون	٢
٧٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٤
٧٦ - ٧٨	برص	١ - ٦
٧٦	التعريف	١
٧٦	الألفاظ ذات الصلة : الجذام - البهق	٢
٧٧	الحكام يختص بها الأبرص :	
٧٧	ثبوت اختيار في فصخ التكاح بسبب البرص	٣
٧٧	حكم شهود الأبرص المسجد	٤
٧٨	مصانعه وملاسته	٥
٧٨	حكم إمامة الأبرص	٦
٧٨	بركة	
	انظر : تشهد ، تحية	
٧٨	بركة	
	انظر : مياه	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧٩ - ٨٠	برنامج	١ - ٤
٧٩	التعريف	١
٧٩	الألفاظ ذات الصلة : الرقم - الأسنودج	٢ - ٣
٧٩	الحكم الإجمالي	٤
٨٠ - ٨١	بريد	١ - ٢
٨٠	التعريف	١
٨١	مواطن البحث	٢
٨١	بريد	
٨١	انظر : طلاق يزاق	
٨١ - ٨٢	انظر : نفاق بساط اليمين	١ - ٣
٨١	التعريف	١
٨٢	الحكم الإجمالي	٣
٨٢ - ٩٣	بسملة	١ - ٢
٨٣	التعريف	١
٨٣	البسملة جزء من القرآن الكريم	٢
٨٥	حكم قراءة البسملة لغير المتطهر	٤
٨٦	البسملة في الصلاة	٥
٨٨	مواطن أخرى للبسملة :	
٨٨	أ - التسمية عند دخول الحلاء	٦
٨٩	ب - التسمية عند الوضوء	٧
٩٠	ج - التسمية عند الذبح	٨
٩٠	د - التسمية على الصيد	٩
٩٠	هـ - التسمية عند الأكل	١٠
٩٢	و - التسمية عند التيمم	١١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٢	ز- التسمية لكل أمر ذي بال	١٢
٩٣- ٩٥	بشارة	٥- ١
٩٣	التعريف	١
٩٤	الألفاظ ذات الصلة : الخير - الجعل	٢
٩٤	الحكم الإجمالي	٤
٩٥	مواطن البحث	٥
٩٦- ٩٧	بصاق	٤- ١
٩٦	التعريف	١
٩٦	الألفاظ ذات الصلة : الثفل - اللعب	٣- ٢
٩٦	الحكم الإجمالي	٤
٩٨- ٩٩	بصر	٦- ١
٩٨	التعريف	١
٩٨	الحكم الإجمالي :	٢
٩٨	الجنابة على البصر	٣
٩٨	توجيه البصر في الصلاة	٤
٩٩	حكم رفع البصر إلى السماء في الدعاء خارج الصلاة	٤
٩٩	غض البصر عن المحرم	٥
٩٩	مواطن البحث	٦
٩٩	بضاعة	
٩٩	انظر : إضاع	
٩٩	بضع	
	انظر : فرج	
١٠٠- ١٠٢	بطالة	٧- ١
١٠٠	التعريف	١
١٠٠	حكمها التكليفي	٢
١٠٠	التوكيد لا يدعو إلى البطالة	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠١	العبادة ليست مبرورا للبطالة	١
١٠٢	أثر البطالة في طلب التعطّل نفقة له	٥
١٠٢	أثر البطالة عن استحقاق المزايا	٦
١٠٢	رعاية الدولة والمجتمع للمستعطلين بعدم وجود عمل	٧
١٠٢ - ١٠٥	بطانة	١ - ٧
١٠٢	التعريف	١
١٠٢	الألفاظ ذات الصلة : الخائبة - أهل الشورى	٢ - ٢
١٠٣	ما يتعلق بالبطانة من أحكام	
١٠٣	أولاً : البطانة بمعنى (خاصة الرجل)	
١٠٣	اتخاذ البطانة الصالحة	٤
١٠٣	اتخاذ بطانة من دون المؤمن	٥
١٠٥	ثانياً - البطانة في النوب	
١٠٥	الصلاة على ثوب بطلانه نجسة	٦
١٠٥	حكم لبس الرجل ثوبا بطلانه من حرير	٧
١٠٦ - ١٢٤	بطلان	١ - ٣
١٠٦	التعريف	١
١٠٦	الألفاظ ذات الصلة : الفساد - الصحة - الانعقاد	٢ - ٤
١٠٧	عدم التلازم بين بطلان التصرف في الدنيا وبطلان أثره في الآخرة	٥
١٠٨	الحكم التكليفي للإقدام على تصرف باطل مع العلم وعدمه :	٧
١٠٩	الإنكار على من فعل الباطل	٩
١١٠	الاختلاف في التفريق بين البطلان والفساد ومبناه	١٠
١١٢	محرز البطلان	١٣
١١٣	بطلان الشيء يستلزم بطلان ما في ضمنه وما يبنى عليه	١٦
١١٥	تصحیح العقد الباطل	١٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٦	الرجل لا يقصر صحبة من تقدم الزمان أو يحكم احكم	٢٢
١١٨	تأثر الطلاق	
١١٨	أولاً - بالنسبة للعيادات	٢٤
١١٩	ثانياً - أثر الطلاق في المعاملات	٢٥
١٢٠	الثالث	٢٦
١٢١	رابعاً - أثر الطلاق في التكليف	٢٨
١٢٢	أ - المهر	٢٩
١٢٣	ب - العدة والسبب	٣٠
١٢٤	بعض	
	نظم بعضه	
١٢٥ - ١٢٨	بعضية	٩ - ١
١٢٥	التمريض	١
١٢٥	الآليات ذات الصلة	٢
١٢٥	الحكم لإحالي :	٩ ٣
١٢٥	في الظهارة	٣
١٢٦	في الصلابة	٤
١٢٧	في الزكاة	٥
١٢٧	في زكاة النظم	٦
١٢٧	في الطلاق والظهار والعنف	٧
١٢٨	في الشهادة	٨
١٢٨	العنف بالمعصية	٩
١٢٩	بغاء	٣ - ١
١٢٩	التمريض	١
١٢٩	حكم أخذ البتم مهراً	٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٠ - ١٥٨	بغذاء	١ - ٣٩
١٣٠	التعريف	١
١٣٠	الألفاظ ذات الصلة : الخوارج - المحاربون	٢ - ٣
١٣١	احكام التكليف	٤
١٣٣	شروط تحقق البغي	٦
١٣٤	الإمام الذي يمتد الخروج عليه	٧
١٣٤	أحوال المعص	٨
١٣٤	بيع السلاح لأهل الفقه	٩
١٣٥	و حب الإمام نحو البغاة :	
١٣٥	أ - قبل القتال	١٠
١٣٨	ب - قتال البغاة	١١
١٣٩	المعاونة في مقاومة البغاة	١٢
١٤٠	شروط قتال البغاة وما يميزه	١٣
١٤٠	كيفية قتال البغاة	١٤
١٤٢	أثره المقابله من أهل البغي	١٥
١٤٢	أموالهم بالنسبة لأعتابهم وإتلافها وضياع	١٦
١٤٣	ما أنلفه أهل العدل لبغاة	١٧
١٤٣	ما أنلفه البغاة لأهل العدل	١٨
١٤٤	التعويل بقلى البغاة	١٩
١٤٤	أسرى البغاة	٢٠
١٤٥	فداء الأسرى	٢١
١٤٥	موادعة البغاة	٢٢
١٤٦	من لا يجوز قتله من البغاة	٢٤
١٤٧	حضور من لا يقاتل من القادوس على القتال مع البغاة	٢٥
١٤٧	حكم قتال المعاصم من البغاة	٢٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٨	إرث لعاد من الداعي الذي قبله ولعكس	٢٧
١٤٩	مايجوز قتال الدفاع به	٢٨
١٥٠	مقاتلة الدفاع بالإلحاح الذي في أيديهم	٢٩
١٥٠	الاستعانة في دفاعهم بمشركين	٣٠
١٥١	قتل معارك الدفاع بحكم الصلاة عليهم	٣١
١٥٢	تقاتل أهل النقي	٣٢
١٥٢	استعانة الدفاع بالكفار	٣٣
١٥٤	إعطاه ألمان مداعي من لعاد	٣٤
١٥٤	تصرفات إدم الدفاع	
١٥٤	أ - جناية الزكاة واجرة والعشور وأخراج	٣٥
١٥٥	ب - قضاء الدفاع وحكم نفاذه	٣٦
١٥٦	ج - كتاب فاضلي اتباعه إلى قاضي العدل	٣٧
١٥٦	د - إقامتهم لنجد ووجوه عليهم	٣٨
١٥٧	شهادة الدفاع	٣٩
	بقي	
١٥٨	انظر . دعاة	
١٥٨ - ١٦٦	بقر	١٧ - ١
١٥٨	التعريف	١
١٥٨	زكاة البقر	٢
١٥٩	أ - شروط وجوب الزكاة في البقر	٣
١٥٩	أ - اشتراط الموسم	٤
١٦٠	أ - الزكاة في بقر الوحش	٥
١٦٠	أ - زكاة التوليد بين الوحشي ولاهلي	٦
١٦١	أ - اشتراط الخول في زكاة البقر	٧
١٦١	أ - اشتراط إتمام النضال	٨
١٦٣	مايجزى في الأصحية	١٠

المفردات	العنوان	الصفحة
١٢	البقر في الهدي	١٦٤
١٣	حكم التظليل	١٦٤
١٤	ذكاة البقر	١٦٥
١٥	استعمال البقر للمركوب	١٦٥
١٦	برك وروث البقر	١٦٥
١٧	حكم البقر في لينة	١٦٦
١٩ - ١	بكاء	١٦٧ - ١٧٥
١	التعريف	١٦٧
٦ - ٢	الإنفاذ ذات الفصلة : الصياح والصراخ - انبياح - الندب - النحب أو النحيب - تعويل	١٦٧
٧	أسباب البكاء	١٦٨
٨	الحكم تكفيض البكاء في المنصبه	١٦٨
٩	البكاء من خشية الله تعالى	١٦٨
١٢	البكاء في فصلا	١٧٠
١٣	لكاء عند فزاة المفرق	١٧٢
١٤	البكاء عند الموت وبعده	١٧٢
١٥	البكاء عند زيارة القبر	١٧٣
١٦	اجتماع النساء والبكاء	١٧٤
١٧	أثر بكاء المولود عند الولادة	١٧٤
١٨	أثر بكاء البكر عند الاستئذان لتزويجها	١٧٤
١٩	بكاء المرأة هل يكون ذليلا على صدق مقالها	١٧٥
١٣ - ١	بكارة	١٧٦ - ١٨٢
١	التعريف	١٧٦
٣ - ٢	الألفاظ ذات الفصلة : العذرة - الشبهة	١٧٦
٤	ما تنبئ به البكارة عند التنازع	١٧٧
	أثر البكارة في عقد النكاح :	١٧٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٧	ما يكون به إذن البكر	٥
١٧٨	اشتراط الولي ومقدمه	٦
١٧٩	منى يرتفع الإجماع مع وجود البكارة؟	٨
١٨٠	اشتراط الزوج بكلمة الزوجة	٩
١٨١	البكارة الحكمية وأثرها في الإجماع ومعرفة إزائها	١٠
١٨١	نعمد إزائه العذرة بغير جماع وأثر ذلك	١١
١٨٢	مقدار الصداق بإزالة البكارة بالأصبع دون الجماع	١٢
١٨٢	ادعاء البكارة وأثر ذلك في الاستحلاف	١٣
١٨٣	بلاغ	
	انظر : تبليغ	
١٨٣ - ١٨٥	بلموم	٤ - ١
١٨٣	أحكام تتعلق بالبلموم :	١
١٨٣	أ - ما يتعلق بالصوم ومفطراته	٢
١٨٤	ب - ما يتعلق بالتذكيرة	٣
١٨٥	ج - ما يتعلق بالجناية	٤
١٨٥	بلمم	
	انظر : نخامة	
١٨٦ - ٢٠٥	بلوغ	٤ - ١
١٨٦	التعريف	١
١٨٦	الانقضاء ذات الصلة : الكبر - الإدراك - الحلم والاحتلام -	٢ - ٧
١٨٨	الرشد - المراهقة - الأشد - الرشد	
١٨٨	علامات البلوغ الطبيعية في الذكر والأنثى والخشنى :	
١٨٨	- الاحتلام	٩
١٨٨	- الإنبات	١٠
١٩٠	ما يختص به الأنثى من علامات البلوغ	١٥
١٩٠	علامات البلوغ الطبيعية لدى الخشنى	١٧

الفقرات	العنوان	الصفحة
٢٠	البلوغ بالنس	١٩١
٢١	السن الأدنى لبلوغ الشيء لا تمنع دعوى البلوغ قبله	١٩٢
	إثبات البلوغ -	١٩٣
٢٢	الطريقة الأولى : الإقرار	١٩٣
٢٣	الطريقة الثانية : الإثبات	١٩٤
٢٤	البلوغ شرط للزوم الأحكام الشرعية عند العقهار	١٩٤
	ما يشترط له البلوغ من الأحكام :	١٩٦
٢٥	أ - ما يشترط لوجوبه البلوغ	١٩٦
٢٦	ب - ما يشترط لصحته البلوغ	١٩٦
٢٧	ما يشترط بطروء البلوغ من الأحكام :	١٩٧
	أولا - في باب الطهارة	١٩٧
٢٨	إعادة التيمم	١٩٧
٢٩	ثانيا - في باب الصلاة	١٩٨
٣٢	ثالثا - الصوم	١٩٩
٣٥	رابعا - الزكاة	٢٠٠
٣٦	خامسا - الحج	٢٠١
	سادسا - خيار البلوغ	٢٠٢
٣٩	تخيير الزوج والزوجة في المصير	٢٠٢
٤٣	سابعا - انتهاء الولاية على النفس بالبلوغ	٢٠٤
٤٤	ثامنا - الولاية على المال	٢٠٥
٢٥٠ - ١	بناء	٢٠٦ - ٢١٣
١	التعريف	٢٠٦
٥ - ٢	الألفاظ ذات الصلة : الترميم - العمارة - الأصل - العقار	٢٠٦
	الحكم الإجمالي :	٢٠٧
٦	أولا - البناء (بمعنى إقامة المبان)	٢٠٧
٧	الولاية للبناء	٢٠٧

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٢٠٨	من أحكام البناء :	
٢٠٨	أ- هل البناء من المنفولات ؟	٨
٢٠٨	ب- قبض البناء	٩
٢٠٨	ج- جريان الضغمة في البناء المبيع	١٠
٢٠٨	د- البناء في الأراضي المباحة	١١
٢٠٩	هـ- تحجير الأرض للبناء	١٢
٢٠٩	و- البناء في الأراضي المغصونة	١٣
٢٠٩	ز- البناء في الأرض المستأجرة	١٤
٢١٠	ح- البناء في الأرض المستعارة	١٥
٢١١	ط- البناء في الأرض الموقوفة	١٦
٢١١	ي- بناء المساجد	١٧
٢١١	ك- البناء باللبن المخلوط بالتمجاسة	١٨
٢١١	ل- البناء على القبور	١٩
٢١٢	م- البناء في الأماكن المشتركة	٢٠
٢١٢	ن- بناء الحمام	٢١
٢١٢	ثانيا- البناء في العبادات	٢٢
٢١٢	بناء السامي في الصلاة على يقينه	٢٣
٢١٢	البناء في عتبة الجمعة	٢٤
٢١٣	البناء في الطواف	٢٥
٢١٢	بناء بالزوجة	
	انظر : دخول	
٢١٣	بناء في العبادات	
	انظر : استئناف	
٢١٤ - ٢١٥	بنت	١ - ٦
٢١٤	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٤	الحكم الإجمالي ومواضع البحث	٢
٢١٤	١- النكاح	٢
٢١٤	الولاية في النكاح	٤
٢١٤	ب- إرث الميراث	٥
٢١٥	ج- النفقة	٦
٢١٥ - ٢١٦	بنت الأيمن	٤
٢١٥	التعريف	١
٢١٥	الحكم الإجمالي ومواضع البحث:	
٢١٥	النكاح	٢
٢١٦	الميراث	٣
٢١٦	النظر	٤
٢١٦	بنت الأيمن	
٢١٦	النظر: ابن ثوبان	
٢١٦	بنت محاضر	
٢١٦	النظر: ابن محاضر	
٢١٧ - ٢١٨	بنو	١ - ٧
٢١٧	التعريف	١
٢١٧	الاتفاقيات الصلة - الأعمى - الحشيشة	٢ - ٣
٢١٧	الحكم الشرعي في تدارك	٤
٢١٧	عنوبة تناول	٥
٢١٨	حكم طهارت	٦
٢١٨	مواضع البحث	٧
٢١٨	بنو	
٢١٨	النظر: صيد	
٢١٨	بنو	
٢١٨	النظر: ابن	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢١٨	يهتان	
	انظر : اقتراء	
٢١٨	يهيمة	
	انظر : حيوان	
٢١٨	يول	
	انظر : قضاء الحاجة	
٢١٨	بيات	
	انظر : بيتونة	
٢٢٥ - ٢١٩	بيان	١٥ - ١
٢١٩	التعريف	١
٢١٩	اللفظ ذات الصلة : التفسير - التأويل	٣ - ٢
٢٢٠	الأحكام المتعلقة بالبيان عند الأصوليين	
٢٢٠	البيان بالقول والفعل	٤
٢٢٠	أنواع البيان	٥
٢٢١	بيان التفسير	٦
٢٢١	بيان التفسير	٧
٢٢١	بيان لتغيير	٨
٢٢١	بيان لتعديل	٩
٢٢٢	بيان للضرورة	١٠
٢٢٣	تأخير البيان عن وقت الحاجة	١١
٢٢٤	الأحكام المتعلقة بالبيان عند الفقهاء :	
٢٢٤	بيان المقرب المجهول	١٣
٢٢٥	البيان في المطلاق المبهم	١٤
٢٢٥	بيان المحتق المبهم	١٥
٢٢٥ - ٢٢٣	بيت	١٦ - ١
٢٢٥	التعريف	١

المقدرات	العنوان	الصفحة
٢ - ٢	الألفاظ ذات الصلة : الدار - المنزل	٢٢٦
٤	المبيت على ظهر البيت	٢٢٦
	الأحكام المتعلقة بالبيت	٢٢٧
٥	أ - البيع	٢٢٧
٦	ب - تخيل الرؤية	٢٢٧
٧	ج - الشفعة	٢٢٧
٨	د - الإجارة	٢٢٨
٩	مراعاة حق الجار في مرافق البيت	٢٢٨
١٠	دخول البيت	٢٢٩
١١	(باحة دخول البيت	٢٣٠
١٢	دعاء دخول المراء بينه ودعاء الخروج منه	٢٣١
١٣	صلاة الرجل والمرأة المفريضة في البيت	٢٣١
١٤	صلاة النافلة في البيت	٢٣٢
١٥	الإعتكاف في البيت	٢٣٣
١٦	حكم الخلف على سكنى البيت	٢٣٣
٢ - ١	البيت الحرام	٢٣٤
١	التعريف	٢٣٤
٢	الحكم الإجمالي	٢٣٤
	بيت الحلاء	٢٣٤
	انظر : قضاء الحاجة	
١٠ - ١	بيت الزوجية	٢٣٥ - ١٤١
١	التعريف	٢٣٥
٢	ما يراعى في بيت الزوجية	٢٣٥
٣	شروط بيت الزوجية	٢٣٦
٤	سكنى الطفل المرضع في بيت الزوجية	٢٣٨
	ما يميز للزوجة الخروج من بيت الزوجية :	٢٣٨

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٨	أ - زيارة أهلها	٥
٢٣٩	ب - سفر المرأة والبيت خارج بيت الزوجية	٦
٢٣٩	ج - الاعتكاف	٧
٢٤٠	د - رعاية المحارم	٨
٢٤٠	هـ - الخروج لقضاء الحوائج	٩
٢٤١	ما يترتب على رفض الزوجة الإقامة في بيت الزوجية	١٠
٢٤٢ - ٢٦٤	بيت المال	٢٩
٢٤٢	التعريف	١
٢٤٣	نشأة بيت المال	٣
٢٤٤	سلطة انتصرف في أموال بيت المال	٥
٢٤٥	موارد بيت المال	٦
٢٤٨	أقسام بيت المال ومصارف كل قسم :	٧
٢٤٩	البيت الأول - بيت الزكاة	٨
٢٤٩	البيت الثاني - بيت الأخماس	٩
٢٥٠	البيت الثالث - بيت المنصونات	١٠
٢٥٠	البيت الرابع - بيت مال الفيء	١١
٢٥١	مصارف بيت مال الفيء	١٢
٢٥٥	أولويات الصرف من بيت المال	١٤
٢٥٥	الغنائم في بيت المال	١٥
٢٥٦	عجز بيت المال عن أداء الحقوق	١٦
٢٥٦	تصرفات الإمام في الدين على بيت المال	١٧
٢٥٧	تنصيه أموال بيت المال والتصرف فيها	١٨
٢٥٧	أمثلة للتصرفات في بيت المال	١٨
٢٥٨	إقطاع التعليلك	١٩
٢٥٩	إقطاع الانتفاع والإرفاق والاستغلال	٢٠
٢٦٠	وقف عقار بيت المال	٢١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٦٠	غلبك جنون بيت المال قبل توريدها إليه	٢٢
٢٦٠	الدبون إلى بيت المال	٢٣
٢٦٠	انتظام بيت المال ومصادره	٢٤
٢٦٢	الاعتماد على أموال بيت المال	٢٦
٢٦٣	الاستقصاء على الرزاق وعمامة الخبابة	٢٨
٢٦٥	بيت المقدس	٢-١
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٥	الحكم لإحالي	٢
٢٦٥	بيت البر	
	انظر : معالي	
٢٦٥	بيتوتة	
	انظر : تبيت	
٢٦٦-٢٧١	بيض	١-١٠
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٦	الأحكام المتعلقة بالبيض :	٢
٢٦٦	بيض الحيوانات المأكولة اللحم وغير المأكولة	٢
٢٦٦	بيض لجلالة	٣
٢٦٧	سحق البيض في ماء نحس	٤
٢٦٧	البيض المدور (المقاسد)	٥
٢٦٧	البيض خارج بعد الموت	٦
٢٦٧	بيع البيض	٧
٢٦٩	السهم في البيض	٨
٢٧٠	الاعتماد على البيض في الحرم وحال الإحرام	٩
٢٧١	غصب البيض	١٠

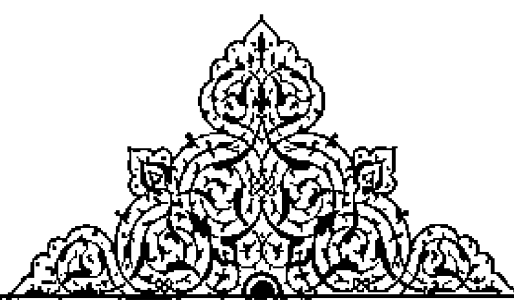
الصفحة	المعنوان	الفقرات
٢٧٢	بطرة	٢ - ١
٢٧٣	التعريف	١
٢٧٣	الحكم التكليفي	٢
٢٧٤	تراجع الأعلام والواردة لمسلوهم في الجزء الثامن	
٢٩١	فهرس الجزء الثامن	



تصويبات

وردت في هذا الجزء ، للأسف ، أخطاء طباعية لم نستكن من تلافيتها
تشير إليها هنا ليسم تصويبها :

الصفحة	العمود	السطر	الخطأ	التصويب
٣٠	١	١٢	وأولي الأمر منكم	وأولي الأمر منكم
١٦٥	١	١٩	ولكنم فيها منافع كثيرة	ولكنم فيها منافع كثيرة
٢٠٢	١	١	ولا يجوز من حجة	ولا يجوز من حجة



تم بحمد الله الجزء الثامن من الموسوعة
ويليه الجزء التاسع وأوله بحث «بيع»

